الرؤية والإنجازات

الإصدار الثاني 2014م

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي (اسيكا)

توطئه بقلم رئيس الرابطة

أعزائي القراء الكرام

نرحب بكم عبر هذه الطبعة الثانية من كتاب الرابطة ((أسيكا الرؤية والإنجازات)) وهو عبارة عن إصدار سنوي خاص بالأمانة العامة للرابطة التي تتخذ من الجمهورية اليمنية مقراً لها . إن هذا الإصدار يهدف إلى تسليط الضوء على أنشطة وبرامج الرابطة التي تشمل تنمية العلاقات بين الدول الأعضاء كما تسعى إلى تحفيز الأعضاء على القيام بمهامهم كمشرعين وحثهم على تبادل الخبرات والتجارب والأفكار فيما بينهم . كما أن هذه الطبعة تسعى إلى تعزيز مساهمات الأعضاء في تحقيق أهداف الرابطة .

وأود في هذا المقام أن أشيد من خلال هذا الكتاب بالجهود المضنية المبذولة والطاقات التي سخرت لخدمة الرابطة من قبل معالي السادة رؤساء المجالس الأعضاء الذين تولوا قبلي رئاسة رابطتنا وإدارة الأمانة العامة بهدف تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

لقد نمت الرابطة ووصلت إلى مرحلة النضج هذا العام حيث احتفلت بالذكرى العاشرة لتأسيسها في مقر الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٤م . وهذا يستلزم أن يشرع جميع الشركاء والمعنيين بإقامة تعاون عربي أفريقي وثيق وبالعمل الجاد ولإعطاء مزيد من الاهتمام بقيم ومبادئ الحضارات العربية والأفريقية والإيمان الراسخ بقدرة شعوبنا وممثليهم على القيام بالدور الاستراتيجي الذي يستلزمه هذا الكيان الجغرافي والديموغرافي والتاريخي الغني بالإنجازات التي تصب لصالح الإنسانية. لقد قطعنا شوطاً طويلاً من حيث الجهود والمساعي المبذولة من قبل الأفراد والمنظمات في سبيل تعزيز الرغبة المتمثلة في جعل المناطق العربية الأفريقية مناطق آمنه ومستقرة ولتحقيق تنمية اقتصادية سريعة ولتحقيق الرفاة والرخاء لشعوبنا . إننا نؤكد اليوم على أهمية ما تم انجازه حتى الآن ومنذ نشأة الرابطة فيما يخص تعزيز دورها في مد جسور متينه لتعزيز عرى التعاون الاقتصادي والعمل المشترك بين الدول العربية والأفريقية وكذا لتحقيق الأهداف والمبادئ التي أنشأت من أجلها الرابطه .

لكن دعوني أكرر القول بأن أفريقيا والعالم العربي لن يستطيعا تحقيق الأهداف المنشودة في ظل انعدام الحكم الرشيد وطالما استمرت العوائق المتمثلة في الفساد والإرهاب والعنف . إن الحروب وإشاعة العنف وانتشار المجاعة قد تصدرت القضايا الملحة التي نجمت عن الصراعات التي اجتاحت منطقتينا وشكلت نكسة لعملية التنمية .

إنني اعتقد جازماً بالحاجة إلى أن ننتقل إلى مرحلة ما بعد تقديم الوعود وإلقاء الخطابات الرنانة فما نحتاجه الآن في أفريقيا والعالم العربي هو العمل الجماعي ، عمل يرمي إلى تحقيق الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والإرهاب والعنف والمجاعة وبدون ذلك فإن جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية ستذهب هباءً منثوراً وستضيع سدى.

وبإمكان المجالس الأعضاء بالتعاون مع بعضها البعض ومن خلال الآليات والوسائل المتمثلة في

التشريع والتمثيل والمعلومات الاستشارية والرقابة على الحكومات المختلفة بإمكانها الخوض في مكافحة الفساد والإرهاب وتعزيز السلام والأمن وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وتوليد فرص عمل جديدة .

كما أن بإمكان هذه الآليات والوسائل العمل على تمكين وتنوير المرأة فيما يتعلق بالانخراط في العمل السياسي في بلداننا وإتاحة الفرصه لها لتحمل المسؤليه المتعلقة بترسيخ الحكم الرشيد والوقوف ضد الممارسات الفاسدة التي تعيق عملية التنمية .

إنني أود هنا أن اذكر القراء الأعزاء بأن فلسفة أي كيان سياسي تقوم على مبدأ حشد الناس رجالاً ونساءً من مختلف الفئات العمرية ومن كافة الخلفيات الثقافية والاجتماعية حول هدف وغاية مشتركة وأنشطة وقيم عامة مشتركة . إنه التنوع والتمازج اللذين يجعلان أي كيان سياسي غني بالمنجزات (كأسيكا) يسمح بتبادل الأفكار والرؤى وتبادل الخبرات وتنمية روح التسامح والنأي عن اشعال الخلافات في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة للرابطة .

وبينما تقومون بقراءة هذا الإصدار فإنني أرجو أن تسعون إلى بذل كل ما في وسعكم للعمل على تنفيذ الأفكار المذكورة آنفاً في إطار الكيان السياسي لرابطتكم وبالتعاون مع بقية الشخصيات والمنظمات المعنية .

إن هذا الإصدار يسلط الضوء على مخزون هائل من المعرفة التي تبادلناها مع المشاركين والوفود من مختلف الدول الأعضاء في الرابطه ولكنها ربما لم تنقل بقية أعضاء المجالس الأعضاء .

ومن خلال نشر هذا الإصدار فقد بدأت الرابطة في محاولة الوصول إلى أعضاء آخرين في مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة الأخرى في المنطقتين وهذا من شأنه مساعدة أولئك الأعضاء الذين لم تتح لهم الفرصة من قبل للمشاركة في اجتماعات الرابطة بهدف معرفة فحوى الموضوعات المطروحة وبيت القصيد فيما يخص الرابطة وأنشطتها .

وختاماً أود أن أعرب عن جزيل شكري لأولئك الذين ساهموا في إثراء موضوعات هذا الكتاب من خلال مقالاتهم وتقاريرهم القيمة .

والشكر إيضاً موصول إلى الأمين العام وكافة موظفي الرابطة الذين كان لهم إسهامات كبيرة من خلال رفد هذه الطبعة بالمعلومات المفيدة والشيقة .

رئيس الرابطة

كاساتكلبرهان

(رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.)

توطئة

تقتضي العقلانية بأن الإنسانية تحث الجميع على أن يضطلع كل فرد بدوره وأن يكافح من أجل جعل العالم مكاناً أفضل للعيش ويسير هذا الدور جنباً إلى جنب مع الغرض ذاته الذي خلقت من أجلة البشرية وهو أن يعيش الإنسان في سلام في بيئته ومجتمعه وأن يطور كل شي حوله مع التركيز على تطوير ذاته والتي تهدف في النهاية إلى خير ورفاهية البشر على وجه الأرض .

لقد استشعر مؤسسوا رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي الحاجه إلى لم الشمل وتضافر جهود مجالس الشيوخ والشورى بحيث تنضوي في كيان واحد يجمعها فعقدوا العزم على تأسيس منظمة قوية وقد تحقق ذلك عندما أسسوا رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (أسيكا) لتكون عوناً لهم في المساهمة في جعل هذا العالم أفضل ملائمة وأمناً للعيش .

هذا المقصد النبيل الذي يجلب الخير والرفاهة للشعوب يجب أن يترسخ في الأذهان وأن يدرك كل فرد ذلك وكذا القدر الذي يجب أن يساهم به في سبيل تحقيق هذا الهدف المنشود وهذا يتطلب جهداً منظماً من قبل أولئك الذي اضطلعوا بالمسؤولية من خلال منحهم ثقة شعوبهم من أجل رفع مستوى الوعي العام .

لقد اتفق قادة الرابطة على تنظيم ثلاثة إلى أربعة اجتماعات كل عام من اجل أن تتمكن وفودهم من الاجتماع سوياً وتبادل الخبرات والرؤى حول كيفية تحقيق الأهداف التي وضعوها للرابطة .

وخلال العقد الماضي فإن أعضاء الوفود الذين أتيحت لهم الفرصة للمشاركة في هذه الاجتماعات قد استفادوا كثيراً بما يمكن من المضي قدماً بالأهداف المشتركة خطوة للأمام ونحن في الأمانة العامة للرابطة وشعوراً منا بأهمية تسليط الضوء على الثروة المعرفية التي كانت محصورة فقط على أولئك الأعضاء الذين شاركوا في برامج الرابطة قد قررنا أن نصدر هذا الإصدار الثاني " الرابطة ، الرؤية والانجازات " كوسيلة لنشر هذه المعرفة لكي يستفيد منها الجميع .

أن إصدار هذا الكتاب يأتي بفضل تضافر جهود موظفينا الذين بذلوا قصار جهودهم في جمع المستندات المطلوبة وتلخيص كل مقال وجعلها جاهزه للنشر والقيام بالترجمة والتصميم ، وقبل كل شيء فقد اضطلعت هيئة التحرير بمسؤوليتها في سبيل أن يرى هذا الكتاب النور .

ولا يسعنا إلا أن نثني على هذه الجهود المحمودة التي بذلوها عرفاناً لما بذلوه في سبيل إصدار هذا الكتاب .

كما لا يفوتنا القول أنه لولا الدعم الذي تلقيناه من مجالسنا الأعضاء الذين استضافوا الاجتماعات المختلفة وكذا التشجيع المستمر الذي نحظى به من قبل رؤوساء المجالس ورؤساء الوفود فإنه لم يكن ممكناً ان نحقق ما قمنا بتحقيقه .

وفي الختام فإنني أدعو المجالس الأعضاء الى مواصلة دعمها وتشجيعها من أجل تحقيق أهداف الرابطة الرامية إلى المساهمة في جعل عالمنا أكثر امناً وملائمة للعيش .

الأمين العام

عبد الواسع يوسف علي

المقدمة

يعتبر التعاون العربي الأفريقي واحداً من أقدم مبادرات التعاون الإقليمي حيث أنه يتخطى العلاقة الجغرافية البسيطة ليشمل جوانب عميقة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والإنسانية . وقد تم تأسيس هذا التعاون عبر قرون طويلة من الحراك الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين منطقتي أفريقيا والعالم العربي. وقد تتوج ذلك بإطلاق العلاقة الرسمية المؤسسيه بين أفريقيا والعالم العربي وخصوصاً بعد انعقاد أول قمة عربية أفريقية في القاهرة في مارس ١٩٧٧م . وقد شهدت هذه القمة الشروع بتأسيس مؤسسات عديدة تعنى بالتعاون في كافة جوانبه . علاوة على ذلك تم بذل جهود كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية بهدف تعزيز التعاون العربي الإفريقي في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية (BADEA،٢٠٠٥) وبحلول فترة السبعينات من القرن المنصرم كان التعاون العربي الأفريقي الوثيق قد تشكل على أرض الواقع حيث اكتسب طابعاً مؤسسياً في قمة القاهرة التي انعقدت عام ١٩٧٧م . حيث كان الهدف من ذلك يتمثل في خلق توازن المصالح بين الدول العربية المنتجه للنفط والتي تحصل على موارد مالية ضخمة من العملة الصعبه وبين الدول الأفريقية الغنية بمواردها المائية والمواد الخام .

ولا شك انه في حال تم استثمار أموال من العالم العربي في أفريقيا فستتحقق بذلك التنمية الاقتصادية في أفريقيا وسيتم توفير الغذاء والمواد الخام اللذان يحتاج إليهما العالم العربي(المعهد الألماني للدارسات GIGA) .

إن الرغبة القوية في تأسيس التعاون بين أفريقيا والعالم العربي قد تم تحفيزها وإذكاءها في قلوب رؤساء مجالس الشيوخ والشورى في أفريقيا والعالم العربي الذين اجتمعوا على هامش اجتماع مجالس شيوخ العالم الذي انعقد في باريس بفرنسا عام ٢٠٠٠م ، حيث قرروا أن ينطلقوا بالعلاقات العربية الأفريقية إلى آفاق أوسع من خلال التعاون البرلماني . وبناء على ذلك فقد تم تأسيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (آسيكا) عام ٢٠٠٤م بهدف تعزيز القرارات التي تم اتخاذها إثر الاجتماعات المختلفة التي انعقدت في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠٤م وهو العام الذي تم فيه إنشاء الرابطة بصوره رسميه.

هذا وتشمل أهداف الرابطة تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي بين المنطقتين . وانسجاماً مع تلك الأهداف المرسومة للرابطة فقد مضت آسيكا قدماً في تنظيم الاجتماعات والبرامج والأنشطة التي من شأنها مساعدة الرابطة على تبؤ مكانتها المناسبة في الساحة العالمية . وقد تم التطرق بالتفصيل لرؤية الرابطة وأهدافها وأنشطتها في الطبعة الأولى من كتاب الرابطة الموسوم "أسيكا : الرؤية والإنجازات" والذي تم نشره عام ٢٠١٣م .

ونقدم هنا في هذه النسخة الثانية تحديثاً على أنشطة الرابطة والسير الذاتية لرؤوساء المجالس إلى جانب عروض مصوره لما تم الإشارة أليه . كما تشمل هذه النسخه ايضاً على رؤية الرابطة والنظام الأساسي والداخلي لها . ومن شأن هذه الوثائق أن تمكن القراء من اكتساب المعرفة حول ما تصبوا اليه الرابطة وطريقة عملها نحو تحقيق أهدافها .

وقد انخرطت الرابطة - منذ تأسيسها - في تنظيم العديد من الاجتماعات واللقاءات سعياً منها في المضي قدماً صوب تحقيق الغايات التي أنشأت من أجلها.

وقد تم استعراض هذه الاجتماعات في النسخة الأولى من الكتاب . بما في ذلك اجتماعات مجلس الرابطة ومؤتمراتها السنوية التي تعتبر الهيئة الرئيسية لصنع القرار إلى جانب اللقاءات التشاورية للبرلمانين ، وكذلك إجتماعات غرف التجارة والصناعه لرجال الأعمال والشركات في أفريقيا والعالم العربي ، واجتماعات لجنة السلام وحل المنازعات ، واجتماعات السيدات البرلمانيات التي تهدف إلى تمكين المرأة في العمل السياسي والمشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرار .

أما هذا الكتاب فيحتوي على ملخصات لبعض أوراق العمل والتي قام بإعدادها اكاديميون متخصصون وخبراء في السياسه والاقتصاد والحقول الأخرى خلال اجتماعات الرابطة المختلفة وقد غطت مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والسلام وتمكين المرأة ومن بين هذا الاوراق:-

-الورقة المتعلقة بدور التراث الثقافي في تعزيز التفاهم بين الشعوب والتي قام بإعدادها الدكتور يوسف محمد عبد الله ، أستاذ علم الآثار في جامعة صنعاء والذي يصف الثقافة على انها نشاط فكري وخلقي ينطلق من أعماق المشاعر الإنسانية ، هذا النشاط يواكب حركة الزمن ويستمد منها قدرته على الانسياب والتدفق .

-الربيع العربي - الأفريقي : المسارات الاجتماعية - السياسية لمنع حدوث الأزمات المالية العالمية ، والتي أعدها السيد أبي - تبي . كوستانينو ، أستاذ السياسة جامعة أديس أبابا ، والتي أوضح فيها أن الأزمة الثانوية الأكثر وضوحاً وظهوراً تتعلق بالمشتقات الاقتصادية وهذه الأزمة قد خرجت عن نطاق السيطرة مع فقدان المساكن لقيمتها وبنسبة غير مسبوقة في العقود الأخيره .

-ورقة عمل حول المعايير الواجبة التطبيق لبناء الأنظمة الديمقراطية ، والتي أعدها الدكتور سعود محمد الشاوش أستاذ العلوم السياسية المساعد - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في جامعة صنعاء والذي أشار فيها إلى أنه بالرغم من وجود الهلامية التي تصاحب تعريف الديمقراطية إلا أن هناك صفة رئيسية ولازمة تجدها في كافة الأنظمة الديمقراطية وهي مسؤولية الحكام عن التصرفات التي يقومون بها أمام مواطني شعوبهم الذين يمارسون دورهم الرقابي عن طريق ممثلين يقومون باختيارهم عن طريق انتخابات تنافسية حرة ونزيهة .

-ورقة عمل حول استكشاف أسباب وديناميات الصراعات المسلحة في أفريقيا والتي أعدها السيد أوشينا اوجحي ، قسم الفلسفة العامة والتطبيقية ، جامعة جوس نيجيريا وتشير هذه الورقة إلى أن الخسائر في الأرواح وتدمير البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الناجمة عن الصراعات في أفريقيا قد أعطت صورة قاتمة عن أفريقيا . والتي تعاني ايضاً من انتشار الأمراض وسوء إدارة الموارد .

ومما تقدم فإننا أشرنا إلى بعض من أوراق العمل من أجل لفت انتباه واهتمام القراء إلى اكتشاف ما يزخربه هذا الإصدار من معلومات هامة ومفيدة وسيقدم هذا الكتاب ، كذلك بعض أوراق العمل التي قام بإعدادها طلاب جامعيون خلال مسابقات كأس الرابطة للتميز في العامين ٢٠١٣م ، ٢٠١٤م .

كما يحتوي الكتاب كذلك على اهم التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات واجتماعات الرابطة خلال السنوات الماضية من أجل القاء نظرة ثاقبة على الطريقة التي تعمل بها الرابطة من أجل تحقيق أهدافها النبيلة التي تأسست من أجلها .

أننا على ثقة بأن ما تم نشره في هذا الكتاب سيكون جديراً بالاطلاع كونه يحوي على معلومات قيمة تلبي رغبة القارئ في البحث عن المعرفة المنشودة .

أيجوم نكمجيكا
الأمين العام المساعد للرابطة

الرؤساء الدوريون للرابطة :

منذ تأسيس الرابطة في ٢٠٠٤ تولى رئاستها الدورية عدد من رؤساء المجالس الأعضاء وفيما يلي عرض للسير الذاتية لهؤلاء الرؤساء:

الرئيس الحالي للرابطة (٢٠١٤)

معالي السيد :كاسا تكلبرهان جبريهيوت

- ماجستير في القيادة التنظيمية ، جامعة ازوسا باسيفك ، ازوسا ، الولايات المتحدة الأمريكية (مايو ٢٠٠٦م)
- بكالوريوس إقتصاد ، جامعة الخدمة المدنية الإثيوبية (أغسطس ٢٠٠٢م)
- الخبرات القيادية :-
- رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية .
- ترأس المكاتب الأقليميه التالية في ولاية أمهرا في جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية:-
- رئيس مكتب التجارة والصناعة (سبتمبر ٢٠٠٧م- سبتمبر ٢٠١٠م).
- رئيس مكتب الإدارة والأمن (سبتمبر ٢٠٠٦م - سبتمبر ٢٠٠٧م ، سبتمبر ٢٠٠٢م أبريل ٢٠٠٥م).
- رئيس مكتب الزراعة والتنمية الريفية (إبريل ٢٠٠٥م - سبتمبر ٢٠٠٥م).
- رئيس مكتب العلاقات العامة والحشد الجماهيري (أبريل ١٩٩٣م - أكتوبر ١٩٩٨م) .
- نائب رئيس القيادة ، الدفاع الوطني ، حكومة أثيوبيا الإنتقالية (مايو ١٩٩١م - أبريل ١٩٩٣م) .
- الخبرات في مجال الوظيفة القيادية :-
- رئيس مجلس إدارة جامعة أديس أبابا منذ عام ٢٠١٢م .
- رئيس منظمة ولاية امهرا للتنمية (منذ عام ٢٠٠٩م) .
- رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (أسيكا) (منذ ابريل ٢٠١٤م) .
- رئيس اللجنة الدائمة للمعونات وتقاسم الموارد ، المجلس الفيدرالي الأثيوبي لمدة خمس سنوات .
- عضو لجنة الحدود الإثيوبية - السودانية المشتركة لمدة ثلاث سنوات .
- عضو مجلس جامعة غوندار .
- عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي للجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الأثيوبية (الحزب السياسي الحاكم في أثيوبيا) لأكثر من ١٥ عاماً .
- عضو لجنة مجلس الأمن الوطني (لمدة ثلاثة اعوام)
- عضو منظمة التنمية المحلية (لأكثر من ١٤ عاما)
- كان له زمام المبادرة في إنشاء اللجنة البين إقليمية الخاصة بالتنمية والحكم الرشيد وإدارة الصراعات بين الولايات المتجاورة .
- منفذ ومصمم برنامج إصلاح نظام العدالة (لمدة ثلاثة اعوام) .
- أعمال أخرى .
- قام بعملية التخطيط والتنفيذ والقيادة الخاصة بالكفاح المسلح للإطاحة بنظام الدرك (Derg) لمدة تسع سنوات .
- فاز بجائزة الطالب الدولي للعام ، جامعة أزوسا باسيفيك ، أمريكا .

معالي السيد علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين:

رئيس الرابطة لعام (٢٠١٣)

- بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس
- عضو المجلس التأسيسي لعام ١٩٧٣ م
- عضو المجلس الوطني ١٩٧٣ – ١٩٧٥ م
- نائب لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين
- عضو بالمجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية ١١ يونيو ٢٠٠٠ م
- عضو مجلس أمناء جامعة البحرين
- النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى لدور الانعقاد الأول ١٩٩٣ م
- وزير التجارة والصناعة ١٩٩٥ م – ٢٠٠٤ م
- رئيس مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ م
- وزير شئون البلديات والزراعة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ م
- رئيس مجلس الشورى للفصل التشريعي الثاني من ١٥ ديسمبر٢٠٠٦م
- رئيس مجلس الشورى للفصل التشريعي الثالث ١٤ديسمبر٢٠١٠م
- رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي للعام ٢٠١٣م

معالي السيد غابرييل نيتسزارانا رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي- رئيس الرابطة للعام(٢٠١٢)

- معالي السيد غابرييل نيتسزارانا– رجل اقتصاد وسياسة بروندي الجنسية.

- شغل منصب النائب الثاني لرئيس جمهورية بروندي في الفترة من ١٢ فبراير ٢٠٠٧م حتى ٢٨ اغسطس ٢٠١٠م.
- انتخب رئيسا لمجلس الشيوخ البروندي في أغسطس ٢٠١٠م.
- شغل منصب رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي في عام ٢٠١٢م.

رئيس الرابطة للعام(٢٠١١)معالي السيدة/ روز فرانسين روغومبي رئيسة مجلس الشيوخ في جمهورية الغابون:

- رئيسة مجلس الشيوخ في جمهورية الغابون– رئيسة الرابطة للعام ٢٠١١م

- من مواليد ٢٠ سبتمبر ١٩٤٢م في مدينة لامبارينية التي تبعد ٢٤٠كم في الشمال الشرقي لمدينة ليبرفيل العاصمة وتنتمي للقبيلة غالو.
- حصلت على تعليم في مجال الحقوق وتخرجت من كلية نانسي للحقوق في فرنسا. ومنذعام ٢٠٠٧ وهي حاصلة على شهادة في دراسة اللاهوت.
- شغلت منصب مستشارة منذ أبريل ٢٠٠٨ وأصبحت عضوة لمجلس الشيوخ عن الدائرة الأولى في مدينة لامبارينية،وهي عاصمة إقليم الأوغووي الأوسط منذ ١ يناير ٢٠٠٩.
- شغلت منصب وزيرة حقوق المرأة والإنسان في الحكومة برئاسة السيد ليونمبيام.
- تولت رئاسة الرابطة للعام ٢٠١١م.

- انتخبت كرئيسة لمجلس الشيوخ في ١٧ فبراير ٢٠٠٩ وشغلت منصب القائم بإعمال رئيس الجمهورية في ١٠ يونيو٢٠٠٩،عقب وفاة الرئيس عمربونغو أونديمبا،حتى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩،حيث تم تنصيب السيد علي بونغوأونديمبا رئيسا للجمهورية.

معالي الدكتور/محمد الشيخ بيدالله رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية-رئيس الرابطة للعام (٢٠١٠):

- ولد الدكتورمحمد الشيخ بيدالله بالسمارة سنة ١٩٤٩
- حصل على الدكتوراه في الطب سنة ١٩٧٩ وعمل خلال السنة نفسها طبيبا بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء.

- كما عمل أستاذا وباحثا مبرزا في الطب سنة ١٩٨٧ بكلية الطب بالدار البيضاء.
- انتخب نائبا لمدينة السمارة بمجلس النواب سنة ١٩٧٧ وأعيد انتخابه سنة ١٩٨٤.
- تم انتخابه رئيسا للجنة الشؤون الخارجية والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.
- رئيسا للجنة التجهيز والبريد والاتصالات.
- شغل وزير للصحة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧.
- شغل الدكتور/ محمد الشيخ بيد الله منصب رئيس الرابطة لعام ٢٠١٠.

دولة الأستاذ/على يحي عبد الله جبريل رئيس مجلس الولايات في جمهورية السودان-رئيس الرابطه للعام (٢٠٠٩)

- تاريخ الميلاد ١٩٥١م -مدينة الجنينة
- بكالوريوس في الشريعة والقانون جامعة أم درمان الاسلامية
- رئيس محكمة الاستئناف ولاية غرب دارفورد

- رئيس الجهاز القضائي لولاية غرب درافورد ١٩٩٥م
- عضو المحكمة الدستورية ١٩٩٨م
- عضو هيئة المستشارين بمجلس الوزراء
- عضو لجنة الحوار الدارفوري.
- رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس لسنة ٢٠٠٩م.

دولة الأستاذ/عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى السابق- الجمهورية اليمنية

- ولد في ٤ يوليو ١٩٣٩م في منطقة حيفان بمحافظة تعز-الجمهورية اليمنية.
- ماجستير في الاقتصادي جامعة كلورادو ١٩٦٤م الولايات المتحدة الامريكية.
- دكتوراه فخرية جامعة كلورادو ١٩٧٨م.
- رئيس مجلس الوزراء الجمهورية العربية اليمنية ٨٣-١٩٩٠م.
- عضو مجلس الرئاسة ١٩٩٠م.
- الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ٩٠-١٩٩٥م.

- عضو بمجلس مستشاري البنك الدولي ٩٣-١٩٩٧م.
- رئيس مجلس الوزراء ٩٤-١٩٩٧م.
- رئيس المجلس الاستشاري ١٩٩٧م.
- رئيس مجلس الشورى ٢٠٠١م.
- تولى رئاسة الرابطة منذ تأسيسها في إبريل ٢٠٠٤ وحتى نوفمبر ٢٠٠٨.

قيادة الأمانة العامة للرابطة

الاستاذ/عبدالواسع يوسف علي

الامين العام للرابطة

جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

المهندس محمد محمد الطيب

الامين العام المساعد للشئون السياسية والثقافية

الجمهورية اليمنية

السيد/ ايقويم نكمجيكا

الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية والاجتماعية

جمهورية نيجيريا الاتحادية

موظفو الامانة العامة

أنور الشعيبي

مترجم

رحاب إسحاق

محاسبة

رضوان عامر

مترجم

عبدالفتاح المصباحي

مترجم

جان بول

مترجم

أمين العقيدة

مهندس كمبيوتر

ياسمين الارياني

سكرتارية

مريم الزبير

سكرتارية

رواد الاصبحي

سائق

محمد الصعفاني

موظف خدمات

أنشطة وفعاليات الرابطة

في إطار سعي الرابطة لتحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها منذ تأسيسها نفذت العديد من الأنشطة والفعاليات المختلفة، وحرصت من خلالها على مواكبة التغيرات العالمية المتسارعة والاسهام الفاعل في معالجة كثير من القضايا العالقة ووضع التصورات الرامية الى تحسين مستوى التعاون الاقتصادي وتعزيز حقوق الانسان والاسهام في حل النزاعات والبدء بخطوات التعاون الثقافي والبرلماني بين الدول الاعضاء في الرابطة والجدول التالي يبين النشاطات التي قامت بها الرابطة خلال الفترة الماضية بحسب المجالات التي تهدف الرابطة من خلالها الى اقامة التعاون المستدام بين افريقيا والعالم العربي.

جدول يبين انشطة الرابطة بحسب المجالات واللجان

المجال	اللجنة	الانشطة
المؤتمرات	اجتماعات رؤساء المجالس	- مؤتمر الرباط – المغرب ٢٠٠٢م - المؤتمر التأسيسي صنعاء- اليمن ٢٠٠٤ - المؤتمر الثاني صنعاء – اليمن ٢٠٠٧م - المؤتمر الثالث الخرطوم – السودان ٢٠٠٨م - المؤتمر الرابع الرباط – المغرب ٢٠٠٩م - المؤتمر الخامس ليبيرفيل – الجابون ٢٠١١م - المؤتمر السادس – بوجمبورا –بوروندي ٢٠١٢م - المؤتمر السابع - البحرين-المنامة ٢٠١٣م - المؤتمر الثامن-اثيوبيا-اديس ابابا ٢٠١٤م (الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الرابطة)
التعاون الاقتصادي	اجتماعات غرف التجارة والصناعة	- اجتماع كيب تاون – جنوب افريقيا ٢٠٠٨م - اجتماع المنامة – البحرين ٢٠١٠م - اجتماع الرباط –المغرب ٢٠١٢م
الديمقراطية وحقوق الانسان الثقافة الامن والسلام والحكم الرشيد		- يوم الرابطة للديمقراطية وحقوق الانسان صنعاء – اليمن ٢٠١٢م - يوم الرابطة للثقافة صنعاء - اليمن ٢٠١٣ - يوم الرابطة لتعزيز الامن والسلام والحكم الرشيد - اليمن ٢٠١٤
تمكين المرأة	- السيدات البرلمانيات - لجنة السيدات البرلمانيات - السيدات البرلمانيات -السيدات البرلمانيات -لجنة السيدات البرلمانيات	- الاجتماع الأول: ابوجا – نيجيريا ٢٠٠٩م - الاجتماع الثاني: الخرطوم – السودان ٢٠١٠م - الاجتماع الثالث: الخرطوم – السودان ٢٠١١م - الاجتماع الرابع الخرطوم-السودان ٢٠١٤م - الاجتماع الخامس اديس ابابا-اثيوبيا٢٠١٤م
السلام وحل المنازعات	لجنة السلام وحل النزاعات	- اجتماع ابوجا – نيجيريا ٢٠٠٧م - اجتماع بوجمبورا- بوروندي ٢٠٠٩م - اجتماع اديس ابابا- اثيوبيا ٢٠١٣م
التبادل الثقافي والبرلماني	- اللقاءات التشاورية - تبادل الزيارات	- اللقاء التشاوري الاول عمان-الأردن ٢٠٠٧م - اللقاء التشاوري الثاني نواكشوط – موريتانيا ٢٠٠٨م - اللقاء التشاوري الثالث ابوجا- نيجيريا ٢٠٠٩م - اللقاء التشاوري الرابع اديس ابابا-اثيوبيا ٢٠١١م - اللقاء التشاوري الخامس بوجمبورا-بوروندي٢٠١٣م

الباب الاول

١- النظام الأساسي لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

تمهيد:

إن رؤساء مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا و العالم العربي ، المجتمعون في الرباط يومي ٦و٧ يونيو ٢٠٠٢م و الذين يمثلون المجالس التالية :-

- المجلس الوطني للأقاليم في جنوب أفريقيا.

- مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية .

- مجلس الشيوخ في جمهورية بوتسوانا .

-المجلس الفيدرالي في جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية .

- مجلس الشيوخ في جمهورية الغابون.

- مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية.

- مجلس الشيوخ في جمهورية ليسوثو.

- مجلس المستشارين في المملكة المغربية .

- مجلس الشيوخ في موريتانيا .

- المجلس الوطني في ناميبيا.

- مجلس الشيوخ في نيجيريا.

- مجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند .

- مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية .

فإنهم:

يسجلون بارتياح انتشار نظام الثنائية البرلمانية في أفريقيا والعالم العربي ورغبة العديد من الدول اعتماد هذا النظام في المستقبل القريب.

واعون بأهمية تقاسم القيم المشتركة في ميدان الديمقراطية والوصول إلى تحقيق دولة القانون .

- حريصون على أن تقوم هذه المجالس بدور فاعل في تقوية روابط التعاون بين الدول العربية والأفريقية في نطاق احترام التنوع الثقافي و أن تقوم بإسهام في تقوية حوار المجالس الثانية في الحوار الديمقراطي .

- متطلعون إلى تعزيز مكانة الدول العربية و الأفريقية في سياق التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات ومسايرة منطق الوحدة والتكتل الذي بات يفرضه تصاعد وتيرة العولمة لتحقيق تعاون أوثق .

- وتحدوهم الرغبة الأكيدة في لعب دور أكثر فاعلية وتأثير في مضمار الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على أسباب التوتر والعنف و المساهمة في استتباب الأمن و السلم في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والعالم .

- متطلعون إلى دعم الجهود المبذولة لمحاربة الفقر و الجوع والقضاء على التخلف بكل أشكاله و تعزيز دور المرأة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكل الشعوب وهم في هذا اليوم السابع من شهر يونيو ٢٠٠٢م يعلنون تأسيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي كما يقرون نظامها الأساسي على النحو التالي:-

- المادة الأولى : العضوية :-

تعتبر رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي مفتوحة العضوية لكل المجالس (الغرف الثانية) في الدول العربية و الأفريقية التي تطلب العضوية الكاملة في الرابطة كما ترحب هذه الرابطة بالمجالس المماثلة وبالمنظمات البرلمانية للمشاركة في أعمالها كعضو مراقب .

- المادة الثانية : الأهداف:-

إن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي تضع في طليعة اهتماماتها دعم الثنائية البرلمانية وتقوية التعاون بين الشعوب إقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأن تقوم بدعم الجهود البرلمانية العربية والافريقيه والإسلامية والدولية ومواكبتها والإسهام في الأنشطة البرلمانية للإتحاد البرلماني العربي والإفريقي و الإسلامي والدولي والحوارات المنبثقة عنها لتحقيق أهدافها .

- المادة الثالثة : الأنشطة البرلمانية :-
إن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي وفي سبيل خدمة الأغراض التي أنشئت من أجلها لابد أن تعمل على مايلي :-
- تنظم إجتماعاً سنوياً واحداً على الأقل ، لأعضائها يتصل بالمواضيع ذات الاهتمام المشترك .
- القيام بإنجاز دراسات مشتركة ، وتيسير التعاون بين الإدارات البرلمانية و تبادل التكوين والخبرات .
ولها أن تقرر باقتراح من أحد أعضائها ،إنشاء مجموعة عمل مؤقتة مكونة من رؤساء المجالس أوممثليهم للقيام بدراسة موضوع محدد .

- المادة الرابعة : إقرار الموضوعات :-
تقرر الرابطة في شأن القضايا المعروضة عليها بالتوافق وإذا تعذر ذلك فبأغلبية ثلثي الأعضاء .

- المادة الخامسة : اجتماعات الرابطة :-
١) تعقد الاجتماعات السنوية للرابطة في إحدى الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي
وإذا تعذر ذلك فالدولة التي تليها حسب الترتيب و إذا تعذر ذلك فيتم الاجتماع في الدولة التي تعرض استضافتها له .
٢) إلى حين إنعقاد الاجتماع التالي للرابطة يتولى رئيس المجلس المضيف مهمة التنسيق بين مختلف المجالس الأعضاء .
٣) يمكن عقد اجتماع استثنائي بطلب من احد الرؤساء بعد موافقة ثلثي الأعضاء و يتم هذا الاجتماع في مقر البلد صاحب المبادرة .

- المادة السادسة : جدول الأعمال :-
١) الاتفاق على جدول أعمال الرابطة باقتراح من البلد المضيف .
٢) إن تاريخ و جدول أعمال الاجتماع العادي للرابطة يتم أبلاغة للمجالس الأعضاء قبل شهرين من الاجتماع .
٣) يبلغ تاريخ و جدول أعمال الاجتماع الاستثنائي إلى الدول الأعضاء قبل شهر من انعقاد الاجتماع .
٤) تعمم وثائق العمل في كلتا الحالتين قبل أسبوعين من انعقاد الاجتماع أخذا بعين الاعتبار الاقتراحات المقدمة من طرف الرؤساء .

- المادة السابعة : خلاصات الاجتماعات :-
يتكون مكتب المؤتمر من رئيس مجلس البلد المضيف وعضوية الرئيس السابق والرئيس المقبل و سكرتارية الرابطة ويتم إعداد ملخص الاجتماعات والمناقشات من قبل سكرتارية الرابطة و يتم إبلاغه للمجالس الأعضاء في الرابطة .

- المادة الثامنة : لغات الاجتماع :-
تعتبر العربية والفرنسية والإنجليزية لغات الرابطة و يقوم المجلس المضيف بتأمين الترجمة الفورية من وإلى هذه اللغات .

- المادة التاسعة : التعديلات :-
- يمكن تعديل هذا النظام باقتراح من أحد رؤساء المجالس الأعضاء ، ويعرض اقتراح التعديل على الاجتماع المقبل للرابطة قصد إقراراه بالتوافق وإذا تعذر ذلك فبأغلبية الثلثين.
- يبلغ كل إقتراح تعديل من قبل رئيس الرابطة فور التوصل به إلى كافة المجالس الأعضاء .

٢- بيان مهام الرابطة

لقد عبر رؤساء مجالس الشيوخ و الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي اثناء الاجتماع الذي انعقد في العاصمة المغربية الرباط في الفترة من ٦-٧ يونيو ٢٠٠٢ عبروا عن إرتياحهم لانتشار نظام البرلمانية الثنائية(النظام البرلماني ذو المجلسين التشريعيين) في إفريقيا والعالم العربي ورغبة العديد من الدول في تبني هذا النظام في المستقبل القريب.
- ادرك السادة المشاركون في الاجتماع أهمية تبادل القيم المشتركة الخاصة بالديمقراطية وسيادة القانون
-كما ابدوا حماسة كبيرة و رغبة قوية في ان تقوم الغرف التشريعية العليا التي يترأسها كوكبة من رجال الدولة بلعب دور فعالٍ في تعزيز التعاون بين الدول العربية والإفريقية في مختلف المجالات الإنسانية من خلال المساعي الحميدة لكل دولة على حدة .
-كما عقدوا العزم على تأسيس منظمة اقليمية قوية قادرة على مساعدة المجالس التشريعية على الوفاء بالتزاماتها والمتعلقة بتعزيز الممارسة الديمقراطية .

-يتطلع السادة المشاركون لتعزيز مكانة الدوّل الإفريقية والعربية فيما يتعلق بالتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات والاستجابة لمنطق الوحدة والاندماج الذي يمليه الايقاع المتسارع لموجة العولمة.

-عبر المشاركون عن رغبتهم القوية في لعب دور أكثر فعالية في الجهود الدولية الرامية الى ازالة جميع أسباب التوتر والعنف والمساهمة في تحقيق الأمن والسلام في إفريقيا و العالم العربي والعالم برمته متطلعين لدعم وتعزيز الجهود الهادفة الى محاربة الفقر و المجاعة و التخلف بكل صوره وتعزيز دور المرأة في تحقيق التقدم والتنمية لما فيه خير البشرية جمعاء.
ومن خلال هذا البيان الصادر في يوم ٦/٧/ ٢٠٠٢فقد اتفق الحاضرون على تأسيس كيان اطلق عليه رابطة مجالس الشيوخ و الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

- تأسيس الرابطة

اجتمع رؤساء مجالس الشيوخ و الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي في صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية في الفترة من ٢٥-٢٧ ابريل ٢٠٠٤ و تبنّوا بالإجماع قرار تأسيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.

- اهداف الرابطة :

لقد رسمت الرابطة لنفسها الأهداف التالية :

أ- تشجيع ودعم و تعزيز أنظمة المجالس البرلمانية المكوّنة من غرفتين تشريعيتين داخل وخارج الدول الإفريقية والعربية .

ب- تشجيع و تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول الإفريقية والعربية و العالم برمته.

ت- تنظيم اجتماعات و نقاشات دورية لاعضاء مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي. وكذلك تبني فعاليات مشتركة لتسهيل التعاون وتبادل الخبرات.

ث- تنظيم جهود مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في المنتديات والمنظمات الإقليمية و الدولية .

ج- المساهمة في الفعاليات البرلمانية العربية والإفريقية وكذا النشاطات الخاصة بالاتحادات الدولية اضافة الى المشاركة الفاعلة في النقاشات المتعلقة بتلك الفعاليات.

ح- التشاور حول القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة على الصعيدين المحلي والدولي و اتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها وتبني القرارات العملية المتعلقة بتلك القضايا.

خ- تكريس المشاركة في الحوارات الهادفة إلى تعميق المفاهيم والمبادئ والقيم الديمقراطية

د- تعزيز المشاركة في الحوارات الهادفة إلى تشجيع وحماية دور منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

ذ- بناء جسر هام م للتواصل والتعاون بين إفريقيا والعالم العربي لتمكين المنطقة من استغلال مواردها وامكاناتها والاستفادة من النزعة الدولية العالمية نحو التكتلات الإقليمية.

أمين عام الرابطة

صنعاء- الجمهورية اليمنية

الأول من مايو ٢٠٠٥

٣- النظام الداخلي للرابطة

مادة (١): يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لرابطة مجالس الشيوخ والشورى المجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي) .

مادة (٢) : تكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينه بجانب كل منها:

الرابطة : رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي .

المجلس : مجلس الرابطة .

المؤتمر : المؤتمر العام للرابطة .

رئيس الرابطة : رئيس مجلس الرابطة .

الأمين العام : الأمين العام للرابطة .

الأمانة العامة : الأمانة العامة للرابطة .

المقر : مقر الأمانة العامة .

الأهداف والتكوينات

مادة (٣) : تعمل الرابطة على تنفيذ أحكام نظامها الأساسي ، وتهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :--دعم الثنائية البرلمانية وتقوية التعاون بين الشعوب في مختلف المجالات.

-دعم الجهود البرلمانية العربية والأفريقية والإسلامية والدولية ومواكبتها.

-تعزيز اللقاءات والحوار بين مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة وفيما بين أعضائها في سبيل العمل الفاعل المشترك وتنسيق التعاون وتبادل الخبرات.

-تنسيق جهود مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في المؤتمرات والمنظمات الإقليمية والدولية

-الإسهام في الأنشطة البرلمانية للاتحادات البرلمانية العربية والأفريقية والدولية والحوارات المنبثقة عنها . -النظر في المسائل ذات الاهتمام المشترك في النطاق الإقليمي والدولي لاتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة بشأنها .

-الاهتمام بتعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية ورعاية منظمات المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان .

مادة (٤): تتألف الرابطة من المجالس الأعضاء في الرابطة .

مادة (٥) تتكون للرابطة من الأجهزة التالية :-

أ-المؤتمر .

ب-مجلس الرابطة .

ج-الأمانة العامة .

المؤتمر

مادة (٦):

-يتولى المؤتمر النظر في القضايا التي تعرض عليه في نطاق الأهداف المبينة في المادة الثالثة وتصدر بشأنها التوصيات والقرارات بالتوافق ، وإذا تعذر ذلك فبأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

-كما يتولى المؤتمر الاختصاص بالنظر في تعديل النظام الأساسي والمصادقة عليه وفقاً للإجراءات التي تحددها المادة (٩) من النظام الأساسي للرابطة.

-يتولى المؤتمر بناءاً على اقتراح مكتب المؤتمر تشكيل لجان من بين أعضائه تساعده في تسيير أعماله ، وهو الذي يحدد عددها واختصاصها.

مادة(٧): يعقد المؤتمر في الموعد والمكان اللذين يحددهما المجلس كلما رأى ذلك مناسباً للنظر في الموضوعات التي يقترحها وتكون اجتماعاته قانونية بحضور ثلثي الأعضاء .

مادة (٨): يتكون المؤتمر من وفود تسميها المجالس الأعضاء ، وتكون رئاسة المؤتمر للدولة المضيفة .

مادة (٩): يعمل مكتب المؤتمر على تسهيل أعمال المؤتمر ومتابعة تنفيذ ما يسند إليه من مهام .

مادة(١٠): على كل وفد إبلاغ مجلسة قرارات وتوصيات المؤتمر .

مجلس الرابطة

مادة(١١):

أ-يتألف مجلس الرابطة من عضوين عن كل مجلس يسميهما قبل موعد انعقاد المجلس ، ويجوز لكل مجلس أن يوفد أعضاء آخرين لا يزيد عددهم على ثلاثة كمراقبين.

ب-تكون رئاسة المجلس بالتناوب سنوياً وفق الترتيب الهجائي

لأسماء الدول المشاركة ، ويجوز للمجلس المعني أن يتنازل للمجلس الذي يليه في الترتيب.
ج-يجوز تمديد رئاسة المجلس لمدة ثانية بناء على طلب من مجلس أو أكثر وموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.
د-يكون لكل مجلس صوت واحد.

مادة(١٢):يتولى مجلس الرابطة ما يلي :-

أ-وضع وتعديل الأنظمة الداخلية والمالية والإدارية وغيرها بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.
ب-وضع جدول أعمال المؤتمر وتوجيه الدعوة لانعقاده وتعيين مكان الانعقاد وموعده.
ج-تلقى المقترحات ودراستها والبت فيها وعرض ما يراه مهماً منها على المؤتمر أو إحالتها إلى إحدى اللجان المتخصصة للمزيد من الدراسة .
د-النظر في الطلبات التي تقدم للإنضمام إلى الرابطة والبت فيها.
هـ-تشكيل لجان من بين أعضائه تساعده في تسيير أعماله ، وهو الذي يحدد عددها واختصاصاتها.
و-دراسة وإقرار مشروع موازنة الرابطة السنوية ومراجعة حسابات السنة الماضية والتصديق عليها.
ز-تعيين الأمين العام للرابطة .
ح-تعيين مراجع حسابات قانوني وتحديد إتعابه.
ط-النظر في التقرير السنوي للأمين العام.
ي-القيام بالمهام التي يكلفه بها المؤتمر.

-وللمجلس بصفة عامة إتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحقيق أهداف الرابطة .

مادة (١٣):

أ- يجتمع المجلس مرة في السنة على الأقل ويكون عقده بالتناوب في إحدى الدول الأعضاء حسب الترتيب الهجائي ما لم يقرر المجلس غير ذلك.
ب-كذلك يدعو رئيس المجلس رؤساء المجالس الأعضاء أو من ينيبهم للاجتماع في مقر الأمانة العامة في النصف الثاني من كل عام ، وذلك من أجل تهيئة الموضوعات وتنسيق مواقف الوفود في المؤتمرات والمنتديات الدولية .
ج-يجوز لرئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى جلسة استثنائية إذا رأى لزوماً لذلك أو بناءاً على طلب من أحد رؤساء المجالس ، وذلك بعد موافقة الأغلبية المطلقة .
مادة (١٤):الامانة العامة
أ- يكون للرابطة أمانة عامة مقرها (العاصمة صنعاء)

مادة (١٥): تعيين الامين العام ومساعديه

يعين المجلس الأمين العام للرابطة والامينين العامين المساعدين بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين بناءاً على ترشيح أحد المجالس وتزكية مجلس آخر ، ويكون تعيين الأمين العام والامناء المساعدين من بين الأشخاص ذوي الخبرة في الشئون البرلمانية المشهود لهم بالكفاءة العلمية والإدارية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ويحدد المجلس مرتباتهم ومخصصاتهم .
ب-يكون للأمين العام مساعدان اثنان أحدهما عن البلدان العربية والآخر عن البلدان الأفريقية ، ويحدد المجلس بناءاً على اقتراح الأمين العام العدد الكافي من المديرين والموظفين ، على أن يراعى عند اختيارهم الخبرة وتمثيل الدول الأعضاء .
ج-يقوم الأمين العام بتعيين الموظفين الإداريين اللازمين لتسيير أعمال الرابطة في حدود الموازنة المعتمدة من المجلس والملاك الوظيفي للأمانة العامة .

مادة (١٦):التقارير السنوية الخاصة بالرابطة

يعد الأمين العام تقريراً سنوياً يعرض فيه نشاط الرابطة بهيئاتها ومنجزاتها والتطورات المتصلة بشئون المجالس الأعضاء في ضوء تقارير المجالس المرفوعة قبل انعقاد المجلس بشهرين على الأقل .
ويرسل الأمين العام هذا التقرير إلى المجالس الأعضاء في الرابطة قبل اجتماع المجلس بمدة لا تقل عن الشهر ، ويكون هذا التقرير اساساً لمناقشة عامة تبدأ بها أعمال المجلس .

مادة (١٧):اختصاصات سكرتارية الرابطة(الامانة العامة)

تتولى الأمانة العامة للرابطة الأعمال التالية:
أ- تنظيم وتسيير الإتصال الدائم بين المجالس وبين الرابطة وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية .
ب-إعداد الموضوعات التي تعرض على مجلس الرابطة ومؤتمراته وإعداد الوثائق والتقارير اللازمة لذلك ، مع تنظيم المحاضر والمضابط والمراسلات
ج-حفظ الوثائق وفهرستها وتكوين قاعدة معلومات عن المجالس الأعضاء يتم تحديثها دورياً بالمعلومات التي ترد من مختلف المجالس .
د-الشئون المالية والأدارية للرابطة بهيئاتها .
هـ-إبلاغ القرارات والتوصيات التي يتخذها المؤتمر أو المجلس إلى المجالس الأعضاء .

اللجان

مادة(١٨): يشكل المجلس من بين أعضائه اللجان التالية :-

-اللجنة القانونية .

-لجنة الشئون السياسية والعلاقات البرلمانية .

-لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاجتماعية .

-كما يجوز تشكيل لجان مؤقتة لموضوع محدد.

مادة (١٩): **اجتماع اللجان**

أ-تنتخب كل لجنة في أول اجتماع لها رئيساً ومقرراً من بين أعضائها .

ب-يكون اجتماع اللجان قانونياً بحضور نصف أعضائها على الأقل، وتتخذ القرارات بأكثرية الحاضرين.

ج-تجتمع اللجان المشار أليها سابقاً حينما ينعقد المجلس .

د-تجتمع اللجان كذلك بناءاً على دعوة من رئيس المجلس ، وتعقد اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة .

مادة(٢٠): **الوثائق**

تحال المقترحات والتقارير وغيرها من الوثائق من قبل رئيس المجلس إلى رؤساء اللجان عبر الأمين العام ، وتقدم اللجان نتائج مداولاتها إلى رئيس المجلس عن طريق الأمانة العامة التي تتولى عرضها على المجلس .

مادة(٢١): **ميزانية الرابطة**

تساهم المجالس الأعضاء في موازنة الرابطة وفقاً للقواعد التي يقررها المجلس وبالنسب التي يحددها أو ما يقرره من تعديلات.

مادة(٢٢): **السنة المالية**

يكون للرابطة ميزانية سنوية تبدأ من الأول من شهر يناير من كل عام وتنتهي في الواحد والثلاثين من ديسمبر من نفس العام .

مادة(٢٣): **تعديل النظام**

يجوز تعديل هذا النظام بقرار من المجلس يتخذه بأغلبية ثلثي أعضائه وذلك بناءاً على اقتراح خطي من أحد المجالس مع تزكية مجلس أخر ويجب أن يقدم المقترح قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أشهر .

مادة(٢٤): **تطبيق النظام**

تطبق أحكام النظام الأساسي للرابطة فيما لم يرد به نص في هذا النظام وخاصة ما يتعلق بجدول الأعمال وطرق المداولة والتصويت .

مادة(٢٥): **شخصية الرابطة**

للرابطة شخصية إعتباريه يمثلها رئيس المجلس .

الباب الثاني:-الاجتماعين الأخيرين لمجلس الرابطة

١- استضافة مملكة البحرين لفعاليات المجلس الثامن للرابطة والمؤتمر السابع

بدعوة كريمة من مملكة البحرين ممثلة بمعالي الأستاذ / علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى عقدت اجتماعات المجلس الثامن والمؤتمر السابع لرابطه مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي في مدينه المنامة عاصمة مملكة البحرين في الفترة ٢٨ - ٢٩ مايو ٢٠١٣م .وبحضور رؤوساء المجالس ورؤساء الوفود المشاركة وأعضاء الوفود من المجالس الأعضاء في الرابطة وبحضور ممثلين عن

الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي

-وقد افتتحت أعمال مجلس الرابطة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٥/٢٨م بحضور عدد كبير من الشخصيات الحكومية والبرلمانية ورجال الصحافة والاعلام وممثلو السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي المعتمد في مملكة البحرين وقد افتتح الاجتماع معالي الأستاذ/علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين رئيس الرابطه للدوره القادمة بكلمة استهلها بنقل تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك/حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد وصاحب السمو الملكي الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة وتمنياتهم بنجاح هذا الاجتماع . كما تطرقت الكلمة إلى الدلالات الهامة التي يحملها هذا الاجتماع الذي يهدف إلى أقامة الشراكة والتعاون وتعزيز التفاهم والمصالح المشتركة لدول أفريقيا والعالم العربي كما ركزت الكلمة على أهمية الأمن والسلام والاستقرار لتحقيق الأهداف التي تسعى الرابطة لتحقيقها وفي طليعتها دعم جهود التنمية والتطور الاقتصادي . ومن هذا المنطلق فإن تجربة البحرين قد أثبتت أن بإمكان المنظومات الإقليمية أن تساعد على صون الأمن والأستقرار والحد من التدخلات الهادفة إلى زعزعه أمن واستقرار الدول وعليه فإن الرابطة تستطيع ايضا أن تلعب دوراً مهما في المحافظة على الأمن

واستقرار الدول الأعضاء فيها بعد ذلك ألقى رئيس الرابطة للدورة المنصرمة معالي السيد/جبريل نتيسيزرانا رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية بورندي كلمة أشار فيها إلى أهمية ما انجزته الرابطة في الفتره المنصرمة من عمرها القصير حين سعت إلى ترجمة الأهداف والمبادئ والقيم التي أنشأت من أجلها بأقصى قدر من الكفاءه والأنجاز وحثت الكلمة الدول الأعضاء على دعم انشطة الرابطه وتعزيز دورها لتصبح جسراً متيناً لتقوية أواصر التعاون الاقتصادي والتنموي والعمل المشترك بين بلدان أفريقيا والعالم العربي .

كما استمع المجلس إلى التقرير المقدم من أمين عام الرابطة الأستاذ/عبد الواسع يوسف علي الذي تضمن الأنشطة والانجازات التي قامت بها الأمانة العامة خلال العام المنصرم ٢٠١٢م وحتى انعقاد الدوره الثامنة للمجلس كما تضمن التقرير رؤية الأمانه العامه ومقترحاتها لأنشطه الرابطة وأمانتها العامة خلال السنه القادمة .

كما تضمن تقرير الأمين العام جملة من الموضوعات التي تهدف إلى تفعيل دور الرابطة في سعيها إلى خدمة الأهداف والمبادئ النبيلة التي تأسست من أجلها وفي طليعتها تعزيز التعاون بين شعوب أفريقيا والعالم العربي على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى اعتبار أن هذه المنظمة هي الفريدة من نوعها على هذا المستوى الرفيع والتي تضم في إطارها مؤسسات تشريعية هامة تعمل معاً لتحقيق تطلعات شعوبها في النهوض الثقافي الاقتصادية والاجتماعي .

وقد شكل المجلس ثلاث لجان لدراسة تقرير الأمين العام ومناقشة الموضوعات والمقترحات التي تضمنها وما يمكن الأخذ بها في إطار أنشطة الرابطة والأمانة العامة لما تبقى من العام ٢٠١٣م وحتى اجتماع مجلس الرابطة ومؤتمرها القادم في العام ٢٠١٤م . وتلك اللجان هي

لجنة البرامج

لجنة المالية

لجنة اللوائح الإدارية

وعلى أن تقدم هذه اللجان تقريرها للمجلس وبعد انتهاء الجلسة الصباحية أقام حضرة صاحب السمو الملكي الأمير/ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين حفل استقبال كبير في فندق ريتزكارلتون المنامة على شرف وفود الرابطة المشاركة في هذا الاجتماع وقد حضر هذا الحفل كبار المسؤولين في الحكومة البحرينية وفي مجلسي النواب والشورى

كما اتيحت للوفود المشاركة فرصه للجلوس مع سمو الأمير خليفة بن سلمان رئيس الوزراء واستعراض الكثير من القضايا العامة التي تهم العالمين العربي والأفريقي والتي يتوجب على الرابطة التركيز عليها .

وفي يوم الأربعاء ٢٠١٣/٥/٢٩م عقد مؤتمر الرابطة اجتماعه السابع بحضور رؤوساء وأعضاء الوفود المشاركة حيث استمع المؤتمر إلى ما توصلت اليه اللجان الثلاث المشكلة لدراسة تقرير الأمين العام وبعد المداولات في الموضوعات المرفوعه أقر المؤتمر اعتماد تقارير اللجان والموافقة على الميزانيه الخاصة بالأمانة العامة للعام ٢٠١٣م كما وافق المؤتمر على ما تقدمت بها لجنتي البرامج والشؤون الأدارية من مقترحات كما اقر المؤتمر تشكيل لجنة للبيان الختامي .

بعد ذلك واصل المؤتمر جلساته حيث استمع إلى كلمات رؤوساء الوفود التي عكست في مجملها حرص الدول الأعضاء على تطوير عمل الرابطة وتفعيل دورها وبما يمكنها من النهوض بالمبادئ والأهداف التي أنشأت من أجلها

مقتطفات من كلمات الوفود المشاركة :-

١ - معالي السيد / جبريل نتيسيزرانا رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي رئيس الرابطة للدورة المنصرمه .

" وكما تعلمون ، تتألف رابطتنا من تكتلين رئيسيين هما العالم العربي وأفريقيا ، وقد تم تأسيسها في عام ٢٠٠٢م وحددت الأهداف المنشودة منها والتي تشمل تعزيز التعاون الاقتصادي وتشجيع نظام الثنائية البرلمانية ، وتطوير العمل المشترك في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فضلا عن التنسيق بين المنطقتين للتغلب على جميع العقبات المتصلة بالاستقرار والتنمية والتخلص من أسباب التوتر والنزاعات "

٢- معالي الشيخ الدكتور / عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية .

" إن ما تحقق من إنجازات خلال الدورات السابقة من عمر الرابطة أصبح علامة مضيئة على العالمين العربي والأفريقي ، ولم يتم هذا إلا بتوفيق من الله عز وجل وثم بالجهود التي تكاتفنا جميعاً لبذلها ، واضعين مصلحة شعوبنا فيما اتخذناه من خطوات طيبة في العديد من المجالات ، وإن ما تم ما كان ليتحقق لو لا إيماننا العميق بسمو أهدافنا ومتانة مايجمعنا من روابط مشتركة ، وإننا لنتطلع لمزيد من الفاعلية لنصل إلى أهدافنا المنشودة قولاً وعملاً في مسائل التشريع والسياسة والاقتصاد والأمن وغيرها ، وإن الرابطة مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تبني نظرة متقاربة إزاء المخاطر المشتركة ، والمضي قدماً نحو مزيد من العمل المشترك الذي يحقق تطلعات شعوبنا إلى تنمية مستدامة تتسم بالاستقرار والرخاء والأمن والأمان "

٣-معالي الفريق الأول ركن / أدم حامد موسى رئيس مجلس الولايات في جمهورية السودان .

" أحيي جمعكم الكريم وأتشرف أن أكون حضوراً بينكم اليوم في مملكة البحرين الشقيقة في رحاب هذه المدنة الخلابة الساحرة المنامة ونحن نستهل خاتمة أعمال ملتقانا السابع للرابطة نتفاكر ونتشاور من أجل معالجة قضايانا الداخلية التي تهم عالمنا العربي والأفريقي تجويداً للأداء وتحقيقاً للأمن السياسي والاجتماعي والثقافي لنفتح أطراً جديدة للتواصل بين أجهزتنا التشريعية والتنفيذية وتعزيز لغة الحوار بين جميع مكونات المجتمع المدني وحكومات البلدان لننعم بالأمن والاستقرار في كافة أرجاء المنطقة بإذن الله . وإننا إذ نتطلع إلى تحقيق كل هذه الأهداف كان لا بد لنا أن نستصحب كل المسؤوليات التي تقع على عاتقنا نحن كمجالس تشريعية الداعمة للتنمية الاقتصادية للدول وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور ومشاركة المرأة وانخراطها في برامج التنمية والحياة السياسية والاجتماعية . "

٤-معالي السيد / كاسا تيكلبرهان رئيس المجلس الفيدرالي الأثيوبي في جمهورية أثيوبيا الفيدرالية .

" يشهد التاريخ أن بلدنا أثيوبيا لم تكن واحدة من أقدم الدول في القارة الأفريقية فحسب بكل كانت تمثل مهداً للحضارات العالمية ومهبطاً للديانات السماوية . لقد تبنت اثيوبيا اليوم نظام حكم فيدرالي ديمقراطي بمجد هذه القيم الثقافية والتاريخية المتنوعة بإعتبارها تمثل مصدراً لقوتنا وجسراً لعلاقاتنا الأزلية مع جيراننا وبقية دول العالم "

٥ -معالي الدكتور / أحمد فهمي رئيس مجلس الشورى في جمهورية مصر العربية .

" وفي هذا الصدد أقترح على معاليكم إطاراً أوسع يشمل مقترحات محدده في هذا الشأن في مقدمتها المبادرة بفتح قنوات اتصال جديده مع عدد من مجالس الشورى ومجالس الشيوخ ومجالس المستشارين الموازية في دول قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية لضمها كأعضاء في الرابطة مع السعى لضم مجالس مماثلة من دول أوروبا الشرقية والوسطى ممن تتماثل أوضاعاها مع ظروف وأوضاع منطقتنا وتتشارك معنا في تحديات التحول ونمط قضايا التنمية بهدف تعزيز الشراكات وتعظيم القواسم المشركة وحشد وتعبئة إمكانياتنا التكاملية للتصدي لما نواجهه من مشكلات وأزمات متشابهة "

٦- معالي السيد / علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين .

" إن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا والوطن العربي ، أحد المحاور الهامة التي نلتقي حولها - إن لم يكن على رأسها - فهي مطلب ملح لكافة أبناء أمتينا العربية والإفريقية ، ونحن في مملكة البحرين نولي هذا الموضوع عظيم الاهتمام ، ونسعى جاهدين مع أشقائنا وأصدقائنا لتحقيق الأمن والاستقرار ودعم السلام في المنطقة ، خاصة في ظل ما نعانيه وأشقائنا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تهديدات مستمرة لطالما سعت لزعزعة أمننا واستقرارنا والنيل من مكتسباتنا الوطنية ، بما حتم علينا استحداث الاستراتيجيات التي تتلاءم وتلك التحديات ، وبفضل من الله وحكمة قادتنا استطاعت منظومتنا الخليجية أن تحد من هذه التدخلات ، وهو ما جعلنا ندرك أهمية الدور الذي تستطيع أن تمارسه المنظومات الإقليمية للتصدي لأي توترات أو مهددات لأمن واستقرار الدول المنضوية تحتها "

٧-معالي السيد / محمد نواصر نائب رئيس مجلس الأمة في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .

" إن رابطتنا الموقرة ، بما تضمه من شمل البرلمانيين الأفارقة والعرب، مع كل ما يجمع شعوب هاتين المنطقتين من تاريخ مشرف ضد قوى الظلم والاستعمار ، وامتداد حضاري عريق ، وما تزخر به من إمكانات بشرية هائلة وموارد طبيعة متنوعة ، لجديرة بأن تتبوأ مكانه رفيعة بين الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية ، وأن يحظى أعضاءها بممارسة دبلوماسية برلمانية في إطار ديمقراطية حقه ، وشراكة فاعلة ، لا سيما في ظل التحديات الكبرى التي يشهدها العالم ، والتحديات الأكبر التي تواجه المنطقتين العربية والأفريقية "

٨-معالي الأستاذ / عبد الله صالح البار نائب رئيس مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية .

" وها نحن جميعاً بتوافدنا على هذا البلد العزيز من مختلف دول الرابطة وفي أكبر وأهم تجمع عربي أفريقي ، نؤكد على خصوصية مملكة البحرين التي حباها الله بها . كما إن الحضور المميز للأخوة والأصدقاء في هذا البلد الرائع يؤكد ايضاً أن الرابطة " أسيكا " قد أضحت

أكثر تعبيراً على مدى أهمية العمل العربي والأفريقي في ظرف يتطلب إرساء العديد من عناصر التأثير في الفضاء الإقليمي الذي تمثلة ، لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه منطقتانا العربية والأفريقية "

٩- معالي الأستاذ / عيسى ربيع الكواري نائب رئيس مجلس الشورى في دولة قطر.

" مما لا شك فيه أن أفضل السبل وانجحها من أجل إحلال الأمن والسلام تكمن في احترام قواعد القانون الدولي ، والمواثيق والأعراف الدولية ، والاحترام المتبادل ، وبناء الثقة واعتماد مبدأ الحوار ، وإتباع الوسائل السلمية بالإضافة إلى أن عالمنا المعاصر الذي ما فتأ يزداد تداخلاً وتشابكاً في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى بناء الجسور بين جميع الثقافات ، وإلى نبذ العنف ، وإلى أحداث المزيد من التقارب والتفاهم وتعزيز الجهود الرامية إلى تعميق أواصر وروابط التعاون والإخاء بين الشعوب ، وحفظ كرامة الإنسان "

١٠-معالي السيد/ اسر كوفيري كبيري رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية ناميبيا.

" إن النساء والشباب في بلداننا غالباً ما يتم الزج بهم في خضم الصراعات والنزاعات الأمر الذي حدا بهم إلى رفع أصواتهم بحماسة بالغة من أجل المشاركة في البحث عن حلول لهذه الصراعات الناجمة عن التباينات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . لذا فإننا نؤمن بان لا شي سيتغير في العالم مالم يكن لدى الأفراد قناعة راسخة بأنهم مسئولون بدرجة كبيرة عن توفير حلول لتلك المشاكل . وبناءً عليه فإن ينبغي تمكين الشباب والنساء من المشاركة في حل المشاكل التي تؤرق المجتمعات البشرية "

١١-معالي السيد / عبد الأحمد ننجي نائب رئيس كتلة الأغلبية في مجلس الشيوخ جمهورية نيجيريا الفيدرالية

" أشعر بسعادة بالغة إثر ملاحظتي أن نيران الصراع المستمر في السودان قد خمدت بدرجة كبيرة ، لكن في الواقع لا يزال هناك حاجة لبذل كثير من الجهود في العراق وأفغانستان وفلسطين وسوريا "

١٢- معالي السيد / اندرية اوبامي ايتو رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو برازفيل .

" إنني أشعر اليوم بسعادة وغبطة كبيرتين حيث إنني أتشرف بالمشاركة لأول مرة في منتدى الرابطة المنعقد في المنامة بمملكة البحرين . والتزاماً منهم بروح ومبادئ الرابطة في عصر العولمة لدى أعضاء مجلس شيوخ الكونغو إيمان عميق بأن مستقبل بلداننا يعتمد على التكتلات والتجمعات الإقليمية . لذا فإننا بحاجة إلى رؤية شاملة وغير طائفية تتعلق بإيجاد حلول لمختلف التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه بلداننا في هذا الوقت "

١٣-معالي السنتور/ مارتين فيدل ماجناجا ممثل مجلس الشيوخ في جمهورية الجابون .

" لقد أتاح لنا جدول أعمال اجتماعنا هذا فرصة تقدير العمل الذي قام به السيد/عبد الواسع يوسف علي الأمين العام للرابطة وفريق عملة . وعليه فإننا نعرب عن تأييدنا وتشجيعنا له . لكنني أود التأكيد على ضرورة أن تقوم رابطتنا بتعزيز ودعم التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين أفريقيا والعالم العربي . إن الوضع الحالي في العالم برمته وفي بلداننا على وجه الخصوص يعتبر في غاية التعقيد ، لكن ينبغي ألا يحول ذلك دون قيام الرابطة بتنفيذ برامجها وانشطتها "

هذا وقد حفلت الأيام التي قضاها أعضاء الوفود في مدينة المنامة الجميلة والمزدهرة ببرنامج حافل من الحفاوة والتكريم وحسن الترتيب والتنظيم أبتداءً من مظاهر الاستقبال اللائقة والمشرفة عند وصول الوفود إلى مطار المنامة ومن ثم الإقامة في فنادق المدينة الراقية لكل المشاركين كضيوف مكرمين على مملكة البحرين .

لقد كان الاجتماع في مدينة المنامة نقطة فارقة في تاريخ اللقأت التي عقدتها الرابطة منذ تأسيسها والتي نأمل أن تتكرر في قادم الاجتماعات سواء من حيث الموضوعات أو من حيث النتائج .

مملكة البحرين

٢- استضافة جمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية الاجتماع التاسع لمجلس الرابطه ومؤتمرها الثامن والاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيسها

إضاءات على المؤتمر:-

استقبال الأمين العام لرئيس مجلس الوزراء في جمهورية اثيوبيا

انعقد المؤتمر الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي(أسيكا) في مقر الإتحاد الأفريقي بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا في الفترة ٥ ـ ٦ أبريل ٢٠١٤م حيث تم تنظيم المؤتمر من قبل المجلس الفيدرالي في جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وحيث مثل أيضاً مناسبة هامة للاحتفاء بالذكرى العاشرة لتأسيس الرابطة .

وقد بدأ أعضاء الوفود الذين ينتمون إلى مختلف الدول العربية والأفريقية بالوصول إلى أديس أبابا بحلول الثالث من أبريل حيث أتيحت لهم فرصة التجوال بشكل شخصي في مدينة أديس أبابا وضواحيها . كما وصل موظفو ومسئولوا الأمانة العامة قبيل انعقاد المؤتمر بوقت كاف وذلك لغرض مساعدة اللجنة التنظيمية في أثيوبيا على إنجاح أعمال المؤتمر .

وقد حضر المؤتمر وفودً من عدد من مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي . كما حضر الفعالية عدد من السفراء المقيمين في أديس أبابا وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية مسئولوا الحكومة الأثيوبية .

رئيس الوزراء ورؤساء المجالس والوفود

علاوة على ذلك تشرف المؤتمر بحضور دولة السيد / هيلا مريم ديسالين رئيس وزراء جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية الذي كان ضيف الشرف في المؤتمر ، حيث مثلت هذه الفعالية فرصة مناسبة للتداول حول التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال الجهود المبذولة من قبل البرلمانيين في سبيل تحقيق أهداف الرابطة .

وقد ألقى معالي السيد / كاسا تكلبرهان رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية كلمة ترحيبيه ضافية عبر فيها عن ترحيبه الحار بالسادة أعضاء الوفود في هذه المدينة الجملية التي تزداد تألقاً ونمواً يوماً بعد يوم حيث أشار إلى أن المجلس الفيدرالي الأثيوبي قد قطع شوطاً طويلاً فيما يتعلق بجهوده الرامية إلى دعم توجهات الرابطة في إذكاء رغبتنا وحماستنا لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والاقتصادية في دول المنطقتين الأمر الذي من شأنه تحقيق الرفاة والنماء لشعوبنا . وأوضح بأن أثيوبيا تدرك بأن الرابطة كمنظمة إقليمية أصبحت اليوم تلعب دوراً محورياً في تعزيز التعاون الشامل بين دول أفريقيا والعالم العربي الأمر الذي يحتم علينا أن نأخذ بالاعتبار دورها المتمثل في تبادل التجارب والخبرات بين بلداننا وهو ما سيتم العمل على تحقيقه في الأعوام القادمة .

كما ألقى معالي السيد / عبد الواسع يوسف علي أمين عام الرابطة خطاباً ترحيبياً آخراً لفت من خلاله انتباه السادة أعضاء الوفود إلى الموارد البشرية والطبيعية الهائلة التي تزخر بها منطقتي أفريقيا والعالم العربي كما دعى إلى أقامة تعاون وثيق وشامل على اعتبار أن كلا المنطقتين لديهما خلفيات ثقافية وتاريخية مشتركة . وأردف قائلاً بأنه ينبغي على شعوب ودول المنطقتين العمل سوياً نحو تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية لدى تلك الدول .

وأشار إلى أن الأمانة العامة قد خطت خطوات هامة وجبارة بإتجاة التشجيع على اقامة إتحاد عربي أفريقي لغرف التجارة والصناعة وذلك بهدف إقامة سوق مشتركة بين المنطقتين وتعزيز الاستثمار والتجارة البين إقليمية ، منوهاً إلى أن الأمانة العامة قد حاولت تأسيس مركز ثقافي عربي أفريقي وقرية ثقافية عربية أفريقية لغرض إطلاق مشروع النهضة الثقافية في المنطقتين . وأكد على أن ذلك المشروع الطموح يتطلب استثمارات ضخمة الأمر الذي أدى إلى تأجيل العمل في أقامة المشروع لكنه استدرك قائلاً بأن الأمانة العامة للرابطة تعمل بجد على تأسيس مركز ثقافي على موقعها على شبكة الإنترنت .

وحث الأمين العام الدول الأعضاء على التعاون

صورة جماعية لرؤساء المجالس والوفود المشاركين في المؤتمر

فيما بينها فيما يتعلق بمكافحة الفساد والإرهاب والعمل على تعزيز السلام والأمن وتحقيق الأمن الغذائي وتقديم مبادرات فيما يخص خلق المزيد من فرص العمل .

كما ألقى دولة السيد / هيلا مريم ديسالين رئيس وزراء جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية الذي حل على المؤتمر كضيف شرف خاص خطاباً هاماً عبر فيه عن شكره وتقديره لجيل السلف من مؤسسي الرابطة الأوائل الذين أدركوا ضرورة جمع الشعوب العربية الأفريقية في بوتقة واحدة بهدف تعزيز جهود التنمية التي تصب في مصلحة تلك الشعوب ،مشيراً إلى أن أولئك المؤسسين قد تنبأوا بالتأثير الذي ستتركه العولمة على شعوبنا ، كما أدركوا ضرورة حشد جميع إمكانيتنا لتحقيق المصالح المتبادلة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وأوضح بأن اجتماع المشرعين من مختلف دول أفريقيا والعالم العربي في هذا الوقت تحت سقف واحد سوف يخلق فرصة مناسبة للسادة الأعضاء للتداول حول القضايا ذات الاهتمام المشترك .
وأكد في ختام كلمته أنه لا يمكن تحقيق تلك الطموحات إلا إذا تم تحقيق الأمن والسلام في منطقتينا ناهيك عن مكافحة الإرهاب والفساد وتأسيس الحكم الرشيد من خلال عملية ديمقراطية واعية واحترام كامل لحقوق الإنسان .
كما تم إلقاء كلمات أخرى في المؤتمر من قبل السادة رؤساء الوفود والشخصيات البارزة التي حضرت المؤتمر وحيث أكدت تلك الكلمات في

اجتماع خاص لرؤساء المجالس والوفود

مجملها على وجود قواسم مشتركة تاريخية وثقافية بين أفريقيا والعالم العربي من شأنها أن تعمل على تعزيز التعاون المشترك الأمر الذي يحتم علينا التخلي عن الأمور والقضايا التي يمكن أن تؤدي إلى فرقتنا والتركيز بدلاً عن ذلك على الأمور التي تعمل على توحيد صفوفنا .

اجتماع اللجنة المالية

وقد مثل العرض الذي قدمه الدكتور / أحمد الأصبحي عضو مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية حول مسيرة الرابطة وإنجازاتها أبرز

اجتماع لجنة النساء البرلمانيات

تجليات الاحتفاء بالذكرى العاشرة لتأسيس الرابطة حيث تطرق في ذلك العرض إلى المراحل التي مرت بها الرابطة منذ تأسيسها وكذا الإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد ترجمة المبادئ والأهداف التي أنشأت الرابطة من أجلها وتلا ذلك العرض تقديم دروع تكريمية لجميع الدول الأعضاء عرفاناً وتقديراً للجهود التي بذلتها تلك الدول في سبيل تشجيع التعاون العربي الأفريقي ، وقد قام بتسليم تلك الدروع ضيف الشرف الخاص دولة السيد/هيلا مريم ديسالين رئيس وزراء جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية وحيث عبر السادة الأعضاء عن شكرهم وتقديرهم للأمانة العامة لتكرمها بأخذ زمام هذه المبادرة وحثوها على عمل المزيد فيما يتعلق بالاعتراف بالجهود الجبارة المبذولة من قبل الدول الأعضاء وروح التفاني الذي أظهرته تلك الدول ،هذا وقد حضيت الوفود المشاركة بقدر عال من الضيافة

اجتماع اللجنة الأدارية

وحسن الأستقبال المشمول بتقديم نماذج من الثقافة والفنون والأطعمه الأثيوبيه .

كما تم اختتام إعمال لمؤتمر بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٤م حيث تم أقرار البيان الختامي للمؤتمر . وفي حفل الاختتام عبر الأعضاء عن شكرهم العميق للحكومة الأثيوبية على كرم الضيافة وحسن الاستقبال اللذين حظي بهما السادة الأعضاء .

المقر الرئيسي للاتحاد الافريقي

تكريم رؤساء المجالس ورؤساء الوفود

جمهورية الكونغو

الجمهورية اليمنية

جمهورية الغابون

المملكة المغربية

جمهورية اثيوبيا

جمهورية نيجيريا

المملكة الاردنية

دولة قطر

موريتانيا

المملكة العربية السعودية

جمهورية السودان

الباب الثالث :-

الفصل الاول :- التعاون الاقتصادي

مقدمة :-

تواجه العلاقات العربية الأفريقية تحديات جمة تعيق إمكانية تطويرها لاسيما ما يتعلق بالتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الدول الكبرى. إن تلك التحديات والحاجة إلى تنمية اقتصاديات المنطقة فرضت ضرورة للتفكير الجاد في التنسيق وزيادة الترابط بين الدول العربية والأفريقية وذلك لغرض الاستفادة مما يمكن أن توفره تلك التحديات من فرص استراتيجية تخدم مصالح المنطقتين و استقرارهما وتنميتهما الاقتصادية.
لقد عرفت المجموعتين العربية والأفريقية خلال العقود الماضية مبادرات جادة نحو التكتل الاقتصادي والسياسي الإقليمي، ومنها مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الشروع بتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة، أما على مستوى الصعيد الأفريقي، فهناك تجمعات اقليمية مثل الأيكواس، والإيجاد، والكوميسا ، والساحل والصحراء وغيرها من تجمعات تعمل على تحقيق التكامل الأفريقي. وعلى الرغم من كل ذلك إلا أنه لا تزال العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية دون المستوى المأمول بما يخدم تحقيق الأهداف التنموية لشعوب المنطقتين.
إن الحاجة والأهمية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين المجموعتين تكمن في توافر الموارد الطبيعية في كلتا المجموعتين التي يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى. فعلى سبيل المثال، هناك فجوة غذائية في المجموعة العربية تتسع عاما بعد عام وقد تصل حسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية «فاو» إلى ٣٧ مليار دولار عام٢٠١١م.إن دول المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون تعاني من محدودية المساحات الزراعية وشحة الماء، بينما دول مثل السودان ومصر ودول أفريقيا أخرى تتمتع بوفرة المياه ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وهذا ما يتطلب المزيد من التنسيق والتعاون بين الدول العربية والأفريقية.
إن التكامل الاقتصادي بين المنطقتين يعتبر في غاية الأهمية لما له من أبعاد اقتصادية لشعوب المنطقة، حيث أن دول المنطقة تعاني من تشوهات هيكلية، ونقص في بعض الموارد يجعلها عاجزة عن تحقيق الأهداف التنموية مثل الأمن الغذائي وخفض العجوزات في الحساب التجاري، ومن الصعب التغلب على كل تلك الصعوبات من دون التنسيق والتكامل بين دول هاتين المجموعتين .
فيما يخص التعاون الاقتصادي العربي الافريقي، نستعرض هنا ورقتي عمل تم تقديمهما في فعاليات مختلفة للرابطة فالاولى تحت عنوان ((التعاون الاقتصادي والتجاري بين افريقيا والعالم العربي)) تم استعراضها في اجتماع غرف التجارة والصناعة الذي انعقد في مدينة الرباط في الفترة من ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠١٢م.
وفيها يستعرض الكاتب التعاون التجاري والاقتصادي بين العرب والأفارقة انطلاقا من توجهات رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي . ويرى الكاتب «أنه من خلال الاطلاع على جُلّ أدبيات الرابطة، فإن هناك جهوداً تبذل من قبل الرابطة لايجاد الهيكل المفترض به تنظيم شكل التعاون التجاري والاقتصادي بين دولها. ومن الضروري أن يتم تحديد الهدف العام لأي نمط تعاون إقتصادي عربي أفريقي من خلال الاستفادة من أنماط التعاون أو التكامل الاقتصادي السائدة في مناطق متعددة من العالم .

أما ورقة العمل الثانية فكانت تحت عنوان ((آثار العولمة والأزمة المالية الأخيرة على الاقتصاديات العربية الأفريقية والمخرج منها)) تم تقديمها في اللقاء التشاوري الرابع للرابطة الذي انعقد في مدينة اديس ابابا في الفترة من ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠١١م. وأستعرضت هذه الورقة الأزمة المالية والاقتصادية بل أزمة الأرزاق كما يرأها الكثيرون والتي إندلعت في سبتمبر ٢٠٠٨م و أصبحت تمثل أزمة عالمية للاقتصاد العالمي ففي الدول المتقدمة والنامية فإن المسارات الاقتصادية قد انحدرت بشدة إلى مستوى غير مسبوق وغير معهود في العقود الأخيرة . كما أن البطالة أخذه في الارتفاع بينما يزداد معدل الفقر في الدول النامية .

ومن خلال قراءة ورقتي العمل يتسنى للقارئ الكريم معرفة مجمل التحديات والمعوقات التي تقف أمام تفعيل التعاون الاقتصادي العربي الافريقي وما هي أنجع السبل للمضي قدما في تكوين تكتل إقليمي إقتصادي كفيل بتحقيق الرفاه الاقتصادي لشعوب المنطقتين.

ملخص ورقة العمل الموسومة ((آثار العولمة والأزمة المالية الأخيرة على الاقتصاديات العربية الأفريقية والمخرج منها))

المقدمة :-

الولايات المتحدة تتصدر الأزمات :-
بمجرد تفحص العالم من حولك سوف ترى العديد من الاقتصاديات التي تتمتع بنفس قوة الاقتصاد الأمريكي. ومن خلال القدرة غير المتناهية لقطاعها الخاص على الابتكار والإبداع وبالنظر إلى رغبتها الجامحة في إعادة تجديد ذاتها فإن الولايات المتحدة تتزعم العالم الآن ، وتجني الثمار المادية لقيادتها تلك .

كما ان الرأسمالية ليست عصية على التطوير والإصلاح، فالأسواق الأمريكية التي تعاني من أزمة يمكن أن تواجه حالة من الفتور والكساد الاقتصادي كما حدث في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم فهناك العديد من التقارير المتعلقة بأزمة الائتمان العالمية وضحاياها من المؤسسات المالية حيث شبهت

تلك التقارير الأزمة بالإعصار.(وارتون ٢٠٠٨م). وبالرغم من عمليات الإنقاذ للمؤسسات المالية العالمية، فإن الازمة لن تنتهي في القريب العاجل.

وبعد مضي عامين تقريباً على الأزمة المالية الناجمة عن سوق الرهن الأمريكي والتي تعد أكبر أزمة من نوعها منذ حدوث الركود الاقتصادي الكبير، فإن الأسواق المالية العالمية لا تزال غير مستقرة كما أن التوقعات المتعلقة بتدفق رؤوس الأموال لاتزال قاتمة. فاشتداد حدة الأزمة المالية في سبتمبر ٢٠٠٨م بطريقة دراماتيكية قد غير الوجه الاقتصادي للعالم.

(البنك الدولي ٢٠٠٩م)

ما مدى سوء الأزمة المالية العالمية ؟

إن عمليات الإنقاذ والافلاسات والوثائق التي تثير القشعريرة تشير إلى حسابات خاصة بسحرة وول ستريت الذين قاموا بهندسة أزمة الإئتمانات من خلال أسهم غامضة تقوم على قروض خطرة لأصحاب المنازل. وعلى أساس الافتراض بأن أسعار السكن لن تنخفض أبداً حيث أن قدرة السيولة الخاصة بتلك الأسواق قد اجهضت. (وارتن ٢٠٠٨م) .

إن الزيادة السريعة في المدخرات الأحتياطية قد أدت إلى انخفاض حاد في الاستثمار العالمي وكذا الإنتاج والتجارة وإجمالي الناتج القومي أثناء الربع الرابع من عام ٢٠٠٨م، وهذا التوجه قد أستمر في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م .إن الانخفاضات الأشد حدة في النشاط الاقتصادي تركزت بين

الدول المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة والاستثمارية وكذا في الدول التي لديها ضعف خطير في اقتصادها الكلي . إن هذه البيئة الدولية الضعيفة قد سرعت في انخفاض أسعار السلع. وفي ظل غياب مساعدات القطاع العام، فإن الخسائر الفادحة التي منيت بها البنوك الاستثمارية وبقية المؤسسات قد أجبرت البنوك التجارية على تقليص عملية التسليف والقرض مجبرة بذلك الشركات على تقليص الإنتاج وزيادة حجم الإستثمار بشكل اجباري. وعوضاً عن ذلك، فقد استمرت القروض البنكية في النمو وان كانت بشكل اقل سرعة عما كانت عليه في السابق٣.

ان تراجع الأنشطة الاقتصادية مصحوباً بتدفقات ضعيفة لرؤوس الأموال على الدول النامية يضع عدداً كبيراً من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في ضائقات مالية خطيرة . فالكثير من الدول تواجه صعوبة في الحصول على عملة أجنبية كافية من خلال الصادرات أو الاقتراض من أجل تغطية الطلب على الاستيراد٤.

وبينما تشير بعض المؤشرات إلى بداية استرداد الأسواق الاقتصادية لعافيتها ، فإن انتعاش الاقتصاد العالمي يبقى ضبابياً بشكل كبير . وفي الواقع فإن العديد من الدول تواجه ضعفاً متزايداً في عملاتها وقطاعاتها البنكية، كما أن بعض الدول النامية ذات الدخول المتوسطة والكبيرة قد أبرمت إتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي لمنع خروج الأوضاع النقدية والخارجية المتدهورة عن نطاق سيطرتها .

تحديات الرأسمالية :-

عالم المشتقات :-

إن الأزمة الثانوية الأكثر وضوحاً وظهوراً تتعلق بالمشتقات الاقتصادية ، وهذه الأزمة قد خرجت عن نطاق السيطرة مع فقدان المساكن لقيمتها وبنسب غير مسبوقة في العقود الأخيرة . ووفقاً لمجلة الاقتصادي، فإن المشتقات عبارة عن موجودات مالية تستمد قيمتها من الموجودات الأخرى مثل خيار شراء الأسهم التي تشتق من الأسهم . إن الجهات المختصة بالقواعد والقوانين المالية تلقي باللائمة على الزيادة المتسارعة لأسعار الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام المتزايد للمشتقات إلى جانب ان تلك الموجودات تشكل مصدراً للخطر بالنسبة لمستخدميها. ويعتقد الاقتصاديون بأن المشتقات تسمح بالمزيد من عمليات تثبيت الأسعار والتي تترتب عليها مخاطر مالية وتسمح بإدارة أفضل للمخاطر ، كما أنهم يعترفون بأنه عندما يتم إساءة استخدام المشتقات فإن القوة المرتبطة بها قد تكون ذات آثار مدمرة . إن عالم المشتقات مشوب بصعوبات ذهنية مما يلزم المستخدم على شراء أو بيع الموجودات بسعر محدد وفي زمن مستقبلي محدد.

وعندما انفجرت فقاعة الإسكان وتخلف أرباب المنازل عن الدفع فإن أسهم الرهونات والمقايضات المرتبطة بهذه المدفوعات قد فقدت قيمتها بمقدار غير واضح. أما المقرضون فإنهم قلقون على المديونيات غير المعروفة والمدونة في سجلات المقترضين بحيث أصبحوا يرفضون منح قروض مالية جديدة، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة مالية . وتحتاج السوق للشفافية وأسلوب أفضل لترسيخ القيم كلما تغيرت الظروف ، وذلك يمكن تحقيقه إذا تم استبدال نظم التجارة التي تتم عن طريق شبكة من التجار بتبادل مركزي ومعايير أكثر صرامة ضمن هذه المنتوجات ٦.

النقد الماركسي للرأسمالية :-

جادل ماركس بأن حالة الاغتراب الخاصة بالعمل الإنساني (وما ينتج عنها من عبودية للسلع) هي الميزة أو السمة الخاصة بالرأسمالية . وقبل مجئ الرأسمالية وجدت الأسواق في أوروبا

حيث كان المنتجون والتجار يقومون بشراء وبيع السلع . ووفقاً لماركسى فإن الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج كان قد تطور في

أوروبا عندما أصبح العمل سلعة بحد ذاته. صحيح أن الأسلوب الرأسمالي للإنتاج قادر على تحقيق نمو ضخم لأن الرأسمالية قادرة على إعادة إستثمار الأرباح في التكنولوجيا الجديدة ولديها حوافز للقيام بذلك ، ومن ثم فإن الطبقة الرأسمالية تعتبر الطبقة الأكثر ثورية في التاريخ . لكنه جادل ايضاً بان الرأسمالية كانت عرضة لأزمات دورية. فعبر الزمن قام الرأسماليون بالاستثمار أكثر فأكثر في التكنولوجيا الجديدة ، كما أنهم يستثمرون أقل فأقل في العمل. ومادام أن ماركس اعتقد بأن القيمة الفائضة المستمدة من العمل تعتبر مصدراً للربح فإنه استنتج بأن معدل الربح سوف ينخفض حتى عندما ينمو الاقتصاد . وعندما ينخفض معدل الربح إلى مستو اقل من نقطة معينة فإن النتيجة ستكون كساد وركود اقتصادي يؤدي إلى إنهيار بعض قطاعات الاقتصاد٧.

الخدع المالية ـ الرأسمالية الجشعة :-

لقد أشار الصحفي في صحيفة (نيويورك تايمز) بول كروجمان مؤخراً في تصريح له لجريدة (Fortune) بأن جزءاً كبيراً من النظام المالي ينبغي تجديده . علاوة على ذلك، فإنني لا أجادل البتة فيما يتعلق بهذه النقطة. وعلى الرغم من ذلك فإن النظام المالي يعد مفككاً أو مقسماً الأمر الذي يثير التساؤل حول حقيقة من أين يتم البدء بمعالجة هذا القصور؟

وهذا النوع من التملص من المسئولية قد وصل إلى مستويات عليا في بعض الشركات ذات الأسماء المعروفة والمشهورة . كما أن الضغط المتعلق بجني الكثير من الاموال كان كبيراً جداً. وكانت الأموال المترتبة على ذلك مفيدة بينما كانت العلاوات مسيلة للعاب .

إضافة إلى ذلك، هناك مقولة قديمة تقول :- لنتصرف كما يتصرف الجميع بهذه الطريقة . ولذلك فقد عَرف القدماء الجشع بانه من الموبقات وهذا لم يأتِ من فراغ. وفي كل درجة من درجات سلم الغش المالي ، فإن الناس يجعلون الجشع يتدرج . وكان يتوجب عليهم معرفة ذلك بشكل أفضل وربما أنهم قد عرفوا ذلك بشكل أفضل ، وهكذا فإننا نجد أمامنا طريقاً وعراً فهل نستطيع كمجتمع أن نختط لنا طريقاً يخلصنا من هذا الموقف ؟ وهل هناك مشكلة ممنهجة ذات جذور ضاربة في العمق؟

العولمة ، مؤتمر الدوحة ، والتجارة العالمية :-

فشل مؤتمر الدوحة :-

في الصيف الذي ازدادت فيه الظلال الاقتصادية عتمة وقتامه وبشكل مفاجئ بينما لم يتم الأهتمام بشكل كبير بانهيار جولة مفاوضات التجارة العالمية التي عقدت في الدوحة. فقد قام أبطال التجارة الحرة ببذل جهود مضنية لانجاح المؤتمر، بينما لم يهتم الآخرون بذلك. كما أن الفشل الذي حدث في جنيف مقر منظمة التجارة العالمية ، كان يبدو وكأنه عرض ثانوي.

وفي عملية مسح قامت بها وحدة المعلومات في مجلة (إلا يكونوميست) واستهدفت مدراء الشركات والمؤسسات التجارية تبين أن أكثر من نصف أولئك الذين تم استطلاع آرائهم يعتبرون أن جولة مفاوضات الدوحة كانت على درجة قليلة من الأهمية أو أنها لم تكن مهمة بالجملة ، بينما اعتقد ١٠٪ فقط أن تلك المفاوضات كانت مهمة جداً. بينما رأى واحد من كل عشرة أشخاص بأن سياسة الحماية تمثل أكبر تهديد للاقتصاد العالمي لكن الكثيرين كانوا منزعجين من الركود والتضخم والأزمة المالية.

تعميق الركود العالمي :-

إن الروابط القوية بين التجارة العالمية في السلع المعمرة والرأسمالية والتكنولوجية وبين الانفاق الاستثماري المتداخل بشدة والذي يدعم النشاط الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول ذات الدخل المرتفع يمكن اعتبارها مترابطة وتعمل الآن في ثنايا القطاعات المالية للاقتصاد العالمي. فصعوبة الحصول على رأس المال إضافة إلى الضبابية المرتبطة بالطلب المستقبلي

قد أخرت الاستثمارات وسببت إنهياراً في الطلب على السلع المعمرة الأمر الذي أدى إلى إنكماش حاد في إنتاج السلع المصنعة والتجارة العالمية فيها ٩.

تدفق رؤوس الأموال الخاصة يتقلص بنسبة غير مسبوقة :
ولم يكن هناك تقريباً أي إصدار للاسهم في الفترة الواقعة بين منتصف سبتمبر ومنتصف ديسمبر ٢٠٠٨م في أعقاب انهيار المؤسسة المالية ليمان براذرز. وفي غضون ذلك شهدت أسواق الأسهم المحلية أسوأ انحدار سنوي لها في العقود الأخيرة ، حيث انخفض مؤشر السوق الناشئة لـ (MSCI) بنسبة ٥٥٪ خلال نفس العام، مما أدى إلى شطب ١٧ ترليون دولار من قيمة السوق . كما إن هروب المستثمرين من الخطر المدرك قد ساهم

في الانخفاض الحاد لتدفق رأس المال إلى الدول النامية وهذا الاتجاه يحتمل بشكل كبير أن يستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٩م . وعلى الرغم من أن انتشار سعر الفائدة في الدول النامية لم يتسع بنفس القدر كما كان عليه الحال في الأزمات السابقة حيث إن الانخفاض في تدفق رأس المال الخاص إلى الدول النامية يحتمل أن يحقق رقماً قياسياً .

إن الإتفاق الذي أبرمته دول مجموعة العشرين لتقوية قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم القروض وكذا تعزيز قدرة البنوك التنموية على ذلك سوف يساعد السوق الناشئة ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط على تلبية إحتياجات التمويل الأجنبي الخاص بها، ولكن القليل من هذا التمويل يمكن أن يكون متاحاً للدول ذات الدخل المنخفض التي لديها قدرات إقتراض محدودة بينما تعتمد قدرتها في تلبية احتياجات التمويل الأجنبي الخاص بها على مدى قدرة الشركات على تسديد الديون المستحقة عليها ١١.

هل بمقدور الأزمات تشكيل نظام مالي جديد ؟
عندما تتصارع الحكومة مع أزمة الإئتمان فإن الاقتصاديين والخبراء الماليين يبدأون في عمل بعض التنبوءات وسوف يواجه الأفراد ورجال الأعمال وقتاً أكثر صعوبة في الحصول على قروض خلال السنوات القادمة لكنهم ربما يكونون أقل حماسة في تحمل أية ديون . وسوف يكون هناك المزيد من القوانين المالية أو عملية تقنين أفضل لكن لن يكون هناك بالتأكيد تقنين أقل١٢

يحتاج إي نظام إلى تصميم خاص بحيث لا يستطيع المشاركون تهديد سلامة الاقتصاد ، إن الأزمة سيئة بما فيه الكفاية إلى درجة أنها دقت أجراس الخطر، وهناك فرصة لعمل شيئ ما بشكل صحيح على نحو أفضل مما كان عليه الوضع لعقود مضت إن التغيير الأكثر وضوحاً في الأسواق المالية هو الدور الجديد للحكومة كمالك أساسي للبنوك الأهلية .

إن سوق المقايضات الذي ينطوي على عقود فردية يفتقر تقريباً إلى القوانين والأنظمة . وعليه يجب معاملة جميع الأسهم التي ترتفع أو تنخفض وفقاً لصحة الشركات الأساسية بنفس الطريقة. وإذا كان لديها مدفوعات مماثلة للأسهم لكن من الممكن ان نطلق عليها مقايضة فإنها تسمى على الأرجح أسهماً١٣ .

كيف يتعامل العالمان العربي والأفريقي مع الأزمات ؟
هل الصين تمثل الإجابة التي يجب أن تقدمها المنطقتان العربية والأفريقية :-
مع التنظيم الرائع للألعاب الأوليمبية مؤخراً وإنهيار محادثات منظمة التجارة العالمية نتيجة تحديها للمواقف الغربية فقد عملت الصين على إبراز ذاتها في المسرح العالمي للمرة الثانية منذ حصولها على الطاقة النووية . كما أن نفوذها يتنامي بشكل مطرد في إفريقيا والعالم العربي فقد ازدادت التجارة العربية الأفريقية الآسيوية وبشكل سريع بحيث ارتفعت إلى مقداره

٧٥ مليار دولار في العام الماضي. كما أن قوتها الاقتصادية وغضها الطرف عن الانتهاكات التي تحدث في المنطقة العربية الأفريقية قد ساهم في تحركات بكين الدبلوماسية والتي حققت نجاحاً كبيراً في المنطقة. إن التعقيدات التي تحيط بالمنطقتين العربية الأفريقية والآلام التي تنتظرها تنعكس من خلال تزايد النزاعات التي تم إحالتها إلى منظمة التجارة العالمية والتي شملت مزاعم تتعلق بإنتهاك نص المعاملة الدولية لمنظمة GATT ـ المقال الثالث ١٤.

« ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن تصبح الصين تمثل صوت الدول الفقيرة وممولها الأكثر جرأة. فقد عمل بنك EXIM الصيني على تسهيل قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار للمنطقتين العربية والأفريقية ولكن بشروط تجارية . وبينما حظيت الاقتصاديات التي تتمتع بإدارة جيدة بمباركة صندوق النقد الدولي لتحمل ديون أكثر ولو كان ذلك بشروط تجارية فإن الاقتصاديات ذات الإدارة السيئة قد توجهت إلى الصين التي هي مستعدة لتجاهل تلك الشروط . وفي الواقع فإن عام ٢٠٠٦م قد أطلق عليه الصينيون « عام إفريقيا» وقد تتوج هذا الأمر بانعقاد القمة الأفريقية -الصينية والتي ركزت على تأمين الموارد الطبيعية في المنطقة لخدمة اقتصادها الذي ينمو بسرعة وتوسيع السوق لاستقبال سلعها الرخيصة واكتسابها شرعية سياسية دولية حيث أن جميع الدول الأفريقية تقريباً تدعم المواقف الصينية إزاء جميع القضايا المطروحة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. لقد جاءت الصين بالجواب وقامت بالتحرك السريع من خلال توفير الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية في المنطقتين والتي تعتبر حتى الآن موضوعاً لمفاوضات طويلة بين الجانبين تأتي في الغالب على حساب المشاريع الفائضة والتي ميزت حتى الأن العلاقات العربية -الإفريقية من خلال ممولين عالميين (مجلة ألايكونويست ، ١٧ مايو ٢٠٠٧م) .

ماهي إمكانية أن تتخطى المنطقتين العربية و الإأفريقية هذه الأزمة .

لقد ساعد الكثير من البلدان العربية والإفريقية وجود الإدارة الاقتصادية الكلية المثلى والتدفق الكبير للمعونات الغربية و توفر فرص الاستثمار وكذا إعفائها من الديون أو تخفيفها عنها ، بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة القادمة من آسيا وبالتحديد من الصين والشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فإن هناك فرصة معقولة بأن تتخطى المنطقتان العربية والأفريقية أثار الأزمات المالية العالمية وبحيث تكون آثارها أخف وطآة مقارنة بما يحدث في الاجزاء الاخرى من العالم وذلك لأن العوامل التي أحدثت الضرر بالمنطقتين في الماضي ربما تعمل لصالحهما في الوقت الراهن.

فمثلاً في القطاع المصرفي ، كثيراً ما يشكوا رجال الأعمال والمنظمون الناشئون للمشاريع من القوانين واللوائح المتشددة والتحفظات المحاسبية المعمول بها في البنوك في المنطقتين العربية و الإفريقية. كماأن الرقابة المفروضة على الصرف الأجنبي (العملة الأجنبية) تمنعهم في الغالب من زيادة الأموال باستثمارها في الأسواق المالية الأكثر نشاطا واستقطابا ، كما أن الملكية الأجنبية للبنوك غالباً ما تكون محدودة (الى أقل من ٥٪ في نيجيريا وجنوب أفريقيا).

ولكن هذا الارتباط المنفصل عن النظام المالي الغربي أصبح الأن يصب لمصلحة المنطقتين العربية و الأفريقية ، فمصارفهما ليس لديها تقريباً ارتباط بالسوق الاولية الفرعية أو البيع بالمكشوف التي تسبب الاضطرابات في أي مكان أخر من العالم. كما أن لا أحداً يساوره الشك بان المنطقتين العربية و الأفريقية سوف تشعران أخيراً بتداعيات هذه الأزمات. ونظراً لأن هناك عقود تجارية عالمية فإن الحاجة إلى نفط ومعادن المنطقتين العربية والأفريقية اللذان يعتبران من أهم السلع الأساسية هو السبب وراء الازدهار الحالي الذي تشهده المنطقتين١٦.

بناء الثقة و تنسيق السياسات وتقويتها من أجل الانتعاش الاقتصادي :

أصبحت الدعوات في أوساط المسؤولين الحكوميين وصناع السياسة ومراقبي السوق الرئيسية ـ لاعادة الثقة في النظام المالي العالمي ظاهرة دولية، فقد أولت الحكومات اهتماماً كبيراً بهذا الامر من خلال حزمة من الإجراءات الأحادية والمتعددة الجوانب ، ورسم مدى واسع لسياسة نقدية تقليدية وغير تقليدية وحوافز مالية وبرامج ضمان حكومية لدعم الصناعة المصرفية . مع ان الأجندات السياسية المتعلقة باستقرار الأسواق المالية وإنعاش الاقتصاد العالمي تبقى معقدة وتعد تحدياً كبيراً.

إن إستعداد الحكومات لتنسيق سياساتها يساعد في إعادة الثقة وذلك عن طريق إستبعاد «سياسة إفقار الجار» كرد لهذه الازمة. في السنوات التي سبقت هذه الأزمة فإن الصفة المميزة للتمويل العالمي في البلدان المتقدمة كان التكامل المتصاعد للقطاع الاستهلاكي في سوق رؤوس الأموال ، وإيجاد الائتمان (القروض) المفرط والذي أصبح ممكنا من خلال تكنولوجيا تسنيد الأصول وربط انفاق المستهلك بدرجة تزيد ربحية الصناعة المصرفية باعتبارهما محركات النمو الاقتصادي ١٧.

أموال النفط العربي وإمكانية استثمارها في أفريقيا :-

الفساد في المنطقتين العربية و الأفريقية .

سلطت المحاولات التي بذلت لإعادة الأصول التي تم غسلها من قبل الأنظمة العربية المخلوعة : ((الضوء على عدم كفاية

الجهود الدولية الراهنة لمكافحة الفساد.)) ويستشهد المقال باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة عام ٢٠٠٥م، باعتبارها مثلت إطاراً لهذا العمل. وهناك عوائق أخرى لإعادة الأموال لا تزال قائمة ، من بينها إزالة الأنظمة الفاسدة والبحث عن اثباتات على عدم شرعية الاستيلاء على الأموال المنهوبة للدول. وتقدر إحصائية البنك الدولي أنه في حين تسرق الأنظمة الفاسدة في الدول النامية مابين ٢٠ ـ ٤٠ مليار دولار كل عام فأنه تم استعادة ٥ مليار دولار من هذه الاموال المنهوبة فقط على مدى الـ١٥ عام الماضية. (استيورت ليفي ، ٢٠١١)

حجم صناديق الثروة لسيادية في المنطقة العربية :-

إرتفعت الأصول الخاضعة لإدارة صناديق الثروة السيادية في المنطقة العربية إلى ٤،٧ تريليون دولار في يوليو ٢٠١١م بزيادة قدرها ٧٠٠ مليار دولار عن السنة السابقة وكان هناك مبلغ أضافي قدره ٦،٨ تريليون دولار في مؤسسات استثمارية سيادية أخرى مثل صناديق المعاشات التقاعدية الاحتياطية وصناديق التنمية وصناديق المؤسسات المملوكة للدولة ومبلغ ٧،٧ تريليون دولار في احتياطات النقد الأجنبي الرسمي. وبالنسبة للبلدان ذات الصناديق السيادية والتي تعتمد بشكل أساس على صادرات السلع وفي مقدمتها النفط والغاز فقد بلغ الإجمالي ٢،٧ تريليون دولار في نهاية ٢٠١٠م .

وبلغ مجموع الصناديق السيادية غير السلعية مبلغ ١،٥ تريليون دولار حيث يتم تمويلها عادة عن طريق تحويل الأصول من الاحتياطيات الرسمية للنقد الأجنبي وفي بعض الحالات من فوائض الميزانيات الحكومية وعائدات الخصخصة . وتستحوذ الدول الأسيوية على القسم الأكبر من هذه الأموال. وهناك نقطة هامة يجب ملاحظتها وهي أن الصناديق السيادية تمثل احتياط النقد الأجنبي وحصة الحكومة في الاستثمارات والتي تعتبر نسبية مقابل احتياطات العملة الاجنبية.

ووفقاً لمعهد صناديق الثروة السيادية فإن معظم الدول المنتجة للنفط في دول الخليج لديها الصناديق السيادية الأعلى مقارنة بنسبة النقد الأجنبي. وقد اعتمدت الاحصائيات السابقة على بيانات صندوق النقد الدولي المتاحة كما انه تم الإشارة إلى بيانات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

ومما سبق فان جميع هذه الموارد التي تم تجميدها لدى البنوك الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا يمكن استثمارها في إفريقيا .

يجب على الحكومات إعادة تأسيس الاستدامة المالية

أدت الإجراءات الأخيرة من قبل البنوك المركزية في البلدان المتقدمة لشراء الديون الخاصة والحكومية كوسيلة لعدم تجميد أسواق الائتمان ، وكذا أدت إلى زيادة كبيرة في موازناتها العمومية وإلى النمو السريع للقاعدة النقدية. و إلى حد كبير فقد حلت محل تراكم احتياطي النقد الأجنبي من قبل البنوك المركزية الأخرى باعتبارها المحرك الأساسي للسيولة العالمية. كما أن إرتفاع معدلات الدين العام والتوسع المستشري للميزانيات العمومية للبنوك المركزية سوف تشكل تحديات هامة للاستقرار الاقتصادي و سبل إنعاشه.

كما أن الحوافز المالية التقديرية وكذا عوامل الاستقرار التلقائي سوف تزيد من نسبة الديون وربما يضاعفها في بعض الدول إذا تحول الركود الاقتصادي ليصبح أكثر حدةً مما هو عليه الآن. ويجب تمويل الالتزامات الحكومية إذا لم يكن ذلك عن طريق فرض الضرائب فمن خلال إصدار سندات الدين ولان العامل في التضمينات المالية لهذه الالتزامات يكون رفع قيمة رأس المال لكل المقرضين بما في ذلك المقرضين في البلدان النامية ويتم تعديل معدل الفائدة بالزيادة .

خطط المؤسسات الحكومية :-

تم تدشين محاولات في المنطقتين العربية و الأفريقية كرد على بنود اجتماع واشنطن الذي يتوقع أحداث تحول كلي في شكل الإدارة الاقتصادية والإجتماعية من الاقتصاد المخطط بشكل مركزي إلى ذلك الاقتصاد التنافسي للسوق الحرة. ومع ذلك ـ ولحد الآن ـ فإن مشاركة القطاع المنظم في الاستثمارات الوطنية لم تكن بارزة كما كان متوقعاً نظراً لان الفساد لم يعترف بجوهر مهمة الدولة وكذا غياب الإدارة الاقتصادية الكفؤة وإعادة هيكلة إدارتها والاستقرار السياسي ، وهذا أدى إلى عدم كفاءة الخدمات العامة والبنية التحتية، وكذا عدم القدرة على تطوير وتنسيق السياسات.

تعزيز النظام الديمقراطي والمؤسساتي :-

إضفاء الطابع المؤسسي على قواعد الحكم (قوانين الحكم)

إن تعزيز الديمقراطية ينطوي على إضفاء الطابع المؤسسي على قوانين اللعبة السياسية التي تضمن المشاركة السياسية الكاملة والمنافسة السياسية. (اودون يو جي وشميتر، بي ١٩٨٦) هذا النهج يُبنى على ملاحظة أن الديمقراطية تتطلب البناء الدائم لمصفوفة المؤسسات السياسية المتساوية في داخل الدولة والمجتمع على حد سواء. إن الانتخابات التي تمكن المواطن العادي من إختيار من يراه مناسباً من بين المرشحين لأحد المناصب العليا تعد معياراً مزدوجاً .

-تعتبر الهيئات الانتخابية النزيهة والمستقلة حيوية لتعزيز الحكم الرشيد .

-يجب ترسيخ مسودة الحقوق في الدستور بشكل ثابت.

-يقال بأن السلطة القضائية هي الأمل الوحيد الباقي ضد الاستبداد، وبالتالي فإن القضاء يجب أن يكون مستقلاً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية من الناحية النظرية والعملية.

- تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة الوسائل التي يتم من خلالها ممارسة الديمقراطية وفي حالة أعادة تبني نظام التعددية السياسية فإن المعارضين الذي يصوتون ضد نظام

الحزب الواحد يؤكدون بأن الديمقراطية هي الخيار الأفضل. حيث لا تقتصر السلطة على الحزب الحاكم أو في ظل دولة الحزب الواحد. ومن هنا، فإن من الضروري أن تتطور الثقافة السياسية التي تتطلبها قوانين ومؤسسات الديمقراطية في العالمين العربي و الأفريقي .

القواعد السياسية ودور المؤسسات :-

إن بقاء الديمقراطية مرتبط بوجود إنتخابات تعددية تنعقد في أجواء يمارس فيها الناخبون حريتهم في انتخاب من يمثلهم ولا ينبغي لأحد التقليل من شأن صعوبة ترسيخ الديمقراطية. وحتى الآن، فإن هناك عدد قليل من الناس الذين لديهم القناعة بالآلية التي يتم بها الإختيار عبر العمليات الإنتخابية حيث أن نفوذ الرجال البارزين (ذوي الوجهات) يستحوذ على مجال واسع من العمليات السياسيه والانتخابية وبالتالي فإنه من الواضح بأن إعادة الانتخاب للمسئول تشكل تمديداً لولاية الحاكم أو رضوخ الناخبين للهيمنة التي لا مفر منها.

ولهذه الأسباب فإن الدورات الإنتخابية الثانية والثالثة في إفريقيا ستكون بالضرورة قاتمة وضبابية من تلك المنافسات الانتخابية التي جرت في مطلع التسعينات وبالرغم من كل ما يقال ويعمل على الواقع فان حقيقة الصراعات السياسية الشديدة التي تنشب لدليل ايجابي على أن مؤسسة الانتخابات هي البداية للسير قدماً نحو مواجهة الانتخابات المزورة والطمع والفساد وتأثير مخرجات إجتماع واشنطن والارهاب العابر للحدود، ولذلك فإن الفرضية المركزية هي» أن المقدرة النسبية للتنظيمات السياسية تحدد قواعد اللعبة السياسية الدائرة. كما إن ترسيخ الديمقراطية يتطلب مجموعة تعددية من التنظيمات السياسية التي تشجع وتعزز وتحمى قواعد المشاركة السياسية السلمية وكذا المنافسة الانتخابية، وبذا فإن المؤسسات الديمقراطية بالتعاون مع (التنظيمات التعددية وقواعد المساءلة) تضمن الرقابة على السلطة التنفيذية للدولة .»

لقد خرج الجميع إلى الشوارع ، النساء والأمهات والبنات وليس فقط الشباب والعمال ولقد وزعت السيدة أمل شرف البالغة من العمر ٣٦ عاماً منشورات في الأيام التي قادت إلى المظاهرات الأولى في مصر في ٢٥ يناير عندما تدفق الناس إلى ميدان التحرير. (نيوزويك، ٢٠١١) وغير هذا التاريخ مجرى الاحداث ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن ايضاً في البلدان التي تعاني من الاستبداد وخاصة في إفريقيا.

التعاون الدولي :-

نظراً لتطورات الأحداث الجارية ، فإن هناك حاجة ملحة بان يلقي المجتمع المالي الدولي نظرة فاحصة على التطورات الاخيرة ويعمل على تقييم نقاط الضعف والمخاطر التي تعتبر نتاجاً غير مقصوداً للتدخلات السياسية الراهنة وتغيرات السوق وكذا تقييم الآثار المحتملة لهذا التدخلات والتغيرات الجارية على تمويل التنمية. معظم الموارد المتاحة التي يقدمها صندوق النقد الدولي من المحتمل أن يتم تكريسها للاسواق الناشئة ذات الدخل المرتفع. وفي هذا الأجواء ،و كما تم توضيحه في اجتماع دول مجموعة العشرين فإن الدول المنخفضة الدخل التي هي بالفعل تعاني مسبقا من ضائقة مالية فإنها تستحق اهتماماً خاصاً.

إن تلك الحقيقة يجب أن تعزز أهمية الاتفاقيات الدولية الموسعة لحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الأنمائية للألفية. وعقب عقود عديدة من إعادة جدولة الديون من خلال آليات (نادي باريس) تم تدشين برامج التخفيف من الديون الرسمية بموجب مبادرة عام ١٩٩٦م المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين وبلغت ذروتها عقب اطلاق مبادرة التخفيف من الديون المتعددة الاطراف التي برزت كممارسة بارزة للتعددية السياسية وشعورا اقتصادياً سليماً .ونظرا لشحة الموارد حالياً في البلدان منخفضة الدخل فإن ذلك يثقل كاهلها بالديون الخارجية التي ليس لديها بديل آخر لها.

المراجع

- (وارتون ٢٠٠٨م) كتاب بعنوان (عندما يفيض السد فإن محيط من الديون المعدومة يعلو على الرغم من ارتفاع الاحتياطي الفيدرالي) على موقع الانترنت.WWW knowIedge@.wharton تم زيارته في ابريل ٢٠٠٨
- (البنك الدولي ٢٠٠٩م) رؤى لاقتصاد عالمي ٢٠٠٩م ، واشنطن، الصفحه ٥-٦
موقع الالكتروني www.knowIedge@ wharton تم زيارته في ابريل ٢٠٠٨
- (وارتن ٢٠٠٨م) بول كروجمان مدرس في جامعة برنستون و محرر صحفي في صحيفة نيويورك تايمز ، اللان بليندر مدرس في جامعة برنستون ولاري سومر محرر اقتصادي في صحيفة هارفرد ووزير الخزانة الاسبق
- (مجلة الايكونويست ، ٢٠٠٨م) الموقع الالكتروني لمجلة الايكونوميست الاقتصادية ، تمت تصفح الموقع الالكتروني httD://www.econQmist.com/specialrePQrtsبتاريخ ابريل ٢٠٠٨
- (استيورت ليفي ، ٢٠١١) محاربة الفساد عقب ثورات الربيع العربي ومساعدة الدول لتحسين اندماجها، واشنطن ، تم تصفح الموقع الالكتروني http://ttomed.org/corruption-and-the-arab-spring.html/٠٦/٢٠١١/blQg
بتاريخ ٣١ اغسطس ٢٠١١م
- (اودون يو جي وشميتر، بي ١٩٨٦) التحولات من النظام السلطوي : استنتاجات مؤقتة حول بعض الديمقراطيات الواهية (بالتيمور ، جون كوبكينز اصدارات جامعية ، ١٩٨٦) الصفحة ٥٧ وشميتر

فيليب ((توطيد الديمقراطية وتمثيل المكونات الاجتماعية)) عالم اجتماع متخصص في السلوك الامريكي في الفترة مارس –يونيو ١٩٩٢ الصفحة ٤٢٢-٤٤٩

•(نيوزويك، ٢٠١١) موقع صحيفة نيوزويك الالكتروني Newsweek (٢٠١١) http://www.newsweek.مقاله بعنوان مفتاح الثورات ، الغضب ضد الانظمة الحاكمة ، تم تصفح الموقع بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١١م

الحواشي

٣- لم تكن هذه التدابيرالسياسيةبدون تكلفة . ومن المتوقع أن تتدهورأرصدة المالية العامةفي عام ٢٠٠٩بنحو٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المرتفع،وبنحو ٤,٤٪من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية.وعلى المدى الطويل، فإن زيادة مديونية البلاد ذات الدخل المرتفع قد ترفع تكاليف الاقتراض، ويحتمل أن تزاحم المقترضين من القطاع الخاص والقطاع العام في البلدان النامية.

٤- منذ سبتمبر ٢٠٠٨، استهلكت ١٦ دولة ٢٠٪ أو أكثر من احتياطياتها من النقد الأجنبي وأصبح المخزون الاحتياطي الحالي يغطي أقل من ٤ أشهر من الواردات في١٨ دولة. إن تحديات اتساع العجز في الحساب الجاري والأوضاع المالية المتدهورة هي الأكثر حدة في أوروبا ومنطقة آسيا الوسطى. و يبدو أن مصادر التمويل المستقبلي ليس متوفراً لهذه الاقتصادات، نتيجة للاعباء الثقيلة للطلب المحلي وأسعار الصرف.

٦- المشكلة تكمن في انه ليست لدينا فكرة عن كيفية التبادلات التي تجري في السوق، وليس هناك رقابة على ذلك. وسيكون من الرهيب جدا أن يتم تداول هذه الصكوك من خلال البورصات المنظمة؟ في حين أن هناك نوايا للقيام بذلك، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت السوق سوف تفعل ذلك من تلقاء نفسها أو يجب أن يكون هناك توجيه من قبل المنظمين. وارتون ٢٠٠٨

٧- يعتقد ماركس أن هناك دورة للنمو الاقتصادي، تعقبها فترة انهيار، وخلال فترة النمو تتخللها على نحو متزايد بعض الأزمات. و يعتقد أنه على المدى الطويل فإن هذه العملية سوف تؤدي إلى زيادة الثروة والسلطة للطبقة الراسمالية وافقار طبقة العمال.

٩-انخفض الإنتاج الصناعي العالمي بنسبة غير مسبوقة بلغت ٥٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ (أو ٢١٪بمعدل سنوي). استمر الانتاج في الانخفاض في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، وانخفض مستوى الإنتاج الصناعي في البلدان المرتفعة الدخل بنسبة ١٧,٣٪ في شهر مارس ٢٠٠٩، مقارنة بمستواه في السنة ٢٠٠٨، وفي البلدان النامية انخفض بنسبة ٢,٣٪ مقارنة مع مارس من العام٢٠٠٨.

١١- أصدرت نحو ٧٠٠ من الشركات الموجودة في البلدان النامية السندات الدولية خلال فترة الازدهار ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وتقريبا ٣٠٠٠ شركة مقترضة من سوق القروض الدولي وتمثل تلك الشركات الجزء الأكبر من الديون الخارجية المستحقة على المدى القصير و ثلاث أرباع الديون الخاصة المتوسطة والطويلة الأجل المستحقة في ٢٠٠٩.

١٢ الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة؛ ١٠ مقترحات لتجاوزها، الدكتور يوهان غالتونغ. تم نشرها بواسطة سزيلر في ٢٧ سبتمبر٢٠٠٨ في الساعة ١١:٠٦ في سياسات ذات صلة بالسلام و الصراع والتنمية تم تصفح الموقع في أكتوبر ٢٠٠٨.

١٣ بعض الصناديق تتجاوز المخاطر الكامنة في هذه التجارة، حتى أثناء مخاطرتها في نفس الاسهم تلك التي خسرت فيها صناديق ماليه. على سبيل المثال، مؤسسة غولدمان ساكش مازالت بعض الفروع لهذه المؤسسة محافظة على مكانتها لأنها خفضت سندات الرهن العقاري إلى سوق الأوراق المالية، للتعويض عن خسارة غيرها من فروع جولدمان ساكس المالية.

١٤ التهديدات والخداع والتلاعب هي تكتيكات تستخدمها البلدان الغنيةللتفاوض : كما هو الحال في الجولة الحالية من محادثات التجارة العالمية ، وحذرت منظمة أكشن أيد في تقريرها الجديد، حول الخداع في جولة المفاوضات في الدوحة : وكيف خدعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي البلدان النامية.

١٦ المرجع نفسه. وفقا لتقرير البنك الدولي للعام (٢٠٠٩) فإن هناك تقدم سريع على هذه الجبهات سوف يجعل من الأسهل بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التعامل مع الأزمة. و بالفعل ونتيجة ضغط شديد، تواجه البلدان ذات الدخل المنخفض تبعات اقتصادية خطيرة على نحو متزايد إذا لم يتم عكس التدهور الكبير في تدفقات رأس المال من خلال صادراتها، والتحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر بحلول العام ٢٠١٠.

١٧ كلما زادت ملكية الأسرة من الأسهم والسندات زادت ثروة الأسرة وأصبح دخلها أكثر ارتباطا بأسواق رأس المال، وتبني روابط وطيدة بين الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية وزيادة احتمال التدخل السياسي في حالة حدوث اضطراب.

ورقة عمل مقدمة من قبل:-

الأستاذ الدكتور / ب . ت كوستانتينو

أستاذ السياسة العامة كلية الدراسات العليا

قسم الإدارة والسياسة العامةكلية الإدارة

ـ علوم الاقتصاد والمعلومات

قدمت في مؤتمر حول :(آثار العولمة والأزمة المالية الأخيرة على الاقتصاديات العربية الأفريقية والمخرج منها)في اللقاء التشاوري الرابع للرابطة المنعقد في مدينة اديس ابابا – اثيوبيا في الفترة من ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠١١م

ملخص ورقة عمل نحو التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"

لمحة تاريخية :

مثلت فترة الخمسينيات من القرن الماضي المفتتح "المعاصر" لبناء علاقات استراتيجية بين العرب والأفارقة على هدىً من ملاحم التحرر من الاستعمار ومحاولات النهوض والتنمية بعيداً عن أطر التبعية للدول الاستعمارية. وقد حفلت العلاقات بين الطرفين منذ تلك الفترة بمستويات التنسيق السياسي والدعم والتعاون الاقتصادي واسعة النطاق إبّان حركات التحرر والاستقلال في افريقيا، ومن خلال حركة عدم الانحياز، والموقف من القضية الفلسطينية، وحربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، والتنسيق عبر منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية، وما افرزته قرارات مؤتمر القمة العربي في الجزائر ١٩٧٣ بإنشائها لعدد من المؤسسات المالية لدعم التعاون العربي الأفريقي، ثم عقد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول في القاهرة في مارس ١٩٧٧.

ومع بداية التسعينيات وفى ظل النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، وموجة العولمة التي اجتاحت العديد من أسس العلاقات الدولية بشقيها الرسمي وغير الرسمي، وما ارتبط بذلك كله من اتساع دور الدول المانحة الأوربية والأميركية في ميدان القروض والمنح والمساعدات، ودور البنك وصندوق النقد الدوليين في دعم اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية. ناهيك عن انعكاس تلك الظروف سلباً على حجم المساعدات العربية المقدمة للدول الأفريقية مقارنة بالتدفقات الدولية الأخرى في الصدد ذاته.

وقد أدت تلك الظروف في الفترة من نهاية السبعينيات إلى نهاية التسعينيات إلى تعثر مسيرة التعاون العربي الأفريقي وانعكس ذلك بشكل سلبي على اجتماعات أجهزة التعاون وآلياته وعلى مدى انتظامها، حيث اجتمعت اللجنة الدائمة في آخر دورة عادية لها عام ١٩٨٩ ولم تعقد أية اجتماعات طيلة التسعينيات.

وقدمت خلال تلك الفترة العديد من الدراسات "العربية" حول أسباب ذلك التراجع في مستوى العلاقات الجماعية بين الطرفين، وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى وجود اشكالية لدى الطرفين تمثلت في غياب الرؤية الاستراتيجية في التخطيط لعلاقاتهما.

ومع قدوم الاعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين شهدت علاقات الطرفين تطورات إيجابية تبعث الأمل في مستقبل التعاون العربي الأفريقي عامة لعل ابرزها انعقاد القمة العربية بعمّان في مارس ٢٠٠١، والتي عَقدت على اثرها اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي دورتها الثانية عشرة في الجزائر في أبريل من العام نفسه. وقد تلى ذلك بعض التطورات في مجال احياء التعاون العربي الافريقي كان من ابرزها التئام القمة الافريقية العربية الثانية في مدينة سرت الليبية في ١٠ اكتوبر ٢٠١٠، وهي القمة التي خرجت بالعديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بالتعاون العربي الافريقي٢.

المبحث الأول: التحديات الماثلة أمام التعاون العربي الافريقي "مفردات البيئة ومعوقاتها"

أولاً: المعوقات الناشئة من البيئة: "بيئة التعاون ومدخلاته"

من خلال تسليط الضوء على بعض الخصائص والملامح الأكثر خصوصية التي تتميز بها الاقتصادات العربية والأفريقية، وكذا بعض الحقائق الاقتصادية المتعلقة بتلك المقومات والملامح، يمكن الاشارة إلى بعضٍ منها على النحو التالي(٣):

- ضعف حجم الأسواق المحلية لمعظم الدول العربية والافريقية بسبب انخفاض دخل الفرد ومن ثم القوة الشرائية، وتدني مستوى الخدمات اجمالاً وخاصة في أفريقيا.
- عدم مقدرة الدول العربية والافريقية "منفردة" على تنفيذ المشروعات الحديثة ذات الحجم الأمثل من النواحي الفنية والاقتصادية والتكنولوجية. وذلك للأسباب التالية:

١- حاجة تلك المشاريع لرؤوس أموال ضخمة

٢- ضيق نطاق الأسواق المحلية

٣- ندرة الكفاءات العلمية والفنية اللازمة لإنشائها.

- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول العربية والافريقية في مجال المعاملات الاقتصادية متعددة الأطراف. والسبب يكمن في اعتماد معظم صادراتها على المواد الأولية (زراعية – تعدينية إلخ) والتي تتميز بمستوى طلب غير مرن نسبياً عليها.

- تعاني أفريقيا بالذات من تدني مستوى البنى التحتية بل وانعدامها في العديد من المناطق ما يؤدي إلى صعوبة النقل والشحن للبضائع وارتفاع تكلفته. وقد أكد – على سبيل المثال – أحد تقارير الأمم المتحدة المتخصصة أن وجود شبكة بنية تحتية في افريقيا أهم بكثير من إزالة القيود على التجارة.

- انكشاف الاقتصاد العربي إلى حد بعيد واعتماده على الخارج (الآسيوي والاوربي والامريكي بصفة خاصة)، ومعاناته من فجوة غذائية مستحكمة وصل حجمها عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٢,١ مليار دولار أمريكي،

- معاناة معظم الاقتصادات العربية من مشكلة البطالة وتشوه سوق العرض والطلب على العمالة.

ثانياً: المعوقات الناتجة عن السياسات المباشرة

معلوم أن التعاون العربي الأفريقي الاقتصادي والتنموي كان قد حقق انطلاقات قوية سواء منذ بداية ستينيات القرن الماضي أو في أعقاب تدشينه مؤسسياً في مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول عام ١٩٧٧ وحتى أواخر السبعينيات. إلا أن ذلك التعاون ما لبث أن شهد تراجعات ملحوظة في ظل التصدعات العديدة التي خلفتها الظروف السياسية المعقدة التي مرت بها المنطقة العربية بصفة خاصة.

ومع بداية التسعينيات في ظل التحولات الحاسمة التي أصابت هيكل النظام الدولي، ومع تزايد دور سياسة المعونات والقروض والمنح كأداة مؤثرة في صياغة طبيعة علاقات الدول النامية بالدول الكبرى ومؤسسات التمويل والاقراض الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين، بدأت الاصوات تتعالى في الاطار الافريقي متسائلةً عن جدوى الحديث عن تعزيز التعاون العربي الافريقي في ظل الحسابات النسبية لحجم المساعدات المقدمة من الجانب العربي مقارنة بتلك المقدمة من المجتمع الدولي بدوله ومؤسساته المختلفة، ناهيك عن مدى منافسة ذلك التعاون في الأساس لطبيعة العلاقات الانمائية المؤثرة التي اصبحت تربط البلدان الأفريقية بالدول الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية – الصين – فرنسا – بريطانيا).

ومع أن الحديث يجري مؤخراً، وبخاصة منذ التئام القمة العربية الأفريقية الثانية في مدينة سرت الليبية في اكتوبر ٢٠١٠ عن ضرورات واستراتيجيات احياء التعاون العربي الافريقي، ومع ايماننا الكامل بإمكانية ذلك، بل وضرورته، إلا أن هناك بالفعل العديد من المعوقات الجادة المترتبة على طبيعة السياسات الرسمية المباشرة من الطرفين. وفي ما يلي أبرز تلك المعوقات ما يتعلق بسياسات التعاون المتبعة وتلك المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والفنية وذلك على النحو التالي (٤):

١- المعوقات الناشئة عن السياسات:

- عدم حرص الأجهزة التنفيذية في كلا الجانبين على تفعيل دور المؤسسات التشريعية في تعزيز علاقاتهما من خلال اختصاصات تلك المؤسسات في الصدد ذاته، واستمرار تمرير معظم ملفات تلك العلاقات بعيداً عن تلك المؤسسات.

- تلكؤ الأجهزة التنفيذية في كلا الجانبين عن تسويق مفهوم ومحتوى التعاون بينهما على المستويات الشعبية بغية خلق رأي عام متفهم ومؤيد لأي خطوات قد تُتخَذ في اتجاه تعزيز أواصر التعاون بين الطرفين، ناهيك عن عدم تشجيع تلك الأجهزة لأي مساهمة فاعلة في الصدد ذاته من قبل رؤوس الأموال الوطنية.

- عجز الأجهزة التنفيذية المختصة في كلا الطرفين عن صياغة

الأُطر التنفيذية المناسبة لنقل توصيات وقرارات مؤسسات ولجان التعاون المشترك بين الطرفين إلى حيز الممارسة العملية بما فيها تلك الصادرة عن مبادرات وجهود القطاع الخاص الذاتية المشتركة بين الجانبين؛ سواء كان ذلك العجز ناتجاً عن غياب الكفاءة الفنية والآليات المناسبة أو لضعف (بل وربما) غياب الارادة السياسية ذاتها.

٢- المعوقات الاقتصادية والفنية:

- ضعف مستوى التبادل التجاري بين البلدان العربية والافريقية بصفة عامة.

- ضعف حجم الاستثمار العربي المباشر في افريقيا بشقيه العام والخاص.

- لم تكن سياسة العون العربي تحتوي على رؤية استراتيجية بخصوص دعم دور القطاع الخاص الأفريقي والعربي عبر تمكينه من الاستفادة من المساعدات المرصودة في المجال التنموي؛ إذ غالباً ما استُخدمت مبالغ المساعدات لشراء معدات تكنولوجية وتجهيزات فنية من الدول المتقدمة وعبر الشركات متعددة الجنسيات بما كرّس – دون إرادة أو رغبة من الدول العربية أو الافريقية – من التبعية للدول المتقدمة وحرم القطاع الخاص العربي والأفريقي من فرصة ممارسة مثل تلك النشاطات والاستفادة من عائداتها.

- عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بطبيعة التشريعات المشجعة للاستثمار وحوافز وضمانات ذلك الاستثمار وبخاصة في الدول الأفريقية .

- قلة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار في أفريقيا.

- صعوبة التحويلات النقدية والمالية عبر بعض دول افريقيا، وعدم وجود سياسات مالية واقتصادية ثابتة تبعث على الاطمئنان، بالإضافة الى معاناة بعض الدول الأفريقية من حالة عدم الاستقرار السياسي.

- عدم وجود قنوات اتصال بين مكونات القطاع الخاص العربي والأفريقي بصفة مؤسسية ومنتظمة.

المبحث الثالث: آفاق تطوير التعاون التجاري والاقتصادي العربي الافريقي "الأولويات والفرص" حديثنا في هذه النقطة سينصب على محاولة بيان الخطوات المتوجب اتخاذها من قبل الاطر السياسية المسئولة عن تمهيد السبيل أمام تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الافريقي، ومن ثم محاولة تقديم عرض أولي بخصوص أولويات وفرص تعزيز ذلك التعاون، مع الاشارة إلى بعض الأولويات المقترح اعتمادها في ذات الصدد من قبل القطاع الخاص، والتعرض كذلك لبعض التجارب الناجحة في مجال تجاوز بعض معوقات التعاون بصفة عامة.

أولاً: دور صُنّاع السياسات العامة: "واجبات الاطار السياسي ورؤاه" .

مما لا ريب فيه أن الاطار السياسي الذي يعمل ضمنه مكون التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الأفريقي ممثلاً في صُنّاع قرار التعاون في البلدان المعنية بمستوياتهم السياسية والتنفيذية المتعددة، يتحمل إلى حد بعيد مسئولية النظر في المعوقات التي تعترض طريق ذلك التعاون ومحاولة وضع الحلول والمعالجات الكفيلة بمواجهتها والتغلب عليها. ويمكن الاشارة بصفة مبدئية إلى أن الجانب العربي قد استشعر مؤخراً أهمية اعادة الزخم إلى مسيرة التعاون العربي الافريقي إذ دعت القمة العربية بعمان في مارس ٢٠٠١ في بيانها الختامي القادة العرب لتدارس مختلف جوانب التعاون العربي الأفريقي وأكدت مواصلة الجهود لتعزيز هذا التعاون وإزالة عوائقه التي تعترض اجتماعات أجهزته وتعوق تنفيذ برامجه المشتركة. ثم جاءت قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي في دورتها الرابعة عشرة التي عقدت في القاهرة في مارس ٢٠١٠ لتؤكد على اهمية استمرار التعاون السياسي والامني بين الجانبين، وتفعيل أنشطة التعاون بين المنظمتين (الجامعة العربية والاتحاد الافريقي)، وتفعيل البرامج المشتركة المقترحة ذات الأولوية، بما في ذلك التأكيد على دورية انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي انعقد في شرم الشيخ، بجمهورية مصر العربية في الفترة من ١٤- ١٦ فبراير ٢٠١٠.

جاء بعد ذلك انعقاد القمة الافريقية العربية الثانية في ليبيا في أكتوبر ٢٠١٠ بعد مرور ثلاثة وثلاثين عاما من انعقاد القمة الاولى في القاهرة عام ١٩٧٧، لتؤكد هذه القمة وجود النية الجادة لدى الطرفين العربي والافريقي لإعادة مستوى التعاون بينهما الى عهده المزدهر إبان انطلاقته الفعلية في قمة القاهرة. وقد طُرح خلال هذه القمة مسودة مشروع "استراتيجية الشراكة الإفريقية العربية" التي ركزت على أربعة مجالات ذات أولوية وهي: المجال السياسي والسلم والأمن، تعزيز الاستثمار والتجارة، الزراعة والأمن الغذائي، التعاون الاجتماعي والثقافي(٥).

ثانياً: مجالات تعزيز التعاون وفرصه

في مواجهة تلك المعوقات التي أوردناها في المبحث السابق يبرز سؤال مركزي بخصوص مسألة التعاون العربي الافريقي: هل من سبيل لبعض الخطوات العملية ذات الأجل القصير، التي يمكن أن تعمل على تحفيز التعاون في الوقت الحاضر وتهيئته لتحقيق انطلاقات واعدة في المستقبل؟ والاجابة على هذا السؤال هي بالإيجاب، حيث يمكن الحديث عن العديد من المجالات والخطوات العملية الممكن مباشرتها في سبيل تعزيز التعاون وتحفيزه، ولعل من أهم تلك المجالات ما يلي(٦):

أ) المجال التجاري:

١- العمل على خفض القيود الجمركية وتسهيل اجراءاتها فيما بين الطرفين من أجل تشجيع التبادل التجاري، مع البحث في نفس الوقت عن إجراءات تعويضية للآثار التي تترتب على مثل هذا الخفض على بعض الاطراف المحتمل تضررها.

٢- زيادة برامج التعاون الفني في مجال السياسات التجارية لكى تُمكّن المؤسسات العربية والأفريقية من القيام بصورة منتظمة بمناقشة الإصلاحات التي تم تنفيذها وإعادة النظر فيها وفي

أثرها الممكن على الترتيبات التجارية.

٣-الاهتمام بتوفير المعلومات التجارية من قبل الحكومات والقطاع الخاص على السواء عن طريق إنشاء شبكة عربية أفريقية للمعلومات بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية.

٤-مواجهة صعوبة تمويل التجارة بين الجانبين من خلال إنشاء مؤسسة عربية أفريقية للتمويل وزيادة التعاون بين البنوك المركزية و تشجيع إنشاء المشروعات المشتركة وخاصة في المجالين الزراعي والصناعي، وهناك إمكانيات ضخمة لذلك بين الجانبين.

٥-الإسراع في إنهاء الدراسة المتعلقة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول العربية وأفريقيا وتوطين بعض الصناعات الاستهلاكية المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في بعض البلدان الافريقية والعربية والقابلة للتصدير.

٦-العمل الجاد والمنهجي على دراسة أنجع السبل الاقتصادية العلمية لتأسيس نمط فعّال للتعاون أو التكامل الاقليمي العربي الافريقي بالنظر في التجارب المماثلة وبخاصة تجربة الإنديان في أمريكا اللاتينية والآسيان في آسيا القائمتان على منظور التكامل من أجل التنمية.

ب) المجال السياحي:

تؤكد العديد من الدراسات والاحصاءات الأولية على أن قطاع السياحة يعد من القطاعات الواعدة في اطار التعاون العربي الافريقي. وهناك لا ريب في هذه الآونة بالذات امكانيات كبيرة لتنشيط السياحة العربية إلى أفريقيا. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة بصفة عامة زيادة في حجم السياحة المتبادلة بين الدول العربية والافريقية نتيجة تعنت الولايات المتحدة والدول الأوروبية بمنح تأشيرات سياحية للعرب والأفارقة في اعقاب احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ مما أدى إلى اتجاه عدد كبير منهم إلى المناطق السياحية العربية والأفريقية.

وتجاور المنطقتين يتيح بلا ريب آفاقاً كبيرة لتطوير السياحة فيما بينهما. وقد بدأ بالفعل بعض المستثمرين العرب بمحاولات أولية وجادة لإنشاء مشروعات سياحية في أفريقيا وخاصة في منطقة الجنوب الأفريقي.

ومعلوم بصفة عامة أن قطاع السياحة في افريقيا يشهد نمواً نسبياً معقولاً وخاصة في سوق جنوب افريقيا التي اصبحت مركز جذب سياحي متميز. ويقدر عدد السياح إلى أفريقيا بحوالي ١٨ مليون سائح سنوياً. وقد تطورت نسبة الاستيعاب في القارة بنسبة مقبولة، إلا أن نصيبها من السياحة الدولية عامة يظل متواضعا إذ لا يزيد عن ٢،٩٪ من السياح و ١،٧٪ ومن الإيرادات. والحاصل أيضاً أن عدد الدول الافريقية التي تشكل مقاصد سياحية محدود جداً إذ تتركز بصفة رئيسية في دول شمال افريقيا ودولة جنوب افريقيا بالإضافة الى دول أخرى مثل جامبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا ، الخ.

كما انه من الملاحظ خلال السنوات الأخيرة أن هناك نشاط سياحي متنامي فيما بين الدول الافريقية نفسها إذ حققت نسبة ٤٧،٨٪ من حجم السياحة الافريقية الخارجية. ويعقد سوق سياحي أفريقي كبير كل عامين تساهم فيه بعض الدول العربية.

ج) مجال الثقافة والإعلام:

مما لا ريب فيه أن اكتمال أطر التعاون العربي الافريقي بحاجة فعلية لتحفيز جوانب التعاون في مجالات الثقافة والاعلام. باعتبار ما تمتلكه تلك المجالات في عالم اليوم من تأثيرات حاسمة في تشكيل اتجاهات ورؤى الرأي العام في العالم كافة. وقد جرت في الصدد ذاته بعض الخطوات المتعلقة بتعزيز التعاون الثقافي والاعلامي بين الجانبين العربي والافريقي منها ما تبذله بعض الدول العربية وخاصة مصر والجزائر وليبيا والسعودية والسودان واليمن من جهود جادة عن طريق

تقديم آلاف المنح للطلبة الأفارقة للدراسة في معاهدها أو إنشاء مراكز ثقافية عربية في بعض دول القارة. كما تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين بعض وكالات الإعلام العربية ونظيراتها في الدول الأفريقية، والحرص على وصول بث بعض القنوات الفضائية العربية إلى أفريقيا. وقد عقد اجتماع بالقاهرة بين رؤساء ومديري المنظمات الإعلامية العربية والأفريقية عام ١٩٩٠ اُتفق خلاله على إمكانية استخدام القمر الصناعي العربي والشبكة الأفريقية للاتصالات لتبادل البرامج التليفزيونية وإقامة مراكز ومحطات أرضية متوسطة الحجم في إحدى الدول الأفريقية لكى تكون مركز الربط بين الجانبين. وقد ساهم اتحاد الصحفيين الأفارقة (ومقره القاهرة) في تدريب المئات من الصحفيين الأفارقة خلال العقدين الأخيرين على فنون الصحافة والإذاعة والتلفزيون.

د) مجال الشباب والرياضة:

من المعلوم أن قطاع الشباب والرياضة يعد أحد أهم المحاور المفترض تعزيزها لعلاقات التعاون العربي الافريقي، خاصة وقد اصبح المجال الرياضي بالذات أحد أهم قطاعات العمل الاستثماري في العالم أجمع. فضلاً عن الاضافات المشهودة للرياضيين الأفارقة في العديد من الرياضات وفي أماكن متعددة من العالم.

وواقع الحال أن الجانبين العربي والافريقي قد أدركا مبكراً أهمية تعزيز هذا القطاع في مكون علاقاتهما التعاونية، حيث عقد الجانبان اتفاقية للتعاون في مجال الشباب والرياضة في عام ١٩٨٥ بين مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب والمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا، كما صدر إعلان القاهرة الخاص ببرنامج العمل الشبابي والرياضي العربي الافريقي في سبتمبر ١٩٩١ على هامش دورة الألعاب الأفريقية الخامسة. وقد حددت هذه الاتفاقيات في مجملها أطر التعاون بين الجانبين. وقد اجتمع وزراء الشباب والرياضة في الجانبين في تونس عام ١٩٩٢ على هامش المعرض التجاري العربي والأفريقي واتفقوا على السعي إلى تنسيق مواقفهم داخل المنظمات والاتحادات الدولية، والعمل على إنشاء مركز أفريقي للطب الرياضي، وكذلك تنظيم ألعاب رياضية عربية أفريقية، وعقد اجتماع مشترك للوزراء كل أربع سنوات أو مع كل دورة ألعاب أفريقية أو عربية، إلا أن غالبية تلك التفاهمات لم تنفذ حتى حينه. وبالتالي فمن المنتظر أن يتم تفعيل تلك الجهود عبر خطوات تنفيذية واجراءات منتظمة من قبل الجانبين.

ثالثاً: دور القطاع الخاص: "أولويات للعمل ورؤى للشراكة"

لعل واقع الحال بالنسبة لدور القطاع الخاص يشير إلى تواضع اسهامات ذلك القطاع في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي العربي الافريقي بصفة عامة. وقد لا يُحمّل ذلك القطاع مسئولية كاملة في ذات الصدد إذ أن رأس المال كما هو معلوم لا يعيش إلا في البيئات الخصبة والآمنة استثمارياً. ويمكن بصفة عامة الاشارة إلى بعض الخطوات والأولويات التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص العربي والأفريقي في ذات الصدد، وذلك وفقاً لما يلي:

- قيام القطاع الخاص بتشجيع ودعم إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات منهجية بخصوص بيئة التجارة والاستثمار في الدول الافريقية والعربية، وكذا تأثيرات ظروفها السياسية والجغرافية والديموغرافية على قرارات التجارة والاستثمار بصفة عامة و اهتمام القطاع الخاص بتوطيد روابطه واتصالاته

باللجان والاجهزة الرسمية المهتمة بقضايا التعاون الاقتصادي والتجاري في إطار الهيكل المؤسسي الرسمي للعلاقات العربية الافريقية و ممارسة القطاع الخاص لدور فاعل في مجال تحفيز المؤسسات التشريعية الوطنية على اصدار التشريعات والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية وحمايتها.

- حرص القطاع الخاص في الطرفين على تعزيز أواصر العلاقات فيما بينهما عبر انشاء قنوات اتصال بين رجال الاعمال واتحاداتهم المتعددة وعقد اللقاءات الدورية المنتظمة وتبادل المعلومات التجارية والاستثمارية المحفزة على التعاون.

- دعم القطاع الخاص لأي جهود حكومية من الطرفين قد تبذل لإنشاء صندوق أو هيئة لضمان الاستثمارات وحرية انتقال رؤوس الأموال وسرعة التحويلات وآلية عملية وفاعلة للتعويضات الملائمة في مواجهة مخاطر الاستثمار بصفة عامة.

- حرص القطاع الخاص على تفعيل دوره المتعلق بمسئوليته الاجتماعية عبر الارتباط المباشر بمشاكل التنمية وهمومها، والاسهام العملي بحسب امكانياته في تخفيف أعباء الطبقات الفقيرة وتحسين قدراتها المالية وتمكينها من الاسهام في تحريك عجلة الانتاج والتجارة من خلال تحسين قدراتها الشرائية.

- مبادرة القطاع الخاص بإقامة المعارض التجارية الترويجية المشتركة، ولقاءات ومؤتمرات التسويق الاستثماري والسياحي، ورعاية اللقاءات والمنتديات الثقافية والاعلامية المشتركة.

رابعاً: نماذج ناجحة على طريق التعاون

يمكن لنا أن نشير إلى بعض التجارب والخطوات الناجحة التي تمت في طريق تعزيز التعاون بين الطرفين عبر الأجهزة المعنية بذلك التعاون أو بتحفيز ومبادرة من قطاعات غير رسمية في الجانبين(٧).

١- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

أنشئ المصرف في فبراير ١٩٧٤ بهدف توثيق الروابط بين الدول

الأفريقية والعربية، ودعم النمو الاقتصادي للدول الأفريقية في إطار التضامن والمصالح المشتركة. وقد بدأ عملياته في بعض الدول الافريقية في مارس ١٩٧٥ ، وقد حددت مهامه بما يلي:- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية وتشجيع مساهمة رؤوس الأموال العربية في التنمية الإفريقية وكذا الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

ويقوم المصرف بتمويل مشروعات وعمليات عون فني في الدول الأفريقية ويمنح التسهيلات لقروض المشروعات؛ إذ يتراوح سعر الفائدة ما بين ١ و ٤٪ سنوياً ومدة القرض ما بين ١٨ و ٣٠ سنة وفترة سماح ما بين أربع وعشر سنوات. وتعطى الأولوية في نشاطاته للقطاع الزراعي والبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية.

وقد شملت تمويلات المصرف منذ إنشائه ٤٢ دولة من مجموع الدول المؤهلة للاستفادة من قروضه ومعوناته، كما شملت أيضاً بعض المنظمات الإقليمية. وتتضمن القروض أيضاً نسبة كبيرة تقدم كمنح لا ترد. وقد بلغ - على سبيل المثال - صافى القروض التي قدمت في الفترة من ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠ ما قيمته ١٥٩٠ مليون دولار.

٢- المعرض التجاري العربي الأفريقي:

أقيم هذا المعرض في إطار العمل على دعم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، حيث وافق كل من مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك على توصيات اللجنة الدائمة (يونيو ١٩٨٩) بتنظيم المعرض التجاري العربي الأفريقي. وقد أقيم المعرض الأول في تونس في أكتوبر ١٩٩٣، والثاني في جوهانسبرج في أكتوبر ١٩٩٧، وعقد الثالث في داكار في أبريل ١٩٩٩.

٣- أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة :

اطلق هذا الأسبوع بناء على الرغبة المشتركة في دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الطرفين، حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على إقامة مثل هذا الاسبوع فأقيم المعرض الأول في القاهرة في مارس ١٩٩٥، ولم تتوافر لنا بيانات حول ما إذا كانت قد استمرت اقامة المعرض بعد ذلك العام، ولكن التجربة في حد ذاتها كانت ناجحة.

٤- رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي (أسيكا):

تعد الرابطة كأحد المنظمات الاقليمية الحكومية وأحدث مؤسسات التعاون العربي الافريقي نشأةً، حيث تم إنشاؤها في العام ٢٠٠٤ من خلال جهود بذلتها العديد من الأطراف العربية والافريقية. وتتخذ الرابطة من صنعاء مقراً لأمانتها العامة. والحقيقة أنه بالرغم من حداثة الأسيكا وتواضع امكاناتها المادية إلا أنها قد استطاعت تحقيق بعض النجاحات النسبية وتنفيذ العديد من الأنشطة المشتركة في اطار سعيها لتحقيق أهدافها التي يأتي على رأسها دعم نظام الثنائية البرلمانية ودعم الجهود البرلمانية وتقوية العلاقات بين شعوب الدول الاعضاء والنظر في المسائل والقضايا ذات الاهتمام المشترك واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها. وترعى الرابطة - على سبيل المثال - اجتماعات غرف التجارة الصناعة في افريقيا والعالم العربي، كما تساهم في دعم انشطة مجتمعية تتعلق بالجوانب العلمية والاكاديمية محل اهتمام الأسيكا كمواضيع الثنائية البرلمانية والحكم الجيد والديمقراطية وحقوق الانسان وقضايا السلم والأمن وتحقيق الاستقرار والتنمية في الدول أعضاء الأسيكا. وتنظم الرابطة كذلك زيارات متبادلة لممثلين عن مجالس الدول الاعضاء كما ترعى لقاءات دورية للسيدات البرلمانيات من الدول الأعضاء. كما ترعى الأسيكا مؤخراً مشروع ريادي في مجال تشجيع شباب الباحثين على تناول القضايا محل اهتمام الرابطة في مجالات التنمية والاستقرار، حيث تم تدشين المشروع في جامعة صنعاء ممثلة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وذلك في ظل شراكة حرصت الرابطة على انشائها مع المؤسسات الاكاديمية. ومن المنتظر أن يتم تعميم ذلك المشروع لاحقاً على العديد من الجامعات في الدول أعضاء الرابطة.

٥- اجتماع غرف التجارة والصناعة في افريقيا والعالم العربي:

جاء هذا الاجتماع ثمرة لتعاون جاد ما بين الرابطة وقطاع رجال الاعمال في افريقيا والعالم العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، حيث عقد الاجتماع الاول في جنوب افريقيا عام ٢٠٠٨، والثاني في البحرين عام ٢٠١٠، وها نحن نقدم ورقتنا هذه إلى الاجتماع الثالث الذي انعقد في المغرب أواخر ٢٠١٢. وواقع الحال يؤكد من خلال النظر في الوثائق الصادرة عن الاجتماعين السابقين بأن لدى هذا الترتيب الحديث نسبياً (الأسيكا) العديد من الرؤى والتوجهات العملية بخصوص تطوير مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين افريقيا والعالم العربي. ولعل من أبرز ما سعى الاجتماع لتأسيسه هو اتفاقية انشاء الكتلة التجارية الأفريقية العربية.

قدمت هذه الورقة في اجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربيالرباط - المملكة المغربية٢٠١٢

إعداد: د. سامي محمد السياغي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
جامعة صنعاء

الهـــوامـــش:

- اعتمدت هذه الجزئية بصفة أساسية على المصادر التالية:

أ- أحمد حجاج، "العلاقات العربية الأفريقية: نبذة تاريخية"، في: مجموعة مؤلفين، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة قضايا التنمية، العدد ١٨، ٢٠٠٠)، ص٩– ١٤.

ب- مركز المعلومات بالإذاعة السودانية، العلاقات العربية الأفريقية، "ملفات افريقية"، متوفر على الرابط:
www.sudanradio.info/bank/html.١-١٢٦٠-lesson

ج- أحمد حجاج، التعاون العربي الأفريقي بين الواقع والأمل، متوفر على الرابط:
htm.١-٢/١/٣٢/www.sis.gov.eg/VR

٢- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة (القاهرة، مؤسسة الأهرام، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٣٢، يناير ٢٠٠٧)، ص ١٩، ٢٦ – ٢٩، ٣٧، ٣٩، ٤١ – ٤٢، ٨٠.
وكذلك: عبدالهادي سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي (القاهرة, [د. ن.], ١٩٩٩), ص ١٤٥ – ٢٧٩ و ٢٨٠ – ٢٩٩.
وأيضاً: جمال حمدان، أفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, [طبعة خاصة], ٢٠٠٥), ص ٢٠٣ – ٢٧٢.

٣ - هناك في واقع الحال العديد من الدراسات الكاشفة لمستويات تأثير المعوقات البيئية على التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين بصفة عامة، وعلى الأوضاع الاقتصادية المعقدة في أفريقيا بصفة خاصة. ومن تلك الدراسات المتميزة دراسة المفكر العربي جمال حمدان عن أفريقيا في كتابه: أفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سبق ذكره.

٤- اعتمدت هذه الجزئية بصفة أساسية عل المصادر التالية: نازك عبدالحميد هلال، "دور جامعة الدول العربية في دعم التعاون العربي الافريقي"، سلسلة دراسات افريقية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة. وكذلك: عادل عبدالرازق، "البعد الاقتصادي في العلاقات العربية الافريقية"، متوفر على الرابط:
htm.٢-٢/١/٣٢/www.sis.gov.eg/VR

٥- محتوى نص الاستراتيجية الوارد ضمن البيان الصحفي الصادر عن مفوضية الاتحاد الافريقي متوفر على الرابطين:
www.africa-union.org
www.afro-arabsummit.com

٥- أنظر في ذلك: أحمد حجاج، مرجع سابق. وكذلك: فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٤. وأيضاً: عبدالملك عودة، "نظرة استراتيجية مستقبلية للعلاقات العربية الافريقية"، في: العرب وافريقيا فيما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٣٣ - ١٤٥.

٧- عادل عبد الرازق، مرجع سابق. وكذلك: أحمد حجاج، مرجع سابق.

الفصل الثاني :- الثقافة

تسخير الثقافة لخدمة التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي

تعرف الثقافة وفقا للعالم البريطاني ادوارد تايلور بأنها "ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الآخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع.
كما عرفها كيم آن زيمرمان على انها "مجموعة السمات والخصائص التي تتميز بها مجموعة معينة من الناس والتي تشمل اللغة والدين والمأكولات الشعبية والعادات الاجتماعية والموسيقا والفنون".

ولا يزال الكثير من الباحثين والدارسين يغفلون الى حد كبير مساهمة الثقافة في التنمية الاقتصادية وفي الواقع فإن عملية قياس الأداء الاجتماعي و الاقتصادي للقطاع الثقافي لا تزال تمثل اتجاهاً جديداً نسبياً . علاوة على ذلك فإن هذه المسألة لا تزال محل نقاش وجدل حيث يعتقد الكثير من الناس بأن الأنشطة الثقافية تأتي ضمن وسائل الترفيه والتنوير الفكري . وهذا ما يجعل البعض ينظر إلى الثقافة باعتبارها ذات قيمة متوسطة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ،ولذلك يجب أن تكون مقتصرة على المشاركة الشعبية .

و في الآونة الأخيرة اكتشف الباحثون فكرة مفادها ان الثقافة يمكن أن تؤثر على جملة من الاهداف المتعلقة بالسياسة الحكومية بما في ذلك التنمية الاقتصادية والريفية وانعاش المناطق الحضرية وخلق ايرادات حكومية ناهيك عن السياحة والإنفتاح والمشاركة والتنوع والتعليم وتنمية الشباب .

وتتسم أفريقيا والعالم العربي بأنهما غنيتان بالموروث الثقافي ولذا فإن الاستغلال الأمثل للتراث الثقافي في كلا المنطقتين سوف يكون له بالغ الأثر في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الامر الذي ينعكس ايجابا على مستوى معيشة المواطنين في الدول العربية والأفريقية .

وتشمل الثقافة مجموعة واسعة من الأنشطة الثقافية بما في ذلك الأنشطة التي يتم تنفيذها ضمن السياسة الثقافية والتي تتعلق بالإنتاج والنشر والتداول ، فضلاً عن التثقيف والتنوير الفكري. كما انها تشمل حفظ وإدارة التراث الثقافي والفنون البصرية والمسرحية والفعاليات الثقافية وغيرها.
أما بالنسبة للمؤسسات الثقافية فانها تشمل المنظمات المعنية بتعزيزعملية استيعاب وفهم الثقافة وتشجيع الإبداع والذوق الفني مثل الجامعات والكليات ومعاهد الفنون والمكتبات ووسائل الإعلام .

و فيما يخص التنمية الاقتصادية فانها تتعلق أساسا بتعزيز عوامل القدرة الإنتاجية والتي تشمل الأراضي والعمالة ورأس المال وتكنولوجيا الاقتصاد الوطني، وتؤثر على نمو وإعادة هيكلة الاقتصاد لتعزيز الرفاه الاقتصادي ، وفي العادة تشهد البلدان نمواً اقتصادياً عندما يكون مستوى معيشة مواطنيها مرتفعاً .

وتتمثل الأهمية الكبيرة للقطاع الثقافي في مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر ، ويمكن أن يمثل التراث الثقافي وكذا الصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة والثقافية المستدامة والبنية التحتية الثقافية أداوت ووسائل إستراتيجية لتوليد الدخل لا سيما في البلدان النامية بما فيها الدول العربية والأفريقية كونها غنية بالتراث الثقافي والقوى العاملة التي لا يستهان بها .

وتمثل الصناعات الثقافية والإبداعية واحداً من أكثر القطاعات توسعاً في الاقتصاد العالمي بمعدل نمو يبلغ مقداره ١٧،٦ ٪ في الشرق الأوسط، و ١٣،٩٪ في أسيا و ٦،٩ ٪ في أوقيانوسيا و ٤،٣٪ في أمريكا الشمالية والوسطى.

كما أن السياحة الثقافية تعتبر وسيلة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في جميع دول العالم ، ناهيك عن ان قطاع السياحة مسؤول بشكل مباشر او غير مباشر عن توفير ما نسبته ٨،٨ ٪ من الفرص الوظيفية في العالم وبواقع ٢٥٨ مليون فرصة عمل . اضافة الى ذلك فان هذه السياحة تمثل نسبة ٩،١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في العالم بواقع (٦ تلريون دولار) و ٥،٨٪ من صادرات العالم بواقع ١،١ تلريون دولار ، و ٤،٥٪ من الاستثمار العالمي وبواقع ٦٥٢ بليون دولار.

ونظراً للطراز العالمي الفريد الذي يجمع بين المعالم الثقافية والطبيعة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تمثل وجهة ومقصدا للسواح منذ فتره طويلة فان السياحة اصبحت مصدراً مهماً للإيرادات وحافزا قويا للنمو الاقتصادي في عام ٢٠١١م اذ ساهمت الصناعة السياحية بما مقداره ١٠٧،٣ بليون دولار أي بنسبة ٤،٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي الى جانب انها وفرت ٤،٥ مليون وظيفة أي ما نسبته ٧٪ من أجمالي العمالة تقريبا .

وفي الختام فقد أصبحت الثقافة أمر يعتد به اذ اصبحت كثيرا من البلدان تعول عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى حيث أنها تساهم في تحسين مستوى المعيشة و احداث التحول الاقتصادي . ان الثقافة عبارة عن قطاع اقتصادي كامل يؤثر مثل غيره على البيئة الحضرية ابتداء من النفقات المباشرة وغير المباشرة إلى خلق فرص العمل. ولذلك فإنه يتعين على الحكومات العربية والأفريقية العمل على نحو تسخير ثقافة شعوبها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تمكن هذه الشعوب من اللحاق بركب الدول المتقدمة .

دور التراث الثقافي في تعزيز التفاهم بين الشعوب

مقدمة

تعرف الثقافة وفقا للعالم البريطاني ادوارد تايلور بأنها "ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الآخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع".

ان الثقافة عبارة عن نشاط فكري وخلقي دافق ينطلق من اعمق المشاعر الانسانية واكثرها غموضا وخفاء وهذا النشاط يواكب حركة الزمن ويستمد منها قدرته على الانسياب والتدفق .والنشاط الثقافي ليس مجرد جهد لاستيعاب المعارف واعادة انتاجها وفق نمط ثابت بل هو سلوك قوامه الابداع والتجديد وغايتة تحسين الوضع الانساني ومحاولة التغلب على كآبته واصلاح خلله بقدرالامكان.

ويشكّل التنوع الثقافي للبشر قوة محركة للتنمية، ليس على مستوى النمو الاقتصادي فحسب بل أيضاً كوسيلة لعيش حياة فكرية وعاطفية ومعنوية وروحية أكثر اكتمالاً، وهو ما تنصّ عليه اتفاقيات الثقافة الدولية التي توفر ركيزة صلبة لتعزيز التنوّع الثقافي.

أهمية الثقافة

تتزايد أهمية دور الثقافة في الدفع بعملية التقارب و التحاور بين مختلف الثقافات حيث يستفاد منها للوصول الى هدف اسمى وهو الخروج بتوافق على حضارة ثقافية تؤدي الى ما هو افضل وتقرب بين الشعوب حضاريا وثقافيا عبر التفاهم والتواصل.

و يحتل الحوار الحضاري مكانة بارزة في اهتمامات المفكرين والباحثين و المؤسسات الثقافية لكونه يأتي في عالم يسوده الصراعات والشقاق والحروب، ويأتي الحوار ليشكل الحل الأنسب لكل هذه الازمات ومن هنا تأتي أهمية الثقافة.

إن الحوار مع الآخر بين الثقافات يظل مطلبا لا غنى عنه للإنسانية جمعاء إذا ما أرادت أن تعيش بمنأى عن الصراع السلبي وليس التدافع الحضاري الذي هو في الأصل سنّة إلهية

كونية بين الأمم، فالحوار بين المختلفين المبني على المنهج الصحيح يجب أن يسود بين الحضارات والثقافات وتتحقق فيه شروط التفاهم والتعايش والعدل والمساواة ويقتنع الجميع أن الحوار بين الحضارات هو السبيل الأجدى للتغلب على الحروب والتوترات وما يسمى الآن بمشكلات الإرهاب وتوابعه وأن يتم تحديد مفهوم الحوار بصورة سليمة وصحيحة بعيدا عن المزايدات والذرائع والأحكام المسبقة الظالمة .

ان مفهوم الحوار بين الثقافات يعزز التقارب ويغرس التفاهم ويوجد الألفة والمحبة ويبني الصداقات المبنية على الامن والسلم والخير للمجتمعات والشعوب والدول وان الحوار المتقارب والمباشر يخدم مصالح الامم والحضارات ويغرس الثقافات.

ويقر إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتُمد في عام ٢٠٠١م بأن التنوع الثقافي يمثل تراثاً مشتركاً للإنسانية، وكذلك يعترف بما للحوار بين الثقافات من إمكانيات، ولقد جاء في ديباجة الإعلان: " ان الثقافة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات". وبعد ذلك تم رفد هذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٥م باتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. حيث شددت المادة ٢ على التفاعل بين التنوع واحترام الحريات الأساسية إذ تنص انه: "لن يتسنى حماية التنوع الثقافي وتعزيزه ما لم تُكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير والإعلام والاتصال، وما لم تُكفل للأفراد إمكانية اختيار أشكال التعبير الثقافي الانسانية".

و إذا كان لكل أمة تراث ثقافي تعتز به وترجع إليه، فإن التراث العربي والافريقي غني و عميق الجذور، فهو مرتبط في منبعه بالأصالة وفي امتداده بالرواية، وهو بذلك من أهم مصادر الثقافة.

وفي هذا الاطار فانه يمكن للثقافة العربية الأفريقية أن تتعايش مع الثقافات المعاصرة متى التفتنا إليها من خلال رؤية موضوعية، فنأخذ ما يضيف إلى ثقافتنا ولا يجرح الهوية الوطنية، و المطلوب من الشعوب العربية والافريقية أن تحافظ على معتقدتها من أن تذوب في أي تيار وتلتزم بقيمها من أن تبتذل اتباعًا لأي تقليد، وأن تحرص على إيقاظ ماضيها المتألق وتعمل على تجديد سجلها الحضاري والاندماج في العصر دون الوقوف على عتبة التاريخ أو الاكتفاء بالانزواء في عباءة الماضي، ولن يعود الإشراق الذي أفل إلا بالتجاوب مع حركة العصر إلى جانب التمسك بالجذور، فعلينا أن نرسم لنا هدفًا نصل إليه ونشق طريقًا يقودنا إلى المجد، ونصنع واقعًا يعلو بنا إلى واقع الأمم الراقية، ويضعنا على مستوى الشعوب المتفوقة.

التراث الثقافي Cultural Heritage

يُعرف التراث الثقافي عادة بأنه جملة عناصر الثقافة التي تتناقل من جيل إلى آخر ويعكس استمرارية ثقافية ووحدة أساسية على نطاق واسع في مجالي الزمان والمكان، ولا يشتمل فقط على ما يقال أو ما يحكى وإنما يشتمل أيضاً على ما يفعل وما يظهر للعيان.

او بمعنى اخر: هو ميراث لكل المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر وتوهب للأجيال المقبلة.

على الرغم من الاستخدام المنتشر والمتزايد لمصطلح التراث الثقافي، إلا أنه لا يزال كثيرون لا يعرفون ماذا يعني هذا التراث؟ ولماذا يجب علينا حمايته؟. لقد تغير مصطلح (التراث الثقافي) في مضمونه تغيراً كبيراً في العقود الأخيرة، ودخلت عليه تقاليد حركية وشفاهية، أي غير مادية. وهذا يعني أن التراث الثقافي لشعب من الشعوب لم يعد يقتصر على المعالم التاريخية ومجموعات القطع الفنية والأثرية، وإنما يشمل أيضا التقاليد أو أشكال التعبير الحية الموروثة من أسلافنا، والتي تداولتها الأجيال الواحد تلو

الآخر وصولا إلينا، مثل التقاليد الشفهية والفنون الاستعراضية والممارسات الاجتماعية والطقوس والمناسبات الاحتفالية والمعارف والمهارات والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

ويمكن تقسيم التراث الثقافي إلى قسمين:

١-التراث الثقافي المادي Cultural heritage property

وهو التراث الثقافي الفكري الذي قوامه ما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين وفنانين ومبدعين كانوا شهوداً على

التعبير الحية الموروثة من ألاسلاف والتي تدوالتها الأجيال الواحد تلو الآخر وصولاً إلينا مثل التقاليد الشفهية، الفنون الاستعراضية والممارسات الاجتماعية، الطقوس والمناسبات الاحتفالية، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون والمعارف والمهارات في إنتاج الصناعات الحرفية التقليدية.

وهنا لا بد من توضيح أن التراث الثقافي غير المادي لايقتصر على التقاليد الموروثة من الماضي وإنما يشمل أيضا ممارسات

عصورهم وخلفوا لنا مخطوطات ومدونات دالة عليهم.

وهو ما نسميه بالآثار كالمباني الأثرية وما تكشف عنه الحفريات وما تضمه المتاحف من لقى متنوعة على اختلاف المواقع وتعدد العصور.

و يشمل التراث المادي المباني والأماكن التاريخية والآثار والتحف وغيرها، التي تعتبر جديرة بالحماية والحفاظ عليها بشكل أمثل لأجيال المستقبل. وتشمل هذه لقًى متميزة بالنسبة لمعايير علم الآثار والهندسة المعمارية والعلوم أو التكنولوجيا فيما يخص ثقافة بعينها.

ويدل الحفاظ عليها على اعتراف ضمني بأهمية الماضي، والدلالات التي تسرد قصته، كما أن اللقى المحفوظة تؤكد صحة الذكريات؛ وصلاحية المادة المكتشفة، بدلاً من استنساخها أو استبدالها، وتوجه الناس وتدلهم على الطريق السليم للتواصل مع الماضي. وللأسف هذا يشكل خطراً على الأماكن والأشياء التي تضررت من أيدي السياح، والإضاءة اللازمة لعرضها، وغيرها من المخاطر التي تحيط بمتطلبات تعريف وعرض اللقى الأثرية. ويتمثل هذا الخطر في أن جميع الأعمال الفنية في حالة دائمة من التحور الكيميائي، بحيث أن ما نعتبره مصوناً هو بالفعل في حالة تغير دائم،أي أنها لا تبقى على حالتها السابقة وبالمثل فإن سمة التغيير هي معيار القيمة التي يضفيها كل جيل على الماضي وكذلك على القطع الأثرية التي تربطها بذلك الماضي.

٢-التراث الثقافي غير المادي Intangible cultural heritage

وهو التراث الثقافي الاجتماعي الذي قوامه حياة الناس والسجايا وقواعد السلوك وعادات المجتمع والأمثال والتقاليد ومنظومة القيم الاجتماعية ويندرج في ذلك التراث الحرفي والمعماري التقليدي وما أشبه ذلك. ويشمل التقاليد وأشكال

ريفية وحضرية معاصرة، تشارك فيها جماعات ثقافية متنوعة. وهو أيضا تراث جامع، لأن أشكال التعبير المنبثقة عن التراث الثقافي غير المادي التي نمارسها قد تكون مشابهة لأشكال التعبير التي يمارسها الآخرون. وسواء كان هؤلاء من قرية مجاورة أو من مدينة تقع في الجانب الآخر من العالم، أو هم جماعات هاجرت واستقرت في مناطق مختلفة، فإن كل أشكال التعبير التي يمارسونها تعد تراثا ثقافيا غير مادي، فهي أشكال للتعبير توارثتها الأجيال وتطورت استجابة لبيئاتهم، وهي تعطينا إحساسا بالهوية والاستمرارية وتشكل حلقة وصل بين ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا. والتراث الثقافي غير المادي لا يثير أسئلة عما إذا كانت بعض الممارسات خاصة بثقافة ما أم لا، فهو يسهم في التماسك الاجتماعي ويحفز الشعور بالانتماء والمسؤولية، الأمر الذي يقوي عند الأفراد الشعور بالانتماء إلى مجتمع محلي واحد أو مجتمعات محلية مختلفة وأنهم جزء من المجتمع ككل.

ولأهمية التراث الثقافي فقد قررت اللجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي، وهي لجنة تشرف عليها اليونسكو في دورتها السادسة في جزيرة بالي الإندونيسية قررت في ختام اجتماعها الأخير إدراج عناصر تراثية جديدة على لائحتها التي باتت تضم أكثر من ٢٠٠ عنصر من التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل. وبهذه الحصيلة تكون قائمة التراث الثقافي غير المادي التي تحتاج إلى صون عاجل قد بلغت، حتى اليوم ٢٧ عنصرا من ٩ بلدان فقط. وبلغت القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي ٢٣٢ عنصرا من ٧٠ بلدا، كما أن هناك قائمة بأفضل ثماني ممارسات في الصيانة. ويحق للبلدان التي أبرمت اتفاقية حماية التراث غير المادي أن ترشح عناصر تراثها

الثقافي لإدراجها على القائمة. وهناك، حتى اليوم، ١٣٩ بلدا أبرم الاتفاقية التي اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة عام ٢٠٠٣. أما اللجنة الدولية فتتألف من ٢٤ عضوا يجري انتخابهم من قبل الجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي. ويجري تجديد نصف أعضاء اللجنة كل سنتين.

وجدير بالذكر أن اليونسكو باشرت، أيضا، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، مشروع التراث المتوسطي الحي لتنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي في عدد من الدول وذلك بمشاركة دار ثقافات العالم في فرنسا.

النقل والحفظ

إن تعريف التراث الثقافي يقتضي بالضرورة أن يشتمل على ذكر دلالتي النقل والحفظ كما هو واضح في صميم معنى التراث لغة واصطلاحاً، فالتراث إرث منقول وشرطه ليبقى تراثاً هو النقل والتوريث، ومهما كان شأن التراث في الماضي فإنه بحاجة إلى الكشف عنه وحمايته وإحيائه وإبرازه ليبقى حياً وفاعلاً ليفتح آفاقاً جديدة للناس.

Preservation الحفاظ:-

أن مفهوم التراث الثقافي مهما أسهبنا في الحديث عنه لا يكتمل دون مفهوم الحفاظ عليه فقيمة التراث الأساسية تكمن في أنه يمثل موروث الأمة وحكمتها وحسها الجماعي وعامل وحدتها الأساسي الذي ورثته من الماضي وبه تستعين على تشكيل وعيها كأمة ، وهي لن تفيد منه في ذلك الا إذا أحست بضرورة التعرف عليه وجاهدت في سبيل البحث عن الذات من خلاله، وأعدت نفسها لتحمل مسئولية نقله إلى الأجيال القادمة، وشرط ذلك كله يكون بتحمل مسئولية الحفاظ عليه، وحبذا لو تم ذل في الوقت المناسب، وقبل فوات الأوان وليس بعد ضياع ما ورثته من تراث كان ينبغي عليها ان تحفظه وتورثه، إذ لا جدوى في الحديث عن تراث لانعرفه ولا ندرك أهميته، و لا فائدة من الكلام عن تراث قد ضيعه اهله، التراث هو ما ورثناه عن الأسلاف وحفظناه وقدرناه حق تقديره وأبدعنا في حمايته ومن ثم عملنا على نقله وتوريثه للأجيال القادمة.

ولمفهوم الحفاظ على التراث الثقافي دلالتان متكاملتان في الدلالة، الأولى يقصد بالحفاظ معنى الحماية والمحافظة على الآثار والمعالم والمواقع التاريخية والإبقاء على الشواهد التراثية كما وصلتنا دون تعديل أو تغيير يمس جوهرها أو إتلاف يشوهها والحيلولة دون نهبها وسرقتها وتهريبها .

ومعنى الحفاظ في الدلالة الأخرى هو إحياء ذلك التراث باعتباره خلفية لتكويننا الحضاري ، عن طريق الكشف عنه وصيانته وترميمه وفق الأساليب العلمية، او جمعه وإبرازه والتعريف به ودراسته. وفي مقدمة ذلك كله حصره وتسجيله بحيث يصبح الأثر معروفاً مفسراً معمق المفهوم، بل في بعض الحالات إعادة توظيفه توظيفاً نافعاً وتشجيع إعادة إنتاج الجيد منه.

وبقدر ما ندرك أننا نعيش في مجتمعات حديثة نامية تحتاج الى الأخذ بأسباب العلم والتقنية كشكل معاصر لتراث المستقبل الثقافي، فإنه يتولد لدينا في الوقت نفسه إحساس بأننا قد بلغنا قدراً كافياً من النضوج، بحيث نسعى للحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية في خضم عالم صاخب تطغي فيه أنماط من الثقافات أتيح لها كل أسباب التفوق والانتشار، بحيث أصبح ممكناً إجتثاث جذور الثقافات الواهية والتي يغفل أصحابها عن تعزيزها والدفاع عنها.

إن الثروات التراثية الثقافية في بلدان الرابطة (أسيكا) بأبعادها المختلفة، ما كان منها ماديا صرفا، كالآثار، وغيرها من المخلفات الثقافية للإنسان، المحسوسة والعيْنيّة، أو ما كان منها غير مادي، مما توارثته الأجيال جيلا فجيل، أصبحت تتعرض في ظل العولمة، بأبعادها التي نجهل عُقْبَاها، وبأهدافها المختلفة، وبمراميها المتباينة، إلى خطر التهديد والزوال، وخاصة ما يتعلق منها بالتراث الثقافي المادي و غير المادي، وحالُ بلدان الرابطة (أسيكا) حال دول أخرى في العالم، ممن تنبهت مؤخراً وحسب إلى أهمية التراث الثقافي في إرساء دعائم

المجتمع وإبراز هويته، وبناء جسور لحوار ثقافي في عالم أصبحت تسوده الصراعات.

ولما كان التراث الثقافي الإنساني فريدا من نوعه، ويتعذر استبداله بأي حال من الأحوال، فإن هذا يلقي على عاتقنا مسؤولية كبيرة للحفاظ عليه، وصَوْنه. ومحاولة التوعية بالأخطار المُحْدقة بهذا التراث، المادي منه وغير المادي.

ولما كانت بلدانَ الرابطة (أسيكا) في هذه المرحلة تمر كباقي دول العالم في مرحلة العولمة الحرجة التي لا ندري عقباها مستقبلا، فإنه لا بد من الاعتراف بأن قدرتنا على التعرف إلى التراث الثقافي الذي يشكل جزءا من هويتنا الوطنية أصبحت محدودة، ولا نكتفي في هذا السياق بإلقاء اللائمة على الناس، فقدرة الإنسان على التعرف إلى عناصر تراثه الخاصة به مهمة صعبة نظراً لأنه جزء من هذا المجتمع او ذاك الذي يُنتج ذلك التراث الثقافي، ويضاف إلى ذلك ندرة العاملين والمختصين في إجراء عمليات الصون والحفظ، وكذلك شح الأدوات العلمية، وغيرها مما يسعف العاملين في هذا الحقل على شق طريق لتحقيق الهدف المنشود، فنحن هنا أمام تحديات تتمثل في تكوين باحثين تكوينا علميا ومنهجيا يصقل أدواتهم اللغوية والمنهجية والعلمية، ويعمق معرفتهم بالتراث الوطني والاقليمي، وإكسابهم آليات العمل المنهجي التي تمكنهم من الدراسات الميدانية وتجميع المعلومات الدقيقة بطريقة علمية وموضوعية.

إن مسؤوليات دول الرابطة (أسيكا) بمؤسساتها العامة والخاصة تجاه التراث الثقافي تتمثل بنواح شتى منها العمل على زيادة الوعي لدى المواطن والمشتغلين في هذا المضمار، نذكر منها مثلا، إقامة لقاءات لتقييم ما أنجز في مجال صون التراث الثقافي محليا ودوليا، والنظر على المستوى العربي والافريقي في إمكانية التنسيق المتبادل بشان ما تقدمه مراكز التوثيق والبحوث، والطلب من المتاحف تأسيس أقسام خاصة بالتراث الثقافي في عناصرها ومكوناتها، وإنشاء موقع الكتروني على مستوى إقليمي بالاتفاق مع الدول الاعضاء بالرابطة الموقعة على الاتفاقيات الدولية لتجميع المعلومات والخبرات الخاصة بالتراث الثقافي ، ومن ثم محاولة خلق هياكل إدارية جديدة وتعديل الموجودة أصلا، وخاصة تلك المتداخلة مع مجالات التراث الثقافي، ولا نستثني من هذه العملية أيضاً إمكانية إجراء تعديلات على البرامج التعليمية في المنظومة المعتمدة لبثّ عناصر التراث الثقافي غير المادي في مواد التاريخ أو الاجتماعياتَ أو التربية الوطنية، فاستهداف فئة الشباب بغرض ترسيخ مفاهيم التراث الثقافي في أذهانهم وحياتهم العملية مهمة جليلة، فهم بُناة مجتمع الغد وحَمَلَة راية ذلك التراث، كما أنَ بَثَّ تلك المفاهيم في المناهج المدرسية، وربما في بعض المساقات الجامعية، سيكون له الأثر الطيب في جعلهما أداة فاعلة في حفظ تراثهم. ولا بد هنا من التنويه إلى الدور الذي يمكن أن تُقَدّمَه منظمات وجمعيات المجتمع المدني في سبيل تحقيق الهدف، ولا ننسى التأسيس لمجلة تجمع شذرات البحث في هذا الموضوع وتبث شجونه، فتتَوَجّه إلى الباحث المختص والإنسان المهتم بقضايا التراث الثقافي غير المادي على حد سواء.

وفي هذا المجال لا بد من حثّ المشرعين وصانعي القرار في بلدان الرابطة من خلال تكثيف اللقاءات بينهم وكذلك الباحثين والإعلاميين والشرائح البشرية المختلفة بضرورة الدعوة الى حفظ هذا التراث الثقافي، أما الدور الأكبر في إشهار مفاهيم التراث الثقافي فيُلقى على عاتق المؤسسات الإعلامية، لحثها وتشجيعها للناس بكافة الوسائل على اتخاذ مواقف إيجابية تجاه تراثنا الثقافي، وبيان أهميته في تطوير الحوار والتفاهم المتبادل بين الشعوب. كما سيكون للمؤسسات المعنية بالتنمية جُلُ الأثر في التأكيد على مسألة دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة والتقارب بين الشعوب. ولن يتحقق ذلك إلا إذا اتخذ موضوع التراث الثقافي في بلدان الرابطة ومسالة الحفاظ عليه بعدا مؤسسيا يضمن وضع سياسات ثقافية شاملة ترمي بالتالي إلى إحداث تنمية تكفل تنظيم الجهود والطاقات وتنسيقها، وذلك في جو تسوده روح التعاون والتشارك.

التشريعات

أن الحديث عن التراث ؟ يعني تناول السياسات والتشريعات والخطط والبرامج التي ينبغي ان تضطلع بها الأجهزة المختصة والمؤسسات العلمية والثقافية في مجال التراث. ويعني لك الحديث عن الجهود غير الحكومية والتعاون الإقليمي والدولي في تطوير الممارسات العلمية والعملية التي تخدم التراث حفاظاً وإحياء ذلك لان الحفاظ على التراث مسئولية عامة فالتراث ملك للناس كافة ، وليس لفرد او فئة او شرطة هو "قطاع عام" وليس "قطاعاً خاصا" .

ولعل من أهم مبادئ المساعدة على بلورة و صياغة التشريعات المشتركة الخاصة بالتراث الثقافي ما يلي:

١-التبادل المشروع للخصائص الثقافية والتاريخية تثري الوجود الثقافي والاجتماعي للأمم و يعزز الاحترام المتبادل ويؤدي إلى المحبة والصداقة بينهم.

٢-يعتبر التراث الثقافي المنقول من كل أمة من العناصر الأساسية للثقافة وحضارة تلك ألأمة وجزاًء لا يتجزأ من الثقافة الإقليمية والبشرية و ألحضارية وبالتالي يتطلب التعاون الإقليمي لمكافحة السرقة وتهريب الممتلكات الثقافية،

٣-حماية وصون الممتلكات الثقافية التاريخية من مخاطر الحفريات غير القانونية والسرقة و التهريب، وهي أمور من واجب الحكومات،

٤-الحفريات السرية في المواقع الأثرية، السرقة، الاستيراد غير المشروع وتصدير الممتلكات الثقافية تشكل واحدة من الأسباب الرئيسية لإفقار ثقافة بلدان المنشأ لهذه الممتلكات.

٥-إنشاء وتعزيز وجود نظام سليم لإدارة حماية التراث الثقافي غير المنقول وتعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية لمكافحة السرقة وتهريب الممتلكات الثقافية،

٦-التوثيق و إعداد وإنجاز جرد للممتلكات الثقافية الوطنية،

٧-الإشراف المناسب على الحفريات ألأثرية وتوحيد الوسائل لحماية المواد الثقافية في موقع الاكتشاف.

٨-اتخاذ الخطوات التعليمية لتعزيز الوعي العام بضرورة حماية الممتلكات الثقافية.

٩-تشجيع وتطوير المؤسسات التربوية والعلمية والتقنية اللازمة لحماية المواد الثقافية وتوسيع ألمتاحف ودعم التعاون وتبادل الممتلكات الثقافية بين المتاحف في البلدان العربية والإفريقية.

١٠-إصدار تصريح خاص لتلك الممتلكات الثقافية المسموح بتصديرها؛ و مكافحة الاستيراد والتصدير غير المشروع للمواد الثقافية بدون تصريح وإعادتها إلى بلد المنشأ.

١١-تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تهريب المواد الثقافية مع بلدان المنشأ والعمل على إعادة الممتلكات الثقافية وكذلك تسليم المتهمين بالسرقة وتهريب المواد الثقافية،

١٢-تأكيد الحق غير القابل للتصرف في كل بلد فيما يتعلق بالتصنيف والإعلان عن أن بعض الممتلكات الثقافية غير قابلة للتحويل ومنع تلك المواد من الدخول للبلدان الأخرى.

التوعية بالتراث الثقافي إن ضعف الوعي التراثي لدى الناس وجهلهم به سبب رئيسي من أسباب اندثاره وضياع الكثير من عناصره، ولهذا يجب ان نعمل على تعميق الوعي بالتراث حتى نوجد الصلة بين المواطن وتراثه ليقوم عن قناعة وإدراك بالحفاظ عليه والدفاع عنه. وبدون تفسير التراث للناس وتوعيتهم بأهميته لا يمكن ان تحقق معادلة الحفاظ لديهم: وهي أن وعي المواطن بحماية التراث هي حماية لذاته وهويته. وهي معادلة تبدو عليها سمة المثالية، ولكن هكذا ينبغي ان نفهم التراث، ان يؤمن الناس بأن الحفاظ عليه هو من "الصالح العام" وانه على كل مواطن ان يسهم بما يقدر عليه لخدمة الصالح العام، وأن حماية التراث وصيانته من الأمور التي لا تكفي ان يعهد بها الى أجهزة ومؤسسات حكومية متخصصة،:

ولهذا فأن برنامجاً طويل المدى تربوياً وتعليمياً يجب ان يوضع لنشر الوعي الآثاري بين الناس حكومة وشعباً هو من أولويات العمل الثقافي ومهمة عاجلة يتطلبها انقاذ ما تبقى من التراث الثقافي الذي تتهاوى قيمه تحت ضربات معاول "الحداثة المصطنعة". ويشمل ذلك :

-التوسع في إقامة المتاحف.

-نشر وتوزيع المطبوعات التراثية.

-التوكيد على دور الجماهير في الحفاظ على التراث وتسخير التراث وقيمه في خدمة الجماهير.

-تعميم التشريعات الخاصة بالتراث

-تشجيع كل قرية ومدينة ومحافظة ودولة بإبراز كل ما لديها من معالم تاريخية.

ولعل من أهم الأولويات التي ينبغي القيام بها فيما يتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي وصيانته تتمثل في البدء في توثيق التراث الثقافي في بلدان الرابطة (أسيكا) والحث على تفعيله والتفكير في إقامة تشريعات تحمي التراث الثقافي، والبدء باتخاذ خطى حثيثة لرسم إستراتيجية وطنية لصون هذا التراث الثقافي وحفظه، ومن ثم العمل على وضع برامج توعوية بأهمية التراث الثقافي غير المادي، وقد يتضمن ذلك زيادة إشراك وسائط الإعلام في وضع خطة للاتصال، وإدماج التراث الثقافي في جميع السياسات والخطط الحكومية المتعلقة بالتراث الثقافي في كل دولة، والسعي لإشراك الناس في تحديد ومناقشة الظواهر التي لها آثار إيجابية أو سلبية على التنوع الثقافي واستمرار تنميته عامة، وعلى حيوية التراث الثقافي والحفاظ عليه ونقله و بصفة خاصة، كما ينبغي أن تتفق أي عملية للتوعية مع قوانين أو تشريعات للتراث الثقافي، علاوة على استراتيجية وطنية محلية واقليمية و دولية في هذا المضمار، ويضاف إلى ذلك كله ضرورة البدء بوضع قائمة حصر لعناصر التراث الثقافي في دول الرابطة، وذلك بما ينسجم مع معايير اتفاقية اليونسكو بشان صون التراث الثقافي.

اعداد: أ.د. يوسف محمد عبدالله

استاذ علم الاثار – جامعة صنعاء اليمن

ملخص ورقة عمل :- نحو استراتيجية مشتركة لثقافة السلام في أفريقيا والعالم العربي

وفقاً للتعريف الذي اعتمدته الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فإن ثقافة السلام تشمل "القيم والمواقف والسلوكيات التي تعكس التفاعل الاجتماعي ووجود مبادئ مشتركة تتعلق بالحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والتكافل. وتلك المبادئ ترفض العنف وتسعى إلى الحيلولة

دون حدوث أي صراعات من خلال معالجة الأسباب الرئيسية للنزاعات وصولاً إلى أيجاد حلول سلمية تقوم على الحوار والمفاوضات . كما أن تلك المبادئ تضمن للجميع ممارسة حقوقهم الكاملة وتتيح لهم وسائل المشاركة الكاملة في عملية التنمية في مجتمعاتهم" (UNESCO، ١٩٩٥).

ونظرا لأن القومية الأفريقية والعربية قد تأثرتا بالكفاح الذي خاضته المنطقتين في سبيل حقوق الإنسان ومحاربة تجارة الرقيق والاستعمار والتفرقة العنصرية، فإن تعزيز

ثقافة السلام يحتم على الأفارقة والعرب التمسك بالقيم المشتركة وإرساء أسس مواطنة ملتزمة بالطرق السلمية في فض النزاعات، خصوصاً وأن معظم الأقطار والبلدان العربية و الأفريقية لم تنل استقلالها إلا في الستينات من القرن المنصرم. ومن الضروري تحديد الأسباب الكامنة وراء وجود ثقافة العنف في مجتمع معين حيث ان معرفة الأسباب الجذرية للمشكلة تساعد على تغيير ثقافة المجتمع من "ثقافة العنف" إلى "ثقافة السلام". وبالتالي، ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق هذه الغاية ؟

لقد طالب المؤتمر الدولي الذي انعقد في باموسوكرو في دولة ساحل العاج عام ١٩٨٩م تحت شعار "السلام في أذهان الناس " طالب منظمة اليونسكو باتخاذ حزمة من القرارات تتعلق بثقافة السلام . وقد أدت جهود اليونسكو إلى قيام الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩٩م بتبني إعلان برنامج عمل خاص بثقافة السلام ويركز برنامج العمل هذا على ثمان نواحي عملية على النحو التالي:-

١-تعزيز ثقافة السلام من خلال التعليم .

٢-تعزيز التمنية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

٣-تعزيز احترام حقوق الإنسان .

٤-تعزيز ضمان المساواة بين الرجال والنساء .

٥-تعزيز المشاركة الديمقراطية .

٦-تعزيز التفاهم والتسامح والتكافل .

٧-دعم الاتصال القائم على المشاركة والتدفق الحر للمعلومات والمعرفة .

٨-تعزيز السلام والأمن الدوليين .

و لغرض تنفيذ البرنامج وتلبية احتياجات الدول الأفريقية وخصوصاً تلك التي عصفت بها الأزمات وأرهقتها الصراعات، عقدت الإدارة المعنية بشئون أفريقيا في منظمة اليونسكو منتدى فكرياً تحت شعار "ثقافة السلام في غرب أفريقيا : ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي". وقد عقد ذلك المنتدى في إبيجان بساحل العاج في الفتره ٤ - ٥ يونيو ٢٠١٢م. اما الإتحاد الأفريقي فقد كان له خطته الاستراتيجية لبناء ثقافة السلام في افريقيا.

وتتتمثل رؤية الاتحاد في بناء أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة العالمية. وفي سبيل ترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس فقد قامت مفوضية الإتحاد بتحديد أربع ركائز إستراتيجية رئيسية هي :

١-الأمن والسلام .

٢-الاندماج والتنمية والتعاون .

٣-القيم المشتركة .

٤-بناء القدرات والمؤسسات .

تصب المفوضية اهتمامها على هذه الركائز الأربع في تنفيذ برامجها وخططها لمواجهة التحديات الحالية الكبرى التي تمر بها القارة الأفريقية.

ولكننا قد نتساءل عن ماهية مصادر وموارد ثقافة السلام في أفريقيا ؟

بإمكاننا اعتبار القارة الافريقية والمنطقة العربية برمتها كمصدر ومورد لثقافة السلام، وفي نفس الوقت اعتبار ثقافة السلام بدورها مصدرا وموردا لأفريقيا والعالم العربي.

ولكن من المؤسف أن المصادر والإمكانيات الأفريقية تعاني من الهجر وتتعرض للذوبان بفعل انتشار الثقافة العالمية التي تزداد ايغالا في نزعتها الفردية والمادية . إن القيم الإفريقية تواجه تهديداً مستمراً يتمثل في تعرضها للتهميش وكثيرا ما يتم النظر إليها باعتبارها مصدرا للحروب والصراعات.

وقد قام كل من الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية بإطلاق سلسلة من المبادرات السياسية على مستوى القارة ، وتهدف تلك المبادرات إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ان إطلاق سلسلة من المبادرات والبرامج السياسية التي تهدف إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة هو أمر في غاية الاهمية . ولكن كيف يتم تطبيق تلك المبادرات والبرامج ؟ هذا هو السؤال الذي يحتاج إلى إجابة.

ان تطوير مفهوم ثقافة السلام يعتمد بدرجة كبيره على ارتباط الناس ارتباطا حقيقيا وجوهريا ببيئتهم. و يعتبر هذا الترابط في الحالة الأفريقية قوي ومتين ومتجذر في صلب الثقافة. أن العلاقة بين الأفراد والتنوع الحيوي الكبير إضافة إلى الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية في القارة الأفريقية تعد من أهم الدعائم الأساسية للكفاح في سبيل استئصال الفقر وتعزيز ثقافة السلام خصوصا وأن هناك ميولا دائمه عبر الأجيال للصراع على الثروات الطبيعية مثل الأرض والمياه.

كما أن الأفارقة يمتلكون وسائل وآليات تقليديه خاصة بهم فيما يتعلق بحل النزاعات أبرزها الجاكاكا في رواندا (GACACA) والكورتي (GURTI) في مجلس أهل الحل والعقد في الصومال و مايعرف بالأبنتو في جنوب افريقيا ومجلس كبار وصغار الزعماء والمشايخ في غانا والماتوبوت MATOOPUT في شمال أوغندا اما في اثيوبيا فتشمل تلك الأليات الإريك بالأمهرية والأرارا (araara) بالأورومينا والسيداما (SIDAMA) وآليات أخرى كثيرة.

كما أن الغالبية العظمى من سكان الدول العربية هم من المسلمين وتتأثر ثقافتهم بالتعاليم الإسلامية التي تدعو للمصالحة والسلام و نجد مصطلح "الصلح" يستخدم باستمرار في ادبيات الثقافة العربية. ان الآليات التقليديه لحل الصراع تعتبر شرعيه ومقبوله من المجتمع ككل كما انها فعالة وتؤكد على المصالحة الى جانب انها سهلة وقريبة المنال ومألوفة وتتسم بالحياديه والمشاركه

الواسعة التي يتم فيها إتخاذ القرارات بناء على النقاشات والمفاوضات التي تشترك فيها جميع الاطراف المعنيه.

أما ما يخص جوانب الضعف الخاصة بالوسائل التقليدية لحل الصراعات فإنها تشمل التمييز ضد النساء والشباب ووجود ميول لممارسة الفساد وضعف الوعي بحقوق الإنسان والوقوع في شباك عدم المساواة بين المنزلة الإجتماعية والنوع الإجتماعي ناهيك عن كون تلك الآليات مؤقته وتعتمد بدرجة كبيره على التقاليد الشفهية (HAMMA T ،TARKEGN A. ،٢٠٠٨).

ورغم ذلك فإن مفاهيم المصالحة وإعادة الإندماج في أفريقيا قد تضيف قيمة للخطاب وتعمل على تعزيز استراتيجيات ثقافة السلام وبرامجها. كما ان المبادئ العربية المتعلقة بالعفو والصفح والمصالحة تضيف قيما مهمة الى ثقافة السلام.

-مساهمات أفريقيا في ثقافة السلام:-

إن الرصيد الثقافي الضخم الذي تتمتع به أفريقيا في مجال ثقافة السلام يخولها القيام بتقديم اسهامات بارزة في نشر ثقافة السلام. وهو ما دفع أحد أبرز المهتمين بثقافة السلام وهو ديفيد ادمز إلى القول: "إن الأخبار المكثفة التي تصلنا من أفريقيا عن ثقافة السلام لم تكن من قبيل الصدفة إذ أنها تعكس التاريخ الثقافي لأفريقيا. فالأفارقة كغيرهم من الناس في القارات الأخرى كانت لديهم دائما ثقافة الحرب على المستوى القبلي، غير أنهم باستثناء شعب وادي النيل لم يقوموا بشن الحروب بهدف تكوين إمبراطوريات حتى قدوم العرب والأوروبيين. وحتى بعد قدوم هؤلاء فإن انقسام إفريقيا إلى دول قومية متحاربة كان واقعا فرضه الأوروبيون. فبدلا من سلطة الإمبراطوريات كانت أفريقيا في فترة ما قبل الاستعمار تحتكم لتقاليد السلام كالحوار والوساطة، وكانت تلك التقاليد تقوم على احترام كبار السن وتحقيق التوازن بين كافة القوى الروحية الوثنية، على خلاف السيادة العليا التي تقرها الأديان التوحيدية التي جلبها العرب والأوروبيون".

وقد أخذت هذه التقاليد في الظهور مجددا خلال فترة حرب التحرير في جنوب أفريقيا حيث تبنتها لجان السلام المحلية وكذلك لجنة الحقيقة والمصالحة التي ترأسها ديزموند م. توتو. ومما يتيح بروز تقاليد السلام الأفريقية مجددا أن اختفائها لم يكن نتيجة لعوامل منبثقة عن أصالتها وإنما تم فرضه في معظم الحالات من قبل أطراف خارجية، فقد تعرضت للتغييب من قبل الأوروبيين إبان غزوهم لأفريقيا. وعلى سبيل المثال كان هنالك تقليد سائد في أفريقيا في عصر ما قبل الاستعمار، هو تقليد "الباشنجانتاهي" (Bashingantahe) أي الحكماء والشيوخ الذين يقومون بالوساطة وصنع السلام، لكن السلطات الاستعمارية أقدمت على اغتيال هؤلاء الحكماء في حملات تصفية منظمة.

ويعتبر صنع السلام ضرب من السلطة لأنه يوحد الناس، ومن الصعب قهر شعب موحد. لقد أبدت الدول الأفريقية تقدما متزايدا على مدى العقود القليلة الماضية في سعيها لإيجاد حلول إفريقية محضة للتحديات التي تواجهها القارة الإفريقية واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز السلام وتطوير آلياتها الأمنية. إن السعي للتحول نحو ثقافة السلام يتطلب بناء هياكل ديمقراطية جديدة، لا الحلول العسكرية (UNECA،IGAD، ٢٠١٢).

-الربيع العربي والتحول إلى ثقافة السلام:-

لقد بعث الربيع العربي على الأمل، لكنه أفرز الاضطرابات وتفشي البطالة بدلا من الاستقرار والازدهار الاقتصادي. وبالطبع، ليست مصر الدولة الوحيدة التي تعاني من البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي. ولكن بالرغم من تواصل أعمال العنف في دول عديدة مثل ليبيا وسوريا واليمن، فإن الربيع العربي قد قدم دروسا رائعة في السلام ونبذ العنف. وقد سمعنا مؤخرا عن مبادرات لنبذ العنف في اليمن وفلسطين، وهما أشد بلدين معاناة من العنف.

ففي مصر، توجد إلى جانب الأزمة السياسية أزمة اقتصادية . صحيح أن الجيش حقق قدرا من "الاستقرار" بدلا من الفوضى السابقة، ولكن ذلك جاء بثمن باهظ. فما أن يسيطر الجيش على مقاليد الحكم حتى يأتي بثقافة الحرب، بما في ذلك الحكم الاستبدادي، والتهديد و/ أو استخدام العنف والتعصب وتحديد "الأعداء في الداخل"، والتحكم في الإعلام، وانتهاك حقوق الإنسان، وسيادة الذكور والتنمية من خلال الاستغلال. ومما يؤكد هذا التحليل، أن من أول الأعمال التي أقدمت عليها الإدارة العسكرية الجديدة هو إغلاقها لأربع محطات تلفزيونية. وقد دفعت هذه السياسات مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ناي بيلاي، إلى الإعراب عن قلقها إزاء تقارير عن احتجاز قياديين في جماعة الإخوان المسلمين في مصر (Adams، ٢٠١٣) .

ومن ثم يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان الربيع العربي ملهما للحركات الديمقراطية في جميع أنحاء أفريقيا.

ولنتأمل هذا التساؤل بشيء من التفصيل، ونمعن النظر في المجالات الثمانية لبرنامج ثقافة السلام.

١.المشاركة الديمقراطية: تأتي المشاركة الديمقراطية في صلب الثورات العربية، وهو الأمر الذي يؤكده كل من الرئيس التونسي منصف المرزوقي ومدير مكتبة الإسكندرية إسماعيل سراج الدين حيث يؤكدان على مشاركة كافة أطياف الشعب في العملية الديمقراطية وعلى الانتخابات الحرة والاحتكام للصندوق لا لقوة السلاح. من جانب آخر، تشير جانيت هودجينز (Janet Hudgins) إلى أن النضال في سبيل الديمقراطية في الدول العربية يمثل جزءا من

حركة عالمية واسعة النطاق برزت في العقود الأخيرة.

٢.حقوق الإنسان: وهذا أمر بالغ الأهمية على المدى البعيد، كما جاء في التقرير السنوي لهيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch): "إن استعداد الحكومات الجديدة لاحترام الحقوق سيحدد ما إذا كانت تلك الانتفاضات ستتمخض عن ديمقراطية حقيقية أم أنها ببساطة ستفرخ التسلط في أشكال جديدة." لم يتم تحقيق أي تقدم حتى الآن، غير أن تلك الحكومات تقول "إن إقامة دولة تحترم حقوق الإنسان تعتبر مهمة شاقة تتطلب بناء مؤسسات حكم فعالة، وإنشاء محاكم مستقلة، وتكوين شرطة محترفة، ومقاومة جنوح الأغلبية إلى تجاهل حقوق الإنسان وسيادة القانون". ويرى بعض المحللين أن شعوب الربيع العربي تحث خطاها قُدما في مجال احترام سيادة القانون والاقرار بضرورة التفاوض كسبيل للتوصل إلى حلول توافقية.

٣.نشر أفكار السلام واللاعنف: لقد قدم الربيع العربي دروسا رائعة في السلام واللاعنف على الرغم من تواصل

أعمال العنف في العديد من البلدان مثل ليبيا وسوريا واليمن.

٤.التسامح والتكافل: هنالك حاليا صراع محتدم ضد تعصب الإسلام المتطرف، ويشبه تماما الصراعات القائمة مع الصهيونية والأصولية المسيحية في أماكن أخرى من العالم بما فيها أفريقيا. ويجري مواجهة التيارات المتطرفة من خلال العديد من المبادرات التي تدعو إلى التسامح الديني والتضامن كتلك التي تم إطلاقها في تونس والمغرب والجزائر وبلدان الساحل بما في ذلك مالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا. وعلى الرغم من تأكيد وسائل الإعلام التجارية على العنف، فإن العالم بدأ يدرك شيئا فشيئا أن هناك تيارات منبثقة عن الإسلام تعمل على تعزيز ثقافة السلام.

٥.المساواة بين الرجل والمرأة: يشير العديد من المحللين إلى أن المرأة لعبت دورا حاسما في قيادة الربيع العربي. وعلى الرغم من أن الطريق لا يزال طويلا أمام المرأة كي تنال المساواة التامة بالرجل، فإن من الواضح أن نشاط المرأة قد غرس "بذور نضال ستثمر المزيد من المطالبة بالحقوق". ومن الجدير بالذكر أن تونس استضافت أولى فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي في العالم العربي وقد وضعت حقوق المرأة على رأس قائمة جدول أعمال الفعالية.

٦.التدفق الحر للمعلومات: إن قيام الأنظمة الاستبدادية في الدول العربية بمحاولات يائسة للحد من استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة لهو شاهد على أهمية التدفق الحر للمعلومات بالنسبة للربيع العربي. وقد أوضح مؤسس ويكيليكس جوليان أسانج (Julian Assange) وآخرون بأن الشباب العربي مندفع نحو التعلم ونشر الحقيقة، وأن من العبث محاولة الحيلولة دون ذلك؛ ويرى البعض أن ثورة مصر قد قامت على أيدي شباب مسلحين بالهواتف المحمولة وأجهزة الآي باد (IPad) فقط.

٧.الأمن ونزع السلاح: كشف الربيع العربي عن إفلاس القوة المسلحة، حيث عجز مبارك والقذافي وحاليا الأسد عن التمسك بالسلطة عن طريق القوة العسكرية. وفي نفس الوقت، عجزت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيين أيضا عن فرض إرادتهم من خلال التدخل العسكري في ليبيا، ثم (على الأقل حتى الآن) في سوريا. لقد بات من الواضح أن المقاومة السلمية باتت قوة الشعب الحقيقية، على الرغم من تجاهل وسائل الإعلام والسلطة السياسية التقليدية لهذه الحقيقة. وفي هذا الصدد يقول زياد مدوخ أن اللاعنف "لا ينمي الكرامة الإنسانية فحسب، بل يضمن لمعتنقيه الاستقلال والقدرة على الترفع عن الانتقام ومحاربة كل أشكال الظلم."

٨.التنمية المستدامة: تعد مساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة مكونا رئيسيا في الحركة الداعية إلى تبني ثقافة السلام على المستوى العالمي، إلا أنها لم تتصدر مشاهد النضال في حالة الربيع العربي. ولكن في نفس الوقت، يوحي الانطباع العام بأن قيادة الربيع العربي بشقيها الشبابي والجيل الأكبر سناً من أمثال المرزوقي تدرك تماما الحاجة إلى التنمية المستدامة وقد لعب هذا الإدراك دورا في تشكيل تلك القيادات.

واختصارا لما سبق، يمكن القول أن الربيع العربي والثورات الديمقراطية القائمة في البلدان العربية تعطي زخما هاما لتبني ثقافة السلام والنضال الديمقراطي.

"إن الحركة الإنسانية في أفريقيا (أوبونتو Ubuntu) والتي تمثل جوهر الإنسانية بقيمها الداعية للشهامة والود والكرم والعطف والرحمة والتناغم الاجتماعي هي كنز لا يقدر بثمن، وهي أعظم خدمة وأثمن هدية يمكن أن تقدمها أفريقيا للعالم" (Tarkegin and Hannha، ٢٠٠٨) .

فالشباب هم الموارد البشرية الرئيسية لأفريقيا، والعالم العربي . والشباب هم أيضا الفئة التي ينبغي أن تحظى بالتشجيع والدعم لتبني خيار الانتقال من ثقافة العنف والحرب إلى ثقافة السلام. إن تبني ثقافة السلام من خلال التثقيف يعد أمرا في غاية الأهمية إذا ما أردنا حل الأسباب الرئيسية للنزاع وتحقيق سلام مستدام. ويتم ذلك من خلال تثقيف الشباب الأفريقي في المعارف والمهارات اللازمة لتنمية ثقافة الحوار والتقنيات السلمية في فض النزاعات، وكذلك تثقيف المواطنين بحقوقهم ووجوب احترامهم لحقوق الآخرين. وسيساعد قيام معلمي السلام بدور التثقيف على تغيير معايير النزاع وأطره النظرية، إذ يتعذر قيام عملية سلام مستدامة دون إحداث تغييرات جذرية في هياكل ثقافة العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

ولعل من الضروري الأخذ بأدوات البحث العلمي لتحليل مشكلة ندرة

الممارسات المتعلقة بثقافة السلام ولمعرفة جدوى إحياء ثقافة السلام في أفريقيا كوسيلة للتحول من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام.

إن ثقافة العنف ثقافة معقدة للغاية، حيث يعد التشدد والقمع والاستغلال وتهميش الفقراء بعضا من مظاهرها. ومن أسبابها سوء استغلال الأفكار والأيديولوجيات والتلاعب بها والنزعات القومية والعرقية والدين والنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى وسائل الإعلام والنظام الاقتصادي العالمي. ويتطلب الأمر تحليلا جادا ودقيقا في كل منطقة على حدة من أجل وضع استراتيجيات للتغلب على العنف وتعزيز ثقافة السلام من خلال تشجيع التسامح وآليات المصالحة التقليدية.

التوصيات :-

-إحياء ثقافة السلام أو تضمينها في المستويات الدنيا والوسطى والعليا يعد أمرا حيويا لإقامة الديمقراطية المستدامة وعمليات بناء السلام المستدام، وعلى الأخص في أوساط العامة.

-تطوير الإنتاج المعرفي الذي يستهدف الشباب في كافة المنتديات ونقل حكمة القدماء ومعرفة ثقافتهم الغنية المتعلقة بثقافة السلام.

-تسليط الضوء على السياسة التعليمية لإحياء ثقافة السلام من

خلال تضمينها في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية في المدارس.

-إجراء البحوث والدراسات التجريبية ودراسة المتعلقة بتراث ثقافة السلام.

-ان البرلمانات وصانعي السياسة بحاجة إلى دمج ثقافة السلام في بناء السلام وعملية التنمية.

-هناك حاجة لتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، واحترام المساواة بين الجنسين، وقبل كل شيء تعزيز قيم المحبة و العدالة والرحمة والترابط والتنوع والاستدامة و ثقافة اللاعنف.

- هناك حاجة لتقدير التنوع وتشجيع المشاركة الديمقراطية.

-هناك حاجة لبذل جهود مشتركة من قبل دول المنطقتين للانخراط في عملية اجراء البحوث والدراسات الهادفة الى تعزيز ثقافة السلام.

- هناك حاجة لتثقيف الأطفال والشباب على كيفية تحليل وفهم النزاعات والتعامل معها وتثقيفهم حول الآليات التقليدية لتسوية النزاعات.

مقدمة ورقة العمل السيدة: -تيجيست يشاواس انغداو معهد دراسات السلام والأمن جامعة أديس أباباقدمت هذه الورقة في اللقاء التشاوري للرابطه الذي انعقد في مدينة بوجمبورا - بوروندي عام ٢٠١٣

الفصل الثالث:-

الديمقراطية وحقوق الانسان

مقدمة

يعتبر الكفاح من اجل ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان احد أهم المنجزات الحضارية التي توصل إليها العقل البشري وساهم فيها البشر على اختلاف ألوانهم وأعراقهم وانتماءاتهم الحضارية والثقافية على مدى تاريخ التكوين ، والديمقراطية تجسيد عملي وواقعي لشكل من أشكال الوعي السياسي وتحمل في جوهرها مفاهيم وقيم أساسية تتمثل في الحرية و العدالة والمساواة .

و هي الشكل الوحيد لنظام الحكم السياسي الذي يتوافق مع احترام حقوق الإنسان ، لذا فانه عند الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان فإننا نستنتج ترابط هاتان الفكرتان ، فالنظام الديمقراطي خير حام لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان هي التربة الخصبة التي تنمو فيها الديمقراطية وتتعزز مفاهيمها بمعنى أن الأساس العام لأي مفهوم ديمقراطي لا يمكن أن يشيد بطريقة سليمة إلا في تربه صالحة لنمو الحرية التي ينبغي أن يتمتع بها المواطن الفرد وتتوفر له الإرادة الحرة .

وقد كانت الديمقراطية ضمن اهتمامات المجتمعات الإنسانية الأولى وتشهد على ذلك شريعة حمو رابي في الشرق الذي أكد فيها على حقوق الإنسان ، وفي الغرب فان حوار سقراط وأفلاطون و أرسطو في اليونان يعتبر صورة من صور الإصلاح كما نادى أفلاطون بمضمون العدالة والمدينة الفاضلة ، وشهد الشرق - مهد الديانات السماوية الثلاث – كذلك حركة إصلاح واسعة ضد المظالم السائدة رافقها الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وقد ظهرت – كذلك – أشكال الديمقراطية في جمهوريات الهند القديمة التي تواجدت في القرن السادس قبل الميلاد ، ومع تطور الحياة والمجتمعات المدنية حظيت هذه المفاهيم بالمزيد من العناية والتفسير .

وعندما نتحدث عن الديمقراطية في الوطن العربي وأفريقيا في الوقت الراهن فانه يجب ألا ننسى أننا نتحدث عن نبته غضة تنمو بحذر في تربة الثقافتين العربية والأفريقية السائدتين اللتين تحكمهما الكثير من العادات والتقاليد و التي قد تشكل أحيانا عائقاً أمام التحولات الديمقراطية ويشمل ذلك التركيبية الاجتماعية للمجتمع بما فيها الولاءات الطائفية والقبلية والعرقية وضعف الوعي السياسي الخ . كما أن النموذج الغربي للديمقراطية لا يمكن أن يكون مناسبا لكل المجتمعات نتيجة لاختلاف القيم والموروثات الثقافية في هذه المجتمعات وخصوصا المجتمعات العربية والأفريقية .

و الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبح حاضرا في ساحات ومنابر الإعلام والبحث الفكري والسياسي الآن أكثر من أي وقت مضى ، نظرا للأحداث المتسارعة التي تمر بها الكثير من البلدان من اجل التغيير والتحول إلى الديمقراطية وهذا مما يستدعي الكثير من التفكير والنقاش حول الآليات المناسبة لهذا التحول نظرا لان المشهد معقد ويكتنفه الكثير من الغموض في الكثير من الدول التي تعرضت للتغيير ، ذلك لان الأنظمة السياسية في هذه الدول - قبل التغيير – كانت تنتهج الديمقراطية الشكلية وسخرت وسائلها المتمثلة في الدساتير والبرلمانات والانتخابات والأحزاب لخدمتها ، لكنها في الواقع ابتعدت عن النهج السليم للديمقراطية واكتفت بالإطار الشكلي فقط وبما يضمن لها البقاء في الحكم لفترات طويلة وهذا ما جعل شعوبها تثور عليها سعيا منها للتغيير وأملا في صياغة مستقبل يلبي طموحاتها ويحقق لها العدل والمساواة والحرية والحياة الكريمة .

ومما تقدم فانه يمكننا القول أن التحول إلى الديمقراطية ليس صيدا يسهل اقتناصه أو مسحوقا يذاب في الكؤوس ، بل هو عمل تتضافر من اجله جهود كافة شرائح المجتمع من رجال سياسة ومال واقتصاد ومثقفين وقانونيين وأدباء وفلاسفة .

في هذا الفصل نستعرض ورقتي عمل تتحدثان عن الديمقراطية ، الأولى تم إعدادها وتقديمها من قبل الدكتور عدنان بدران – عضو مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية في اللقاء التشاوري للرابطة الذي انعقد في الأردن عام ٢٠٠٧ بعنوان ((إسهامات التعليم والديمقراطية في تحقيق التطور والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي))والتي اخترنا منها ما يخص إسهامات الديمقراطية في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذا الترابط بين التعليم والديمقراطية .أما ورقة العمل الثانية فهي بعنوان ((المعايير الإجرائية الواجبة التطبيق لبناء الأنظمة الديمقراطية)) والتي أعدها وقدمها الدكتور سعود الشاوش – أستاذ العلوم السياسية المساعد في جامعة صنعاء وذلك في الاحتفال بيوم الرابطة في العاصمة اليمنية صنعاء – ٢٠١٢ .

المصادر :

-مجلة العربي - العدد ٦٣٧ - ١٢/٢٠١١ - حديث الشهر هل للديمقراطية مستقبل في عالمنا العربي؟ د. سليمان إبراهيم العسكري .

-وثائق مؤتمر صنعاء الاقليمي حول الديمقراطية وحقوق الانسان ودور المحكمة الجنائية الدولية – ١٠ – ١٢ يناير ٢٠٠٤ – كلمة السيد فاروق قدومي – وزير الخارجية الاسبق في دولة فلسطين.

«إسهامات التعليم والديمقراطية في تحقيق التطور والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي»

هناك ارتباط قوي بين القيم الديمقراطية والتعليم إذ أن قيم المساواة والحرية لا تتحقق في أي مجتمع بدون التزام المجتمع بقيم التعليم كما أن الديمقراطية تمثل النهج الذي يساعد المجتمع في رسم السياسات التربوية والاجتماعية والاقتصادية بشكل يتناسب مع المصالح الآنية والمستقبلية في استغلال ثروات البلاد المادية والبشرية ، فالممارسة الديمقراطية تتطلب وعيا بأهمية الدور الذي يلعبه الفرد في مجتمعه.

الديمقراطية ثقافة توجهات وعمل ، ولا يمكن بناؤها إلا من خلال التعليم ، ومنذ الطفولة المبكرة ، بحيث يستوعبها الطفل كطريقة فكر وممارسة ، فتنمو مع العقل لتصبح طريقة حياة وثقافة مجتمعيه .

الإصلاح الديمقراطي أصبح ضرورة للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والرخاء والاستقرار في أفريقيا والبلدان العربية لتحقيق السلام القائم على العدل والشرعية وحكم القانون .

وتتمتع شعوب أفريقيا والعالم العربي بتقاليد وثقافة غنية في مجالات الحوكمة والتجارة والعلوم والفنون ، وهي جاهزة لشراكة حقيقية ، من أجل تعزيز الحرية والديمقراطية لترسيخ الرخاء للجميع في عالم العولمة والتجارة الحرة .ويعتمد

الإصلاح الديمقراطي على الذات وعلى بلدان المنطقة .

وإن تحقيق التطور في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعتمد أساساً على عملية التعلم في بناء الديمقراطية وعلى ديمقراطية التعليم ، والتي تتشكل من خلال عملية التعلم في البيئات أو الحاضنات التالية :-

١-مجتمع الأسرة : هنا يتشكل عقل الطفل بمهارات ومفاهيم القدوة ، لذا فالبيت يشكل المدرسة الأولى في تشكيل الفكر الإنساني في بناء الديمقراطية لتطوير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢-مجتمع الرفاق :-ويتأثر التلميذ بمجتمع الرفاق في عملية الاقتباس والتعلم في تنمية الديمقراطية ، وثقافة الحوار واحترام الاختلاف في الرأي ، وترسيخ مبادئ أخلاقيات الديمقراطية وبناء المواطنة الصالحة .

٣-مجتمع المدرسة :- وفي المدرسة يتم تشكيل العقل والفكر الخلاق من خلال منهجية منظمة تنمى التحليل والاستنتاج والفكر الناقد ، كما تتشكل الأخلاقيات والاتجاهات والمهارات المناسبة وخاصة في مرحلة الأساس .

٤- مرحلة الجامعة :- والجامعة تشكل حاضنة هامة في بناء التعددية الفكرية للطالب ، وإطلاق العنان للفكر أن يحلق في مدارات أعلى ، للوصول إلى الفكر الناقد المحلل ، وإلى الإبداع والابتكار . هنا وفي هذه المرحلة تترسخ الديمقراطية وثقافة الحوار .

٥-مرحلة العمل ما بعد الجامعة :- وتبدأ في هذه المرحلة مرحلة التطبيق في وضع المهارات موضع التنفيذ ، مما تحلى به الطالب من تعددية فكرية التي تقود إلى التعددية السياسية والتي تشكل القاعدة لبناء وتأسيس الديمقراطية .

وتركز إسهامات التعليم والديمقراطية في تحقيق التطور على ثلاث محاور رئيسية:-

الأول : في المجال السياسي : إذ أن التقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون يستوجب وضع ضمانات فاعلة في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وسيؤدي ذلك إلى شراكة وتعاون والتبادل الحر للأفكار والحل السلمي للخلافات ، وإصلاح أجهزة الدولة والحكم الرشيد وإجراء التغيير نحو الحداثة .

الثاني : في المجال الاجتماعي والثقافي :- إذ أن التعليم للجميع وحرية التعبير والمساواة بين الرجال والنساء والولوج إلى تقنيات المعرفة والمعلومات والوصول إلى عمالة بشرية متعلمة ، وبناء المجتمع المعرفي لمجابهة تحديات العولمة ، والانخراط بها ، على قدم وساق مع الآخرين ، يتطلب القضاء على الأمية ، وتوسيع فرص التعليم ، والنهوض به نحو المواءمة والجودة ، لتنمية مجتمع متحرك ، يتغير باستمرار حسب طبيعة متغيرات البيئة المحيطة ديمغرافيا وجغرافيا .

الثالث :في المجال الاقتصادي حيث تحتاج التنمية إلى تعميق مبادئ الديمقراطية والشورى وتوسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية والاجتماعية واحترام أخلاقيات العمل والنظام وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء وتحقيق بناء مجتمع مدني فعال وإعلام مستقل ومسؤول يراقب عن كثب تصرفات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . فالنظم الديمقراطية تحمي حقوق الناس ومصالحهم من دون تمييز وتؤكد على مشاركة الجميع بدون تهميش لأحد ، وتعزز حكم القانون والشفافية .

التعليم والديمقراطية :

يلعب التعليم دورا هاما في تنمية الوعي الديمقراطي لدى المواطنين . فإذا كانت الديمقراطية نظاما فكريًا وسياسيًا واجتماعيًا يشتمل على القيم والمبادئ ، فمن المسلم به أن المجتمع لن يتمكن من فهم ذلك النظام وممارسته ممارسة سليمة إلا أذا تعلم مبادئه وتدرب عليه .فالتعليم خير وسيلة لتنمية المواطنين المؤمنين بأهمية الديمقراطية والقادرين على فهمها والدفاع عنها وممارستها ممارسة سليمة ، ليكون المجتمع قادرا وجديرا بالعيش في ظل هذا النظام وقادراً على الاستنفاع به .أما إذا طبقت الديمقراطية في مجتمع جاهل بمبادئها فقد تكون خطرا على ذلك المجتمع .

ويلعب التعليم دورا هاما في الاستقرار السياسي كونه يعد من أهم ركائز النظام السياسي إذ أن العملية التربوية تعتمد على توعية الأجيال بالرؤى السياسية للنظام وكيفية تحقيق هذه الرؤى من خلال توجيه الأجيال الناشئة على ذلك . ويمكن القول بان النظام التعليمي هو تعبير بصورة أو بأخرى عن طبيعة وبنية النظام السياسي وتوجهاته العامة . كما أن تكافؤ الفرص في العملية التعليمية تساعد على الاستقرار لدى مختلف شرائح المجتمع وذلك من خلال إبراز ديمقراطية التعليم التي تعمل على تنمية روح الانتماء للنظام السياسي أولا وللوطن ثانيا . ويؤدي مستوى التحصيل العلمي الذي يحققه الأفراد في المجتمع إلى إعادة تعريف دور هؤلاء الأفراد في بناء التعددية السياسية القائمة على الحوار واحترام الاختلاف في الرأي .وتعمل العملية التعليمية على تنمية روح الانتماء وتعزيز الوحدة الوطنية الأمر الذي ينعكس بالتالي على الاستقرار السياسي في البلاد كما تعمل على توعية وتنوير أفراد المجتمع بحقهم في المشاركة السياسية وتشجيعهم لممارسة هذا الدور من خلال المؤسسات ذات العلاقة وزرع ثقافة مجتمعية تحافظ على النسيج الوطني المتماسك في نبذ أعمال العنف ومحاربة الأعمال الإرهابية التي تلحق الضرر بالوطن والمواطن وأخيرا تسهم العملية التعليمية وخاصة الجامعية منها في الاعتماد على الذات والتخلص من التبعية السياسية التي تتقلب وتتغيرا تبعا لأهواء ورغبات الغير .

الديمقراطية وإسهاماتها :-

الديمقراطية أو « حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب » إما مباشرة من قبل الشعب نفسه دون وسيط وتسمى الديمقراطية المباشرة ، أو من خلال انتخاب نواب يمثلون الشعب وهي الديمقراطية النيابية ، وقد تكون مزيجا لهاتين الطريقتين بواسطة النواب والشعب لكل منهما مهامه ، وتسمى الديمقراطية شبة المباشرة ، وبالرغم من ذلك فإن مفهوم الديمقراطية يكتفنه الغموض ، ويكثر حوله الصراع بين ممارسي العمل السياسي ، ويتعطل نتيجة ذلك التحول الديمقراطي في البلدان العربية .

ويعود الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية إلى وجود إشكاليات فكرية تحول دون قبول تيارات فكرية وسياسية للديمقراطية من خلال فهمها لها . وكذلك احتمالات الترابط العقائدي بين الديمقراطية وعقائد الغرب واتجاهاته . ومما هو جدير بالتأكيد إن الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية ، لا ينحصر في اختلاف وجهة نظر الدولة عن المجتمع ، أو وجهة نظر الحكومات عن قوى المعارضة ، إنما يمتد الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية ، وبالتالي جدوى ممارستها ، والعمل من أجل تحقيقها ، إلى التيارات السياسية والأحزاب والحركات التي تنشد التغيير وتعمل من أجله . إن الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية يطال فصائل مهمة في المجتمع ،وتقف اليوم بكل أسف تحفظات كل طرف على مفهوم الطرف الآخر للديمقراطية أو الشورى الملزمة ، عائقاً أمام ضرورات تنمية فكر سياسي ديمقراطي يعترف فيه كل طرف بوجود الطرف الآخر ، ويقبله شريكاً كاملاً في الوطن ، ويحترم حقه في التعبير ويراعي مصالحه ويضمن له حق المشاركة السياسية الفعالة . ومما لا شك فيه أن اختلاف القوى والتيارات السياسية حول مفهوم الديمقراطية يحول دون انتشار فكر سياسي يؤسس عليه العرب والمسلمون إجماعاً كافياً لمواجهة أنماط حكم الوصايا على الناس ، واستبدالها بنظم حكم لا تكون السيادة فيه لفرد ولا لقلة ، وإنما يكون الأمر شورى بين الناس والشعب مصدر السلطات .

اولاً :- إسهامات الديمقراطية في الاستقرار السياسي :-

١.تحرص الديمقراطية على سيادة القانون والحرية المسؤولة ، واحترام الرأي والرأي الآخر وأن يسود رأي الغالبية وتحترمه الأقلية .

٢.تعمل الديمقراطية على تأسيس وتنفيذ تنمية سياسية شاملة عبر مؤسسات المجتمع المدني المختلفة فالديمقراطية روح تمارس فيها وتطبق كافة مجالات الحياة للمجتمع .

٣.يقوم تطبيق الديمقراطية على الوعي الكامل لمن يمارسونها ، حتى لا يساء فهمها واستخدامها وذلك لتعزيز مبادئها المتمثلة بالمساواة والحرية وسيادة القانون .

٤.إن الديمقراطية تتفادى التطاول على هيبة الدولة ومؤسساتها لكونها سلوك مسؤول ومنهج حياة كريم كما أنها لا تعطي الحق لأي فئة بادعاء احتكار الحكمة والحقيقة ، مثلما أنها لا تبيح لأحد الاعتداء على حقوق الغالبية العظمى من الشعب.

٥.الديمقراطية المعاصرة اليوم أكثر تواضعاً مما يعتقده البعض حولها أو ينسبه إليها أو يطالبها به . فهي أبعد من أن تكون عقيدة شاملة ، وهي أقل من أن تكون نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً ، له مضمون عقائدي ثابت . إن الديمقراطية المعاصرة منهج لا تخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها . وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته ، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي ، وتمكن المجتمع ، بالتالي ، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية ، وتصل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع وتؤسس عليها الجماعات السياسية إجماعاً كافياً . وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عندما حررت منهجها في الحكم من الجمود ، فتأصلت في مجتمعات مختلفة ، من حيث الدين والتاريخ والثقافة . كما تمكنت من ذلك عندما نفت عن نفسها شبهة العقيدة التي ينسبها البعض إليها من خلال ملاحظة المضمون العقائدي للممارسة الديمقراطية في مجتمعات تسود فيها أصلاً تلك العقائد .

وتمكنت الديمقراطية المعاصرة ، من خلال تحرير نفسها من صفة الجمود و نفي شبهة العقيدة ، أن تصبح منهاجاً عملياً وواقعياً يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار ، ويراعي مرحلة الممارسة الديمقراطية ، والنتائج المطلوب تحقيقها من نظام الحكم الديمقراطي . إن الديمقراطية المعاصرة منهج يبدع الحلول ويكيف المؤسسات دون إخلال بالمبادئ الديمقراطية أو تعطيل المؤسسات الدستورية التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية قائمة دون مراعاتها والعمل بها .

٦.تعد الديمقراطية من ركائز الأمن الوطني ، والأرضية الصلبة لبناء وطن موحد قوي بمجموع طاقات وقدرات شعبة ، التي هي قوته الذاتية . كما أن الأمن الوطني يشكل الدرع الواقي للديمقراطية ، فهما توأمان يهدف كل منهما الحفاظ على المصلحة الوطنية ، إذا ما أحسن استخدامها ، وخلاصة القول أن الأمن الوطني مسؤولية الجميع ليغدو الوطن واحة آمنه مزدهرة وجبهة مستعصية على الاختراق .

٧.تدعم الديمقراطية الأجهزة الأمنية لكي تقوم بدورها في الدفاع عن الوطن وتوفر أسباب الأمن والاستقرار والازدهار والتقدم ، وحماية الأرض وأمن الشعب من أي عبث ولا تسمح الديمقراطية بالافتراء والتشكيك في أهمية دور الأجهزة الأمنية الوطنية ، المكلفة بحماية مصالح الوطن والمواطنين ، لان ذلك يمثل مساسا في أمن الوطن وأهله .

٨.تدعم الديمقراطية المؤسسات السياسية من خلال عدة أركان ذات طابع مؤسسي ، ممثل بمجلس الأمة ، والأحزاب السياسية الشرعية والمرخصة وكذلك من خلال الأركان المنهجية التي تفرض الالتزام الدستوري والحرية المسؤولة والحوار ، فضلا عن الأركان السلوكية ممثلة في احترام الرأي الآخر ، والإقبال على المشاركة واحترام القانون .

٩.تتجلى إسهامات الديمقراطية بأهدافها إذ يرى البعض أن ديمقراطية النظام السياسي هو أحد الأهداف ويرى البعض الآخر أنها تهدف إلى بناء الدولة الآمنة القوية المستقلة

١٠.إن النهج الديمقراطي عنصر أساسي لتعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته والإسهام في تحقيق وحدة الشعب وحماية آمنه الوطني .

١١.إن التطور الديمقراطي الناجح المستند على زيادة ورفع مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية الديمقراطية

والبناء القانوني والمؤسسي لمجتمع الدولة ، يحتاج إلى مجتمع قوي ناضج وحديث .

ثانياً:- إسهامات الديمقرطيه في الاستقرار الاجتماعي :-

١.من بين أهداف الديمقراطية تطابق المصلحة الفردية مع مصلحة الجماعة وإيجاد الهوية الفردية والحرية وبناء المجتمع المتماسك .

٢.أن الديمقرطيه هي خير ما يضمن العدالة الاجتماعية في القانون والواقع والعرف .

٣.تهدف الديمقراطية إلى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤.تتيح الديمقراطية المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في كافة مناحي الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات .

الاقتصادية لأسباب محلية أو وجود خلل يحول دون الارتقاء الاقتصادي لا بد لنا من التحقق أيضا من أسباب هذا الخلل هل هو ناتج عن النظام الديمقراطي نفسه أم ناتج عن الأشخاص القائمين عليه .

٢.تسعى الديمقراطية إلى احترام إنسانية الأفراد وحماسهم وتوفير العيش الكريم لهم وتحقيق المساواة الاقتصادية لهم .

٣.إن إتباع النهج الديمقراطي كنظام سياسي يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي الوطني والسلام الاجتماعي .

٤.يقتضي تحقيق الديمقراطية شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل مما يكفل لهما إثراء متبادل نظراً لما بينهما من اختلاف . ويمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطاً للديمقراطية وثمرة من ثمارها .

أما إسهامات الديمقراطية في مجال التطوير الإداري الذي له علاقة وثيقة بالاقتصاد فيجب أن يسوده النظام الديمقراطي وخاصة في قطاعات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية ، والسماح

ثالثاً: إسهامات الديمقراطية في الاستقرار الاقتصادي :

١.هناك علاقة قوية بين الوضع الاقتصادي والديمقراطية ولكن ليس هناك اتفاق على طبيعة هذه العلاقة ، فالديمقراطية شرط لنجاح التصحيح الاقتصادي الذي يتطلب قرارات صعبة وتضحيات شعبية كبيرة ، ومن المشاركة في صنع تلك القرارات والاقتناع بضرورة تلك التضحيات ، فالإصلاح الديمقراطي والاقتصادي في ظل الديمقراطية يسيران جنبا إلى جنب والمفروض ألا تفشل عملية الإصلاح الاقتصادي في ظل الديمقراطية لأنها تظل قابلة للتعديل حسب المتغيرات ولكن إذا فشلت لأسباب خارجية كالعدوان أو الحصار أو قطع المعونات ، فإن الديمقراطية تظل السلاح الأخير ضد العدوان فالعالم لن يهضم فكرة معاقبة بلد ديمقراطي أو الاعتداء عليه . ولا بد لنا أن نتحقق في مدى ديمومة الارتقاء الاقتصادي في ظل النهج الديمقراطي ففي حالة حدوث فشل في إصلاح العملية

بالرأي المعارض المبني على أسس علمية صحيحة وسليمة ، بهدف المصالحة العامة وليس المنفعة الشخصية والقضاء على الانحراف الذي يتمثل في شيوع السلوك الانتهازي والأناني ، أو الميل إلى استغلال السلطة بطريقة تتضارب معها المصلحة العامة لحساب المصلحة الفردية أو الانحراف بالسلطة البيروقراطية في غير مجالاتها المشروعة كما قد يتمثل الانحراف في الرشوة والواسطة والمحسوبية ، وضياع المقاييس الموضوعية التي تقيم من خلال الأداء .

- للديمقراطية أيضا دور كبير في تعزيز مبادئ اللامركزية الإدارية الذي يساعد على تفعيل دور الحكام الإداريين للمساهمة الفاعلة في تطوير النهضة التنموية ، والتطوير الاقتصادي وللتعاون مع مواطني وحداتهم الإدارية على حل مشاكلهم لتتمكن الإدارة بعدها من التفرغ للتخطيط والتنفيذ والأشراف .

-تمنح الديمقراطية الحرية المسؤولة ، تلك الحرية التي لا تسمح بالحيلولة بين الأفراد وأعمالهم واختيارهم لها ، ولا أن يفرض عليهم عمل بعينه . ولا الحيلولة بينهم وبين مزاولة النشاط التجاري ، أو الصناعي أو الزراعي الذي يرغبونه ، كما تضمن أيضا حظر احتكار بعض الأعمال بواسطة هيئات معينه ، وتعني حرية العمل أيضا : تقرير حق الإضراب عن العمل لمن يريد ذلك . إلا أن الحرية لا تمنع من تدخل الحكومة في تنظيم القواعد الخاصة بالعمل لمزاولة التجارة أو الصناعة وذلك حفاظا للصالح الاجتماعي وبذلك لم تكن هذه الحرية مطلقة فللحكومة أن تمنع النساء والأطفال من مزاولة الأعمال الشاقة صونا لصحتهم ولها أن تضع المؤهلات الواجب توفرها لمن يزاولون أعمالا معينه ولا يعتبر ذلك إهدار للحرية وللحكومة أن تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل بالالتزام بالشروط الصحيحة والعلاج والتأمينات الاجتماعية وتحديد ساعات العمل وسياسة الأجور والتعويضات وذلك بهدف التوفيق بين مصالح الأفراد والصالح العام ، فلكل من يعمل الحق في أن يتقاضى عن عمله أجرا عادلا و مناسبا يكفل له ولأسرته حياة كريمة يضاف إلى هذا الأجر عدد من وسائل الحماية الاجتماعية إذا اقتضى الأمر .

-توفر الأجواء الديمقراطية البيئة المناسبة لدوران عجلة التطور والتقدم بسرعة فهي أجواء مفعمة بالحيوية والحركة عكس الأجواء التي تتسم بالجمود والركود وفقدان القدرة على التطور . فالأجواء الديمقراطية تسمح بولادة الأفكار الجديدة وتساعدها على النمو لتجني من عنفوانها لاحقا ثمارا تساعد على إضفاء المزيد من الرفاه على حياة الفرد والمجتمع .

ان للديمقراطية مزايا ايجابية على التنمية الشاملة وتطور الدولة وازدهارها وترسيخ قيم الحرية والعدالة والمساواة بين أفرد المجتمع . فالديمقراطية بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة ، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل وليست فقط أشكالا مفرغة للروح أو مجرد مظاهر وهي بهذا المعني ليست شكلا قانونيا فقط ، وليست حالة مؤقتة ، أو هبة أو منحة من أحد وإنما هي حقوق أساسية لا غنى عنها وهي دائمة ومستمرة وهي قواعد و تقاليد تعني الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز ويتحدد هيكل الديمقراطية بالطريقة التي تنظم بها علاقتنا مع بعضنا البعض ابتداء من العلاقات داخل الأسرة الواحدة ومرورا بالعلاقات الاجتماعية وصولا إلى الطرق التي نختار فيها ممثلينا في المؤسسات القيادية التي تصنع القرار والأساليب التي نتبعها في تأسيس أحزابنا السياسية ومؤسساتنا المدنية الأخرى التي تضمن تواصلا مع المجتمع من جهة ، وتضمن رقابة فاعلة على السلطة الحاكمة ومؤسساتها من جهة أخرى .

وأخيرا إن العالم اليوم يشهد تأطيرًا وتثبيتا للأساليب الديمقراطية في النهج السياسي حيث أن الدول الكبرى تضع ضمن أولوياتها التعاون والتعامل مع الحكومات المنتخبة ديمقراطيا ولذلك يجب علينا العمل على ترسيخ النهج الديمقراطي حتى يتسنى لنا مواكبة عجلة التطور في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية التي هي محور الاستقرار والتطور في العالم أجمع .

التوصيات :-

١.إدخال بعض التحسينات على النظام التعليمي من وقت لأخر لمواكبة التطورات العلمية الحديثة المتسارعة وذلك بهدف إعداد جيل قادر على تنفيذ العملية التنموية الشاملة .

٢.الدراسة الوافية للمشاريع التربوية الهادفة إلى إحداث نقلة توعية في التعليم والعمل على تهيئة البيئة التربوية المناسبة والاستفادة من الخبرات التربوية المحلية والعربية والدولية بهدف تحسين المستجدات التربوية .

٣.وضع خطة إصلاحية شاملة لتطوير التعليم مع التنسيق مع كافة الجهات المعنية لإعداد أجيال قادرة على تدعيم البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٤.إعادة النظر في فلسفة التربية وأهدافها التعليمية بحيث تتفق والمسار الديمقراطي وتفعيل الانتماء الوطني في التعليم مما يساعد على تحسين العملية التعليمية الشاملة .

٥.تشجيع البحث العلمي الموجه لخدمة المجتمعات وتنميته من خلال التركيز على البحث العلمي التطبيقي وزيادة المخصصات المالية لتلك الغاية .

٦.العمل على دمج أهداف التعليم للجميع ضمن السياسات العامة والبرامج والأنشطة بأسلوب يلتزم بإطار خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع .

٧.تطبيق الديمقراطية القائمة على مبادئ ثابتة وفق ضوابط معينه تستمد شرعيتها من الإسلام إذ أن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل دون مصداقية وتنبع جذور هذه المصداقية من الإسلام .

٨.العمل على تنمية مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى شعوب المنطقة وفق استراتيجيات تربوية وعلمية متطورة .

٩.دعم الديمقراطيات الناشئة ومساعدتها على النمو والتطور وإيجاد تشريعات لها تعمل على إدخال وسائل الاتصال التكنولوجي والتطور التقني سواء في العملية السياسية أو الاقتصادية أو التربوية أو الاجتماعية .

١٠.العمل على إعداد صيغ تهدف إلى محاربة كافة أشكال التطرف والتفرقة الطائفية والعنصرية ومكافحة الفقر والبطالة التي هي سبب رئيسي من أسباب الفوضى وعدم الاستقرار .

١١.ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية فارتفاع مستوى المعيشة يعد ضروريا لزيادة المشاركة السياسية .

١٢.ولكن المهم أن نحقق رسالة الجامعة في المحافظة على استقلاليتها وتحقيق أهدافها الثلاثه وهي :-

أ-خدمة التعليم على أساس النوعية والجودة ، بحيث تكون مخرجاته ذات كفاءة ومقدرة لبناء الاقتصاد المعرفي القائم على ذكاء الرأسمال البشري ، والموائمة مع التنمية واقتصاد العولمة .

ب-خدمة البحث والتطوير ومنظومة التأليف والترجمة والنشر في بناء المعرفة وإنتاج السلع التكنولوجية والخدمية لرفد الإنتاج القومي ، والحد من البطالة وتحسين مستوى الحياة للأمة .

ج-خدمة المجتمع ، بتفاعل الجامعة مع مختلف شرائح المجتمع الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية ، ورفد مؤسسات المجتمع بالخبرة والاستشارة .

ورقة عمل مقدمة من الدكتور عدنان بدران – عضو مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية
في اللقاء التشاوري للرابطة - ٢٠٠٧

قائمة المراجع

١.أمين هويدي ، الوطن العربي وخيارات المستقبل ، الوطن العربي وخيارات المستقبل مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٠، (ص٢٢٣-ص٢٣٤).

٢.محمد اركون ، نقد العقل الإسلامي .

٣.محمد عايد الجابري ، نقد العقل العربي .

٤.محمد أركون ، أي فكر عربي حديث نريد ؟ ، المؤسسة العربية للتحديث العربي –سوريا ، (ص٩-ص١٥).

٥.عدنان بدران ، الجامعات الأردنية والبحث العلمي في العلوم مقارنه مع العالم والعالم العربي ، المؤتمر الأول للبحث العلمي في الأردن ٢٥ - ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٣م ، جمعية أصدقاء البحث العلمي في الجامعات الأردنية ، (ص ٢٥ - ص ٦٥) .

٦.حسن نافعة ، التحديات التي تجابه الأمم المتحدة في عالم القطب الواحد ، والوطن العربي وخيارات المستقبل ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٠ ، (ص ١٦١ - ص ١٧٦) .

٧.عدنان بدران ، نحو نظام تربوي تعليمي - تعلمي في عالم متغير ، الحداثة والحداثة العربية ، المؤسسة العربية للتحديث الفكري - بيروت ، ٢٠٠٤ ، (ص ٢٠٥ - ص ٢٢٩) .

٨.عدنان بدران ، رأس المال البشري والإدارة بالجودة : استراتيجيات لعصر العولمة ، التعليم والعالم العربي (تحديات الألفية الثالثة) ، مراكز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٠ ، (ص ١٢٩ - ص ١٦٤) .

٩.عدنان بدران ، التعليم العالي : واقع وطموح وسياسات ، استراتجيات التعليم العالي في الأردن ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٦ ، (ص ٣١ - ص ٤٧) .

١٠.شبل بدران ، نظام التعليم العربي والديمقراطية ، الحداثة والحداثة العربية ، المؤسسة العربية للتحديث الفكري ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣١ - ص ٢٤٦.

١١.عدنان بدران ، التعليم العالي : التطوير والتحديث ، استراتيجيات التعليم العالي في الأردن ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٦ ، (ص١٦٩ - ص ١٧٢) .

١٢.برهان غليون ، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو ، حول الخيار الديمقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٩ - ص ١٦٨ .

١٣.عدنان بدران ، العلوم والتكنولوجيا : نظرة إلى الواقع العربي العلوم التكنولوجيا في الوطن العربي ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٢م ، (ص ١٠٩ - ص ١٦٨) .

١٤.عدنان بدران ، أي تعليم للعالم العربي في القرن الواحد والعشرين ؟ ، الوطن العربي وخيارات المستقبل ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٠ ، (ص ٢٣٥ - ص ٢٥١) .

١٥.محي زيتون التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق مركز دراسات الوحدة العربي ، ٢٠٠٥ .

١٦.طاهر حمدي كنعان ، متطلبات الإصلاح في العالم العربي ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٦ .

١٧.الطاهر لبيب ، التغير الاجتماعي وثقافة الوسطية العربي ، متطلبات الإصلاح في العالم العربي ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦١ - ص ١٧٥ .

١٨.صبحي أبو جلالة ومحمد العبادي ، أصول التربية بين

الأصالة والمعاصرة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ .
١٩.إبراهيم عبد الله ناصر ، المواطنة ، مكتبة الرائد العربي - عمان ٢٠٠٣ .
٢٠.عبد العزيز الجلال ، واقع التعليم وسوق العمل العربي والدولي « صورة للواقع وتصور للمستقبل » ، دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم المنتدى العربي للتربية والتعليم ، ٢٠٠٧ ، (ص ٤٧ ص ٥٥).
٢١.موضي الحمود ، أنماط التعليم الحديثة والتعلم مدى الحياة « تجربة الجامعة العربية المفتوحة » ، دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم ، المنتدى العربي للتربية والتعليم ، ٢٠٠٧ ، (ص ٥٧ ص ٦٤) .
٢٢.نعيم أبو الحمص ، واقع التعليم وسوق العمل العربي والعالمي ، دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم ، المنتدى العربي للتربية والتعليم ، ٢٠٠٧ ، (ص٦٥ ص ٧٠) .
٢٣.مؤلفون ، تحديات التاريخ والمستقبل ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٦ .
٢٤.مؤلفون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ .
٢٥.مؤلفون ، المشروع الحضاري العربي بين التراث والحداثة ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ٢٠٠٢ .
٢٦.مؤلفون ، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ .
٢٧.فاديه احمد الفقير ، (٢٠٠١) نساء مواطنات بدون ديمقراطية ، فصل في كتاب المواطنة الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (ص ١٩٤) .
٢٨.ماجد الحلو ، (١٩٨٣) الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، (ص ٤٦) .
٢٩.عبد الرحمن منيف ، (٢٠٠١) الديمقراطية أولا ، الديمقراطية دائما ، المركز الثقافي العربي للنشر .
٣٠.عبد العزيز بن عبد الله الدخيل (٢٠٠٢) إسهامات التعليم الثالث في التنمية الشاملة للملكة العربية السعودية
٣١.صالح جرادات ، (٢٠٠٢) دراسات في الفكر السياسي والاجتماعي ، بحث في قضايا الديمقراطية وحقوق لإنسان ، دار الكندي ،اربد
٣٢.ياسر خالد الوائلي ، دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية ، مقالات ومحاضرات .
٣٣. Adanan Badran، status of science & Technology ، Arab States، UNESCO ، SCIENCE REPORT ٢٠٠٥، ps ١٥٩ – ps ١٧٦
٣٤.نعمان محمد صالح الموسوي ، أهداف التعليم في البحرين ومهماته في المرحلة الرابعة

«المعايير الإجرائية الواجبة التطبيق لبناء الأنظمة الديمقراطية»

توطئة :

يثير مفهوم الديمقراطية بأبعاده المتعددة جدلاً واسعاً بين علماء السياسة والاجتماع شأنه في ذلك شأن العديد من المفاهيم المتعلقة بظاهرة «الدولة والمجتمع» كالحرية والعدالة والحقالخ؛ ومن الملاحظ أن للفظ الديمقراطية بريقا جذّابا، ولذلك تحرص معظم الأنظمة السياسية في العالم على إسباغ ذلك اللفظ على نظامها السياسي بغض النظر عن مدى تجسده عملياً في اطار نظامها السياسي.

ويمكن القول انه بالرغم من وجود تلك الهلامية التي تصاحب تعريف الديمقراطية، إلا أن هناك صفة رئيسة ولازمة نجدها في كافة الأنظمة الديمقراطية وهي: مسؤولية الحكام عن التصرفات التي يقومون بها أمام مواطني شعوبهم، الذين يمارسون دورهم الرقابي عن طريق ممثلين يقومون باختيارهم عن طريق انتخابات تنافسية حرة ونزيهة.

هذه الورقة البحثية تسلط الضوء على خصائص الديمقراطية وواقعها في العالم، ومن ثم المعايير الواجب إتباعها لبناء الأنظمة الديمقراطية من الناحية المعيارية.

أولا: خصائص الديمقراطية

اجتهد الكثير من علماء السياسة في وضع خصائص أو مؤشرات أو معايير للديمقراطية، وكانت هذه الخصائص محل اختلاف وجدل، شانها في ذلك شان الجدل الذي دار حول مفهوم الديمقراطية. وسنقتصر بدورنا هنا على عرض رؤية اثنين من علماء الغرب على اعتبار أن الديمقراطية هي مفهوم غربي في الأساس.

- أنتوني جونز(Anthony Jones)

هو احد علماء السياسة (أستاذ مشارك في علم الاجتماع جامعة نورث ايسترن – بوسطن وله العديد من المؤلفات) الذين أكدوا على أن النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يحتوي على عدد من المؤشرات منها :

- أن يدير الجهاز الحكومي حزب واحد (أو ائتلاف أحزاب) وصل إلى السلطة بانتخابات شعبية.
- أن تعقد هذه الانتخابات في فترات زمنية محددة ولا يستطيع الحزب الحاكم منفرداً تغيير المدة الواقعة بين انتخابين.
- كل المواطنين البالغين الراشدين المقيمين بصفة دائمة في المجتمع ذكوراً وإناثاً مؤهلين للتصويت في هذه الانتخابات.
- لكل مواطن صوت واحد في كل انتخاب.

ليس من حق الأحزاب التي لم تفز في الانتخابات أن تحاول مستخدمةً القوة المادية أو وسيلة غير قانونية الحيلولة بين الحزب الفائز وتولي السلطة.

- لا يحق للحزب الحاكم أن يحاول الحد من النشاطات السياسية لأي مواطن أو للأحزاب الأخرى طالما أنها لا تسعى إلى الإطاحة بالحكومة بالقوة.

أن يوجد حزبان أو أكثر تتنافس على تولي السلطة الحكومية

في كل انتخاب.

-صاموئيل انتنجتون(Samuel Huntington)

أجمل عالم السياسة الأمريكي الشهير « صاموئيل هانتنجتون» المتغيرات التي توصل إليها الكثير من المفكرين الغربيين واللازمة لإقامة الديمقراطية أو التحول الديمقراطي بالآتي: مستوى عال من الثراء الاقتصادي - التوزيع المتساوي نسبياً للدخل والثروات - وجود اقتصاد السوق - النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي - وجود أرستقراطية إقطاعية في مرحلة من تاريخ المجتمع - غياب الإقطاع - وجود برجوازية قوية - وجود طبقة متوسطة قوية - ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الأمية – انخفاض مستوى العنف المدني - وجود زعماء سياسيين ملتزمين ومؤمنين بالديمقراطية.

ثانياً: واقع الديمقراطية في العالم لن يجانبنا الصواب إذا ما قلنا أن معظم الأنظمة السياسية في العالم تتجه بشكل أو بآخر نحو الديمقراطية، حيث سعت إلى القيام بإصلاحات سياسية نحو الديمقراطية، وحتى لو كانت تلك الإصلاحات ضيقة في مداها ومجالاتها، أو كانت نتيجة رغبة من النظام السياسي نفسه (من الأعلى) أو نابعة من ضغوط شعبية داخلية (من الأسفل)، أو نتيجةً لضغوط خارجية، إلا أنها تعد ترجمة ولو بشكل جزئي عن ذلك التوجه الذي تسعى إليه كل الأنظمة السياسية في العالم نحو الاقتراب من الديمقراطية، وأصبحت الديمقراطية هي صك الاعتراف بشرعية الأنظمة السياسية، ولذلك نجد أن معظم الأنظمة السياسية غير الديمقراطية تتحدث عن الديمقراطية وكأنها مكون أصيل في نظامها السياسي.

والواقع التاريخي يشير - بصفة عامة- إلى أن كثيرا من الأنظمة السياسية في العالم قد توجهت وتحولت باتجاه تبني الأنظمة الديمقراطية؛ حيث شهد العالم ما اسماه «صاموئيل هانتنجتون» موجات التحول الديمقراطي والتي قسمها إلى ثلاث موجات: الموجة الأولى وكانت خلال الفترة ١٨٢٨-١٩٢٦، والثانية من ١٩٤٣-١٩٦٤، أما الموجة الثالثة فكانت في السبعينيات وبدأت بانهيار الحكم العسكري في البرتغال في ١٩٧٤م، وخلال هذه الفترات الزمنية تحولت الكثير من الدول إلى الأنظمة الديمقراطية. ويزعم الباحث أن ما سمي بالربيع العربي في العام ٢٠١١م هو الموجة الرابعة من موجات التحول الديمقراطي. وقد كان للأمم المتحدة رأياً مشابهاً، حيث رأت أن ما حدث في المنطقة العربية يشكل منعطفاً تاريخياً في مسيرة الديمقراطية، ليس فقط بسبب التغييرات التي حدثت في المنظومة السياسية، وإنما أيضا بسبب العملية التي أدت إلى هذه التغييرات، والتي تمثلت في حركة الشباب بوصفهم الدعاة الحقيقيين للتغيير، إضافة إلى أهمية التعليم، ووسائل الاتصالات الحديثة .

كما أن الواقع المعاش لا يقول بان كل دول العالم ديمقراطية وبدرجات الديمقراطية المختلفة: الديمقراطية الكاملة وشبه الكاملة والمختلطة. فعالم السياسة الفرنسي «موريس ديفرجيه»، يرى أن غالبية أمم العالم ليست ديمقراطية بل على العكس فغالبيتها أحادية وعلى درجة من القمعية . أما عن واقع الديمقراطية في العالم فقد جاء في عدة تقارير دولية منها التقرير الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة «الإيكونوميست» البريطانية (وهي ذات مصداقية معتبرة عالمياً) والذي جاء بعنوان: «مؤشر الديمقراطية للعام٢٠١٠ الديمقراطية في تراجع»، أن هناك (٢٦) دولة من بين (١٦٧) دولة من دول العالم «كاملة الديمقراطية»، تأتي النرويج على رأس هذه الدول في المرتبة الأولى، تليها أيسلندا فالسويد، ويبلغ عدد الدول ذات الأنظمة «الشبه ديمقراطية» (٥٣) دولة تأتي على رأس هذه الدول كاب فيردي، وتحتل المرتبة (٢٧)، تلتها اليونان، فإيطاليا، فجنوب أفريقيا.، أما الدول ذات «النظام المختلط» فقد بلغ عددها (٣٣) دولة، جاءت هونغ كونغ على رأسها في المرتبة رقم (٨٠) تلتها بوليفيا ومن ثم سنغافورة، أما الدول «الغير ديمقراطية» فقد بلغ عددها (٥٥) دولة، كانت مدغشقر في رأس القائمة في المرتبة (١١٣) تلتها دولة الكويت في المرتبة (١١٤)، وجاءت في ذيل القائمة كوريا الشمالية في المرتبة (١٦٧) . ويقوم المؤشر على أساس وضع نقاط لعدد من المؤشرات والتي تتمثل في: العملية الانتخابية

والتعددية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحريات المدنية. ومن ثم يتم جمع النقاط التي عددها عشر نقاط، ومن خلال جمع النقاط يتم ترتيب الدول في هذا المؤشر.

أما مؤسسة بيت الحرية فقد أوضحت في تقرير لها عن واقع الحريات في العام ٢٠١٢، أن ٩٦٪ من دول أوروبا الغربية «حرة»، و٤٪ منها «حرة جزئيا»، بينما ٦٪ من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي حرة، و٢٢٪ حرة جزئيا، و٧٢٪ غير حرة .

وقد بلغ عدد الدول ذات الديمقراطية الانتخابية في العام ٢٠١١م، (١١٧) دولة من أصل (١٩٥) دولة، أي بزيادة دولتين فقط عنه في العام ٢٠١٠م، و تجدر الإشارة إلى أن عدد الدول ذات الديمقراطية الانتخابية في العام ١٩٨٨م كان (٦٩) دولة فقط.

ثالثا: المعايير الواجب إتباعها لبناء الأنظمة الديمقراطية

الديمقراطية أو « حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب إما مباشرة من قبل الشعب نفسه دون وسيط تسمى الديمقراطية المباشرة ، أو من خلال انتخاب نواب يمثلون الشعب وهي الديمقراطية النيابية ، وقد تكون مزيجا لهاتين الطريقتين بواسطة النواب والشعب لكل منهما مهامه ، وتسمى الديمقراطية شبة المباشرة ، أما بالنسبة للمعايير الواجب إتباعها لبناء الأنظمة الديمقراطية فهذه المعايير عبارة عن منظومة معقدة ومتشابكة من المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة من اجل تطبيقها.ومن دون شك فإن تطبيق هذه المعايير حرفيا سيؤدي إلى تطبيق الديمقراطية الكاملة والمثالية، ومن المعروف ان وهذا ما لا يمكن تحقيقه بنسبة مائة بالمائة، وما نهدف إليه من وضع هذه المعاييرليس تحقيق الديمقراطية الكاملة (وإن كان هذا هدفا مثاليا في حد ذاته)، ولا حتى تحقيق الأنظمة الشبه ديمقراطية، وإنما الهروب من شبح الأنظمة الاستبدادية كهدف تكتيكي ومن ثم تحقيق مستويات الديمقراطية الأخرى كهدف استراتيجي بعيد المدى.

والمعايير المقترحة هي:

١-دستور ديمقراطي مستفتى عليه.

٢-فصل واضح ما بين السلطات الثلاث.

٣-تداول سلمي للسلطة.

٤-نظام انتخابي يعبر عن إرادة كافة الناخبين،

٥-تعددية سياسية .

٦-مجتمع مدني فاعل.

- معيار الدستور الديمقراطي المستفتى عليه :

لبناء نظام ديمقراطي لابد من وجود عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكومين، وما ينظم هذا العقد ويرسم حدوده وتفاصيله الوثيقة الأعلى وهي» الدستور»، ويجب إعداد الدستور إعداداً دقيقاً واضحاً لا لبس فيه ولا شبهه، معبراً عن إرادة الشعب بأكمله، ويشارك في إعداده كافه أطياف المجتمع وفئاته، كما يجب أن يكون الدستور حامياً للحريات، محدداً للحقوق والواجبات، ويكون اللبنة الأساس لبناء الدولة الحديثة دولة المؤسسات واحترام القانون.

وعلى الدستور أن يكون معبرا عن حضارة الشعب وتطلعاته، راسما بدقة ملامح المستقبل، وألا يكون معبرا فقط عن رأي الأغلبية، بل عليه أن يكو إطاراً جامعاً للكل، بغض النظر عن الرؤى والأفكار والتوجهات المختلفة، فالدستور هو الحاضن للجميع وهو الفيصل في كل اختلاف. كما يجب أن يكون الدستور

قابلاً للتطبيق.

- معيار التداول السلمي للسلطة :

الديمقراطية في احد أبعادها تستدعي وجود تداول سلمي للسلطة، وبحيث يكون الحكام قد وصلوا إلى سدة الحكم بطريق سلمي وسلس وآمن. ويرتبط بالتداول السلمي للسلطة عدة أمور منها:

١- أن يكون التداول السلمي للسلطة ممكناً بين كافة أبناء الشعب وليس محصورا على فئة أو جماعة أو منطقة، أو بمعنى آخر أن التنافسية للوصول إلى السلطة ممكنة بين أفراد الشعب طالما توفرت الشروط المطلوبة لذلك.

٢- أن يكون التداول السلمي معبرا عن إرادة شعبية حقيقية، بمعنى أن الناخبين هم من يحدد من هو الحاكم، ولا يحق لأي كان أن يمنع هذه الإرادة من الظهور.

٣-الرضا بنتائج الاقتراع طالما كانت حرة ونزيهة ولم يتم تزويرها،

٤- هناك أنظمة سياسية غير ديمقراطية تجري فيها الانتخابات سواء البرلمانية أو الرئاسية بشكل منتظم، ولكنها انتخابات شكلية في صورتها مزيفة في مضمونها، وبالتالي فهي لا تعد معيارا للديمقراطية،

٥-التداول السلمي للسلطة يعني أن هناك فترات زمنية محددة دستورياً، لمنصب رئاسة الدولة تحدد في معظم دساتير العالم الديمقراطية بفترتين انتخابيتين.

معيار الفصل بين السلطات:

يهدف هذا المعيار إلى عدم احتكار السلطة بأيدي القلة، مما يؤدي إلى استبدادها، وهو واحد من أسس بناء النظام الديمقراطي الذي لا يمكن أن يتم إلا به، والفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) لابد أن يتم تحديده عند إعداد الدساتير بحيث يتم توصيف دقيق للمهام والاختصاصات لكل سلطة على حدة، يضمن من خلاله عدم التداخل في المهام والاختصاصات، والفصل لا يعني عدم التعاون والتناغم بين السلطات الثلاث، فلا نريد فصلا تاما بينها كما في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما نريد فصلاً مرناً وبحيث لا يمكن لهذه السلطات الثلاث أن تؤدي أعمالها بفعالية وقوة إلا بتعاونها الوثيق.

- معيار نظام انتخابي يعبر عن إرادة الناخبين كافة

النظام الانتخابي المناسب لبلد ما ليس بالضرورة أن يكون مناسبا لبلد آخر، فإذا كان النظام الفردي يناسب الولايات المتحدة الأمريكية، فليس من الضرورة أن يكون مناسبا لدولة كالهند، ولو لم يكن الحال كذلك لما كان هناك أنواع عديدة من الأنظمة الانتخابية.

ومن ثم فالنظام الانتخابي المناسب لبلد ما هو ذلك النظام الذي يراعي واقع ذلك البلد من كافة النواحي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسواء أكان النظام الانتخابي يعتمد على نظام الأكثرية العددية، أو النسبية العددية، فالمهم أن يكون الصوت الذي يدلي به الناخب لن يذهب سدى.

- معيار التعددية السياسية

التعددية السياسية تشمل تعدد الأحزاب السياسية، والتعدد في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى تعدد الأفكار والرؤى، والتوجهات، وجميعها تستوجب فضاءً واسعاً من الحرية في التعبير.

والتعددية السياسية إذا لم تعمل على أسس وطنية مجردة، فستتحول من أداة بناء وأعمار، إلى أداة هدم وتخريب، وهذا الشرط يبدو ضروريا في الدول التي تسعى نحو التحول نحو النظام الديمقراطي.

-معيار مجتمع مدني فاعل

يقصد بمنظمات المجتمع المدني المنظمات الغير حكومية والغير ربحية، وتعد منظمات المجتمع المدني في الدول الديمقراطية رديف ومكمل للعمل الحكومي، ولها دور مهم في صنع السياسة العامة في بلدانها. ويشير البنك الدولي إلى وجود أكثر من (٦٠) ألف منظمة دولية غير حكومية عبر العالم. في الختام، نؤكد القول: أن الديمقراطية بقدر ما تحتاج إلى معايير واضحة ومحددة قابلة للتطبيق، فإنها تحتاج كذلك إلى إرادة شعبية ورسمية، تحتاج إلى إعادة هيكلة للمصالح الوطنية العليا، بحيث تكون مصالح الشعوب فوق كل اعتبار. إن النموذج الغربي للديمقراطية ليس خيرا كله، بل فيه مثالب وعيوب لا شك في ذلك، وعلى الأنظمة التي تسعى لتطبيق الديمقراطية الاستفادة من ديمقراطية الغرب ومزجها باقتدار بمخزونها الحضاري وتجاربها الوطنية، وخاصة في الكيفية التي تجعل الديمقراطية عبارة عن سلوك يومي، يمارسه الحكام والمحكومون. إن الانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى الأنظمة الديمقراطية يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، فالنموذج الغربي للديمقراطية لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بالصبر والأناة، ومن ثم فالخطوات البطيئة المتماسكة نحو الديمقراطية، هي أفضل من الهرولة المتسارعة التي قد تؤدي إلى السقوط من جديد في شرك الاستبداد.

ورقة عمل مقدمة من الدكتور . سعود محمد الشاوش
أستاذ العلوم السياسية المساعد - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
جامعة صنعاء – في الاحتفال بيوم الرابطة - مايو ٢٠١٢

الفصل الرابع :-

الامن والسلام وحل النزاعات

ملخص ورقة عمل :- استكشاف أسباب وديناميكيات الصراعات المسلحة في أفريقيا

يعتبر الصراع جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية لأن الناس تشارك فيه منذ بداية الخليقة. ويقول بعض العلماء مثل فاليتي بأن الصراع ليس سلبيا دائما بمعنى أنه يمكن أيضا أن يكون صراعا بناء.

وبهذا المعنى، فان الصراعات يمكن استخدامها لاستكشاف حلول مختلفة لمشكلة ما وتحفيز الإبداع من خلال جلب الحجج العاطفية وغير العقلانية الى العلن بينما يتم في نفس الوقت نزع فتيل التوتر الطويل ألامد . و من ناحية أخرى، تستخدم الصراعات أساسا لإلحاق إصابات بالخصم ، او تحييده أو القضاء على تطلعاته وطموحاته. وعلى هذا النحو، فان الصراعات يمكن أن تعيق تقدم المجتمع، وتشجع السلوكيات العدوانية وتعزز المواقف الانتهازية .ان الصراعات التي سيتم تحليلها هي صراعات مدمرة بطبيعتها وتركز فقط على البيئة الأفريقية لان أفريقيا شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صراعات مسلحة أكثر عنفا و تكبدت خسائر كبيرة مباشرة وغير مباشرة وذلك بشكل أكثر من أي قارة أخرى في العالم (مكتب الاستخبارات والبحوث، ٢٠٠١).

وتسعى هذه الورقة الى استكشاف ومناقشة الصراعات العنيفة

والمسلحة وتأثيراتها مع إشارة خاصة إلى كيفية مساهمة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عملية نشوب وحدوث هذه الصراعات ومن ثم انتشارها في القارة.و تتناول ورقة العمل هذه أربعة مواضيع محددة مثل طبيعة التحديات التي تمثلها هذه النزاعات بالنسبة لعملية التنمية في أفريقيا، الى جانب الأسباب العامة للصراعات المسلحة في أفريقيا، واستكشاف التحديات التي تمثلها عملية الاتجار بالأسلحة والصراعات العنيفة في القارة فضلا عن الاستراتيجيات المختلفة لإدارة الصراعات في افريقيا والحيلولة دون وقوعها.

طبيعة الصراعات في أفريقيا-

ان الصراعات المسلحة في أفريقيا تجري بشكل رئيسي داخل الدول وبين دولة واخرى.

ووفقا لوثيقة التشاور الصادرة عن إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ، لوحظ أن هناك أربعة أنواع مختلفة من الصراعات التي كانت سائدة منذ فترة ما بعد الحرب الباردة حتى الآن؛ فهناك الصراع التقليدي بين الدول والذي يشار إليه ايضا بحرب الاستنزاف.و يمكن أن تكون الحرب بين إثيوبيا وإريتريا مثالا جيدا على هذا النوع من الحرب. ثانيا، هناك صراعات داخل الدول وذلك بين الفصائل التي تتميز بالمشاركة الانتهازية لا الاستراتيجية . و في هذا النوع من الصراعات، والتي تحدث في معظم الوقت على شكل حروب الأهلية، تكون قضايا الصراع من أجل السيطرة على مناطق التجارة أو الموارد هي الدافع الرئيسي له. و قد تكون الصراعات و الحروب لتي جرت في سيراليون وليبيريا من اجل السيطرة على الموارد المعدنية مثل الماس خير مثال على هذا النوع من الصراعات.

النوع الثالث من النزاعات يتعلق بالصراعات العرقية التي قد تؤدي إلى أعمال الإبادة الجماعية.و في هذا السياق، تعتبر منطقة البحيرات العظمى مثالا جيدا لهذا النوع من النزاعات. وهناك عوامل رئيسية تسهل حدوث الصراعات داخل الدول مثل الحدود السياسية الغير المنطقية ؛و نقص الأراضي واستنزاف البيئية ومدى حصول الجماعات العرقية المتباينة على السلطة والثروة.

ألا سباب العامة للصراعات المسلحة :-

هناك العديد من العوامل المسؤولة عن اندلاع واستمرار انتشارالصراعات العنيفة في أفريقيا. وهذه الأسباب التي تمثل مصادر الصراعات في أفريقيا تعكس تنوع وتعقيدات الديناميات التاريخية والمعاصرة في القارة. وبعض تلك الأسباب داخلية بطبيعتها بينما يعكس البعض الاخر ديناميات خاصة بمنطقة

معينة ، وبعضها ذات دلالات و أبعاد دولية هامة . وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فان مصادر الصراعات مرتبطة فيما بينها من خلال عدد من المواضيع والتجارب (كليفلاند وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧). وتشمل الأسباب الجذرية للصراعات الكبرى انعدام المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفقر المدقع، والركود الاقتصادي،وسوء الخدمات الحكومية وارتفاع معدلات البطالة، والتدهور البيئي والحوافز الاقتصادية الفردية المتعلقة بالصراع ستيوردز، ١٩٩٨. ومن أجل الاستجابة بفعالية لهذه الصراعات السائدة أو معالجتها ، فإن الأمر يتطلب حدوث توافق الى جانب فهم الأسباب الجذرية لتلك الصراعات؛ كما انه من الضروري أن نميز بين الأسباب الجذرية للصراعات والأسباب الثانوية لها.

أ. الأسباب الجذرية للصراعات :-

تشمل الأسباب الجذرية للصراعات مشكلة عدم المساواة بين الجماعات والتي تمثل على الارجح السبب الرئيسي والاهم لحدوث النزاعات في أفريقيا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الى جانب عدم المساواة فيما يتعلق بالمشاركة في السلطة السياسية والتي تؤدي الى حدوث عدم مساواة في مسألة تقاسم الموارد والإيرادات والحصول على الخدمات الاجتماعية. وتعد حالات رواندا وليبيريا وسيراليون مثالا على هذا النوع.

علاوة على ذلك، يؤدي انهيار مؤسسات الدولة غالبا الى حدوث صراعات داخلية و إقليمية كما هو الحال في دولة زائير سابقا في ظل حكم موبوتو سيسي سيكو. ويعزى ذلك الانهيار الى تردي الاوضاع لفترة طويلة نتيجة قيام الحكومة بنهب الثروات والموارد من خلال الحكم القسري والفساد والسياسيين الذين يرغبون في تأمين السلطة السياسية والسيطرة على الموارد. وبالتالي فان الدولة اصبحت غير قادرة على توفير الأمن و الخدمات الاساسية لمواطنيها وبالتالي فقدت شرعيتها مما أدى إلى انهيارالنظام و القانون (سياسة أفريقيا وقسم الاقتصاد، ٢٠٠١).

ان مشكلة التدهور الاقتصادي المستمر ترتبط ارتباطا وثيقابهذه القضية والتي تتخذ أشكالا مختلفة تتراوح بين الكوارث الطبيعية و التحولات كبرى في معدلات التبادل التجاري حالة المجاعة التي حدثت في اثيوبيا عام ١٩٧٤ والتي كانت سببا رئيسيا في الإطاحة بحكومة هيلا سيلاسي والعنف الذي حدث اثر ذلك.

وهناك سبب آخر للصراعات في أفريقيا يتعلق بمحاولات السيطرة على الثروة المرتبطة بالموارد الطبيعية سواء كانت تلك الموارد تتسم بالندرة او الوفرة. ان النزاعات الأكثر شيوعا ترتبط بندرة الموارد وتحدث عند محاولة السيطرة على المراعي أو حقوق المياه وخاصة من قبل الناس الرحل. كما ان البلدان ذات المخزونات النفطية والمعدنية الوفيرة تواجه مخاطر كبيرة تتعلق بوجود صراعات حول السيطرة على هذه الموارد كما يحدث في نيجيريا وسيراليون . ويمكن أيضا ملاحظة جذور العنف في أفريقيا من خلال النمو السكاني السريع بشكل يفوق قدرة تحمل البيئة الامر الذي يمكن ان يؤدي الى استنزاف الموارد وبالتالي حدوث العنف.

ب. الأسباب الثانوية :-

ان وجود مستويات عالية من البطالة بين الشباب الذين يحصلون على تعليم غير جيد يمثل خطرا كبيرا فيما يتعلق بحدوث الصراعات التي يسهل حدوثها توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تحديات الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصراعات تبقى مسألة نقل الأسلحة والاتجار بها مشكلة أمنية كبيرة في أفريقيا. ولا تزال القارة تشهد أكبر عدد من الصراعات في العالم. وتعود مسألة الزيادة المستمرة في معدل الصراع و انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة الى فترة ما بعد الحرب الباردة عند ما رأى مصنعو الاسلحة أن أفريقيا اصبحت تمثل سوقا محتملة وجذابة لسلعهم (جونسون ومارش وثورين ٢٠٠٥).

العوامل المشجعة على انتشار الأسلحة الصغيرة :

هناك العديد من العوامل التي تساهم في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتشمل انهيار الاتحاد السوفياتي، والقرصنة النفط العالمية، والنضال من أجل السيطرة على الموارد، وأزمات اللاجئين وتصنيع الأسلحة المحلية

أ. انهيار الاتحاد السوفياتي :-

مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وجدت العديد من بلدان أوروبا الشرقية نفسها متخمة بمخزونات ضخمة من الأسلحة التي تعود الى الحقبة السوفيتية وكانت فائضة عن احتياجات تلك الدول . وبالتالي، تم تزويد الدول التي تعاني من الصراعات في أفريقيا مثل أنغولا ومناطق البحيرات العظمى وغرب أفريقيا بالأسلحة الخفيفة عن طريق هذه البلدان التي تسعى الى التخلص من مخزوناتها القديمة من الاسلحة وكسب العائدات اللازمة التي تمكنها من الاستثمار بهدف تحويل بلدانهم إلى اقتصاد السوق.

ب. قرصنة النفط العالمية :-

ان عملية الاتجار بالأسلحة هي عبارة عن عملية معقدة و ملتوية تنطوي على مجموعة من السماسرة والبنوك وشركات النقل و نقاط إعادة الشحن ، وقد ظهرت عدة عصابات خاصة بقرصنة

النفط العالمية لتسهيل صفقات الأسلحة غير المشروعة والمشبوهة والتحويلات كجزء من هذه العملية. وتتم في بعض الأحيان مقايضة الأسلحة مباشرة بالنفط. و تشكل هذه المجموعات مشاكل خطيرة لأنها تمثل مصدر دخل للفاعلين غير الحكوميين وغير القانونيين حيث يقومون بشراء الأسلحة التي تستخدم غالبا في الصراعات التي تجري داخل الدول.

الصراع على الموارد :-

هناك صراعات مستمرة في أفريقيا على عائدات الموارد الطبيعية، وكذا الطريقة التي ينبغي من خلالها تقاسم هذه الإيرادات. ومن شأن هذه الصراعات أيضا أن تسهم في انتشار الأسلحة الصغيرة الخفيفة في أفريقيا حيث يتم الحصول على معظم الأسلحة المستخدمة أثناء النزاعات من خلال مقايضة هذه الموارد الطبيعية بالاسلحة كما لوحظ في حالة سيراليون،و ليبيريا أو منطقة دلتا النيجر في نيجيريا.

د. أزمات اللاجيئن :-

ان حركة اللاجئين الفارين من مناطق الصراعات والحروب تساهم في انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة. حيث يقوم بعض من هؤلاء اللاجئين والذين ربما كانوا مقاتلين اثناء النزاعات بأخذ أسلحتهم أثناء فرارهم إلى مناطق آمنة ببيع هذه الأسلحة أو تأجيرها لغرض استخدامها للقيام بأنشطة غير مشروعة مثل قطع الطرق والسرقة والتمرد .

ه. التصنيع المحلي:-

لقد تم استخدام الأسلحة المصنعة محليا مثل السكاكين والسواطيرو البنادق ذات العيارات المختلفة في العديد من الصراعات والجرائم المحلية في أفريقيا. ان بعض الأسلحة مثل المناجل أو السكاكين عادة ما يتم استخدامها في الانشطة الإنتاجية ولكنها يمكن أيضا أن تستخدم لاطالة امد العنف كما هوواضح من خلال الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا.

استراتيجيات إدارة ومنع الصراعات المسلحة في أفريقيا ان عملية منع نشوب الصراعات والحيلولة دون وقوعها تمثل الخطوة الأولى والضرورية لمعالجة الصراعات قبل إدارتها وحلها. وتتطلب عملية منع الصراعات القيام بمعالجة الأسباب الجذرية والثانوية للصراعات المستعرة في القارة. ،و هناك حاجة لأن تقوم جميع الدول الأفريقية ومواطنيها بتعزيز الشمولية في جميع المؤسسات الحكومية في ضوء استيعاب الجماعات العرقية المختلفة وتحقيق المساواة.

كما ينبغي على الجهات الحكومية أيضا التمسك والحفاظ على القيم والمبادئ الديمقراطية مثل احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون بدلا من الديكتاتورية والفساد أو استخدام القوة لإدارة السلطة والحفاظ على الشرعية الى جانب توفير التسهيلات الأساسية اللازمة لضمان تحقيق الرفاه والرخاء وصيانة أمن مواطنيها وهذه الامور ينبغي ان تمثل الهاجس الرئيسي لتلك الجهات.

وينبغي أن يكون كل من النمو الاقتصادي والتنمية وسيلة أخرى لمنع النزاعات وذلك من خلال الادارة العادلة للموارد الطبيعية و مشاريع التنمية بحيث توزع بشكل عادل بما يصب في خدمة جميع المجتمعات والأفراد.

علاوة على ذلك ينبغي تشجيع التقنيات والتدابير السلمية مثل التفاوض والدبلوماسية والوساطة كخياراساسي في التعامل مع المشاكل المستعصية وحلها ،وتسوية الخلافات وانهاء حالة السخط.

وفي الختام، فقد عانت القارة الأفريقية كثيرا من ويلات النزاعات والكوارث الطبيعية والبيئية. و هناك بالطبع مطالب وتوقعات كبيرة تتعلق بالسلام والديمقراطية وثمارها من قبيل التحولات الديمقراطية والمصالحة وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار. ولذلك فانه ينبغي على جميع الاطراف المعنية العمل بشكل جاد وايجابي لمعالجة المشاكل العديدة التي تواجه القارة على جميع المستويات.

تم تقديم ورقة العمل من قبل اوشنيا أو. اوجي
المدير المساعد والقائم باعمال مدير معهد السلام وتسوية النزاعات،
أبوجا- اجتماع لجنة السلام وحل النزاعات
والذي عقد في ابوجا نيجيريا في الفترة ١١-١٣ ديسمبر ٢٠٠٧.

ملخص ورقة العمل " نحو غاية مشتركة : الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا "

يعد الصراع ظاهرة لا مندوحة منها ويحدث في كل مستويات الحياة بداءً من الشخصية البينية (الجانب النفسي) وحتى العلاقات العالمية للبشرية ، وعلى جميع المستويات فإن للصراع خصائص وديناميكيات مشتركة وينخرط الناس في الصراعات عندما تتعارض مصالحهم أو قيمهم أو عندما لم يتم تلبيتها من قبل الآخرين (ياجسجلو ١٩٩٦م)

منذ زمن سحيق والمجتمعات البشرية تتنافس على الهيمنة على الأشكال المختلفة من الموارد وهذا التنافس - يقود الأفراد والجماعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية إلى الصراعات . ولذا فإنه بإمكان المرء القول أن الصراع شئ متأصل (ملازم) في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبشرية ويمكن اعتباره كذلك بأنه أداه باعثه أو حافزة للتغيير والتنمية . كما يمكن أن تكون الصراعات مفيدة إذا أفضت في النهاية إلى إيجاد العنصر الإبداعي والخلاق لتغيير المجتمعات ولبت ألطموحات والأهداف التي صارع الأفراد والجماعات من أجلها . وتعتبر الصراعات بناءة إذا أدت إلى تغييرات ايجابية وليس فقط أبداء الاعتذار أو التعويض عما بدر من انتهاكات في الماضي وإنما منع تكرار تلك الانتهاكات في المستقبل . ومع ذلك فإن النزاعات العنيفة لها أثار هدامة على رفاهية المجتمع في كافة الجوانب . وسواءً كانت مصدرها الحكومة أو غير الحكومة فإن أشكال عديدة من الانتهاكات والعنف تكون غير ظاهرة للعيان وجزء لا يتجزأ من الديناميكية السياسية والاجتماعية والتي بالمقابل تؤثر على التنمية في أي مجتمع وتؤدي إلى استنزاف الموارد التي كان من المفترض أن يتم استغلالها بشكل مثمر وايجابي ، بمعنى أن الصراعات ذات طبيعة غير مرغوب فيها (الكسندر ، ٢٠٠٥)

كما أن الصراعات التي تتجاوز الحدود الوطنية يكون لها آثار ضارة على الاستقرار والسكينة الإقليمية مما يضيف بعداً جديداً من شأنه أن يزيد من معانات معيشة المواطنين ويؤدي إلى تعقيدها . (مارينو ١٩٩٩م) .

وعندما يكتسب العنف بعداً إقليمياً (بين الدول) فإنه يزداد عدد الممثلين واللاعبين وتتعدد مصالح الأطراف المتحاربة ويصبح الحل أكثر تعقيداً وتكون هناك أثاراً كبيرة ومتعددة على الأمن ورفاهية المواطنين .

عنوان هذا الموضوع يتناول البعد الإقليمي للصراعات مع التركيز على القارة الأفريقية

- ملخص موجز عن أسباب وأنواع الصراعات الأفريقية :-

إن أسباب الصراع في أفريقيا متعددة وتشمل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمكن تصنيف الصراعات إلى أشكال مختلفة وفقاً لنوع المعايير التي يتم استخدامها وعلى سبيل المثال فقد صنفت الصراعات في افريقيا (وفقا لسالم ١٩٩٩ الذي اقتبسها من بوجرا ٢٠٠٢) على النحو التالي :

- قضايا الحدود التي لم يتم ترسيمها أو حسمها
- الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية ذات التداعيات

الدولية .

- الصراعات السياسية والأيديولوجية
- المطامع البشرية والتحريرية الوحدوية
- الانفصال

كما تشمل الأنواع الأخرى من الصراعات العرقية والدينية والصراعات الطبقية .

تكلفة الحرب والعنف في أفريقيا :-

تعاني أفريقيا بشكل كبير من الصراعات والعنف المسلح ، ويكلف النزاع المسلح أفريقيا حوالي ١٨ مليار دولار سنوياً وبالتالي فإن ذلك يمثل عائقاً خطيراً للتنمية في أفريقيا . وبالمقارنة مع الدول التي تنعم بالسلام ، فإن ما نسبته ٥٠٪ من حالات الوفاة للأطفال توجد في الدول الأفريقية التي تعاني من الصراعات وكذلك فإن ١٥٪ من الناس يعانون من سؤ التغذية وانخفاض متوسط العمر المتوقع بمعدل خمس سنوات - كما تقدر نسبة الأمية بـ ٢٠٪ بين الكبار.

ويحصل الشخص على ما نسبته ١٢،٤٪ فقط من الغذاء (هيلر ، أكتوبر ٢٠٠٧م) .

علاوة على ذلك فإن حالات الوفاة بسبب المعارك التي تم تسجيلها في أفريقيا بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٥م بلغت حوالي ١،٦ مليون حالة وفاة والتي شكلت ما نسبته حوالي ٢٤٪ من المجموع العالمي للوفيات الناتجة عن المعارك (تقرير التنمية الأفريقية ، ٢٠٠٨م) .

وبالمثل فإن تقرير التنمية الأفريقية يسرد التكاليف **الاجتماعية للحرب كما يلي :-**

-أدت الحروب إلى الإعاقات نظراً للإصابات الناتجة بسببها وزادت من وطأة الأمراض .

-أدت إلى صدمات نفسية في صفوف المدنيين بسبب تبادل إطلاق النار والتعذيب والاغتصاب وقتل أفراد الأسر .

-أثرت النزاعات المسلحة على الأطفال والفتيات والنساء بطرق مختلفة .

-أدت الحروب إلى تدمير البنى التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والطرق .

بالإضافة إلى ذلك ، فان أعمال العنف المسلحة تؤدي إلى تشريد الكثير من الناس القاطنين في أماكن الصراعات .
وفقاً لتقرير التنمية الأفريقية (عام ٢٠٠٨م) فإن أفريقيا تعتبر موطناً لحوالي ١٢ ٪ من سكان العالم . إلا أن ٣١٪ من عدد اللاجئين في العالم هم من أفريقيا .

أن الدول التي تشهد صراعات أو تلك التي تعيش للتو حالة ما بعد انتهاء الصراعات فيها تخلق أعداداً هائلة من النازحين الذي يتركون بلدانهم بحثاً عن سبل عيش أفضل لأن اقتصاديات الدول التي تعيش مرحلة ما بين الصراعات توفر فرص عيش محدودة لمواطنيها

-الآليات الرسمية والبديلة للتعامل مع النزاعات :-
تعتبر النزاعات جزءً هاماً في العلاقات الإنسانية وقد قام البشر بتطوير آليات لاحتواء الصراعات من أجل الحفاظ على التماسك والاستقرار الاقتصادي والسياسي في حياة المواطنين و الدول .
ويمكن تصنيف هذه الآليات - على نطاق واسع - إلى آليات رسمية وغير رسمية ، والآليات الرسمية هي الآليات المرتبطة بالمؤسسات القانونية الرسمية بينما الآليات الغير الرسمية فهي تلك التي تتراوح من الآليات التقليدية مع الكثير من التغييرات إلى المجالات الأوسع من الدبلوماسية الوقائية والوساطة والأنشطة المختلفة ذات الصلة .
ويعتبر التقاضي هو الأسلوب السائد لحل المنازعات بالآليات الرسمية وهو عملية حل المنازعات في المحكمة .
ويمكن أن تكون المحكمة محكمة وطنية أو دولية تنشأ بموجب قانون المؤسسات الدولية أو المؤسسات المتعددة الأطراف - ومثل هذه الآليات مفيدة في التعامل مع النزاعات الفردية إلا أنها تكون مقيدة في معالجة الآثار المتعددة التي ربما قد تنشا كنتيجة للسبب الحقيقي للنزاع (١ جارول ٢٠٠١م) .

وبسبب قصور النظام القضائي في تقديم حلول شاملة للنزاعات فإنه تم وضع وسائل بديلة لحل المنازعات وفي أشكال مختلفة ، ومن هذه الآليات البديلة لحل المنازعات المفاوضات والوساطة والتحكيم .
المفاوضات (أو التفاوض) :- هي عملية طوعية (اختيارية) وغير رسمية تتوصل أطراف النزاع فيها إلى اتفاق مقبول من الطرفين .
أما الوساطة فهي تختلف عن التفاوض كونها تتطلب وجود طرف ثالث محايد أو عرف اجتماعي للتوصل إلى اتفاق بالتراضي .
ويعتبر التحكيم آلية أخرى لحل المنازعات بطريقة سلمية ، والتحكيم هو عملية اختيارية (طوعية) لحل النزاع يقوم فيها طرف ثالث محايد (محكم) - بإصدار حكماً بعد سماعة للقضية من قبل الأطراف المتنازعة

-بعثات تقصي الحقائق :- وهي أيضاً آليات داعمة لحل المنازعات عند نشوبها وذلك عن طريق تقصي الحقائق على أرض الواقع . وهي عملية غير رسمية يتم فيها اختيار طرف ثالث محايد من قبل المتنازعين للتحقيق في القضية محل النزاع وتقديم تقريراً أو الأداء بشهادته في محفل آخر مثل المحكمة أو عند التحكيم .
ومن شأن هذه الآليات أن تحسم الخلافات في وقت قصير وبتكلفة أقل مقارنة مع الآليات القضائية الرسمية

-حالات من التجارب الأفريقية تم فيها تسوية المنازعات والصراعات السياسية عن طريق المفاوضات :-
أحدثت الصراعات العنيفة التي شهدتها أفريقيا أضراراً فادحة ودماراً هائلاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة الأفريقية وبالتالي فقد أثر ذلك سلباً على الإمكانيات الديمقراطية وموارد التنمية وأما أسباب هذه الصراعات فهي معقدة بنفس تحديات حلها .
ومع ذلك فان لأفريقيا تجارب في إنهاء الحروب الأهلية من خلال التفاوض والاستفتاءات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة . وكمثال على ذلك الاستفتاء الذي جرى في اريتريا عام ١٩٩٣م واستفتاء ٢٠١٠م المتعلق بجنوب السودان .

هناك أيضا العديد من التجارب في أفريقيا تم فيها حل الصراعات بالوسائل السلمية حول إدارة واستخدام الموارد بين الدول ، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التنمية المشتركة التي أنشأتها نيجيريا وساوتومي للتطوير المشترك لموارد النفط البعيدة عن الشاطئ في الحدود البحرية المتنازع عليها ، وكذا تطوير إنشاء ممر مابوتو لإدارة ميناء مابوتو والممرات التي تشترك فيها موزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند .

كما أن مبادرة حوض النيل بين عشر دول الواقعة على ضفة نهر النيل تعتبر وسيلة مبتكرة لإدارة الموارد المائية المشتركة .

- تجارب أفريقية جيدة في حل النزاعات المتعلقة بالانتخابات من خلال الوسائل السلمية:

مع التراجع المطرد لبعض الأسباب التاريخية التي تؤدي إلى نشوب الصراعات الأفريقية ، ظهرت الانتخابات مؤخرا باعتبارها واحدا من الأسباب الرئيسية للصراع في جميع أنحاء أفريقيا.

وتعتبر العملية الانتخابية بديل عن العنف كوسيلة لتحقيق الحكم الرشيد.و عندما ينظر إلى العملية الانتخابية على أنها غير نزيهة أو فاسدة وغير ملبية للطموحات ، فان شرعيتها السياسية تكون محل شبهة وذلك من شأنه أن يغري أصحاب المصالح للخروج عن القواعد والمبادئ الرامية إلى تحقيق أهداف العملية الانتخابية (ندولو & لولو ٢٠١٠) كما شهدت بعض الدول الأفريقية حالات عنف بعد إجراء الانتخابات ومع ذلك، كانت هناك محاولات جيدة في إدارة مثل هذه المشاكل ومثال على ذلك أزمات الانتخابات التي شهدتها كلا من كينيا وزيمبابوي عام ٢٠٠٨ . ولعل اتفاق تقاسم السلطة بين الأطراف المتنازعة هي نتيجة نهائية لإنهاء ألازمات في هذه الدول حيث تمكن الساسة والزعماء الأفارقة من لعب دور كبير وهام في توليد الزخم الخاص بحل الأزمات

تجارب أخرى لإنهاء الخلافات تتمثل في إيجاد آليات جديدة لمنع نشوب الصراعات.تشمل كلا من نظام الإنذار المبكر للصراع والخاص بالاتحاد الأفريقي ونظام الإنذار المبكر للصراعات و آلية الاستجابة مثالا جيدا في هذا الصدد.

إن نظام الإنذار المبكر للصراع و آلية الاستجابة هو عبارة عن نظام خاص بالدول الأعضاء السبع في الهيئة الحكومية للتنمية في مناطق القرن الأفريقي وذلك لمعالجة النزاعات الرعوية في منطقة القرن الأفريقي ،في حين تم تأسيس نظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة (الخاص بالاتحاد الأفريقي) لغرض احتواء الأزمات والحيلولة دون تحول تلك الأزمات إلى صراع عنيف ذي نطاق واسع.

دور الممثلين المنتخبين في منع نشوب الصراعات وبناء السلام ،إن الدور الأساسي للممثلين المنتخبين في أي بلد كان يتمثل في عملية سن القوانين والتشريعات. لكنه أصبح من المقبول الآن وعلى نطاق واسع أن يكونوا هم الفاعلين الرئيسيين في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام. إذ أن بإمكانهم لعب دور حاسم في احتضان الجماعات المختلفة في بلد معين كما يمكنهم تعزيز بناء السلام ومنع نشوب الصراعات من خلال وضع إطار تشريعي و مؤسسي للمساعدة في منع نشوب الصراعات. وبصرف النظر عن منع الذراع التنفيذي للحكومة من

استخدام وسائل عنيفة لإدارة الصراعات، فانه يمكن للممثلين أيضا تنظيم جلسات استماع علنية في المناطق الجغرافية المختلفة حيث يقتضي بذل الجهود المتعلقة ببناء السلام .و هذا من شانه أن يجعلهم أكثر الماما ومعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والأفراد على حد سواء على الصعيدين الوطني والإقليمي (العلي وبيضون، ٢٠١٠).

وينبغي على الممثلين المنتخبين اعتماد سياسات التنمية والحكم الرشيد،و نزع صفة المركزية عن السلطات وتقليص الشروط المسبقة التي يمكن أن يتم استخدامها من قبل الفاعلين عديمي الضمير للتحريض على الصراع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يلعب أولئك الممثلون دورا لا غنى عنه في تعزيز سيادة القانون في بلد بعينه حيث أن مبدأ سيادة القانون لديه القدرة على المساهمة في بناء السلام ليس فقط من خلال بناء إطار القوانين القائمة على الأعراف الاجتماعية التي يلتزم بها المجتمع طواعية، ولكن أيضا من خلال توفير الاستقرار من خلال العدالة. وأخيرا، ينبغي على الممثلين المنتخبين تطوير العلاقات الإقليمية، لاسيما وان تخصيص الموارد الشحيحة أصلا لخدمة التنمية يمكن أن يختلف باختلاف أولويات التنمية و هذا من شأنه أن يساعد على منع الصراعات المحتملة على المستوى الإقليمي (أوبراين، ٢٠٠٥).

وفي الختام تعاني أفريقيا بشكل كبير من الصراع والعنف المسلح اللذان تسببهما العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وترتبط معظم الصراعات ، بالحدود والنزاعات الإقليمية؛و الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي لها تداعيات دولية إلى جانب الصراعات السياسية والأيديولوجية؛ والمطامع و نزعات الانفصال إلى جانب أشياء أخرى كثيرة. وقد أدت هذه الصراعات إلى سقوط الكثير من الإصابات و الوفيات البشرية، إلى جانب ارتفاع مستوى الأمية بين صفوف الكبار، كما سببت في حدوث موجات من اللجوء والنزوح الداخلي ، والخسائر الزراعية و استنزاف إيرادات السياحة، الخ

ومع ذلك فان أفريقيا لديها خبرات فيما يخص إنهاء أنواع مختلفة من الصراعات والتي تمثل إلهاما لبقية مناطق العالم التي تعاني من الأزمات والصراعات .

ورقة عمل مقدمة من :- مولوجيتا جيبرهيوت &جيتاشو زيروا
معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم -جامعة أديس أبابا
٢٣ - ٢٤- فبراير ٢٠١٣م

الفصل الخامس :-

النساء البرلمانيات

ملخص ورقة عمل :- دور النساء البرلمانيات في إحلال السلام والأمن في أفريقيا والعالم العربي

تلعب السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي دوراً بارزاً في الحكم حيث تتمثل وظيفتهن الأساسية في تمثيل اهتمامات المرأة والفئات المهمشة الأخرى؛ وبالتالي المضي قدما في خدمة المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن تمثيل المرأة في الحياة السياسية والمناصب القيادية يعتبر جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة والديمقراطية في أي بلد. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في الحكومة لا يمكن انكارها ، فإنها لا تزال تواجه العديد من العقبات فيما يتعلق بتحقيق التمثيل في الحكم. وتركز هذه الورقة على دراسة المشاركة السياسية للمرأة في أفريقيا والعالم العربي، والتحديات المختلفة التي تواجهها في الحياة السياسية وصنع القرار اضافة الى دورها ومشاركتها في برامج السلام والأمن. وتشمل تلك التحديات غالبا العوامل الثقافية والصورة النمطية للمرأة،و انخفاض ثقة المرأة بنفسها ، وانعدام التنسيق بين المنظمات النسائية الخ وهذه التحديات تتطلب توحيد جميع الجهود وكذا الايمان بقدرات المرأة على القيادة وتحمل المسؤوليات المتعلقة ببناء الدولة.

قضايا المرأة على الصعيد العالمي:--

اكتسبت قضايا المرأة اهتماما كبيرا في الساحة الدولية. وقد تم بالفعل إعلان

عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة وكان من شأن ذلك وضع أساس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) اثناء المؤتمر الدولي الأول المعني بالمرأة الذي عقد في المكسيك في عام ١٩٧٩ وتلتها المؤتمرات الدولية الأخرى التي تناولت قضايا المرأة. ومع استمرار التمييز ضد المرأة وتهميشها في جميع جوانب شؤون الحياة العامة بما في ذلك السلام والأمن، فقد تسارع هذا الاتجاه في التسعينيات من القرن الماضي حيث انعقد مؤتمر بكين في عام ١٩٩٥ والذي مهد الطريق لتعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار والمناصب القيادية العليا من خلال اعتماد منهاج عمل محدد. علاوة على ذلك، يسلط الهدف الثالث من اهداف تنمية الألفية الضوء على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

ان المناطق الأفريقية والعربية لم تتملص من النقاش العالمي الذي يدور حول قضايا المرأة وقد شهدت تغييرات كبيرة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعملية الديمقراطية. ومع ذلك، فقد واجهت الديمقراطية

في المنطقتين الكثير من التحديات بما في ذلك عدم الاستقرار والصراعات الإقليمية، والاختلالات الاقتصادية وعدم وجود حرية الانخراط في عملية ديمقراطية ذات معنى. وبالمثل، فإن تلك التحديات ذاتها تساهم في تأخير الجهود الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل فيما يتعلق باتخاذ القرار مثل مساهمتها في السلام والأمن.

وبالتالي فإنه من المهم بالنسبة للنساء وخاصة النساء البرلمانيات أن يكن جزءا من العمليات التي تعمل على تعزيز مساءلة الحكومة واستجابتها في التعامل مع القضايا التي تسبب النزاعات وخلق وعي أفضل بالتحديات واستراتيجيات بناء السلام.

المرأة في البرلمانات العربية الافريقية : كتلة حرجة

وفقا لعلماء السياسة النسوية، تشير الكتلة الحرجة الى الحاجة لان تقوم أقلية كبيرة من النساء با حداث التغيير السياسي. ان مدى تأثير المرأة يعتمد بدرجة كبيرة على عدد النساء في البرلمان واللواتي يتمعن بدوافع وحوافز لتمثيل قضايا المرأة واهتماماتها حيث لوحظ أن وجود حتى امرأة واحدة في البرلمان سوف يعمل على تغيير سلوك الذكور. وتدل التجربة الأوروبية الغربية انه متى ما كانت لدى السيدات البرلمانيات رسالة ومهمة تهدف الى إحداث التغيير، فان حتى عدد قليل منهن يمكن ان يحقق نتائج هامة. وبينما يمكن ان يؤدي وجود امرأة واحدة فى البرلمان الى احداث تغيير فان اي تغير كبير على المدى الطويل سوف يتحقق من خلال وجود عدد كاف من النساء البرلمانيات اللاتي يتوفر لديهن الحافز لتمثيل اهتمامات المرأة.

- قواعد استراتيجية :-

تتمثل هذه الاستراتيجية في المساعدة على تحقيق أقصى قدر من تأثير المرأة في العملية التشريعية. كما تتكون الاستراتيجية من ثلاثة أجزاء من ضمنها تعلم القواعد، و استخدام القواعد وتغيير القواعد مثل الجمارك والاتفاقيات والممارسات غير الرسمية واللوائح الخاصة التي تحكم طريقة عمل السلطة التشريعية. وتقوم استراتيجية تعلم واستخدام وتغيير القواعد على الاعتقاد بأن هناك حاجة للتغيير، وأن الهدف في انتخاب السيدات البرلمانيات يتمثل في ضمان التغيير. وقد قام الخبراء بتحديد أربعة أنواع من التغيير الذي يمكن أن يحدث تغييرا فيما يتعلق بوضع النساء على النحو التالي:

١-التغيير المؤسسي الاجرائي : يتمثل هذا التغيير في جعل البرلمان بيئة اكثر ملائمة للمرأة من خلال اتخاذ تدابير ترمي الى تعزيز وزيادة الوعي الخاص بالنوع الاجتماعي.

٢-تغيير التمثيل: وهو ينطوي على إجراءات محددة لتعزيز عملية وصول المرأة إلى السلطة التشريعية. وتشمل هذه الاجراءات تشجيع المرشحات؛ وتعزيز التشريعات الهادفة الى تحقيق المساواة بين الجنسين، وكذا موائمة القوانين و اللوائح. كما يتضمن هذا التغيير التمثيلي ايضا الإجراءات البرلمانية التي تهدف إلى تمكين النساء من خلال تعيينهن في مناصب برلمانية مهمة وتأمين مشاركتهن في الحكومة .

٣- التأثير على المخرجات: تشير هذه العبارة الى "تأنيث" التشريعات ومخرجات السياسات الأخرى، أي القوانين والسياسات لتكون في صالح المرأة والتي تشمل ادراج قضايا المرأة على جدول الأعمال والتأكد من أن جميع التشريعات ملائمة للمرأة و تراعي الفوارق بين الجنسين.

٤-تغيير الخطاب: وهذا النوع من التغيير ينطوي على تغييرات داخل أو خارج البرلمان. وينبغي ألا يقتصر ألامر على بذل جهود لتغيير اللغة البرلمانية على نحو يؤدي الى تطبيع منظورات ومرئيات المرأة ، بل انه من الضروري أيضا الاستفادة من منبر البرلمان في تغيير المواقف العامة وتغيير الخطاب السياسي بحيث تصبح المرأة السياسية مفهوما عاديا كمفهوم الرجل السياسي.

-النساء البرلمانيات وبناء السلام :-

ان بناء السلام يعتبر مجالاً من المجالات التي ينبغي تشجيع المرأة على

المشاركة الفعالة فيها نظراً لأثر الصراع المسلح على المرأة وتهميشها وحرمانها من المشاركة في القرارات السياسة المتعلقة ببناء السلام.

ومن خلال اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٠٠ بالإجماع ، فقد اعترف المجتمع الدولي بالمساهمات التي يمكن ان تقدمها المرأة في مجال منع الصراعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وبناء السلام، وركز القرار على أهمية المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل باعتبارها عامل هام ونشط في بناء السلام والأمن و ليس مجرد ضحية للصراعات.

كما تم اعتماد اربعة قرارات اخرى بشأن المرأة والسلام والأمن حتى الآن من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن رقم ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛ ١٨٨٨ (٢٠٠٩)؛ ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و١٩٦٠ (٢٠١٠)؛ وتظهر هذه القرارت مدى اهتمام الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين والمتمثلة بمجلس الأمن الدولي بمشاركة المرأة في قضايا السلام والأمن وتنفيذ هذه القرارات على المستوى الحكومي.

ان السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي باعتبارهن يمثلن قيادات نسائية تشارك في صنع القرار على المستوى الحكومي اذ يضطلعن بمسؤولية كبيرة في عمليات السلام والحوار، وذلك على الرغم من أنهن لا يمثلن تمثيلا

كافيا في الاستراتيجيات المحلية والوطنية والدولية المتعلقة بحل النزاعات. لذا ينبغي عليهن العمل مع مختلف الأطراف المعنية بالنزاعات بهدف بلورة افكار ورؤى تتعلق بفهم ما يمكن القيام به في هذا الاطار الى جانب خلق فرص للشعب لتمكينه من المشاركة في حل النزاعات من خلال التداول حول مختلف القضايا ذات الصلة.

ان دور السيدات البرلمانيات يشمل ايضا العمل مع النساء الأخريات ومنظمات المرأة في البلدان المتضررة من الصراعات من أجل تمكينهن ومساعدتهن على اداء أدوار أكثر فاعلية في معالجة آثار العنف.

عموما ينبغي على السيدات البرلمانيات باعتبارهن مشرعات أن يلعبن دورا رئيسيا في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ و القرارات الأخرى المتعلقة بالمرأة، وقضايا السلام والأمن. ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لم تقم سوى بعض البلدان بوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ هذا القرار ويعزى ذلك في معظمه إلى عدم وجود إرادة سياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما يعزى ذلك إلى الأسطورة القائلة بأن القرار تفرضه أجندة خارجية. أن مساهمة السيدات البرلمانيات تقوم على تشجيع الحكومات على اتخاذ جميع الآليات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. حيث أن عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ يمثل فشلا بالنسبة لهن.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تتجه المنتديات الخاصة بالسيدات البرلمانيات نحو العمل الجاد وذلك من قبيل اعتماد خطة لتطوير خطة عمل وطنية خاصة بالسيدات البرلمانيات بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في البلدان التي لم تحقق حكوماتها تقدما فيما يتعلق بهذه القضايا.

وفي الختام فان مشاركة المرأة في جميع جوانب عملية السلام تعتبر مهمة جدا في أي مجتمع. ان وجهة نظر المرأة فيما يخص الصراعات المسلحة تكون مختلفة تماما عن وجهة نظر الرجل حيث أن السلام هو عبارة عن مفهوم شمولي يتضمن أشياء كثيرة. فبالنسبة للنساء، يعني السلام أيضا الحصول على الرعاية الصحية بطريقة آمنة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والحصول على مياه الشرب النظيفة، ومكافحة الأمية، والفقر، ومكافحة العنف الأسري الخ. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، فانه ينبغي تمكين المرأة من التغلب على جميع العقبات التي تعوق مشاركتها في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار. فالمرأة البرلمانية لديها القدرة على تحقيق هذه الأهداف من أجل تحقيق السلام المستدام الى جانب الاضطلاع بمسؤولية تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على المستوى الوطني.

علاوة على ذلك، ينبغي على النساء العمل سويا مع الرجال أثناء عملهن النضالي لأنهن لا يستطعن الحصول على حقوقهن دون مساندة ودعم الرجال . وبالمثل فان الرجال لا يستطيعوا العيش في مجتمع عادل وسلمي حتى يتم إشراك النساء بشكل كامل والقبول بهن كأنداد. كما ينبغي على الرجال أن يدركوا أنهم يخسروا الكثير في حالة عدم استيعاب الأصوات النسائية في عمليات بناء السلام .

قدمت ورقة العمل هذه من قبل جوزيف تشيلنجي،
رئيس اللجنة التوجيهية للمجتمع المدني في الاتحاد الأفريقي
أثناء الاجتماع الثاني للسيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي الذي انعقد في الخرطوم بجمهورية السودان
في الفترة ١٨-١٩ مارس ٢٠١٢.

ملخص ورقة العمل "دراسة مقارنه لمساهمات المرأة في التنمية الوطنية في المناطق الأخرى من العالم والمشهد العربي الأفريقي"

تحتل قضية مساهمة المراة في الانشطة الوطنية الصدارة في جدول الاعمال العالمي وعلى وجه الخصوص في السنوات الاخيرة وذلك مع تزايد الاهتمام باهمية المساواة بين الجنسين .

لقد شكل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٤م نقلة نوعية حيث تمخض عنه إجماعاً جديداً على نقطتين هامتين هما أن تمكين المرأة وتحسين وضعها يعتبر ضرورياً لتحقيق الإمكانات الكاملة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وان تمكين المراة امراً هاماً بحد ذاته .

في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والذي انعقد في رينيد وجانيرو في عام ١٩٩٢م ، حثت المنظمات الغير الحكومية على فهم الارتباط بين قضايا المرأة والتنمية المستدامة ، وفي المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان الذي انعقد في فينا عام ١٩٩٣م تم أخيراً القبول بحقوق المرأة باعتبارها من قضايا حقوق الإنسان الدولية .

كما أن تمكين المرأة لم يكن مجرد موضوع للجلسات الخاصة حول قضايا المرأة ولكن تم قبوله بإعتبارة عنصراً هاماً وحيوياً في أي إستراتيجية تسعى لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والبيئية.

ويتلخص موضوع الدراسة هذا في تقييم الوضع في أفريقيا والعالم العربي بالمقارنة مع غيرها من مناطق العالم فيما يتعلق بمساهمة المرأة في التنمية الوطنية كما أننا سنستعرض بعضاً من التحيزات البدائية التي تركت أثراً على وضع المرأة في جميع أنحاء العالم وعانت منها المرأة منذ زمن سحيق وأعاق نهوضها وإسهاماتها في التنمية الوطنية منذ ذلك الوقت وحتى اليوم

مذكرة حول التنمية الوطنية

تعرف التنمية الوطنية بانها " قدرة البلد على تحسين المصالح الاجتماعية للناس " ، وعلى سبيل المثال من خلال توفير المرافق الاجتماعية مثل التعليم الجيد ، أنابيب نقل المياه . الخ (الاجابات التي قدمها ويكي) وعليه فإن بلداً ما يحتل اليوم موقعاً متدنياً في هذا السلم ربما يرتقى إلى الأفضل في الغد إذا قام بتسخير عوامل الإنتاج وعناصره وتحسين ذلك من خلال توفير التعليم الجيد والمرافق الاجتماعية الأخرى مثل الرعاية الصحية وغيرها .

ان معنى التنمية الاقتصادية يكتسب طابعاً وظيفياً أكبر لا يشمل فقط النمو الاقتصادي ولكن القدرة على تحقيق التغيرات الهيكلية التي من شأنها أن تحدث التحول الهيكلي مثل السياسات الملائمة ونظام الحكم والأسواق وما إلى ذلك من تغيرات في المواقف .

وتشمل التنمية (الاقتصادية) الوطنية على تحسينات في العديد من المؤشرات مثل معدلات معرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع ومعدلات الفقر .

المرأة والتنمية الوطنية

لم يحظ الدور الكبير الذي تساهم به المراة في المجتمع بذلك القدر من الاهتمام ومع ذلك فقد أظهرت الأبحاث الخاصة بهذه المسائل ، وخصوصاً قضية التنمية الاجتماعية والصحة والرفاة ، الدور الفاعل الذي تقوم به المرأة بمعني أنه لا جود للمبرر القائل بأن الرجل وحدة هو صاحب المساهمات ذات الشأن الرفيع في الاقتصاد والتعليم ورسم السياسات والخطط والخدمات الاجتماعية أو ما أشبهها . وقد لخص " حجوساني " دور المرأة في التنمية الوطنية في أفريقيا . كما هو الحال في الأجزاء الأخرى من العالم ، بثلاثية القيم . الإنتاج والتوالد والأنشطة العامة في المجتمع ، اضافة الى ذلك فهي ام وزوجة وتقوم بالاعمال المنزلية والزراعة والسفر الخ .

ومن الواضح فإن درجة مساهمة المرأة في التنمية الوطنية يكون متناسباً بشكل مباشر مع مدى تقدم المرأة في البلد المعني من حيث التعليم والحرية والمساواة والتكافؤ بين الجنسين و فرص العمل ومدى توافر فرص الحصول على الرعاية الصحية الخ .

وبناءً على ذلك فقد أظهرت الإحصائيات العالمية في عام ١٩٩٤م بشأن دور المرأة في التنمية .

" عندما تكون المرأة على درجة كبيرة من التقدم والتعليم فإن النمو الاقتصادي يكون مضطرداً ، وعندما تكون مقيدة فإنه يكون هناك ركوداً ".

ولذا فانه من المنطقي القول ان العالم كان سوف يشهد تطورا كبيرا لولا وجود مجموعة من القيم الثقافية والتقاليد والتحيزات الأخرى مثل الصورة النمطية الذكورية (الابوية) التي بدورها أردت المرأة إلى الحضيض منذ زمن طويل .

تاريخ موجز عن الاستعباد والاضطهاد الذي تعرضت له المرأة :-

بالعودة إلى عصور ما قبل الميلاد وصف أرسطو وهو أحد الفلاسفة المشهورين - المرأة بأنها مخلوق ناقص وبها عيوب وبأنها شبيه بالوحش .

هذا الوصف المشين للمرأة تغلغل في نفوس فلاسفة ومفكرين آخرين والذي انعكس في نظريات فرويد للتحليل النفسي (في القرن التاسع عشر) الخاصة بالحياة الجنسية للأنثى . فقد زعم فرويد بان الأنثى مجرد مادة بينما الذكر ، روح وعقل ، وأن المرأة الحامل ما هي الأ مجرد وعاء أو حاضن هامد للجنين الذي تشكله بذور الذكر فقط. وقد اعتبر بأن المرأة غير مؤهلة للحرية أو العمل السياسي وأنها سلبية بالفطرة ومنقادة لأمر زوجها ، وقد قام الغرب بتصدير إرثه ألذكوري (الأبوي) كجزء من سياسته الاستعمارية وبالتالي فقد زرع بذوره في أجزاء عديدة من العالم . مع العلم ان النظم التقليدية مكنت المراة في مجتمعاتها ، بيد أن الوضع تغير مع مجي الاستعمار وأيد يولوجياته التي تنادي بأن تتفرغ المرأة لشوؤنها المنزلية ، ولذا فقد أضحى الرجل أكثر نفوذاً من الناحية السياسية مما كان علية في ما قبل الحقبة الاستعمارية .

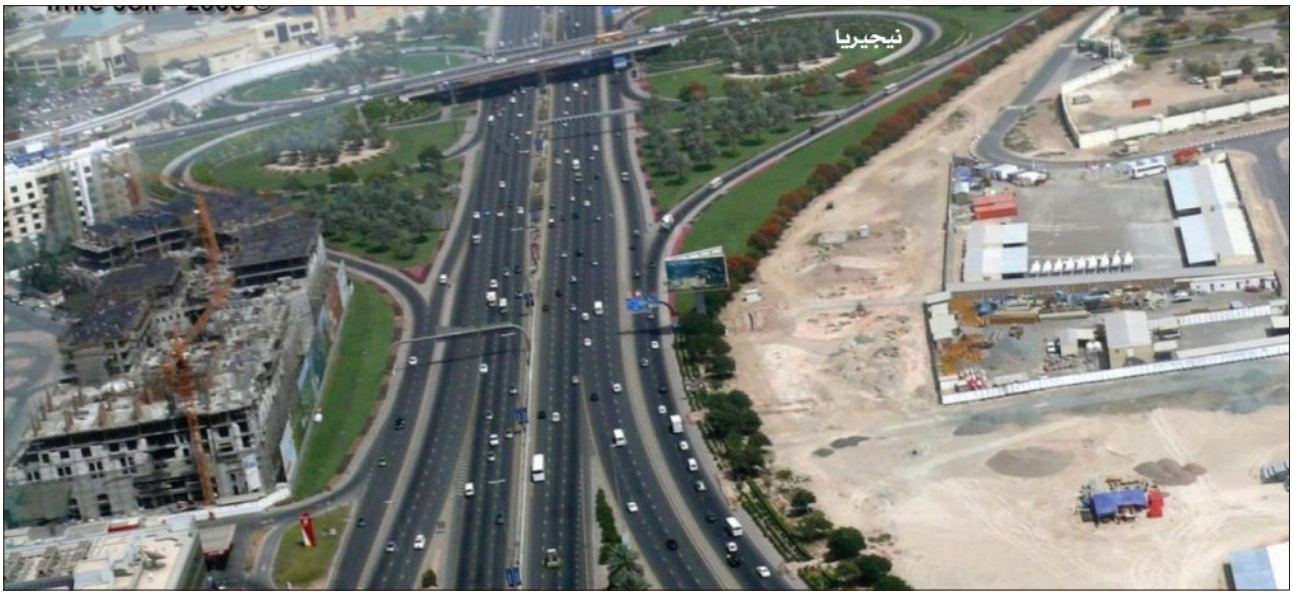

وهذه التصورات عن المراة كانت سائدة كذلك في تقاليد اليهود وكذا في التقاليد العربية قبل ظهور الاسلام ، حيث كان ينظر للمراة على انها سلعة او متاع .

ومما سبق فإن ذلك يمثل خلفية عامة عن استعباد المرأة في جميع أنحاء العالم وعلى وجه الخصوص في أفريقيا والعالم العربي وكنتيجة لذلك فإن النساء في جميع أنحاء العالم تعمل من خلفية القاسم المشترك لتلك التصورات السلبية في قضايا التنمية الوطنية.

وهذا ما يعطي تفسيرا للنضال الذي تقوم به المرأة من أجل التحرر وتوج هذا النضال في عدة مؤتمرات عالمية حول المرأة ، وقد تحقق الكثير وتم التغلب على الكثير من هذه التحيزات والممارسات ولكن هناك الكثير مما يجب فعله .

وفي الحقيقة فإن النضال الذي قادته المرأة للتحرر من القيود

والأغلال ، كانت المرأة في البلدان المتقدمة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجزء من آسيا والمحيط الهادي أكثر حظاً في الخروج التدريجي من هذه العزلة .

وهذا ما يعطي تفسيراً للمساهمات الكبيرة التي أحرزتها المرأة في التنمية الوطنية في بلدانها وترتب على ذلك تنمية أفضل وأكبر في تلك البلدان أكثر منها في مناطق أفريقيا والعالم العربي .

تحليل مقارن لمساهمة المرأة في أفريقيا والعالم العربي في التنمية الوطنية مع نظيرتها في المناطق الأخرى من العالم .

منذ زمن سحيق ، ونظراً لطبيعة المرأة ونشأتها فقد تم إقصائها جسديا وثقافياً وقانونياً من الانتفاع بقدرتها في التأثير و المساهمة في رسم السياسات والخطط التي تؤثر على حياتهن وعلى المجتمع الذي يعشن فيه .

لكن المرأة أظهرت أرادة قوية وحققت نتائج في كثير من المجالات التي وهنت فيها عزيمة الرجل ، ومنها الاقتصاد والسياسية والتجارة والتعليم والخدمات الاجتماعية .

الاقتصاد : - تكمن المساهمة الاقتصادية للمرأة في التنمية الوطنية في مجال الزراعة والصناعة والقطاعات الخدمية

الزراعة :-

لعبت المرأة الأفريقية والعربية دوراً محورياً في انتعاش القطاع الزراعي لبلدانها ففي أفريقيا على وجه الخصوص وتحديداً في شبة الصحراء الأفريقية فإن المرأة تقوم بكافة الأنشطة الإنتاجية الزراعية مثل غرس البذور في الأرض وحرثها وزراعتها وبيع وشراء المنتجات الزراعية وكذلك حصاد الأرض كما أنها تشارك في عملية معالجة وتجهيز الأغذية وتخزينها .

وتشير البيانات إلى إن المرأة مسئولة عن ٧٠٪ من تخزين وحفظ المواد الغذائية و٩٥٪ في الصناعات الغذائية و ٥٠٪ في العناية بالثروة الحيوانية و ٦٠٪ في التسويق الزراعي .

وبالنسبة لمدى مشاركة المرأة العربية في الإنتاج الزراعي فإن هناك تفاوتاً كبيراً بالمقارنة مع نظريتها الأفريقية .

فقد أظهر المسح الذي أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٤م عن مشاركة الجنسين في الزراعة بأن نسبة القوى العاملة في الزراعة من النساء يفوق عدد الرجال في أفريقيا وبعض دول العالم العربي من الرجال فمثلا في نيجيريا فان نسبة مشاركة الرجال مقابل النساء هي ٤٦ - ٦٧ ٪ . وفي اثيوبيا ٧١ - ٨١ ٪ اما في ايران فهي ٢٢ - ٦٩٪ وعلاوة على ذلك فإن المسح يشير إلى أن معدل القوى العاملة من الرجال في قطاع الزراعة في البلدان العربية أكثر منها من النساء ١٦٪ من النساء مقابل ٣٤٪ من الرجال في السعودية ، ١٪ من النساء مقابل ١١٪ من الرجال في الأردن ، ٣٪ من النساء مقابل ٦٠٪ من الرجال في أفغانستان يعملون في قطاع الزراعة .

أن نسبة القوى العاملة من النساء في الزراعة في المناطق الأخرى من العالم تعتبر أقل من نظيراتها الأفريقية . فقد بين المسح في عام ١٩٩٤م بأن فقط ٢٪ من النساء في كندا و ١٪ منهن في الدنمارك وهولندا يعملن في مجال الإنتاج الزراعي .

القطاع الصناعي :-

ساهمت المرأة في أفريقيا والعالم العربي - بشكل كبير في الاقتصاد في القطاع الصناعي في الدول النامية التي تنتمي إليها

وتعتبر الصناعات الصغيرة ثاني أكبر القطاعات توظيفاً للقوى العاملة من الإناث في معظم الدول الإفريقية . ففي نيجيريا ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة عام ١٩٩٥م فإن ما نسبته من ٦٠ - ٧٠٪ من النساء يعملن في الصناعات الصغيرة وتشمل الأنشطة في هذا القطاع - الذي يجذب مشاركة المرأة - صناعة الملابس والصابون والمواد المنظفة وحفظ المواد الغذائية وصناعة الأحذية والحياكة والخياطة والغزل والنسيج وغيرها .

والحال كذلك في البلدان العربية حيث تهيمن النساء على الصناعات الصغيرة كنظيراتهن الأفريقيات وكنتيجة للعزلة الكبيرة التي واجهنها فقد استأثرن بالصناعات التي تتم في المنازل مثل الغزل والنسيج والصباغة والتطريز.

وللمراة العربية والافريقية حضورا ومساهمة فاعلة في الصناعات الصغيرة الريفية مقارنة بالمراة في المناطق الاخرى من العالم ، بينما في الدول المتقدمة تساهم للمراة بشكل كبير في القطاع الثانوي للصناعات والخدمات كون هذه البلدان مصنعة .

صناعة الخدمات :-

احتفظت الدول المتقدمة باتجاهها المشترك مع المنطقة العربية في صناعة الخدمات التي يظهر فيها هيمنة القوى العاملة من النساء بينما لم تتبع أفريقيا نمطاً منتظماً أو نموذج معرف وعلى هذا النحو فإن أغلب الرجال يشاركون في صناعة الخدمات في موريتانيا و ليبيريا والكونغو وساحل العاج و بوتسوانا وهناك العديد من النساء اللواتي يساهمن في صناعة الخدمات مثل نيجيريا وناميبيا وموريشيوس ومصر والجزائر أما في الدول مثل تشاد وليبيا وإثيوبيا واريتريا فإن نسبة القوى العاملة بين الرجال والنساء تسير في مستوى واحد .

السياسة والأعمال :-

ساهمت المرأة العربية والأفريقية بدرجات متفاوتة في نمو وتقدم الحكم الرشيد في بلدانها وبالمقارنة مع المناطق الأخرى الأكثر تقدماً فإن هناك تفاوتاً ملحوظاً لصالح المناطق المتقدمة وبالنسبة للمرأة العربية التي كان تمثيلها في البرلمان ضئيلاً فإنها الآن تحظى بتمثيل أكبر نظراً لان الدول العربية جعلت أنظمتها ألسياسية أكثر تحرراً .

وقد أشار الاتحاد البرلماني الدولي انه في عام ٢٠٠٥م بلغت نسبة تمثيل السيدات في البرلمانات العربية ٦،٥ ٪ مقارنة بـ ٣،٥ ٪فقد في عام ٢٠٠٠م .

ففي تونس مثلا تمثل النساء ٢،٣ ٪ تقريباً من أعضاء البرلمان ، ومع ذلك فإن نسبة تمثيل المرأة في مصر هي ٤ ٪فقط على الرغم من أن لديها اكبر برلمان من حيث عدد الاعضاء.

وفي عام ٢٠٠٦م حققت المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي قفزة كبيرة في مجال المشاركة في الانتخابات البرلمانية لكن نجاح المرشحات من النساء تختلف بحسب المنطقة . ففي دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً قامت المرأة . وللمرة الأولى في تاريخ الدولة بترشيح نفسها للانتخابات في ذلك العام . وبالرغم من انه تم انتخاب مرشحة واحدة فقط من أبو ظبي فإن الحكومة عينت ثمان نساء أخريات في المجلس التشريعي الفيدرالي الذي يتألف من ٤٠ مقعداً لتحصل المرأة بذلك على ما نسبته ٢٢،٥ ٪ من هذه المقاعد . وهذا أعلى بكثير من المتوسط العالمي الذي نسبته ١٧ ٪ وفي الكويت شاركت المرأة للمرة الأولى في الانتخابات لكنها لم تفز بأي مقعد أما البحرين فقد انتخبت أول نائبة لها والتي تعتبر الوحيدة في عام ٢٠٠٦م .

وخلافاً لنظيرتها العربية فإن المرأة الأفريقية اقل حظاً في مشاركتها السياسية و تعتبر ضئيلة مقارنة بالرجل ويعزو السبب في ذلك في أن مجال الحياة العامة يرتبط بشكل تقليدي بالرجل .

فعلى سبيل المثال في نيجيريا أظهرت نتائج الانتخابات الثالثة التي تم إجراؤها في عام ١٩٩٩م انه تم انتخاب ١٢ امرأة فقط (أي بما نسبته ٣,٤ ٪) كعضوات في البرلمان من اصل ٣٥٥ في حين يبلغ عدد العضوات في مجلس الشيوخ ٣ سيدات فقط من أصل ١٠٨ أي بما نسبته (٢,٨٪) .

وبمقارنة الوضع في أفريقيا والعالم العربي بتلك في أوروبا الغربية فإن النتائج غير مواتية ففي عام ١٩١٨م حازت أمرآة واحده على مقعد بالانتخابات في بريطانيا العظمى وفي عام ١٩٢٣م ٨ من النساء وفي عام ١٩٢٩م حصلت ١٤ إمراة على مقاعدعن طريق الانتخابات .

وفي النمسا حازت المرأة على نسبة ٢١٪ من مقاعد البرلمان ، وفي الدنمارك على ٣٣٪ وفنلندا ٣٩٪ أما في السويد فقد حصدت المرآة على ٣٤٪ من مقاعد البرلمان وفي لوكسمبورج ٢٠٪ .

وبالنسبة لافريقيا ، فتعتبر دولتا سيشل وجنوب أفريقيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان حصلت فيهما المرأة على نسبة ٢٧٪ و ٢٥ ٪ على التوالي ولم تصل نسبة تمثيل المرأة إلى ٢٠٪ في أي دولة عربية .

المهن:- اذاً فإن مساهمة المرأة في أفريقيا والعالم العربي في المهن مثل الطب والقانون والهندسة والخدمة العسكرية والتدريس والصحافة والمحاسبة والمريض ألخ يعتمد على مستوى النمو والتقدم في مجال التعليم . وعلى هذا النحو فإنه لا يمكن تحديد مساهمة المرأة في أفريقيا والعالم العربي في مزاولتها لهذه المهن بدون ان نضع في الاعتبار مدى التحاق المرأة بالتعليم النظامي واثار ذلك.

وعموماً فإن فرصة منح المرأة حق التعليم جاءت متأخرة نظراً لأن العادات والأعراف الثقافية قضت بأن تبقى الفتيات في البيوت للقيام بأعمال البيت في حين يلتحق الأبناء بالمدارس ، حتى أنه عندما بدأت الفتيات بالالتحاق بالمدارس فانهن لم يستطعن الاستمرار في الدراسة في بعض الاحيان حتى يتمكن الذكور من مواصلة تعليمهم كلما سنحت الفرصة نظرا لانعدام التمويل اللازم للتعليم النظامي .

وهناك عوامل تضاف إلى المساهمات الكبيرة للمرأة في التنمية الوطنية مثل عمل الرجل والمرأة وساعات العمل فعند أغلب النساء يبقى العمل والأعمال المنزلية وتربية الأطفال على الدوام مرتبطاً مع بعضهما فالمرأة غالباً ما تعمل ساعات أطول من الرجل

ومن الواضح أن متوسط العمر المتوقع يتجه لصالح المرأة بمعنى أن المرأة تبقى قوة عاملة فعالة بعد موت الرجل .

و في الختام، تلعب النساء دورا محوريا في تعزيز التنمية الوطنية في كل جوانب الحياة على الرغم من وجود بعض التحيزات التي أثرت على مكانتهن منذ فترة طويلة ويجب دائماً أن يتم الأخذ بعين الاعتبار بأن مستوى التنمية في أي بلد يكون متناسب ـ بشكل مباشر مع النهوض بالمرأة وهذا النهوض والتقدم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تلاشت كل التحيزات والصور النمطية البالية وسياسات القهر والإذلال للمرأة وأفسحت المجال للمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وإعطاء فرص متساوية للرجال والنساء على السواء في القضايا الوطنية

ورقة عمل مقدمة من المحاضر الكبير أوكواكي ابوجو اسكيو قسم الادراة العامة والعلاقات الدوليةكلية الحقوق جامعة أبوجا ـ نيجيريا في اجتماع السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي المنعقد في أبوجا من ٦ ـ ٧ أكتوبر ٢٠٠٩م

الباب الرابع :-

التقارير والتوصيات التي صدرت عن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي.

اجتماعات اللقأت التشاورية لأفريقيا والعالم العربي المنعقده تحت أشراف رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي

ملخص بأهم التوصيات والقرارات التي صدرت عن الاجتماعات التشاورية السنوية التي عقدتها الرابطة خلال الأعوام ٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م - ٢٠٠٨م - ٢٠١١م - ٢٠١٣م في كل من جمهورية نيجيريا الفيدرالية و في المملكة الأردنية الهاشمية وفي جمهورية موريتانيا الإسلامية وفي جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وأخيراً في جمهورية بوروندي وقد تم تصميم هذه اللقات التشاورية لتكون منبراً للحوارات والمناقشات حول موضوعات ذات أهمية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ومما يعتمل على الساحتين العربية أو الأفريقية بل وعلى الساحة الدولية في كثير من الأحايين وقد جرت العادة أن يتم اختيار موضوعات الاجتماع بالتنسيق بين الأمانة العامة للرابطة والدول المستضيفة للاجتماعات وبحيث يتم تكليف متخصصين من السياسيين أو الاقتصاديين أو الأكاديميين بتقديم (دراسات) معمقة حول تلك الموضوعات وبحيث يتم تقديمها للاجتماعات التشاورية حيث يتم أغنائها بالحوارات والمناقشات المعمقة وفي نهاية الاجتماعات يتم إصدار بيان ختامي بالتوصيات والقرارات المتخذة ويسرنا هنا أن نقدم ملخصاً لأهم ما تمخضت عنه تلك اللقأت التشاورية الخمسة التي عقدت خلال الفترة المنصرمة وكما يلي :-

أولاً :- التوصيات الصادرة عن إجتماع أبوجا-نيجيريا :-

-قد ناقش المشاركون خمس أوراق عمل نقاشاً مستفيضاً وقدموا العديد من المداخلات وتم التوصل إلى القرارات التالية :-

(i) إن الجهود العالمية المبذولة للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين يجب أن تتصدى لثلاثة تحديات رئيسية:-

a-ظاهرة العولمة.

b- قضية صناعة القرار السياسي الدولي .

c- مشكلة الفساد .

حيث أنه كلما كان هناك سلام داخلي في أوساط الدول الأعضاء كان لزاماً أن يكون هناك سلام عالمي .

(ii) في ضوء الإنجازات التي حققها الإتحاد البرلماني الدولي (IPU) والذي منح الرابطة صفة مراقب على اجتماعاته هناك حاجة لأن تنضم المزيد من الدول إلى ذلك الإتحاد كأفضل وسيلة معقولة للمشاركة الفاعلة في المشروع العالمي الخاص بإحلال السلام العالمي .

(iii) ينبغي على أعضاء البرلمانات الأفريقية القيام بتبني المبادارت الاقتصادية التالية :

أهداف تنمية الألفية (MDGS) ، الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) ، مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا (CSSDCA) .

(iv) أجمعت الوفود المشاركة على ضرورة إعادة النظر في قضايا العولمة .

(v) أقر المشاركون أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتحقيق التنمية وكذلك تحقيق إصلاحات تربوية واجتماعية وثقافية في أفريقيا والعالم العربي من خلال تحديد وتحليل وإدراك العقبات والعوائق التي تحول دون تحقيق تلك الإصلاحات .

(vi) أجمع المشاركون على أنه من خلال تحقيق الأهداف التربوية في أفريقيا والعالم العربي ستكون البرلمانات قادرة على بلورة استراتيجيات لإزالة العوائق والعقبات التي تحول دون تحقيق
الإصلاحات التربوية والأجتماعية والثقافية .

(vii) تم الاتفاق على أن تلعب الرابطة دوراً هاماً في تعزيز العلاقات الخارجية والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

(viii) أتفق المشاركون على أن دور الهيئة التشريعية في أفريقيا والعالم العربي مهم جداً في تشجيع التنمية وذلك بسبب العلاقة المتبادلة بين الهيئة التشريعية والسلطتين التنفيذية والقضائية من خلال عمليات صنع القرار والتنفيذ الفعال لتلك العمليات . ووفقاً لذلك تم التأكيد على حقيقة أن الهيئات التشريعية المنضوية في إطار الرابطة يجب أن تعمل على تطوير كيانات كفؤه من أجل أداء فاعل لتلك الأدوار .

(ix) أجمع المشاركون على أن التكامل الإقليمي يستلزم

مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا الاتحادية

التواصل بين التجمعات القومية ذات الثقافات والرؤى العالمية المختلفة ، حيث أن القائمين بتلك الجهود يجب أن يكونوا على وعي بالكم الثقافي الذي يتحاورون حوله من أجل تحقيق التكامل الإقليمي ، كما يجب عليهم أيضاً معالجة الركود الثقافي الذي يمثل تحديا كبيراً وفريداً للحركة الجماعية إضافة إلى أن المصالح المختلفة لأولئك الأفراد يجب أن تكيّف على نحو يحقق التماسك الجماعي من أجل تفادي الصراعات والنزاعات الجماعية .

(X) أكدت الوفود المشاركة على أهمية المهام الإشرافية والرقابية التي تقوم بها الهيئات التشريعية في ضمان التنفيذ الفعال والشفاف للقرارات والقوانين التي تتخذها تلك الهيئات .

(Xi) الرابطة :-

a. لاحظت الرابطة أن الجهود المبذولة لإحلال سلام دائم في جمهورية السودان قد بدأت .

b. عبرت الرابطة عن دعمها لمبادرة الإتحاد الإفريقي لحل النزاع القائم في السودان .

c. طالبت الرابطة العرب والأفارقة حيثما كانوا باحترام ثقافات وحقوق بعضهم البعض وأتباع الوسائل المشروعة في الحصول على العيش الكريم .

d. دعت الرابطة صندوق النقد الدولي ونادي باريس والدول والمنظمات الدائنة إلى تفهم الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها بعض الدول العربية والأفريقية المثقلة بالديون.

e. قررت الرابطة ممارسة تأثيرها على الحكومات العربية والأفريقية للمساهمة بشكل فاعل في تمكين السودان من استرداد عافيته وفي إحلال سلام دائم في ذلك البلد .

f. عبرت الرابطة عن أسفها تجاه الوضع السياسي المتفاقم في الصومال وطالبت جميع أطراف النزاع بتفادي ذلك الصراع المرير والمساهمة في استعادة السلام والأمن في ذلك البلد.

g . لاحظت الرابطة بأسف بالغ استمرار الصراع في العراق وبعض مناطق الشرق الأوسط وخصوصاً بين فلسطين وإسرائيل وطالبت جميع

أطراف النزاع بإحترام قرارات الأمم المتحدة وضمان حل سريع وعاجل لذلك الصراع.

أبوجا بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٦م

ثانياً:- التوصيات الصادرة عن إجتماع البحر الميت - المملكة الاردنية الهاشمية :-

وفي سبيل توفير أجواء مشجعة لتحقيق أهداف الألفية التنموية فإن منطقتي أفريقيا والعالم العربي يتطلب الأمر

منهما إن يعملا على ما يلي :-

١)أعادة ترتيب الأولويات في كل بلد بما يخدم أغراض التنمية وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج عاجله يمكن أن تكون لها آثاراً فورية في تخفيف حدة الفقر ومكافحة المجاعة .

٢)يجب أن تركز خطط التنميه بصورة أساسية على تنمية القدرات البشرية بما في ذلك دعم قدرات المواطنين من خلال توفير التعليم وكل أشكال التدريب المطلوبه .

٣)يجب أن تشكل التنمية وتوجيه قدرات الشباب جزءاً اساسياً من خطط واستراتيجيات التنمية والتي ينبغي إن يكون فيها تصيباً رئيسياً يتعاطى مع توفير فرص العمل .

٤)يجب أن تتضمن الانظمه الوطنية قدراً من التأكيد على تحقيق العداله والمساواة فيما بين المواطنين بغض النظر عن وجود أي تمايز طبقي وحتى في حالة تخلف جهاز العداله .

٥)إن تحقيق الحكم الرشيد يجب أن يكون الهدف الأساسي للحكومات كما أن مكافحة الفساد يجب أن تحتل مرتبة أولى وان تتخذ إزاءها خطوات عملية يضمن من خلالها الانتصار في هذه المعركة . كما أن على الحكومات أن تجعل الشفافية والمحاسبة نظاماً تتبعه وهو الذي يحكم علاقتها مع المواطنين.

٦)أن هناك حاجة ملحة للتشريعات المتصلة بحقوق الإنسان وحياة المواطنين بكل تعابيرها ووفقاً لما تنص عليه القوانين وأن يكون هناك اعتراف بمنظمات المجتمع المدني كما ينبغي أن تسود سلطة القانون والنظام بحيث تشكل نمط الحياة السياسية والاجتماعية في كل بلد .

٧)إن على الحكومات ان تبذل جهوداً تشجع من خلالها مبادئ الشراكة في برامج التنمية بين القطاع العام والقطاع الخاص وعلى أن تأخذ بعين الاعتبار رأي المواطنين حين تخطط مشروعات التنمية .

٨)كما يتوجب على الحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار وكهدف أساسي توفير الصيانة والرعاية للخدمات العامه .

٩)كما أنه من الواضح أن الأمر أصبح ملحاً بالنسبة لإفريقيا والعالم العربي لكي تتضافر جهودهما لإيجاد حلول دائمة للحروب والصراعات المستقله والمستمرة وللتوترات السياسيه والإرهاب في كلا المنطقتين واللتان بددتا الكثير من مواردهما وطاقاتهما وحولت تفكيرهما عن مواصلة أغراض التنمية إلى الحروب والتطاحن.

١٠)إن جهود التعاون المشترك بين أفريقيا والعالم العربي يجب أن توجه لمحاربة الكوارث ابتداء من قضية التصحر والفيضانات والجفاف وصولاً إلى الزلازل والأمراض المعديه .

١١) أن على الحكومات أن تعطي أولويه لتطوير الأنتاج الزراعي وكأولوية وطنيه وبما يساعد أيضاً صغار الفلاحين حتى يتمكنوا من زيادة طاقتهم وزيادة عوائدهم وبما يمكنهم من الوقوف على أقدامهم وزيادة الإنتاج وبالتالي التغلب على المجاعة وتوفير الأمن الغذائي .

١٢)إن على البرلمان والمجالس الوطنية في أفريقيا والعالم العربي أن تعزز مراقبتها على أعمال الحكومات حتى تؤمن الشفافية وتكشف الفساد ولكي تتأكد بأن القوانين والسياسيات يتم تنفيذها وفقاً للمضامين التي صدرت من أجلها .

كما أن على البرلمان والمجالس الوطنية أن تحسن من معارفها حول ما يدور على المستوى الوطني والدولي حتى تتمكن من تعزيز قدراتها على الحوار والمناقشة كما أن عليهما أن يعززا من مؤسسات الأبحاث حتى يتمكنا من الحصول على المعلومات و المؤشرات الموضوعية التي تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة اخذين في الأعتبار الأفكار المقترحة وما يصدر عن الرأي العام من توجهات .

١٣- أن على الهيئات التشريعات والمجالس الوطنية عند اتخاذ القرارات بتخصيص الموارد الوطنية من خلال الموازنات المالية أن تأخذ بعين الاعتبار تبني المشروعات التي يستفيد منها أكبر عدد من

المواطنين وان تستخدم صلاحيتها الاشرافيه لمراقبة سلامة تنفيذ تلك المشروعات حتى اكتمالها .

١٤- إن التقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون هو أمر حتمي بالنسبة

مجلس الأعيان في المملكة الاردنية الهاشمية

للدول التي ترغب في توفير ضمانات لحقوق الإنسان والحريات العامه وكل ذلك يتطلب شراكة إقليمية وشراكة بين الدول فيما بينها وبين الأفراد أنفسهم بهدف تبادل الأفكار والرؤى والخبرات وإيجاد حلول سلمية للاختلافات ولإعادة تشكيل مؤسسات الدول ولضمان الحكم الرشيد والتنمية .

١٥- كما أن توفير التعليم للجميع وتوفير الحريات الاساسيه وتوفير المساواة بين الرجل والمراه وحق الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وتوفير اليد العامله الماهرة كل هذه عوامل تعزز مكانة الدول وتبني مجتمعاً معرفياً يستطيع مواجهة تحديات العولمة ويساهم في التفاعل مع الأمم الأخرى .

١٦- إن الحاجة إلى إزالة ألاميه والتوسع في التعليم النوعي والحصول على الخبرات المتطورة والحصول على المعارف العلمية الواسعة والتكنولوجيا في منطقة أفريقيا والعالم العربي هي اليوم أكثر الحاحاً من أي وقت مضى إذا ما أريد لهذا المنطقة أن تقف على قدميها في مواجهة موجة العولمة بما يشهده العالم من تطورات.

١٧- إن توفير فرص العمل هي أولوية قصوى للتغلب على الفقر ولتعزز من مردودات التنميه على المواطنين بصوره عادله . وتتضمن خطط فرص العمل هذه وضع سياسيات وبرامج تمكن صغار الفلاحين من توفير الكفاءة والاعاله الدائمة.

١٨- كما أن هناك حاجه ملحه لجذب الاستثمارات من خلال أصدار التشريعات المشجعة وتوفير البنيه التحتيه في أفريقيا والعالم العربي .

١٩- أن النمو الاقتصادي في منطقتي أفريقيا والعالم العربي يجب أن يتسم بتوفير الشفافية وان تكون مفرداته خاليه من الفساد ويتطلب ذلك تشجيع التجاره بين الدول وبين المناطق الاقليميه ومن شأن ذلك أيضا أن يخلق أسواقاً تجاريه مشتركه كما سيساعد على توفير بيئه تنافسيه لتوفير أفضل السلع والبضائع باسعار تنافسيه للمستهلك .

٢٠- إن التنمية المستدامة في منطقتي أفريقيا والعالم العربي تتطلب الاحترام والتقدير لمبادئ الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتتجسد مثل هذه المظاهر بإنشاء الغرف التشريعية الثانية وضمان بيئة عمل صحية للعمال وضمان استقلال القضاء وتشجيع وجود مجتمع مدني مسوول واستقلال وسائل الإعلام والاحترام الكامل لحدود وصلاحيات السلطة التنفيذية وتعزيز المؤسسات التشريعية والقضائية .

٢١-إن على بلدان أفريقيا والعالم العربي أن تشجع بقوه وجود المواطنين المتعلمين فهم الأساس لانجاز التنميه الصحيحة وحتى تتوفر لتلك البلدان القوه العامله المؤهله والمدربة المدعمة بالاداره الرشيده التي ستضمن استمرارية التقدم في تحقيق التطلعات ولضمان أحداث نهضة اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه .

٢٢-يتوجب على المجالس التشريعية أن تعزز دور الحكومات من خلال أصدار التشريعات الملائمة لمحاربة العنف والأرهاب والتطرف وأن تشجع الحكومات للمصادقة على الاتفاقيات الدوليه التي من شأنها دعم السلام والأمن الدوليين .

٢٣-إن البرلمانات الأعضاء في الرابطة وهي تعاصر هذه الألفيه وتشغل المكانه الرفيعه من صناعة القرار في أفريقيا والعالم العربي تتعهد بأن تساهم مساهمة فعاله في مكافحة الفقر والمجاعة والبؤس والبطاله وأن لا تدعم الممارسات غير الديمقراطيه بكل مظاهرها وأن تعمل على ترسيخ قيم العداله والمساواة في المنطقتين وخصوصاً فيما يتعلق بتوزيع الموارد الوطنيه على مستوى أقاليم الدول وان تقف ضد من ينتهك قيم حقوق الإنسان .

٢٤-إن أعضاء الرابطة مقرون بأنهم سيساهمون بفعاليه في صياغة خارطة طريق شامله وعادله لفض المنازعات في منطقتي أفريقيا والعالم العربي .

٢٥-إن أعضاء رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي يدعون الدول المقرضه لان تتخذ خطوات فورية للإلغاء الكامل لقروضها الخاصة بأفريقيا والعالم العربي وحتى تتمكن هذه المنطقة من الشروع في عملية إزالة حالة الطوارئ الاقتصادية والنهوض في مشروعاتها التنمويه .

التوصيات

١-إن الرابطة وهي تتابع بفزع التطورات الجارية في العراق وتصاعد العنف فيه وكذلك الصراع المستمر الذي مازال يشهده الشرق الأوسط فإنها تدعو أطراف الصراع في العراق بان يستشعروا معاناه المشردين من النساء والأطفال والشيوخ وان يراعوا معاناه الثكالى من العائلات وان يسعوا لإيجاد مخرج ينهي هذه المعاناة .

٢-وتعبر عن وجهة نظرها الصريحة بان كل أنماط الحكم وإشكاله السياسيه في أي دولة ذات سيادة أنما هو بصورة رئيسيه شأن خاص بشعوب تلك الدولة ويتم اختيارها بواسطة تلك الشعوب وحكوماتها من دون أي تدخل خارجي .

٣-تتابع بكل آسف مجريات العنف المستمر في القرن الأفريقي والذي قاد إلى تبديد الموارد التي كان يمكن استخدامها لتحسين نمط المعيشه والخدمات ولإنشاء البني التحتيه لخدمة شعوب تلك المنطقة وتدعو أطراف الصراع لانتهاز الفرص المتاحة للحوار والتي يسعى أليها الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمملكة العربية السعودية واتحاد الدول لشرق أفريقيا في مسعاهم لفض تلك النزاعات وإيقاف أي معاناة قادمه لسكان تلك المنطقه .

٤-تعبر عن الأسى الشديد للتطورات التي شهدتها منطقة دار فور والتي أدت إلى مقتل مجموعة من قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الوقت الذي تجرى فيه حوارات جاده تحت مظلة الأمم المتحدة لإيجاد حلول سلمية دائمة للصراع في دار فور وتدعو الرابطة الحكومة والميليشيا ومواطنو السودان لان ينتهزوا فرصة أحلال السلام التي تسعى إلى تحقيقها المبادرات المقدمة من عدة أطراف إقليميه إلى جانب الأمم المتحدة لأنها حروب الاخوه في ذلك البلد .

٥- تدعو مواطني منطقة الشرق الأوسط لان يعبرو عن اهتمامهم الكبير بمفاوضات السلام التي اقترحتها الدول العربية والأمم المتحده والأطراف الدوليه الأخرى لمعالجة تلك الصراعات التي شهدتها المنطقه منذ عصور طويله والأنظمام إلى ركب العالم المعاصر في بحثه عن السلام والاستقرار .

٦- تدعو الرابطه الغرف التجاريه والصناعية

في أفريقيا والعالم العربي للحضور المكثف الى الاجتماع الاول للغرف التجاريه والصناعية المقرر عقده في الجمهورية الفيدراليه الاثيوبيه في العام ٢٠٠٨م تحت رعايه رابطه مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثله في افريقيا والعالم العربي وان تستغل هذه الفرصه الذهبيه كي تشرع في اقامه روابط اقتصاديه متينه وايجاد تعاون بين بلدان افريقيا والعالم العربي .

٧- تدعو الرابطه المجالس الاعضاء ومجالس الشيوخ الى الحضور المكثف الى اجتماع لجنة السلام وفض المنازعات التي أنشأتها الرابطه والمقرر عقده في الجمهورية الفيدراليه النيجيريه في الفتره ١١-١٣ من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٧م . وان تعمل على توضيف جهود تلك اللجنه في الخروج باستراتيجيات عمليه من شأنها ان تمكن

مجلس الشيوخ في موريتانيا

الرابطه من تقديم مساهمات بناءه في أطار الجهود المبذوله لفض النزعات المرهقه والحروب والتوترات فيما بين الأطراف المعنيه وفي اطار الدول الافريقيه والعربيه .

٨- تدعو الرابطة مجالس الشيوخ والغرف الثانيه في كل أنحاء العالم لان ترفع صوتها بالتنديد بكل صيغ الارهاب والفاشيه وان تندد باستخدام القوه المفرطه التي تؤدي بحياة المدنين وتقمع التعبيرات والمسيرات السلميه ضد الانظمه التي لاتملك أي ثقافة ديمقراطيه .

البحر الميت ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧م.

ثالثاً:- التوصيات الصادرة عن إجتماع نواكشوط- موريتانيا :-

١ – أن الديمقراطية لا يمكن تصديرها من منطقة إلى أخرى أو تحديد قيم نظام في منطقة ما بل يجب ترسيخها وفق التجارب الاجتماعية والسياسية والثقافية الوطنية وإن القاسم المشترك هو وجود إرادة شعبية للحكم ونظام للرقابة والتوازن والحقوق الأساسية ودولة القانون.

٢ – إنه لكي ينجز النظام التشريعي أدواره الدستورية، يجب عليه حماية حقوق الشعب وسن القوانين التي تدعم حرية الشعب والوحدة الوطنية.

٣ – على البرلمان تطوير الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتوعية الناخبين.

٤ – أن الانتخابات المنتظمة والحرة والشفافة يجب أن تكون ميزة مستقبلية للديمقراطيات في إفريقيا والعالم العربي، حيث تعتمد ولاية المشرعين وتضفي وئاما وطنيا مؤكدا على النظام البرلماني.

٥ – على المشرعين أن يعملوا على ضمان التوازن بين الحكومة والبرلمان والعمل على احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

٦ – على المجالس التشريعية في إفريقيا والعالم العربي العمل على حماية حقوق النساء من خلال التشريع لتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية

٧ – استعرضت الرابطة ظاهرة التداول الواسع للأسلحة غير الشرعية في إفريقيا والعالم العربي وشجبت النسبة المقلقة من الضحايا واعتبرت أن الوصول السهل إلى الاسلحه يؤدي إلى انتشار تهريبها ونشوب النزاعات المسلحة والعنف ولذلك.

أ – تدعو الرابطة البلدان الإفريقية والعربية لمراقبة انتشار الأسلحة غير الشرعية في بلدانها عبر إنشاء هيئات خاضعة للقانون الوطني .

ب- تدعو الرابطة البلدان الإفريقية والعربية إلى تعزيز هيئات الأمن الوطنية لضمان عدم لجوء المدنيين لضمان أمنهم الشخصي.

ج- تدعو البلدان الإفريقية والعربية إلى اتخاذ الإجراءات المستعجلة لتوقيع المعاهدات الدولية حول مراقبة الأسلحة في بلدانها.

نواكشوط الفتره ٥ ـ ٦ مايو ٢٠٠٨م

رابعاً :- التوصيات الصادرة عن إجتماع أديس أبابا- أيثوبيا :-

-العمل على تعزيز دور الثنائية البرلمانية لتقوية المؤسسات الديمقراطية في الدول الأعضاء .

-العمل على تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية لتحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء .

-العمل على احترام حقوق الانسان وعلى وجة الخصوص حقوق المرأه .

-السعي لتحفيز القطاع الخاص في الدول الأعضاء للتعاون والعمل المشترك .

-العمل على حل القضايا التي تواجة الشباب في تحقيق طموحهم في التعليم والحصول على فرص عمل تؤهلهم لتحقيق حياة كريمة .

-العمل على الاستفادة من التجارب الناجحة للتنمية المستدامة ، وعلى وجة الخصوص تجربة التنمية في أثيوبيا ، وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء .

-أحترام حقوق الاثنيات المختلفة واعتماد المواطنة محوراً للحقوق والواجبات .

-مراجعة الموقف الاستثماري والعمل على تحقيق التواصل الأجتماعي وتوحيد الرؤى السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة القضايا الراهنة على الساحة .

-تقوية صلات الرابطة مع المنظمات البرلمانية في العالم العربي وأفريقيا مثل البرلمان الأفريقي والاتحاد الافريقي والجامعة العربية والتنسيق معها .

-تعزيز التعاون بين المراكز المالية بين الدول الأعضاء في الرابطة .

-إنشاء مركز دراسات اقتصادية وسياسية للعمل على تقديم الرؤى والتوصيات الكفيلة لتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء .

-دعم بناء الأسرة ورعايتها وأيلا المرأة اهتماماً مكثفاً .

- الاهتمام بالبيئة المدرسية وإعادة بناء المناهج التربوية .

المجلس الفيدرالي في جمهورية اثيوبيا

- ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية بدورها في تعزيز الديمقراطية .

- إدماج الشباب في قطاعات الحياة العامة .

- إتاحة المجال للنشئ في عملية الاختيار الحر .

- العمل على تفاعل الشباب فيما يحدثه التفجر المعرفي والتكنولوجي مع التدريب ورفع الكفاءه.

خامساً :- التوصيات الصادرة عن إجتماع بوجمبورا- بوروندي :-

١-التأكيد على انتهاج قاعدة الحوار بين الأطراف المتنازعة

كونها وسيلة مثلى في تحقيق ثقافة السلام وللحيلوله دون حصول المنازعات .

مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي

٢-تنمية وتعزيز القدرات المؤسسية لـ «المعهد الثقافي العربي الأفريقي» الموجود في (مالي) بما يمكنة من الوفاء برسالته في خدمة الثقافتين العربية الأفريقية .

٣-التوصية إلى الحكومات العربية والأفريقية في أن تهتم بما يلي :-

أ-التوجية بادماج المناهج التربوية والتعليمية بالمعارف والقيم التي تتحدث عن الثقافتين العربية والأفريقية تاريخياً وعن التواصل الحضاري والثقافي بين الثقافتين وإبراز ما هو مشترك بينهما .

ب-التوجية إلى مراكز الدراسات والبحث العلمي في أن تتولى تشجيع الأبحاث الأثرية والدراسات الحضارية التي تتناول المشترك بين الثقافتين .

ج-التوجية إلى الجهات المعنية في أن تتولى حماية الموروث الثقافي الأنساني في إفريقيا والعالم العربي من كل تدمير او تشويه وحمايته بالتشريعات النافذه المناسبه مع الأستعانه بمنظمة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية ولثقافه والعلوم(الأليسكو).

د-التوجيه إلى الساده وزراء الثقافة في البلدان العربية والأفريقية بأن يفعلوا التواصل الأيجابي مع المؤسسات والمنظمات الأقليمية في المنطقتين بما يساعد على تحقيق التعاون والعمل المؤسسي والتكامل الثقافي المشترك بالأستفادة من «ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية (٢٠٠٦) الصادر عن الأتحاد الأفريقي .

هـ-التوجية إلى الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في المنطقتين في أن تشجع على تسجيل الرسائل العلمية (الماجستير و الدكتواره) في القضايا ذات الأهتمام الثقافي والتواصل الحضاري التاريخي واللغوي بين المنطقتين على أن يتم تبادل تلك الرسائل بين الجامعات العربية والأفريقية والتوصيات بنشرها تعميماً للفائده.

و-التوجيه إلى المكاتب السياحية ووسائل النقل في تقديم كافة التسهيلات المناسبه التي من شأنها أن تشجع النشاط السياحي بين المنطقتين بما يحقق التواصل الثقافي بين الشعوب العربية والأفريقية .

٤-التواصل مع منظمات المجتمع المدني في تنشيط جوانب التعاون الثقافي بين نظيرتها في المنطقتين بما يعزز من اواصر الترابط بينهما وتبادل التجارب والخبرات بما ينعكس ايجاباً على خدمة المشترك الثقافي .

٥- تشجيع دور المؤسسات الثقافية وصناعة السينما في أن تهتم بالقضايا ذات المتصل والمشترك الحضاري والثقافي في المنطقتين كون الرسالة المرئيه وثقافة الصورة أكثر تأثيراً من الرسالة المقروءه أو المسموعه.

٦- تشجيع المؤسسات والمنظمات النسويه في المنطقتين بما يمكن من تبادل الخبرات والثقافات بين المرأة العربية والأفريقية .

٧-يوصي الاجتماع الحكومات العربية والأفريقية في أن تعزز من مبادئ العدالة والمساواه والشفافية في بلدانها بما يساعد على التخفيف من وطاءة البطالة والفقر ويؤمن البيئة المناسبه لترسيخ ثقافة السلام والأستقرار ويساعد على تحقيق مشروعات البناء والتنمية .

بوجمبورا الجمعة ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣م

اجتماعات غرف التجارة والصناعة لأفريقيا والعالم العربي المنعقده تحت أشراف رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي

يعتبر التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية وأفريقيا احد أهم الأهداف التي تسعى الرابطة إلى تحقيقها وعلى اعتبار أن مجالات التعاون هذه هي التي تشكل الروابط والعلائق المفيدة بين الشعوب .

وعليه فقد أولت الرابطة منذ تأسيسها اهتماماً كبيراً لتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الأفريقي ولهذا الغرض تبنت الرابطة عقد لقآت سنوية لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي وحيث تدعى إلى هذه الاجتماعات جميع الغرف التجارية والصناعية لكل الدول العربية والأفريقية بغض النظر عن عضوية تلك الدول في الرابطة من عدمها كما تدعى إليه جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بهدف خلق جسور للتواصل والتفاهم بين رجال الأعمال في المنطقتين ولتشجيع تبادل المعلومات والأفكار والرؤى حول الفرص المتاحة في المنطقتين بما يسهل الدخول في تبادلات تجارية وفي مشروعات مشتركة .

ولهذا الغرض فقد عقدت عدة اجتماعات كان أولها في عام ٢٠٠٨م في كيب تاون في جمهورية جنوب أفريقيا ، كما عقد الاجتماع الثاني عام ٢٠١٠م في المنامة في مملكة البحرين ثم عقد الاجتماع الثالث في الرباط عام ٢٠١٢م في المملكة المغربية وقد تبلورت في هذه الاجتماعات الكثير من الرؤى والأفكار الهامة التي من شأن الأخذ بها فتح آفاق واسعة من التعاون المنشود ويسرنا أن نلخص هنا أهم التوصيات والقرارات التي تمخضت عن تلك الاجتماعات وكما يلي :-

أولاً :- التوصيات الصادرة عن اجتماع كيب تاون - جنوب افريقيا :-

١)بناءً على ما تقدم فإن هذا الأجتماع يوصي بآن يكون هذا الإجتماع الأول هو نواة لسلسله من الإتصالات التي ستؤدي في النهاية إلى إنشاء مؤسسة عربية أفريقية

مجلس الأقاليم في جنوب افريقيا

تكون وسيطاً للتعاون الأقتصادي بين المنطقتين .

٢) يجب على الدول العربية والأفريقية تشجيع مشاركة غرفها التجارية في إطار تشكيل سياسات اقتصادية .

٣) تعمل الدول العربية والأفريقية على تنشيط الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون الإقليمي والتجاري .

٤) تعزيز الاتصالات الثنائية والإقليمية والاجتماعات والدورات التدريبية المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتشجيع ذلك .

٥) تبذل الدول العربية والأفريقية قصار جهدها من اجل تسهيل تبادل التكنولوجيا .

٦) هناك حاجة ماسة لدعم الاستثمارات في المنطقتين وعليه فإنه يجب تشجيع المؤسسات التي تمول فرص الإستثمار حتى يتم التواصل بشكل دوري من اجل تامين تعاون فعال ومثمر .

٧) تبنت ليبيا إستضافة المؤتمر القادم ، على أن يتم أعطاء تفاصيل عن موعد عقد الإجتماع لاحقاً ، حيث ستقوم الأمانة العامة للرابطة والسلطات الليبية بالتنسيق لعقد ذلك الاجتماع .

كيب تاون ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨م

ثانياً :- التوصيات الصادرة في المنامة- البحرين :-

١- أنشاء مركز لجمع المعلومات والبحوث والدراسات في جميع البلدان الأفريقية والعربية بما في ذلك فرص الاستثمار . حيث يمكن استخدام سفارات الدول الأفريقية والعربية لهذا الغرض .

٢- يجب على الدول الأفريقية والعربية تقديم تسهيلات وامتيازات لكي تجذب المستثمرين .

٣- يجب على الدول وضع آليات لتعزيز التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم العربي .

٤-يجب على الدول الأفريقية والعربية إقامة المعارض التجارية لتشجيع الصناعات المحلية في كلا المنطقتين وبالتالي تعزيز وتشجيع فرص الاستثمار .

٥-اتفقت اللجنة على أن تنظيم ورش العمل سوف يساعد في خلق الوعي في أوساط الشعوب فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية في كلا المنطقتين .

٦-ينبغي أن يكون هناك بيئة استثمارية وتجارية ملائمة بحيث يتم منح امتيازات مختلفة مثل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية إلى جانب وجود استقرار سياسي في أفريقيا والعالم العربي من أجل جذب المستثمرين .

٧-ينبغي تشجيع تبادل الزيارات الاقتصادية من أجل تمكين رجال الأعمال من استعراض وتقييم أنشطتهم إضافة إلى اكتشاف فرص الاستثمار المتوفرة في دول المنطقتين . وهذا يشمل أيضاً البرامج السياحية .

٨- ينبغي اتخاذ ألقرار المتعلق بموعد ومكان انعقاد الاجتماع القادم من قبل الجلسة الشاملة للمؤتمر ألا أن اللجنة توصي بأن يعقد الاجتماع بشكل سنوي .

٩-أوصت اللجنة بأنه ينبغي على الأمانة العامة للرابطة أن تقوم بما يلي :-

أ- أعداد قاعدة بيانات حول فرص وسياسات الاستثمار في المنطقتين .

ب- الاستمرار في تنظيم اجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي .

ج- تنظيم مؤتمرات لرجال الأعمال في دول المنطقتين .

د-توفير دليل استثماري لمساعدة المستثمرين على الاستثمار في دول المنطقتين وذلك بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة .

هـ-ينبغي دعوة مؤسسات تشجيع الاستثمار الحكومية لحضور المؤتمرات والاجتماعات التي ستنعقد في المستقبل من اجل تنسيق الجهود .

و- ينبغي توفير موارد كافية من خلال مطالبة المؤسسات الاقتصادية والتجارية المحلية والإقليمية والدولية بدعم هذه الفعاليات بهدف تعزيز المشاركة في فعاليات كل من الرابطة وغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي .

ز-ينبغي إضفاء طابع الجاذبية على سياسات العمل والموارد البشرية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال التدريب وإعادة التدريب .

١٠-وحول مشروع الاتفاقية أوصى الاجتماع بما يلي :-

أ- ينبغي على الاجتماع قبول مسودة الاتفاقية وتوجيه الأمانة العامة للرابطة بضرورة تعميمها على جميع دول أفريقيا والعالم العربي .

وسعت مشاركتها في النظام العالمي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المعولم وذلك من خلال التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية .

مجلس الشورى في مملكة البحرين

ب- ينبغي اعتبار مسودة الاتفاقية وثيقة هامة يمكن التركيز عليها من قبل اجتماع غرف التجارة والصناعة والعمل على تطويرها في قادم الأعوام .

ج- تشكيل لجنة صياغة قانونية بهدف إعادة صياغة مسودة الاتفاقية من الناحية الفنية أثناء قيام الدول المعنية بالنظر فيها .

د- ينبغي على الرابطة تمويل هذه اللجنة .

هـ- ينبغي على الأمانة العامة للرابطة القيام بدارسة المزيد من القضايا القوانين التجارية مثل التأمين وأنظمة التعرفة والتنازلات وذلك في أطار ما نصت عليه أتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

١١- لاحظ الاجتماع الثاني لغرف التجارية والصناعية في أفريقيا والعالم العربي الذي انعقد في العاصمة البحرينية المنامة أن العلاقات التاريخية والجغرافية بين أفريقيا والعالم العربي تشكل رابطاً وثيقاً للتعايش .

-لا حظ الاجتماع أن المنطقتين تنعم بموارد طبيعية هائلة وفرص واعدة لقيام روابط تجارية وثيقة .

-لاحظ الاجتماع بان المنطقتين لديها رغبات قوية مشتركة لبناء علاقات تجارية قوية وشاملة .

-أقرا الاجتماع بوجود حاجة لمركز دراسات وجمع المعلومات المتعلقة بدول أفريقيا والعالم العربي وتشمل تلك المعلومات معلومات عن فرص الاستثمار .

-أقر الاجتماع بأهمية دور المعارض على المستوى الإقليمي وكذا أهمية ورش العمل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في المنطقة إلى جانب تبادل الزيارات بين رجال الأعمال .

-أكد الاجتماع عزمه على الاستمرار في السعي الجاد لتحقيق تعاون اقتصادي وثيق بين أفريقيا والعالم العربي .

-يدرك الاجتماع الحقيقة المتمثلة في ظهور مؤسسات مماثلة في بقية مناطق العالم .

-يدرك الاجتماع الحقيقة المتمثلة في أن المناطق الأخرى قد

١٢-وعليه فقد قرر الاجتماع ما يلي :-

أ- تبني مسودة الاتفاقية التي أعدتها الأمانة العامة للرابطة واعتبارها وثيقة هامة بحيث يتم التركيز عليها وتطويرها من قبل اجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي .

ب-ينبغي على الأمانة العامة للرابطة تعميم مسودة الاتفاقية على جميع الدول العربية والأفريقية لغرض القيام بدراستها وتعديلها وإعادتها إلى الأمانة العامة في غضون السنوات القادمة التي سيتم إثناءها المصادقة على مسودة الاتفاقية .

ج-تشكيل لجنة تتألف من خبراء في القانون الدولي ومستشارين قانونين لدراسة وتطوير الوثيقة أثناء قيام الدول المعنية بالنظر فيها .

د- ينبغي على الرابطة القيام بتمويل اللجنة .

هـ- ينبغي تنظيم اجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي بشكل سنوي.

و- ينبغي استشارة المؤسسات الاقتصادية والتجارية المحلية والإقليمية والدولية بخصوص توفير الرعاية لاجتماعات غرف التجارة والصناعة .

ز- ينبغي على الأمانة العامة للرابطة أعداد قاعدة بيانات حول سياسات وفرص الاستثمار في كلا المنطقتين .

ح-ينبغي دعوة هيئات تشجيع الاستثمار الحكومية لحضور اجتماعات غرف التجارة والصناعة التي ستنعقد في المستقبل بهدف البدء في تنسيق الجهود فيما بينها .

ط- ينبغي إعداد برامج خاصة بالمعارض وورش العمل وتبادل الزيارات بين رجال الأعمال وتضمينها في النشاطات المستقبلية لاجتماع غرف التجارة والصناعة .

المنامة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٠م

ثالثاً :- التوصيات الصادرة في الرباط - المغرب :-

بعد مناقشة الأفكار التي وردت خلال الجلسات ، توصل المشاركون للتوصيات التالية :

- ضرورة العمل على استغلال التجمعات الاقتصادية الموجودة في الدول الإفريقية والدول العربية لإنشاء مشاريع صناعية وخدماتية وزراعية من طرف الدول العربية بشراكة مع الدول الإفريقية
- ضرورة حث الدول العربية والأفريقية على إنجاز بنيات تحتية في مختلف الميادين التجهيزية لتشجيع الاستثمارات المحلية وكذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بما فيها استثمارات الدول العربية ذات الفائض المالي.
- الحرص على تنفيذ أغلبية التوصيات والقرارات التي تصدر عن مختلف الاجتماعات المتعلقة بميادين التجارة الخارجية والاستثمارات على المستوى العربي والإفريقي وحث كل الأطراف المعنية على تنفيذها.

- أهمية توضيح الرؤية في كل ما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار وتوفير ضمانات للمستثمرين.
- أهمية العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتحويلات النقدية والمالية للمستثمرين في الدول الإفريقية والعربية.
- أهمية العمل على توفير سياسات مالية واقتصادية من شأنها ضمان الاستقرار في التعامل مع المستثمرين
- أهمية العمل على إنشاء قنوات لتعزيز التواصل بين مكونات القطاع الخاص العربي والإفريقي وبصفة مؤسسية ومنتظمة.

- العمل على خلق تنسيق أفضل بين المؤسسات المالية والاقتصادية المهتمة بدعم التعاون بين الدول العربية والإفريقية.
- دعوة صناع القرار في البلدان العربية والإفريقية إلى تذليل العراقيل والمعوقات التي تحد من تقوية العلاقات التجارية وتطوير حركية الاستثمار بين الدول العربية والإفريقية.

- الاهتمام بإنشاء مراكز معلومات وقاعدة بيانات لفائدة رجال الأعمال والمستثمرين.
- دعوة كل المعنيين للعمل على توفير الشروط السياسية والقانونية والظروف المساعدة لانبثاق قطب تجاري واستثماري عربي إفريقي.
- العمل على إحياء إنشاء «المؤسسة العربية الإفريقية للتمويل والاستثمار» والتي سبق للكويت أن اقترحتها خلال الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي.
- أهمية العمل على إنشاء مراكز للتوفيق والتحكيم في الغرف العربية والإفريقية وتفعيل دورها في حل النزاعات التي تنتج بين رجال الأعمال في هذه البلدان.

- العمل على خفض القيود الجمركية وتسهيل إجراءاتها فيما بين المنطقتين العربية والإفريقية من أجل تشجيع التبادل التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح القطاعات الإنتاجية.
- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية والإفريقية وتعزيز الاتصال بين الغرف التجارية والصناعية العربية والإفريقية.
- التمهيد لخلق منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية والإفريقية بصفة تدريجية تأخذ بعين الاعتبار مصالح المجموعتين.
- يجب حث القطاع الخاص على ممارسته لدور فاعل في مجال تحفيز المؤسسات التشريعية الوطنية على إصدار التشريعات والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية وحمايتها.

مجلس المستشارين في المملكة المغربية

- ضرورة أن يبادر القطاع الخاص بإقامة المعارض التجارية الترويجية المشتركة وكذلك اللقاءات ومؤتمرات للتسويق الاستثماري والسياحي.
- ضرورة القيام بإجراءات عربية إفريقية مشتركة لتنسيق سياسات الاستثمار والتجارة.
- أهمية العناية ببناء القدرات المؤسسية الفاعلة، القادرة على تسهيل الاستثمار والعلاقات التجارية العربية الأفريقية.
- تحفيز بناء وصيانة البنى التحتية لتسهيل حركة المنتجات بين الدول العربية والأفريقية بأقل تكلفة ممكنة.
- تعزيز الخطوات التي أتخذت في العديد من الدول الأفريقية والعربية نحو تحسين بيئة الاستثمار، ونشر المعلومات عن الاستثمار بين المجموعتين وتحسين الحوكمة والمؤسسات القانونية ومراعاة حقوق الملكية.
- اعتماد سياسات إنتاجية تُراعي المعايير والمواصفات العالمية من أجل تعزيز القدرة على المنافسة.

- إتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع القطاع الخاص لكي يقوم بدوره في دعم الاستثمار وتنشيط التجارة بين الدول العربية والإفريقية.

- إتخاذ الترتيبات اللازمة لخفض الحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية بين الدول العربية والأفريقية.

-تشجيع الدول العربية والأفريقية المنتجة للنفط على الاستثمار في مشاريع تعتمد تقنيات الإنتاج المبتكرة المؤدية إلى التنويع الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية.

- السعي للتصديق على معايير موحدة للمقاييس والمواصفات بما يتفق مع اتفاقية الصحة والصحة النباتية.

-تشجيع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية الإقليمية والوطنية لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في البلدان الأفريقية، خاصة في القطاع الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية.

-تشجيع دعم وتوطيد العلاقات بين غرف التجارة والصناعة والزراعة والمهن في البلدان العربية والأفريقية من أجل دعم الاستثمار والتبادل التجاري.

-تطوير آلية تمويل معززة، أو تكييف الآليات القائمة، لتعبئة موارد إضافية لتمويل مشاريع التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة بالتشاور مع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية، بما فيها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

- إيجاد شركة عربية أفريقية متكاملة تؤسس لتنفيذ برامج تنموية مستدامة ترفع من نسبة مساهمة الطاقات المتجددة، وتطوير كهربة المناطق الريفية وتقوية الربط الكهربائي بين مختلف مناطق أفريقيا والدول العربية.

-العمل على تشجيع إنشاء آلية تمويل تكون لها القدرة على تمويل المشروعات المشتركة الكبرى ويمكن التركيز على أهم المشروعات التي ثبتت جدواها الاقتصادية والفنية، والتي لها طابع التكاملية لغرض توطين صناعات وتقنيات.

-دعوة رجال الأعمال إلى التعرف على الفرص الاستثمارية الضخمة في إفريقيا وكذا العالم العربي.

-أهمية العمل على تقوية وتطوير العلاقات المشتركة والتعاون في المجالات التجارية والصناعية، وتبادل المنطقتين للمعلومات والاحصاءات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية وأفضل الممارسات لدى المنطقتين.

-ضرورة تبادل التشريعات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي لخدمة الأغراض الاستثمارية والتجارية.

- أهمية الاهتمام بتبادل الزيارات والدعوات للمعارض التجارية وحملات الترويج للأنشطة التي تنظمها المنطقتين،

التعاون في مجال التدريب ونشر المعرفة والخبرات في مجالات العمل المشترك.

- دعوة الفعاليات الصناعية والتجارية للاستفادة من الفرص الاستثمارية المختلفة بإفريقيا والميزات المتعددة التي توفرها، وتطوير المشاركة العربية في مجال الطاقة المتجددة والمشاريع الصناعية الجديدة التي تقام والتي تركز عليها المنطقتين العربية والإفريقية.

- تشجيع إقامة مشاريع استثمارية مشتركة مع الشركات والمؤسسات العربية من أجل مزيد من التعاون الاقتصادي وفتح مجالات جديدة للاستثمار بين الجانبين.

- أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة قيام الغرف العربية والإفريقية بمبادرات جادة واتخاذ خطوات عملية للتعريف بالتطورات الاقتصادية في البلدان العربية والإفريقية، والبيئة المواتية للاستثمار.

- ينبغي زيادة تبادل الوفود التجارية للتعرف على آخر المستجدات في مجال الفرص الاستثمارية المتوفرة لدى الطرفين والعمل على تنظيم المعارض التجارية المشتركة وبالتنسيق مع اتحاد غرف التجارة.

- يجب الاهتمام برفع مستوى تبادل المعلومات حول التطورات الاقتصادية التي تحصل في كل بلد والتعريف بالمشاريع الجديدة المخطط لانجازها وشروط المشاركة فيها من قبل الشركات وتكثيف الاتصالات بين شركات القطاع الخاص في كلتا المنطقتين لبحث إمكانية التعاون في مجال إقامة المشاريع المشتركة .

- ضرورة العمل على تحسين التجارة العابرة للحدود بين الدول وذلك بتحسين وتطوير إجراءات دخول وخروج البضائع بين البلدان العربية والإفريقية وإزالة الحواجز الجمركية والسماح بقيام منظمات فعالة لأصحاب الأعمال حتى تتمكن هذه المنظمات من تحسيس السلطات العمومية بضرورة إنجاز الإصلاحات.

-دعوة الحكومات العربية والإفريقية والمجالس التشريعية فيها إلى إدخال إصلاحات كاملة وجذرية على القوانين المتصلة بحركة التجارة وحركة الاستثمارات المالية.

الرباط ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢

اجتماعات النساء البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي:-

لقد اهتمت الرابطة ومنذ تأسيسها بقضايا المراءه وخصوصاً فيما يتصل بنشر الوعي بأهمية أن تتاح الفرص للنساء للمشاركة في الحياة العامة بفعالية وعلى وجه الخصوص في المجالس التشريعية على اعتبار أن المرأة نصف المجتمع إلى جانب ان الحياة المعاصره قد أتاحت للمراءه حقوقاً هامة في طليعتها حق التعليم وحق تولي المناصب العامة على قدم المساواة كما نصت على ذلك العديد من الدساتير العالمية ودساتير عدد من دول الرابطة على حد السواء .

ولهذا الغرض فقد انبثقت عن اجتماعات الرابطة مجموعة عمل برلمانية تحت مسمى

«اجتماع السيدات البرلمانيات » وقد عقدت تلك المجموعة عدة اجتماعات تمت خلالها مناقشة العديد من القضايا المتصلة

بتنمية قدرات النساء على مختلف الصعد وقد خرجت تلك الاجتماعات بعدد من التوصيات التي رفعت إلى مؤتمرات الرابطة السنوية لمناقشتها وتبنيها ويسرنا هنا أن نورد تلك التوصيات كما جأت من تلك الاجتماعات التي عقدت في كل من مدينة أبوجا في جمهورية نيجيريا الفيدرالية وفي جمهورية السودان وكما يلي :-

أولاً :- التوصيات الصادرة في أبوجا - نيجيريا :-

أ. ينبغي على البرلمانات في أفريقيا والعالم العربي أن تسن التشريعات الودية بين الجنسين التي تسهل مشاركة المرأة في العملية السياسية من خلال توفير حصص للمرأة في المناصب السياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة وذلك بواقع ٣٠ ٪ من مجموع تلك المناصب .

ب. ينبغي على الحكومات في منطقتي أفريقيا والعالم العربي أن تطبق على وجه السرعة جميع البروتوكولات والمعاهدات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين التي صدقت عليها كل بلد على حدة ، وصياغة السياسات التي تمكن المرأة من الحصول بسهولة على القروض الائتمانية ، وخلق فرص عمل متساوية للرجال والنساء على حد سواء .

ج- ينبغي على جميع البرلمانات أن تسن تشريعات معينة للقضاء على جميع الأعراف والقوانين التي تحرم المرأة من الميراث والحصول على الأراضي لأغراض اقتصادية .

د.ينبغي على جميع الحكومات في أفريقيا والعالم العربي أن تنشئ خدمات الرعاية الصحية المجانية للنساء الحوامل والأطفال الذين تصل أعمارهن إلى خمس سنوات وتكثيف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وغيره من الأمراض المستوطنة .

هـ-ينبغي عقد اجتماع السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي على الأقل مرة كل سنتين.

كما يدعو اجتماع النساء البرلمانيات في أفريقيا و العالم العربي إلى ما يلي:

أ. يدعو الحكومات في أفريقيا والعالم العربي أن تعمل على تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في الحكم ، من أجل الحد من التوتر والصراع في عالم السياسة .

ب. ينبغي على جميع السيدات البرلمانيات في المنطقة الأستفادة من برامج التوعية لتثقيف ناخبيهن حول التأثير السلبي للممارسات الثقافية والتقليدية التي تعوق تطور المرأة.

ج- يعرب الاجتماع الأول للسيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي عن عظيم امتنانه لمجلس الرابطة ومؤتمرها لهذه المبادرة الطيبة حيث أن هذا الاجتماع يمثل منتدى حقيقي للمرأة الأفريقية والعربية كي تتعامل مع متطلبات بناء أوطان حديثه ورعاية حقوق المراءه غير القابلة للحرمان والمصادره والمساهمه الإلزامية من أجل بناء وتعزيز التنمية في دول المنطقتين.

أبوجا ٧ أكتوبر ٢٠٠٩م

ثانياً :- التوصيات الصادرة في الخرطوم - السودان :-

١.التأكيد على أهمية تقييم المؤتمرات السابقة ومتابعة تنفيذ توصياتها ومخرجاتها.

٢.العمل على خلق جسر تواصل بين شعوبنا العربية والأفريقية (جمعيات الصداقة) والتواءمة بين الأقاليم الأفريقية لتبني رأي عام يسهم في التعاطي مع قضايا وهموم العالمين (العربي والأفريقي) .

٣. التأكيد على إشراك المرأة البرلمانية ضمن الوفود المشاركة في فعاليات الرابطة المختلفة .

٤.إقرار دورية إنعقاد اجتماع السيدات في الرابطة سنوياً .

٥.تحديد موقع الكتروني للجنة النسائية بالرابطة .

الخرطوم ١٩ مارس ٢٠١٢م

ثالثاً :- التوصيات الصادرة في الخرطوم - السودان :-

- تقوية آليات التعاون والشراكة بين دول الشمال ودول الجنوب بغية الدفع بمسارات التنمية ومواجهة الفقر.
- تعزيز الجهود العملية وتطوير التشريعات والقوانين الكفيلة بتقوية آليات وضمانات حماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الانخراط الاجتماعي في مبادرات جدية من أجل تسوية النزاعات الداخلية والحدودية والإقليمية عبر حلول سياسية

سلمية وواقعية ومتوافق عليها من أجل وقف نزيف الموارد والإمكانيات.

•تقوية التعاون والتبادل بين العالمين الأفريقي والعربي وتعزيزه عبر الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المشتركة خاصة في مجال الهجرة والأمن وتيسير إجراءات لم شمل الأسر المهاجرة.

•تأهيل نظم تدبير الموارد بقصد الارتقاء إلى مستوى الحكم الرشيد التي تمثل شرطاً جوهرياً لتصحيح مسارات التنفيذ الاقتصادية والاجتماعية.

• ضرورة احترام حقوق الانسان الأساسية بما فيها الحقوق الثقافية لكافة المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني.

•مكافحة كافة أشكال العنصرية وكراهية الأجانب وازدراء الأديان بشكل عام وخاصة في الدول المستقبلة للمهاجرين.

•كفالة المساواة في المعاملة بين المهاجرين العرب والأفارقة والعمالة الوطنية في الأجور وظروف العمل والضمان الاجتماعي والمعاشات والحقوق والحريات.

•توفير آليات تضمن التعامل الكريم مع المهاجرين غير الشرعيين وتشديد العقوبة المفروضة على المتاجرين بهم كأفراد.

•توفير آليات تمكن المهاجرين من الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة.

•العمل على إنشاء مرصد إقليمي للهجرة يعمل على بناء قواعد بيانات وإحصاءات حول نطاق واتجاهات وسمات ظاهرة الهجرة العربية والأفريقية إلى أوروبا.

•إقامة دورات تدريبية للمهاجرين للتعريف بحقوقهم التي كفلتها لهم القوانين الوطنية والدولية.

الخرطوم ٩ فبراير ٢٠١٤م

اجتماعات لجنة السلام وحل المنازعات في أفريقيا والعالم العربي المنعقده تحت أشراف رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي

شكلت قضية أحلال السلام وحل المنازعات أحدى القضايا الرئيسية التي اهتمت الرابطة بها على اعتبار أن إحلال السلام هو المقدمة الموضوعية لأي طموحات في تحقيق التنمية والاستقرار في بلدان أفريقيا والعالم العربي ومن سوء الطالع أن المنطقتين قد شهدتا عدداً من النزاعات في بعض البلدان والتي عطلت مشروعات التقدم والنهوض فيها ومازالت بعض تلك البلدان تشهد العديد من النزاعات التي أعاقت إحلال السلام فيها حتى اليوم .

عقدت الرابطة عدة اجتماعات بهدف المساهمة مع ما يبذله الآخرون من جهود لإحلال السلام في مناطق أفريقيا والعالم العربي حيث عقد الاجتماع الأول في أبوجا عاصمة جمهورية نيجيريا الفيدرالية عام ٢٠٠٧م وعقد الاجتماع الثاني في بوجمبورا عاصمة جمهورية بوروندي عام ٢٠٠٩م كما عقد الاجتماع الثالث في أديس أبابا عاصمة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية عام ٢٠١٣م وقد صدرت عن تلك الاجتماعات عدد من التوصيات الهامة حول ما يمكن عملة للمساهمة في جهود السلام وحل المنازعات ويسرنا هنا ان نلخص تلك التوصيات على النحو التالي :-

أولاً :-التوصيات الصادرة في أبوجا- نيجيريا :-

بناءً على الملاحظات المقدمة من قبل الوفود حول مسألة الصراعات والنزاعات في السودان والصومال توصي اللجنة بأنه ينبغي على الرابطة القيام بما يلي :

١- دعوة أطراف الحكومة الإنتقالية في الصومال إلى حل النزاع بطريقة سلمية من خلال إجراء حوار مع جميع شرائح المجتمع الصومالي .

٢- مطالبة المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي ومنظمة إيجاد (IGAD) والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والولايات بأن تظهر التزاماً أكبر بمسألة حل النزاع في الصومال .

٣-دعوة الحكومات العربية والأفريقية للمساهمة في تقديم الموارد المالية والمادية والبشرية للشعب الصومالي من أجل تعزيز دور قوات حفظ السلام في ذلك البلد .

٤- ينبغي على الرابطة والدول العربية والأفريقية أن تبدي التزامها بدعم جميع الجهود الهادفة لإستعادة السلام والإستقرار في جمهوريتي السودان والصومال .

٥- دعوة أطراف النزاع وخصوصاً في الصومال إلى التخلي عن العنف والعودة إلى الحوار كأفضل وسيلة لحل الصراعات كما حدث في بوروندي وليبيريا وغيرها من البلدان التي عانت سابقاً من النزاعات والحروب الأهلية .

٦-يجب إعطاء فرص متكافئة في المفاوضات المستقبلية للجماعات المسلحة وأطراف النزاع والجماعات ذات المصالح الخاصة وجميع فئات المجتمع في الدول المعنية لكي تشارك في رسم ملامح مستقبل بلدانها .

٧-يجب على الرابطة المشاركة بشكل فاعل في الجهود الدولية الهادفة إلى تعزيز السلام والإستقرار وكذلك ينبغي عليها المساهمة الفعالة في حل النزاعات في البلدان العربية والأفريقية التي تعاني من الحروب والصراعات.

٨-يجب على الرابطة أيضاً أن تعرب عن تقديرها واحترامها للملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وجمهورية نيجيريا الفيدرالية وجمهورية أثيوبيا الديمقراطية

الفيدرالية وجمهورية أوغندا على الجهود الكبيرة التي بذلتها تلك الدول للمساهمة في حل النزاعات في السودان والصومال.

٩- يجب على الرابطة حث قيادات الدول التي تعاني من النزاعات والصراعات على العمل على منع حدوث عملية التفكك الإجتماعي والقبلي من خلال تفادي النزعات والتعصبات القبلية أثناء عملية التعيين في المناصب السياسية والترشيحات الخاصة بعضوية البرلمانات والمناصب التنفيذية.

١٠-ينبغي على الرابطة أن تعبر عن دعمها للحكومة السودانية لتمكينها من تحقيق السلام الشامل مع الجماعات المسلحة في دارفور حتى يسود السلام في المنطقة .

١١-ينبغي على الرابطة أن تدين بشدة إختطاف عدد من الأطفال من السودان وتشاد من قبل منظمة فرنسية وأن تعتبر ذلك العمل إنتهاك لحقوق وكرامة الأطفال كما ينبغي عليها إجراء تحقيق في هذه الحادثة بهدف حماية حقوق الضحايا وضمان دفع تعويضات لأسرهم مقابل الأضرار النفسية والبدنية والمهانة التي تعرضت لها تلك الأسر نتيجة إختطاف أطفالها .

١٢-ينبغي على الرابطة أن تدعم شعب السودان فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز استقلال ذلك البلد وحمايته من جميع أنواع الإعتداءات والتدخلات الخارجية.

١٣-ينبغي على الرابطة أن تقوم بدعوة الجماعات المسلحة وأطراف النزاع إلى المشاركة في المفاوضات التي تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاعات بما يتفق مع مطالب المجتمع الدولي بهذا الخصوص .

١٤-ينبغي على الرابطة أن تعبر عن دعمها لموقف الحكومة السودانية المتعلق بنشر قوات حفظ السلام في المنطقة تحت إشراف قيادة أمنية أفريقية .

١٥-ينبغي على الرابطة أن تقوم بتنسيق برنامج زيارات للأطراف المعنية بالصراع بهدف الحصول على معلومات هامة تساهم في حل الصراعات وتمهد العقبات التي تحول دون التوصل إلى حل سلمي للنزاعات .

١٦- ينبغي على الرابطة أن تسعى إلى تقديم مبادرات تتضمن آراء ومقترحات هامة ومفيدة في المنتديات الإقليمية والدولية التي تعقد بهدف مناقشة الوسائل والسبل التي تساعد على حل النزاعات في الدول العربية والأفريقية .

١٧-ينبغي على الرابطة أن تستفيد من وسائل الإتصالات الحديثة وخصوصاً الإنترنت في توثيق الفعاليات التي تقيمها الرابطة وخصوصاً تلك المتعلقة بالسلام وحل النزاعات.

١٨-ينبغي على الرابطة أن تعمل على تعزيز مخصصاتها المالية وخصوصاً المخصصات الهادفة لدعم برنامج السلام وحل النزاعات الذي سوف يؤدي تنفيذه إلى تحقيق هدف هام من أهداف الرابطة .

١٩-ينبغي على الرابطة أن تحث المجالس الأعضاء على تقديم مساهمات فعالة في أنشطة الرابطة وخصوصاً برنامج السلام وحل النزاعات نظراً لأهمية ذلك البرنامج في حل النزاعات والحروب التي تترك أثاراً مدمرة على التنمية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية في الدول العربية والأفريقية.

٢٠-ينبغي على الرابطة أن تعمل على تشجيع وحدة الأهداف والمقاصد بين الإتحاد الأفريقي والجامعة العربيه بهدف إستخدام القنوات الدبلوماسيه لإقناع أطراف النزاع بالعودة إلى طاولة المفاوضات .

٢١-ينبغي على الرابطة أن تعمل على إستكشاف الوسائل اللازمة لحث المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة لفرض حظر

على مبيعات الأسلحة والذخائر في الصومال وضمان وضع آليات ووسائل فاعلة لفرض ذلك الحظر.

٢٢-ينبغي إنشاء كيان أقل تعقيداً لتمثيل أطراف النزاع في الصومال كمحاولة جديدة للتوصل إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات .

٢٣-ينبغي على الرابطة أن تعمل على دعم وتشجيع الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة والمشاركة السياسيه وسلطة القانون والعدالة والمساواة في الدول العربية والأفريقية من أجل حل النزاعات وإزالة أسباب العنف والتوتر.

أبوجا ١٢ ـ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧م

ثانياً :-التوصيات الصادره في بوجمبورا -بوروندي :-

١-إعادة التأكيد على إدانة الرابطة لأي تدخل سلبي إقليمي أو دولي في شؤون الصومال .

٢- أعادة التأكيد على حاجة الرابطة لمواصلة جهودها في متابعة الوضع في الصومال بالتعاون مع الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمنظمات الدولية المعنية بعملية السلام في الصومال والقرن الأفريقي .

وبالنسبة لقضية دار فور توصي اللجنة بما يلي :-

١-التأكيد على ضرورة إعتماد مبدأ الحوار بإعتباره الخيار الأمثل للتفاهم وتسوية النزاع بين كل الأطراف بدون اللجوء إلى استخدام القوة .

٢-التأكيد على أهمية سلامة أراضي السودان وحدة التراب الوطني .

٣-رفض التدخلات الخارجية في قضية دار فور التي تعيق عملية السلام فيها .

٤-معالجة كل القضايا الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تساعد أبناء دارفور على البقاء فيها ومنع هجرتهم خارج البلاد .

٥-يجب أن يكون هناك موقف للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في التعامل مع محكمة الجنايات الدولية بخصوص الاتهام الموجه ضد الرئيس السوداني .

٦-التأكيد على أهمية دور الرابطة في متابعة قضايا السلام وحل الصراعات من خلال استخدام الوسائل السلمية وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء في الرابطة والدول الأخرى وكذلك تسليط الضوء على هذا الدور من أجل تشجيع الأطراف المعنية لتحقيق السلام المنشود .

٧-دعوة الحكومة السودانية لمواصلة ومتابعة جهود السلام والتنفيذ للاتفاقيات الموقعة مع جميع الفصائل الأخرى في السودان من أجل التوصل على اتفاقية سلام شاملة في دار فور .

٨- يناشد الأجتماع الحركات المسلحة التي لم توقع بعد على اتفاقية السلام أن تقم بذلك من أجل تسريع عملية السلام .

٩-يدعم الاجتماع المبادرة القطرية الخاصة بعملية السلام في دار فور ويحث الجانب القطري على مواصلة جهود الوساطة حتى تتحقق عملية السلام .

وفيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى توصي اللجنة بما يلي :-

يتوجب على المجالس الأعضاء القيام بما يلي :-

١-أن تدعم وتشجع بشكل مستمر عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى .

٢-تبادل الخبرات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي تحققت في بعض الدول الأعضاء والاستفادة من تجارب كل من الجزائر وبوروندي واعتبارهما نموذجين يحتذى بهما.

٣-وضع الآليات الخاصة بالمصالحة الوطنية من خلال القوانين التي تقوم البرلمانات بسنها .

٤- تعزيز وتشجيع الحوار الشامل بين الفاعلين السياسيين في بلداننا.

٥-مناشدة المجتمع الدولي لمساعدة منطقة البحيرات الكبرى على الخروج من مستنقع الفقر .

٦- دعوة الدول المعنية لبذل كل ما في وسعها لتشجيع الإستثمار الأجنبي وخصوصاً في مجالات السياحة والزراعة والصناعة .

٧-تعزيز الحكم الرشيد والتوزيع العادل للثروات .

وفيما يخص الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى يوصي الاجتماع بما يلي :-

التنفيذ الكامل لإعلان دار السلام حول السلام والأمن والديمقراطية والتنمية الذي تم التوقيع عليه في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٤م .

تطوير التعاون المتعدد الأبعاد بين الدول من خلال الآليات المشتركة لحل النزاعات وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة .

اعتبار تجربة رواندا في مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على محاربة القوى الرجعية في شرق الكونغو نموذجاً يحتذى به .

وعليه فإن اللجنة تدعو إلى ما يلي :-

١-أن يقوم أعضاء البرلمانات في المنطقة على تشجيع المواطنين على تجنب جر المنطقة في عملية صراع لا تخدم سوى مصالح زعمائهم بينما تضر إضراراً كبيراً بمصالحهم .

٢-أن يقوم الزعماء السياسيون على جميع المستويات العليا والدنيا بما في ذلك رؤساء الدول بإلزام أنفسهم سياسياً بمواجهة المشاكل في المنطقة .

٣- أن تقوم الدول العربية بدعم دول منطقة البحيرات الكبرى من اجل المساهمة في تخفيف الفقر الذي يعد سبباً رئيسياً في إذكاء نيران الصراعات .

٤-أن يقوم المجتمع الدولي بالاستمرار في دعم مبادرة السلام من اجل تفادي الإسهام في العوامل التي تؤدي إلى زعزعة عملية السلام .

٥ -أن تقوم دول المنطقة بما في ذلك بوروندي على تشجيع مواطنيها على مواصلة عملية تسليم أسلحتهم بطريقة طوعية ووضع آليات لتحقيق العدالة والمساواة والتوقف عن حماية مرتكبي الجرائم في منطقة البحيرات الكبرى .

- فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فإن الاجتماع:-

يعبر عن موقف الرابطة الرافض للأعمال البشعة التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزه وتدعو إلى فتح المعابر الحدودية بسرعة وإنهاء الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني.

-تؤكد على الحاجة إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية وتحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط .

بوجمبورا ٢٠٠٩م

ثالثاً :-التوصيات الصادرة في أديس أبابا- اثيوبيا :-

١-يعبر المشاركون في هذا اللقاء عن بالغ شكرهم وتقديرهم للامانة العامة للرابطة وللمجلس الفيدرالي لجمهورية اثيوبيا الديمقراطية ممثلاً برأيسه السيد / كاسا تكلبرهان على حسن الضيافة وحفاوة الأستقبال وعلى تنظيم هذه الفعالية المهمة.

٢-كما يدعو الأمانة العامة إلى الاستمرار لمتابعة هذا الموضوع عبر تنظيم اللقاءات في فترات تتناسب مع التطورات التي تشهدها المنطقتين العربية والأفريقية .

٣-كما يعبر المشاركون عن تقديرهم لمعدي اوراق العمل التي قدمت في هذا اللقاء ويؤكدون على ما جاء فيها ويدعون الأمانة العامة إلى توثيق هذه الأوراق باللغات المعتمدة في الرابطة وتوزيعها على الجهات والمجالس والمنظمات التي لم تحضر اللقاء ويحث المشاركون البرلمانات وعلى وجه الخصوص مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي للاضطلاع بمسؤوليتها الوطنية في العمل على ازالة أسباب الصراعات والتوترات السياسية واستباق حدوثها عبر تقديم المشورة والرأي الصريح والمسئول والشجاع لصانعي السياسات وللفعاليات السياسية في البلدان ذات العلاقة بما يمكن من إعمال الحوار والمناقشة الصريحة للموضوعات الخلافية وتجنب الانزلاق إلى الصراعات التي تقود إلى سفك الدماء وأعاقة التطور والتقدم والنهوض والأستفادة من تجارب الدول العربية والأفريقية التي أرهقتها الصراعات والحروب قبل أن تصل إلى الحلول المناسبة التي أفرزتها الحوارات السياسية الشجاعة المسئوله .

٤-يعبر المشاركون عن تقديرهم للجهود التي تبذلها بعض البلدان المجاورة أو الصديقة أو الأقليمية للتوسط في حل النزاعات والمساعدة على تقريب وجهات النظر بما يحول دون الانزلاق إلى حالات الصراعات والفوضى في أي بلد معرض لهذه الأحوال كما حدث عبر المبادرة الخليجية لمعالجة الأزمة اليمنية كما يرفضون التدخلات الخارجية الإيرانية أو غيرها في شئون الدول تحت أي مسمى كان ديني او سياسي كما يحدث الان في مملكة البحرين والجمهورية اليمنية ويعتبرون ذلك نوعا من التعدي على استقلال الدول وسلامة أراضيها ويخالف ميثاق الأمم المتحدة .

٥-يدعو المجتمعون الدول العربية والأفريقية وبرلماناتها المختلفة إلى العمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيز احترام حقوق الأنسان وتفعيل العدالة وترسيخ مبادئ النظام والقانون فكل هذه العناصر تسهم في تحقيق الأستقرار واحداث التنمية الأقتصادية وتقود إلى بناء مجتمعات مستقره ومتطورة .

٦-يدين المشاركون كل مظاهر الأرهاب والأعمال الإرهابية التي تشنها المجاميع الأرهابية المسلحة كما حدث أخيراً في اليمن وقبلها في جمهورية موريتانيا الإسلامية وفي جمهورية نيجيريا وجمهورية الكنغو كنشاسا كما يدين المجتمعون أعمال الأرهاب التي تشهدها جمهورية مالي ويعبرون عن تضامنهم تجاه استقلال وسلامة أراضيها كما يدين المجتمعون أعمال الأرهاب التي تشهدها الأراضي الفلسطينية ويدينون الهجوم الأرهابي الذي استهدف محطة الغاز بعين امناس جنوب الجزائر ويعبرون عن دعمهم وتأييدهم للرد المسئول الذي قامت به السلطات الجزائرية والذي ادى إلى الحفاظ على الأرواح والممتلكات ويهيبون بالدول والحكومات ومنظمات المجتمع المدنى إلى تكاتف الجهود لاستئصال هذه الظاهره الغريبة على مجتمعاتنا وبلداننا .

٧-كما أحيط المشاركون في الاجتماع علماً بالعرض الخاص بالتجربة المصرية وسلميتها والدور الذي قام به الشعب المصري والقوات المسلحة المصرية في هذه الثورة الرائدة لتفعيل آليات الديمقراطية والشورى .

٨-فيما يتصل بالمشروع المقدم من الأمانة العامة للرابطة بخصوص تأسيس كيان أصدقاء الرابطة للأمن والسلام فقد قرر الاجتماع تشكيل لجنة قانونية لدراسة الإطار القانوني للمشروع على أساس الملاحظات المقدمة حوله من قبل المشاركين مع الوضع في الاعتبار مشاركة المنظمات الأخرى والتي تنتمي أليها بلداننا مثل الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية في قضايا الأمن والسلام.

أديس أبابا ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م

كأس الرابطة للتميز العلمي :-

في أطار الأنشطة المتنوعة التي ترعاها الأمانة العامة للرابطة يأتي برنامج كأس " الأسيكا " للتميز العلمي وهو برنامج قامت الأمانة العامة بتصميمه على شكل مسابقة بين الباحثين من طلاب الجامعات بغرض البحث العلمي في موضوعات ذات صلة بقضايا التنمية والمجتمع بصفة عامة ومما يهم الشباب العربي والأفريقي في حاضرهم ومستقبلهم وفي اطار التوجهات والأهداف التي تسعى الرابطة إلى تحقيقها .. كما أن هذا البرنامج هو من البرامج التي أقرها مؤتمر الرابطة السابع والثامن . وقد شرعت الأمانة العامة في تنفيذ هذا البرنامج في العام ٢٠١٣م في إطار طلاب جامعة صنعاء في الجمهورية اليمنية وهي أكبر جامعة حكوميه في اليمن حيث تم إبرام اتفاق بين الأمانة العامة للرابطة وجامعة صنعاء (مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية) لأغراض تنفيذ هذا البرنامج كما اشترك مع الأمانة العامة في تمويله ورعايته كلاً من مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية ووزارة الشباب والرياضة في اليمن وقد تم توسيع إطار المشاركة في هذا البرنامج في العام ٢٠١٤م حيث شاركت فيه ثلاث جامعات يمنية عبر أشراك طلابها في المسابقة وهي جامعة صنعاء وجامعة العلوم والتكنولوجيا والجامعة اللبنانية الدولية كما ساهم مع الأمانة العامة في رعاية لمسابقة للعام ٢٠١٤م إلى جانب مجلس الشورى ووزارة الشباب والرياضة في الجمهورية اليمنية كلاً من بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن والاتحاد العام للغرف التجارة والصناعية اليمني وتسعى الأمانة العامة بتوسيع المشاركة في هذا البرنامج ليشمل تدريجياً جامعات مختلفة في البلدان الأعضاء في الرابطة وقد جرت العادة أن تقوم الأمانة العامة للرابطة باختيار عدة موضوعات لتكون محل البحث العلمي من قبل الطلاب الجامعيين ويتم إعلان المسابقة في أطار الجامعات المشاركة وعندما يتقدم الطلاب بأبحاثهم يتم عرضها على لجنة مختصة من أساتذة الجامعات الذين يقومون باختيار الأبحاث الفائزة التي ستحصل على جائزة " الأسيكا " أو كأس الأسيكا للتميز العلمي ويتم عادة إختيار ثلاثة أبحاث فائزة بالمراتب الأولى والثانية والثالثة والتي ستحصل على الجوائز التشجيعيه كما تشمل الجوائز المقدمة للأبحاث الفائزه على جوائز مالية وعينيه ..

ويسرنا هنا ان نقدم نموذجاً لبعض الأبحاث الفائزه في المسابقتين المشار إليهما أعلاه وهي كما يلي :-

كأس الرابطة للتميز العلمي ٢٠١٣م
سيادة القانون كأحد اسس الحكم الجيد

_مفهوم الحكم الجيد (الصالح) : ينطوي مفهوم الحكم الصالح على (إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي) فهو المتضمن حكماً ديمقراطياً فعالاً يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية ، ومعتمداً على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، فهو الذي تمارسه قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية تجعل التزامها منصباً نحو تطوير موارد المجتمع وتقدم مواطنيه ، والعمل ايضاً على تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم ، وبرضاهم وعبر دعمهم ومشاركتهم ، علماً بأن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح متضمنةلثلاثة أبعاد تترابط مع بعضها في أنتاج الحكم الصالح وهي البعد السياسي المتعلق بالسلطة السياسية وشرعيتها ، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة ومكافأتها وأيضا فاعليتها ، وأخيراً البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بمدى حيوية واستقلال المجتمع المدني عن الدولة وطبيعة بنيته من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وتأثيرهما على المواطنين من جهة أخرى .

مفهوم سيادة القانون : نعني بهذا المفهوم سيادة وسيطرة أحكام القانون بمعناه الواسع ، مما يوجب أن تكون السلطات العامة خاضعة للقواعد القانونية القائمة وأن تلتزم حدودها وعلى الجميع الخضوع للقانون واحترامه والتصرف وفقاً له ، فهو يعلو فوقهم ولا يعلو فوقه أحد .

فهذا المبدأ يقتضي خضوع الجميع حكاماً ومحكومين للقانون على السواء ، بحيث يطبق عليهم دون محاباة أو تمييز ، أياً كانت مكانتهم او معتقداتهم او انتماءاتهم وأفكارهم .

وقد ميز الدكتور ثروت بدوي بين مبدأ سيادة القانون ومبدأ خضوع الدولة للقانون ، حيث يعتبر ان مبدأ سيادة القانون نابع عن فكرة سياسية متعقلة بتنظيم السلطات العامة في الدولة هدفها جعل الجهاز التشريعي في مرتبة أعلى من الجهاز التنفيذي ، وانه لا ينطبق إلا على السلطة التنفيذية ، بينما يقضي مبدأ خضوع الدولة للقانون بإخضاع كافة السلطات العامة في الدولة للقانون وأنه مبدأ قانوني قصد به صالح الأفراد وحماية حقوقهم في مواجهة تحكم السلطة .

وسيادة القانون التي تنهض بدولة القانون هي أحد معايير ومتطلبات الحكم الصالح بل لا أبالغ إن قلت انها أهم المحاور التي يدور حولها الحكم الجيد وجوداً أو عدماً ، وبالتالي يكون لزاماً بيان دولة القانون مفهومها ومقوماتها.

علاوة على ذلك تختلف أنظمة الحكم من حيث مدى جودتها أو رداءتها وما قد يكون منها صالحاً لدولة قد لا يكون بالضرورة صالحاً لدولة أخرى . إلا أن الحكم الجيد يظل هو الحكم الأرقى والنظام الأسمى ، إذ يقوم على معايير منها الشفافية والمشاركة وانتهاج استراتيجيات التنمية واحترام الحقوق والحريات ، والوقوف ضد الفساد والأهم

سيادة القانون وخضوع الجميع له والتي تمثل المعيار الأبرز ، إذ أن مبدأ سيادة القانون بما يعنية من خضوع الجميع للقانون وسيادته لتصرفاتهم وتعاملاتهم يمثل حجر الزاوية للحكم الجيد والرشيد لما له من أهمية كونه سلاح ضد استبداد القائمين بالسلطة ، وضمانة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم ويعد من آليات مكافحة الفساد لما يؤدي إليه من جعل ممارسة وظائف الدولة بعيده عن الخصوصية والمصلحة الشخصية للقائمين بها وأيضا يعد ركن من أركان الديمقراطية بما يستلزم من خضوع للقوانين التي تسنها السلطة التشريعية التي يعتبر أعضائها ممثلين عن الشعب ، كذلك لما يترتب على تطبيق هذا المبدأ من آثار إيجابية تمس جوانب شتى اقتصادية واجتماعية وتشريعية ألخ ، ويضاف إلى ذلك أن سيادة القانون تحقق مبدأ المساواة سيما أمام القضاء والقانون ، فهي ضرورة للحكم الجيد الذي لا يمكن تصوره ما لم يكتنفه سيادة القانون.

سيادة القانون كأحد أسس نظام الحكم الجيد :-

-دولة القانون : هي الدولة التي يسود فيها القانون فيخضع الجميع حكاماً أو محكومين على السواء للقانون بحيث يقفون على بعد خطوة واحده منه لا يخالفونه ولا يملكون إلا الخضوع له بحيث تكون

تصرفاتهم وأنشطتهم وتعاملاتهم مقيدة بموافقتها للقانون ليسودها ويحكمها .

ويعرف القانون وفقاً لاعتبارين هما :-

الأول: يتمثل في أن معنى القانون يؤخذ بالمعنى الواسع ليشمل جميع القواعد القانونية المكونة للنظام القانوني في الدولة بدءً بالدستور فالتشريعات العادية وصولاً إلى القرارات الإدارية المستندة إلى قواعد عامة ومجردة .

الثاني: يتمثل في مدى احترام هذا القانون لحقوق الأفراد وحرياتهم وتحقيقه للعدالة وضرورة بعده عن انتهاك الحقوق والحريات وخدمة مصالح الحكام أو السلطات الحاكمة.

مقومات دولة القانون :-

تشمل مقومات دولة القانون ما يلي :-

٥-الخضوع للقانون بحيث تسود قواعده تصرفات وتعاملات الجميع . وعليه فإن الخضوع للقانون من قبل الجميع حكاماً ومحكومين يمثل جوهر مبدأ سيادة القانون وعصب دولة القانون وأهم مستلزمات الحكم الرشيد ،

معايير الحكم الرشيد :-

١-سيادة القانون .

٢-انتهاج مكافحة الفساد واستخدام الآليات التي تحقق ذلك .

٣-احترام الحقوق والحريات وحمايتها ونيل ثقة المواطنين ورضاهم .

٤-السير نحو التنمية واعتماد استراتيجيتها بعيداً عن هدر الموارد المتاحة والعمل على استغلالها على أحسن وجه .

٥-الشفافية والمشاركة والفصل بين السلطات الذي يحقق التعددية في تناول الشأن العام .

وختاما يمكن القول انه ينبغي على أي نظام حكم إذا أراد أن يرتقي

١-وجود دستور يبين قواعد ممارسة السلطة وشروط ووسائل استعمالها . فوجود الدستور يعد الضمانة الأولى لخضوع الدولة للقانون ويؤسس الوجود القانوني للدولة .

ويحتل الدستور أعلى منظومة قانونية في الدولة وتأتي تحته بقية القوانين والتشريعات الأخرى .

٢- الفصل بين سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ويعني هذا المبدأ توزيع وظائف ونشاطات الدولة على تلك السلطات الثلاث وعدم تركيز السلطة بيد واحدة بحيث تمارس كل سلطة اختصاصاً محدداً أو مختلفاً . وعليه فإن مبدأ الفصل بين السلطات يعتبر سلاحا ضد الاستبداد وضمانة لاحترام الحقوق والحريات، ويعد استقلال القضاء تجسيداً لمبدأ الفصل بين السلطات .

٣-احترام الحقوق والحريات :-يمثل مبدأ دولة القانون ضمانة لتمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم العامة في الدولة فحقوق الأفراد وحرياتهم هي ما يجب أن تدور حوله رحى دولة القانون .

٤-تنظيم رقابة قضائية على أعمال الإدارة ،وعلى دستورية القوانين أي مدى توافقها مع نصوص الدستور .

إلى مصاف الحكم الجيد أن يخطو نحو تحقيق الخضوع للقانون واتخاذ كل ما يعين على ذلك بما في ذلك تضمين قواعد القوانين خصوصاً الدستور النص على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم ، وإيجاد رقابة قضائية فعالة تضمن توقيع الجزاء المناسب في حالة الخروج عن هذا المبدأ ، وكذلك السير نحو تحقيق المساواة والعدالة ، وإزالة جميع المعوقات التي تحد من سيادة القانون والعمل على نشر الوعي حول أهمية سيادة القانون في أوساط المجتمع ، وللإعلام الحر دور كبير في ذلك، وكذلك أن يكون موضوع سيادة القانون محط اهتمام البحوث والدارسات سيما ما يتعلق بالآثار والنتائج التي يحققها هذا المبدأ في جوانب شتى اقتصادية واجتماعية ، وسياسية ، وتنموية ، وتشريعية وغير ذلك ، وفي سبيل ذلك لا بد من تكاتف الدولة والأفراد والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .

- ملخص بحث تم تقديمه من قبل الفائز الأول بجائزة كأس الرابطة للتميز الطالب/ خير الله يحي الصيفاني –كلية الشريعة والقانون-جامعة صنعاء.

كأس الرابطة للتميز العلمي ٢٠١٤م
ملخص بحث " العلاقة بين التنمية و الديمقراطية : عرض نماذج (ماليزيا – تركيا – إيران)

التنمية والديمقراطية - طبيعة العلاقة

يمكن التمييز بين ثلاث منظورات عند مقاربة أولوية العلاقة بين التنمية والديمقراطية

الأول : يرى أن الديمقراطية متغير تابع وان التنمية متغير مستقل ، وان الديمقراطية لا تقوم إلا بتحقق مستويات عالية من الدخل والتعليم والصحة وارتفاع الوعي لدى الأفراد واحترام حقوق الآخرين ، تمهيدا للديمقراطية ، و هذا ما تناولته نظريات وأفكار السبعينات من القرن العشرين.

الثاني : يرى أن التنمية متغير تابع وان الديمقراطية متغير مستقل ، وان المؤسسات المراعية لتطلعات الشعب يمكنها تحقيق التنمية إذ أن مطالب الشعب لا تعدو أن تكون مطالب تنموية فحسب ، وقد ساد هذا المفهوم منذ أواخر الثمانينات إلى بداية القرن الواحد والعشرين مدعما بأطروحة الحكم الرشيد .

الثالث : يرى انه لا يجب التفريق بين التنمية والديمقراطية وان كل منهما حقوق طبيعية للأفراد ويسعى للحصول عليها الجميع ، إلا أن هناك ترابط وثيق بينهما ، فالتنمية تتاح لاختيار الأفراد كما أن الديمقراطية طابع قيمي تحمله في جوهرها يتمثل في ممارسة الحياة بحرية وغياب الإكراه والظلم والتسلط .

توصل الباحث إلى الآتي :

-لا يمكن إقامة نظام ديمقراطي بدون توفر مقوماته الأساسية ، حكومة ونظام حكم ومؤسسات حكم .

-بإمكان الديمقراطية خلق تنمية إذا وجد الاستقرار ومنحت الدولة فرصة للتغيير والانجاز

-يتحمل الأفراد مسؤولية الاختيار ويحولوا هذه المسؤولية إلى من تم اختياره فيحق لهم مساءلته .

-للديمقراطية فوائد إلى جانب كونها فكر نظام حكم ، كإسهامها في تحقيق رضا الأفراد عن الحكومة .

-الدول الديمقراطية أكثر مرونة في تحقيق تطلعات الشعب وأداء الحكومة .

عرض نماذج للعلاقة بين التنمية و الديمقراطية (ماليزيا – تركيا – إيران)

لا يختلف اثنان حول التحولات الايجابية السياسية والتنموية التي حصلت في كل من ماليزيا وتركيا وإيران ، وانه لمن المنصف أن نقول : أن هذه الدول قد قررت أن تتحول إلى دول منافسة على الصعيد التنموي وعلى الصعيد السياسي مع اختلاف في درجة الأولوية من دولة إلى أخرى ، إلا أن المسلم به عموما هو أن هذه الدول قد تغيرت سياسيا كما تغيرت تنمويا واقتصاديا ، ويجمع الخبراء والباحثون على أن هذه الدول قد نحت في سياساتها الاقتصادية وأفكارها السياسية مناحي غير التي تدعو إليها المنظمات الغربية ، حتى وان استفادت من الناحية الفكرية والمنهجية في إحداث هذا التحول .

في النموذج الماليزي ، لو تتبعنا الوضع الاقتصادي لماليزيا قبل ١٩٨٠ م وتحديدا قبل صعود مهاتير محمد لوجدنا أن ماليزيا كانت ضمن الدول النامية ، وبعد ذلك التاريخ لوحظ التحول الكبير في أداء الاقتصاد الماليزي ، وارتفاع معدلات الإنتاج والتنمية الشاملة وكيف تمكنت ماليزيا خلال أعوام من الارتقاء إلى قائمة الدول المتقدمة .

على الجانب السياسي وخلال نفس الفترة ، لوحظ أن نظام الحكم في ماليزيا وهيكله لم يساعدا الحكومة القائمة في تنفيذ مخططها التنموي الذي نوت القيام به ، لذا فقد اتجهت

الحكومة برئاسة مهاتير محمد إلى البرلمان لتعديل الدستور كي تتماشى قواعده مع المرحلة ، فتسمح بتمرير المشروع التنموي ، وتمكنت الحكومة من التعديل وكذلك من تنفيذ المشروع ، والعوامل التي أثرت على التنمية في ماليزيا كانت هي :

-صواب فكرة المشروع التنموي الذي تقدم به رئيس الوزراء ، والذي ركز على التعليم والبحث العلمي واستغلال الموارد المحلية والاستفادة من الميزات النسبية لماليزيا في التجارة الدولية .

-الاستقرار السياسي الذي اتسمت به تلك المرحلة ، فعلى لسان رئيس الوزراء الذي قال إن البلدان لن تتمكن من النهوض ما لم يتوفر لها استقرار سياسي يتيح للسلطة تنفيذ مشاريعها .

-الأساليب التي تم التعامل مع الشعب بها سواء في وصول الحكومة إلى السلطة ، أو في عرض مشروع التنمية والبدء في الخطوات المشروعة في التغيير ، حيث تمت البداية بتعديل الدستور ثم بتهيئة الأوضاع لإعداد الخطط الشاملة ثم في تنفيذ هذه الخطط .

ويظهر الدور الديمقراطي الذي تم إجادته في هذه المسيرة في أمرين :

-الأول : الطريقة التي تم على أساسها وصول الحكومة للسلطة وقد كانت ديمقراطية عبر انتخابات .

-الثاني : في المدخلين الذين تمت الانطلاقة منهما وهما : التماشي مع القواعد القانونية القائمة ، التي تطلب الأمر تعديلها ، والطريقة التي اتبعتها الحكومة في إقناع المجتمع بقبول مشروعها أتاحت الفرصة أمامها للعمل بأريحية .

أما النموذج التركي فعلى مدار السنوات السابقة لعام ٢٠٠٢ م التي شهدت تركيا فيها اكبر موجات القلق السياسي ، حيث لم يهدا للحكومات المتعاقبة بال في ظل ترقب العسكر لها ، فلا الحكومات استطاعت أن تؤدي عملها دون تخوف من العسكر ، ولا العسكر تمكنوا أن يقودوا البلاد بأنفسهم أو أي احد يرضونه إلى النهوض ، طوال استمرار هذه الإرهاصات وتركيا تراوح مكانها التنموي المتدني ، وبطريقة محكمة تمكن حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى السلطة ليس على غفلة من الجيش وإنما على متن القانون الذي لم يصنفه حزبا إسلاميا فأتيحت له الفرصة والجيش على حاله ، إلا أن الحزب اتجه إلى الشارع لينال رضاه ويكتسب منه شرعيته الحقيقية ولم يكن ذلك ممكنا إلا بتقديم شيء مقابل للشعب ، فسارع حزب العدالة والتنمية باستغلال الثروات وتنمية الموارد والبحث والتطوير ، فتغيرت ملامح الاقتصاد وتحسن مستوى المعيشة وشعر الناس بالتغير الايجابي فزادت شعبية الحزب أكثر من المرة الأولى ، فاستغل الحزب هذه الشعبية التي وفرت له استقرار ودعم سياسيين في تقديم المزيد للمواطنين ، واخذ يكسب تأييدهم في تصحيح مسار الديمقراطية المعوج .

يلاحظ في النموذج التركي أن الديمقراطية لم تكن قائمة على الوجه المطلوب وخير دليل الانقلابات المتكررة من الجيش والحظر المتواصل من المحكمة ، إلا أن هذه الديمقراطية بمستواها هذا قد أوصلت حزب العدالة والتنمية الذي لم يكن قادته مرغوب فيهم لدى كل من المحكمة والجيش ، وعندما وجد الشعب أن هذا الحزب قد حقق له ما عجز عنه الأسلاف زاد من ولائه له ومنحه الثقة ، ولا يزال الحزب في طريقه لتثبيت قواعد الديمقراطية التي ستضمن حقوق السياسيين وتحميهم من الجيش والمحكمة قبل حماية الشعب من تقصير الحكومة أو إهمالها . من ذلك نخلص إلى أن الديمقراطية رغم تدني مستواها قد مكنت تركيا من أن تنهض ذاتيا وتحقق طفرة تنموية مرتفعة خلال مدة قصيرة ، ولو لم يتوفر مناخ ديمقراطي للحزب ة لما حكم تركيا ولما قام بما قام به ، من جهة ثانية فقد ساهمت انجازات حزب العدالة والتنمية في إقناع الشارع بصواب رؤيته من خلال ما لمسه الشعب بنفسه ، فاستغل ذلك ليصنع تحولا ديمقراطيا يصنع من تركيا دولة ديمقراطية معاصرة .

وقد تبادلت علاقة التأثير والتأثر بين كلا من التنمية والديمقراطية في الحالة التركية حيث تقاطعت التنمية مع الديمقراطية عند نقطتين :

-الأولى : أن النظام الديمقراطي حتى وان كان دون المستوى المطلوب قد أوصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة على الرغم من توجهه الإسلامي .

-الثانية : استفاد حزب العدالة والتنمية من انجازات التنمية التي حققها ليصنع تحولا ديمقراطيا تمثل بداية في إعادة انتخابه حيث سجل رجب طيب اردوغان أول رئيس وزراء يستمر لثلاث فترات ، وتمثل مؤخرا في ملاقاة موافقة محتملة على صيغة الدستور الجديد ، وان لم يحسم الأمر بعد .

وسيتضح الأمر أكثر بعد نجاح أو فشل حزب العدالة والتنمية في وضع الدستور الجديد وإقناع الشارع بالموافقة عليه ، والذي قال رجب طيب اردوغان أن الدستور الجديد سوف يصنع من تركيا دولة ديمقراطية مثلى .

ثمة فوارق بين النموذجين الماليزي والتركي وبين النموذج الإيراني فقد كانت النقطة الفاصلة في تاريخ إيران هي أيام تخلي الشاه عن الحكم وعودة الإمام الخميني إلى بلده عام ١٩٧٩ م ، في ذلك التاريخ تم وضع الدستور الحالي ، وحددت إيران أصدقائها وأعدائها الذين ما زالت تتعامل معهم على نفس النمط إلى اليوم تقريبا ، ولا تزال إيران إلى اليوم تمشي وفقا للخطط التي أعدتها أعقاب الثورة .

ولو لم يحصل ذلك التحول لما وصل الخميني أساسا ولما اقبل الإيرانيون على تقديم الرؤى والتعاون معه للإعداد لدولة قوية . بيد أن المقارنة بين التنمية والديمقراطية في إيران تكتنفها صعوبة خصوصا أن الخميني نفسه لم يدعو إلى الديمقراطية ، عندما قاد ثورته ، ولم تظهر مطالبات داخلية بالديمقراطية المعروفة ، حيث ظهرت مطالبات ضمنية كالمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة الخميني وإصلاح الاقتصاد ، وفي الجانب المقابل نجد أن الدستور ينص على الاختيار الحر للرئيس وان الحقوق مصانة وان القانون يكفل حماية جميع المواطنين ، وحقوقهم دون تمييز أو ظلم ، فالسلطة في إيران على امتداد الفترة لما بعد الثورة يتم تداولها سلميا بين الحزبين المحافظين والإصلاحيين ، وهذا يعطي مؤشرا عن ديمقراطية النظام السياسي وتماشيه مع رغبة الشعب إن تم ذلك فعلا .

وللإيجاز فان الديمقراطية والتنمية في إيران قد تماستا في نقطتين هما :

-إن الديمقراطية الغير مفصح عنها أو الديمقراطية (الضمنية) – كما يطلق عليها الباحث التي تبناها الإمام الخميني قد ساهمت في نقل إيران إلى مستويات متقدمة من التنمية ، حيث لوحظ ذلك على أكثر من مجال على المستوى الاقتصادي أو العسكري أو العلمي خلافا لما كان عليه الوضع سابقا .

-إن النظام الحالي لإيران يضمن استقرار سياسي للدولة وهذا يمكن الحكومات المتعاقبة من مواصلة مشوار التنمية الذي يحظى باهتمام الفرقاء السياسيين في الدولة .

ويمكن القول أن الباحث لم يتوصل إلى نتيجة قطعية بخصوص إثبات أولوية الديمقراطية على التنمية في كل من ماليزيا وتركيا وإيران ، حيث وجد اختلاف في مستوى الديمقراطية ، من جهة ، وأولوية للتنمية من جهة ثانية ، وتأثير متبادل بين التنمية والديمقراطية من جهة ثالثة ، حيث توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

-في ماليزيا كان يوجد ديمقراطية ولكنها ليست كاملة إلا أن التنمية تحققت فعلا وهو ما يعني وجود دور للمشهد السياسي في التقدم التنموي .

-في تركيا كان يوجد كذلك ديمقراطية ولكنها لم تكن مكتملة ، وكان هذا المستوى سببا في التقدم ، والتقدم من جهته أفضى إلى تحول ديمقراطي أقوى من الذي قبل ويتوقع أن تشهد تركيا تطورات تنموية أعلى .

-وفي إيران لم يكن هناك ديمقراطية أساسا والتحول الذي حصل لم يكن ديمقراطيا كذلك ، إلا أن توجه الفكر الشعبي يتفق إلى حد بعيد مع التوجه السياسي ، وقد يكون للتحول السياسي (الثورة) دوره البارز في التنمية التي شهدتها وتوقف الأمر عند هذا المستوى إذ لم يحصل أي تغير في الأداء الديمقراطي الإيراني .

التوصيات :

قدم الباحث مجموعة من التوصيات وهي كما يلي :

-يفضل أن تتم صياغة دستور جديد لتركيا يقيم دولة المؤسسات الديمقراطية وان هذه المرحلة تمثل فرصة تاريخية للإسلاميين ليتمكنوا من التخلص من ملاحقة المحكمة الدستورية وإرهاصات الجيش .

-يفضل إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة لكل من المرشد والرئيس الإيراني بتنازل الأول عن بعض مهامه للثاني .

-من المجدي أن تستمر ماليزيا على النموذج التنموي الذي رآه رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد والذي شكل قفزة تنموية ملحوظة .

-بإمكان الحكومة اليمنية والحكومات العربية أن تستفيد من تجارب كلا من إيران وتركيا وماليزيا وخصوصا تركيا نظرا لكثرة العوامل المشتركة .

-يجدر بالجيش في أي دولة أن يبقى دائما خارج العملية السياسية حيث أن تدخله يخلق هاجسا بأحقية الجيش بالإشراف على أداء الحكومة أو الرئيس ويفقد المشهد السياسي توازنه .

-سيكون مفيدا إنشاء علاقات تجارية واقتصادية مع الدول المذكورة نظرا لتقارب النظام التجاري وفرصة التبادل .

-كون الاستقرار السياسي احد أهم عوامل التنمية فان الدول العربية ومنها اليمن بحاجة إلى استقرار سياسي يبني الدولة

المأمولة .

-على الأحزاب أن تشارك في العملية الديمقراطية حتى

ولو لم تكن بالمستوى المطلوب ، فحزب العدالة والتنمية تمكن من أن يغير في بناء الدولة رغم عدم قناعته بالنظام السياسي الحالي والية الحكم .

-لا بد من ربط الجانب النظري للتنمية من أبحاث ودراسات ، بالجانب العملي من ظواهر ومشكلات ، وهو ما حرص على المضي وفقه النموذج الماليزي .

-يجدر بالأحزاب السياسية داخل البلد أن تحرص على التوافق قدر الإمكان والقناعة بالنهج الديمقراطي واحترام نتائج التصويت دعما لمبدأ احترام أصوات الناخبين ، وحرصا على الاستقرار السياسي .

إعداد الطالب / زياد عبد الله صالح عيسى
جامعة صنعاء – كلية التجارة والاقتصاد
-قسم الاقتصاد – المستوى الرابع
الحائز على المركز الأول في مسابقة
" كاس الرابطة للتميز ٢٠١٤ "

المراجع

الوثائق
الدستور الايراني
الدستور التركي
الدستور الماليزي
التقارير
-برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ م ، ترجمة مؤسسة الاهرام الطبعة الاولى ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠١٠ م
-البنك الدولي ، تقرير التنمية حول العالم ، اعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية ، ترجمة مؤسسة الاهرام ، الطبعة الاولى ،مؤسسة الاهرام ، القاهرة ٢٠١١م
-تقرير الجمعية العمومية للأمم المتحدة ١٩٨٧ م pdf
الكتب
-احمد داوود اوغلو ، البعد الاستراتيجي ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الطبعة الثانية، مركز دراسات الجزيرة ، قطر ، ٢٠١١ م
-احمد سعيد نوفل احمد وجمال الظاهر ، الوطن العربي والتحديات المعاصرة ؛ الطبعة الاولى ، الشركة العربية المتحدة ؛ القاهرة ٢٠٠٨ م .
-آمال السبكي ، تاريخ ايران بين ثورتين ، الطبعة الاولى ، عالم المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٠م .
-بطرس بطرس غالي وآخرون ، التفاعل بين التنمية والديمقراطية ، تقرير ليفي جامع ، الطبعة الاولى ، منظمة اليونسكو، القاهرة ، ١٩٩٥ م .
-رشاد سليم فاروقي ، دستور ذات اغلبية مسلمة ، النموذج الماليزي ، الطبعة الاولى ، منتدى صناعة الدستور ، الخرطوم ، ٢٠١١ م .
-سعيد عبد العظيم ؛ الديمقراطية ونظريات الاصلاح في الميزان ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، pdf بدون تاريخ .
-عادل عبد اللطيف ، الحكم الرشيد المنطق والمضمون ، الطبعة الاولى ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ٢٠١٣ م .
-محمد أسد ، مناهج الاسلام في الحكم ، الطبعة الاولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٧ م .
-محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية ، الطبعة الاولى ، مركز نما للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٣ م .
-محمد العبيد ، التجربة الماليزية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر ، ٢٠١١ م .

-مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ م
-المركز القومي للترجمة ، دساتير العالم دستور تركيا الطبعة الاولى ، دساتير العالم المركز القومي للترجمة ، القاهرة ،٢٠١١ م
-المنظمة العربية لحقوق الانسان ؛ التنمية والديمقراطية ؛ تحرير محسن عوض ، حسن محمد ، الطبعة الاولى ؛ المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠١٣ م .

الدوريات

-رضوان بروسي ، جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
-سليمان مهنى ، التخطيط من أجل التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الاول ،جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ م .
-مقدم عبيرات ، وعبد العزيز الأزهر ، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة اسيوط ، العددالحادي عشر ، ٢٠٠٧ م .
-حسن الظاهر ، الديمقراطية دراسة في المفهوم والمبادئ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، العدد السادس ، ١٩٨٦م .
-نجوى ابراهيم محمود ، مفهوم التنمية في المؤسسات المالية الدولية ، مجلة قضايا التنمية ، المجلد ١ ، العدد ٢٥ ، القاهرة٢٠٠٣م .
-أحمد صابر حوحو ، مبادئ ومقومات الديمقراطية ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، بدون تاريخ .

الرسائل العلمية

-سايح بوزيد ، دور الحكم الرشيد في التنمية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ،٢٠١٣ م .
-منال محمد قشوع ، استراتيجيات التنمية الريفية الشاملة ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ،طولكرم ، ٢٠٠٨ م .
-طالبي رياض ، التنمية الريفية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ،٢٠١١ م

الأبحاث

-عز الدين الأصبحي ، المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية ، تحرير محسن عوض ، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، الطبعة الاولى ٢٠١٣ م
-بوثلجة عبد الناصر ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة ، جامعة قامة يومي ٢٠١١ م .

الباب الخامس

اقتصاديات دول الرابطة

تكشف المؤشرات التي يتضمنها هذا الباب عن إمكانيات اقتصادية لا يستهان بها في الدول الأعضاء برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي(أسيكا) حيث تبين تلك المؤشرات حجم الموارد المتاحة، والتي تضع بعض هذه البلدان في صفوف متقدمة على المستوى العالمي.

وتكشف المؤشرات كذلك عن تعدد وتنوع في الموارد التي تتمتع بها الدول الإفريقية والعربية، وهي إمكانيات توفر خيارات متعددة اقتصادية وتجارية واستثمارية، يمكن أن تشجع على انتقال رؤوس الأموال والأفراد، ليس فقط بهدف التجارة والاستثمار، ولكن أيضاً بغرض السياحة، خصوصاً وأن البلدان الأعضاء تمثل وجهات سياحية مهمة على المستوى العالمي، بماتشتمل عليه من تراث ثقافي غني ومتميز وفريد من نوعه يمثل إرثاً لحضارات عظيمة، هذا فضلاً عن وجود موارد طبيعية، وموائل وأنظمة بيئية فريدة ومحميات طبيعية عظيمة.

ويمكن من خلال إستراتيجية إفريقية عربية فعالة، بناء علاقة تعاون وشراكة أكبر مما هي عليه اليوم، في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية وفي المجالات الإنمائية، وتأمين فرص الاستثمار المتبادلة التي ستساهم في تمكين الدول المنطقتين العربية والإفريقية، من بناء اقتصادياتها بناءً قوياً وتعزز فرص هذه الاقتصاديات وقوتها التنافسية في الأسواق الدولية.

ويعبر الخبراء والمهتمون بشأن العلاقة العربية الإفريقية، عن اعتقادهم بأن ازدهار التجارة البينية، ستدفع باتجاه تعزيز التنمية المستدامة، وتأمين الوظائف، وزيادة الدخل، وتحسين معيشة السكان، وسيساهم إلى جانب المزيد من الاستثمارات في التخلص من الفقر.

،ولعل مايمكن ان يركز عليه التعاون بين البلدان العربية والإفريقية، هو العمل المشترك في مجالات التعدين والسياحه والنفط والغاز وكذلك الزراعة والأمن الغذائي، باعتبارهما أولويتان مهمتان، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للإمكانيات المتاحة حيث تتركز المساحات الزراعية في القارة الإفريقية، وتتواجد الموارد المائية اللازمة لزراعة واسعة، فيما تتوفر فوائض مالية لدى عدد من الدول العربية، مما يستوجب التكامل في توظيف هذه الموارد من أجل بلوغ هذا الأمن الغذائي، والذي سيقود بدوره إلى تطور هائل في الانتاجية الزراعية، والارتقاء بوسائل الإنتاج الزراعين ووسائل مكافحة الأوبئة الزراعية، وهو ما سيحسن في المحصلة من فرص الدول الإفريقية في تسويق منتجاتها عالمياً وتحقيق عائدات نقدية تساهم في تحسين الحالة المعيشية للسكان.

وسنعرض من خلال هذا الباب للتشريعات الناظمة للاستثمار وللأدوار التي تقوم بها الغرف والاتحادات التجارية والصناعية في البلدان الأعضاء:

جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية :

تعرف اثيوبيا رسمياً بأسم جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وهي دولة تقع في منطقة القرن الأفريقي، ويحدها من الشمال والشمال الشرقي دولة أرتيريا وجيبوتي والصومال من الشرق ، و تحدها دولتي السودان وجنوب السودان من الغرب كما تحدها الصومال وكينيا من الجنوب . ووفقاً للتعداد السكاني الذي تم اجراءة مؤخراً في اثيوبيا فإن عدد سكانها يبلغ ٧٧ مليون نسمة وهي تمثل ثاني أكبر دولة في القارة الأفريقية من حيث تعداد السكان وتبلغ مساحة اثيوبيا ١،١٠٠،٠٠٠ كم٢ (مليون ومائة ألف كيلومتر مربع) وعاصمتها أديس أبابا التي تعتبر أكبر مدينة في البلاد .

وقد عثر على ادلة قديمة تدل على وجود الإنسان القديم في اثيوبيا والتي هاجر منها ما يسمى بإنسان السابين إلى منطقة الشرق الأوسط وماوراءها .وتعود جذور اثيوبيا إلى الألفية الثانية قبل الميلاد حيث كان نظام الحكم فيها ملكياً عبر معظم تاريخها . وفي اثناء القرون الأولى من العصر المشترك شكلت مملكة اكسوم حضارة موحدة في المنطقة .

وقد استمدت اثيوبيا هيبتها من المقاومة العسكرية التي نجحت أثناء وخلال مرحلة التسابق على القارة الأفرقية في آواخر القرن التاسع عشر حيث قامت عدة دول أفريقية تباعاً بتبني الوان العلم الأثيوبي بعد حصول تلك الدول على الاستقلال . وقد كانت اثيوبيا الدولة الأفريقيه الوحيدة التي هزمت الاحتلال الأوروبي واحتفظت بسيادتها كدولة مستقلة ، كما كانت أول دولة أفريقيا مستقلة تحصل على عضوية كل من عصبة الأمم التي تشكلت في القرن العشرين ومنظمة الأمم المتحدة . وفي عام ١٩٧٤م وبالتحديد عند نهاية فترة حكم هيلاسيلاسي سقطت الدولة في ايدي الحكم العسكري الشيوعي الذي كان يعرف بأسم الدرج (Derg) والذي تم اسقاطة عام ١٩٩١م من قبل الجبهة الشعبية الديمقراطية .

وقد تم منذ عام ١٩١٩م أعادة رسم المصالح الوطنية الإثيوبية من أجل التركيز على المشاكل والتعقيدات الداخلية سواء كانت سياسية أو أقتصادية وقد تمخض عن ذلك تشخيص التحديات الرئيسية التي تواجه اثيوبيا وبقاءها وتمثل تلك التحديات التخلف الاقتصادي والفقر الذي تعاني منه نسبة كبيرة من السكان وقد تم تشخيص تلك التحديات من خلال استراتيجية الأمن الوطني والسياسية الخارجية والتي اقترنت بوجود وعي يتعلق بالحاجة إلى تبني الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال انشاء حكومة ذات بنية ديمقراطية في جميع إنحاء البلاد وعلى جميع المستويات . وبدون تلك الأمور فإن أثيوبيا لن تكون قادرة على البقاء وكبلد قائم بذاته، حيث سيكون وجودها محل شك .

وتعتبر اثيوبيا مجتمع متعدد اللغات حيث يوجد بها حوالي ٨٠ مجموعة عرقية ، كما أنها تمثل اصل ومنشأ شجرة البن كما تعتبر اثيوبيا بلد التناقضات الطبيعية حيث يتجلى ذلك من خلال المنطقة الغربية الخصبة والمترامية ناهيك عن تعدد أنهارها وأدغالها . وتمتلك اثيوبيا أكبر عدد كبير من مواقع التراث العالمي المدرجة ضمن قائمة منظمة اليونسكو ،حيث تتصدر قائمة الدول الأفريقية من حيث عدد تلك المواقع .

وتمثل اثيوبيا احد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ومجموعة الـ ٢٤ (G-٢٤) ، وحركة عدم الأنحياز ومجموعة الـ ٧٧ دولة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية حيث تمثل العاصمة أديس أبابا مقراً للإتحاد الأفريقي واللجنة الأقتصادية في أفريقيا ومقر هيئة التدريب على الطيران في أفريقيا والقوة الأفريقية الإحتياطية إضافة إلى الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالشأن الأفريقي .

كما توجد حوالي ٧٠٪ من جبال أفريقيا في أثيوبيا ، ويشتهر الأثيوبيون بإمتلاك مهارة فائقة في الجري والعدو لمسافات طويلة ويعزي ذلك على الأرجح إلى الأرتفاع الكبير للبلد .

وتعبر جمهورية اثيوبيا عضوة فاعلة في الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي وأسيكا ولديها برلمان يتألف من غرفتين هما (المجلس الفيدرالي ومجلس نواب الشعب) ، ولديها علاقات مع سلسلة من مختلف البرلمانات وتتمتع اثيوبيا بفرص استثمارية رائعة ناهيك عن سياساتها المشجعة للإستثمار والتي من شأنها تشجيع استراتيجية الأقتصاد الزراعي .

الواردات والصادرات:

تشمل واردات إثيوبيا: النفط ومنتجاته والقمح والسكر والذرة والحبوب والفولاذ والسيارات وتشمل صادراتها: البن، والثروة الحيوانية، والقات، والمنتجات الجلدية، والبذور الزيتية.

ويسجل لقطاع الزراعة عوائد أخرى كتوفير ثروة حيوانية كبيرة تسمح بتأمين الاحتياج المحلي من اللحوم وتصديرها للخارج، حيث تعد إثيوبيا عاشر أكبر دولة منتجة للثروة الحيوانية على مستوى العالم، فضلا عن صناعة الجلود وأنواع من المنسوجات والأغذية المصنعة.

وفي إثيوبيا يوجد قطاع للتعدين، وإن كان لا يزال صغيرا جدا، ولديها ودائع من الفحم، والعقيق والأحجار الكريمة، والكاولين، وخام الحديد، ورماد الصودا، والتنتالوم، ويستخرج فيها من الذهب نحو ٣,٤ طن سنويا، فضلا عن عدد من الموارد الطبيعية كالنحاس والبلاتين والغاز الطبيعي والبوتاس والملح.

وتسعى الحكومة الإثيوبية جاهدة لمواجهة مشكلة النمو السكاني الذي رفع نسبة البطالة بين الشباب إلى ٧٠ بالمائة، وهي نسبة مهولة تجعل الحكومات المتعاقبة مطالبة بتوفير مئات الآلاف من فرص العمل سنويا، الأمر الذي يجعل من إثيوبيا إحدى أكثر الدول فقرا في العالم.

وإلى ذلك فإن البلاد ما تزال تكابد في سبيل التخلص من تداعيات وآثار الجفاف الذي أطبق على البلاد، والحرب التي

خاضتها مع إرتيريا.

ولمواجهة إشكالية الفقر في ظل الانفجار السكاني المصحوب بأزمات طبيعية كالجفاف وأزمات أخرى غير طبيعية كالحرب، فقد شرعت الحكومة الحالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة وترشيد التنظيم الحكومي، وبدأت الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها بجذب الاستثمار الأجنبي.

وعلى الرغم من التوجه نحو تحفيز قطاع الصناعة التحويلية في إثيوبيا، حيث يتركز جانب كبير منها في العاصمة أديس أبابا، فإن هذا القطاع لا يزال يشكل نحو ٤٪ من الاقتصاد الكلي، مع الإشارة إلى شيء مما يظهره هذا القطاع من النمو والتنوع.

وبنظرة نحو تفاصيل هذا القطاع الواعد فإن الأغذية والمشروبات تشكل منه نحو ٤٠٪، وينضم إليها المنسوجات والجلود.

ويمثل هذا القطاع أحد المجالات التي توفر عددا من فرص الاستثمار لرأس المال المحلي والأجنبي، إلا أن نظام الخدمات المالية لا يسمح بوجود البنوك الأجنبية، ما يعني عدم توفر إمكانية الحصول على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الاستثمار في أثيوبيا :

تتيح البيئة الأثيوبية في مختلف الأوجه عددا من مجالات الاستثمار أمام رأس المال المحلي والأجنبي.

وقد وضعت الحكومة برنامجا لخصخصة الشركات المملوكة للدولة والنقل والاتصالات ويجد رأس المال المحلي والأجنبي عددا من فرص الاستثمار في العقارات والزراعة والبناء والتصنيع والمعالجة والتعدين والطاقة والنقل والسياحة. وتنص الصيغة المعدلة للائحة الاستثمارية برقم (٢٨٠/ ٢٠٠٢) على أن المستثمر الأجنبي يمكنه القيام بالاستثمار كمالك وحيد مع ملكية كاملة للأسهم)أي بنسبة ملكية للأسهم ١٠٠بالمائة، وتتيح له الانخراط في شراكة مع المستثمر المحلي أو الحكومة.

ويلزم القانون الأثيوبي المستثمر بتوفير عدة متطلبات، وتتمثل أهمها في أن يكون الحد الأدنى من رأس المال لمشروع استثماري واحد ١٠٠ ألف دولار نقداً أو عينا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل، و٥٠ ألف دولار كحد أدنى لرأس المال للمشروع الواحد في مجالات المحاسبة والهندسة المعمارية، ودراسات المراجعة القانونية ومشروع الخدمات أو خدمات رجال الأعمال والاستشارات الإدارية أو النشر.

وفيما إذا كان المستثمر الأجنبي يعتزم الاستثمار من خلال شراكة مع المستثمرين المحليين فإن الحد الأدنى لرأس المال الاستثماري هو (٦٠ ألف دولار نقدا أو عينا للمشروع)، و(٢٥ ألف دولار نقدا) أو عينا إذا تم الاستثمار في أحد المجالات المشار إليها في الفقرة السابقة.

وتعد غرفة التجارة والجمعيات القطاعية الإثيوبية ECCSA التي هي منظمة مستقلة غير ربحية، تعد مسئولة عن القطاع الخاص لتشجيع التجارة وتنمية القطاع الخاص.

وتتمثل مهمة الغرفة في تشجيع الاستثمار،والترويج للمنتجات الإثيوبية في دول العالم، وتطوير التجارة الدولية، وبالتالي تعزيز تنمية قطاع خاص نشط وديناميكي في البلاد باعتبارها تمثل سكرتارية فعالة للقطاع الخاص، وتقوم أيضا بتمثيل مجتمع المال والأعمال وتبني مصالحه والدفاع عنه، وتمتد كجسر بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتعمل على تعزيز التجارة والاستثمار من خلال توفير خدمات مختلفة لأعضائها حسب الطلب والدفاع عن بيئة أعمال مواتية وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

السياحة في إثيوبيا

يعد قطاع الخدمات الرسمية في أثيوبيا أحد القطاعات التي شملتها إجراءات الحكومة ببرنامج الخصخصة، ويكاد يتألف هذا القطاع بكامله من السياحة التي تختص بتنظيمها وإدارة شؤونها وزارة الثقافة والسياحة.

ولأثيوبيا تاريخ وحضارة عريقة أكسبتها كما من المعالم الأثرية التي أصبحت قبلة ومهوى لأفئدة السياح، وتتنوع ما بين آثار مسيحية وإسلامية، ومعالم وطنية تعبر بلسان الجمال والعظمة عن الإنسان الذي كان ذات يوم هنا ثم ارتحل وترك آثاره شاهدا على حضارته وثقافته وفنه ونمط معيشته.

ومن أبرز هذه المعالم السياحية (١١) كنيسة محفورة في الصخور تعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي في بلدة «لاليبيلا » شمال البلاد. وتعد مدينة (هرر) ذات السور العظيم شرق البلاد مفترق طرق تجارية رئيسية ومركز للتعليم الإسلامي.

وتحتضن (جوندر) أقدم الهياكل الامبراطورية، وهو قصر الامبراطور فاسيليداس العجيب، ولا تزال جبال سايمين تمثل الخيار المفضل لعدد من أندر الحيوانات على وجه الأرض. فيما تمثل(أومو السفلى) منجما لاكتشافات ما قبل التاريخ التي كانت أساسية في دراسة تطور الإنسان. واكتشف في(وادي عواش السفلى) واحدة من حفريات أسلاف الإنسان وهي المعروفة باسم لوسي وتعد الأكثر شهرة في العالم.

ومن أشهر الآثار السياحية في أثيوبيا تمثال أسد أديس أبابا، ومتحف أديس أبابا، وبوابة هرر، وكنيسة اكسوم زيون، وقلاع غوندار، وشلالات النيل الأزرق، وبحيرة تانا ومنتزة اواش وصوف عمر.

المملكة الأردنية الهاشمية :

تقع المملكة الأردنية الهاشمية إلى الشمال من الجزيرة العربية، وتعد من الديمقراطيات الناشئة في المنطقة، وتمارس الديمقراطية عبر عدد من الأحزاب السياسية، وعدد من منظمات المجتمع المدني، يبلغ سكانها، ٦،٢٥٠،٠٠٠ يتوزعون على مساحة قدرها ٨٩،٢٨٧كم٢، ويعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على قطاع الخدمات التجارية والسياحة وعلى بعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والأدوية.

يمتلك الأردن موارد طبيعية مهمة، حيث توجد فيه مناجم فوسفات في المنطقة الجنوبية، وبما يجعل من هذه الدولة ثالث

أكبر مصدر عالمي للفوسفات، بالإضافة إلى البوتاس والأملاح والغاز الطبيعي والحجر الكلسي والكبريت، فضلا عن ثروة معدنية قابلة للاستخراج.

ويشتهر الأردن بزراعة الزيتون والطماطم والخيار والحمضيات والبطيخ والموز والباذنجان والقمح والشعير والعدس والحمص والخضروات والفواكه والحبوب وتصدر المنتوجات الغذائية بالإضافة إلى محاصيل زراعية أخرى.

وقد اكتشف فيها الغاز الطبيعي عام ١٩٨٧ م، ويقدر الخبراء أن الأردن يحمل بين ١٥٠ - ٤٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. وقد قامت شركات أجنبية بعمليات استكشاف للنفط في الأردن، حيث تؤكد هيئة الموارد الطبيعية، أن موارد البلاد لا تزال غير مستغلة نسبياً.

ويسجل الأردن تقدما في التغلب على الأمية، ومستوى عاليا في مجال البنية التحتية المتصلة بالتعليم في مختلف مراحله، مع وجود عدد كاف من الجامعات وكليات التعليم الفني.

مجالات الاستثمار في الأردن:

تتعدد مجالات الاستثمار في الأردن وتتنوع بتنوع مجالات الحياة، ومنها مجال النقل، والتعليم (روضات الأطفال -التعليم الابتدائي والثانوي)، توليد وتوزيع الطاقة، السياحة (المنتجعات، الفنادق، الاستراحات، وكالات شركات الطيران)، الطب(المستشفيات والعيادات)، الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة والكمبيوتر.

للأردن ستة مناطق اقتصادية جذبت المليارات من الدولارات، في كل من: العقبة، المفرق، معان، عجلون، البحر الميت، أربد، بالإضافة إلى أن الأردن تمتلك عدداً وفيراً من المناطق الصناعية التي تنتج سلعاً في قطاعات الغزل والنسيج، والمستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل.ومن أهم حوافز الاستثمار وجود قوانين عصرية محفزة للاستثمار.

غرفة تجارة الأردن:

انضم الأردن إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وتعد مركزاً إقليميا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة، وأحد أكثر المواقع المرغوبة في الاستثمار في المنطقة.

تأسس في الأردن اتحاد غرف التجارة الأردنية سابقاً، وباشر نشاطاته في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٥٥، بموجب قانون غرف التجارة والصناعة الأردنية رقم ٤١ لعام ١٩٤٩، كممثل للقطاع الخاص في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والخدمية، وعليه تقع مسؤولية التعاون والمشاركة من خلال الحوار مع مختلف هيئات القطاعين العام والخاص في البلاد، لاسيما الإدارات الحكومية ومجلس الأمة (الأعيان والنواب) من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي وتوجيه علاقاته الاقتصادية الخارجية ضمن مقتضيات المصلحة العامة.

وصدر في الثاني عشر من حزيران عام ٢٠٠٣ القانون المؤقت رقم ٧٠ لعام ٢٠٠٣ تحت اسم قانون غرف التجارة حيث تم بموجبه تأسيس غرفة باسم (غرفة تجارة الأردن) لتتولى المهام التي كان يؤديها (اتحاد غرف التجارة الأردنية) سابقاً، وتتضمن الأنشطة الرئيسية لغرفة تجارة الأردن: تحقيق مصالح مجتمع الأعمال وتوفير المعلومات والاستشارات للأعضاء وتطوير التنمية الاقتصادية وتوفير الإحصاءات الاقتصادية وأوضاع السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتسهيل التجارة الدولية.

تشجيع الاستثمار:

يعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٠ إطاراً تشريعيا ملائما لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافس لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويح السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

الإعفاءات الجمركية:

يمنح الأردن إعفاء جمركيا من الرسوم والضرائب الجمركية للموجودات الثابتة (الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصرا في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات)، كما تعفى قطع الغيار من الرسوم الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها ١٥٪ من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع، وكذا الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن ٢٥٪ من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

وتمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد، مرة كل سبع سنوات على الأقل. وتعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة الناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغير في سعر التحويل.

أما في مجال التسهيلات الضريبية فتستوفى ضريبة دخل من الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات: التعدين، الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل والمقاولات الإنشائية بنسبة ١٥٪، وبنسبة ٣٥٪ للشركات ضمن قطاعي البنوك والشركات المالية، وبنسبة ٢٥٪ للشركات الأخرى.

كما تبلغ ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية(صفر)، وقسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية(أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي، وبحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبها المبينة سابقا لمدة عشر سنوات من تاريخ

بدء العمل لمشاريع الخدمات أو بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية، وذلك بإعفاء المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن ٢٥٪ شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء عن أربع سنوات.

أما الإعفاءات من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية، فيحصل أي مشروع يقع ضمن القطاعات أو القطاعات الفرعية المذكورة سابقا على إعفاءات قدره ٢٥٪ إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة(أ)، ٥٠٪ إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة (ب) و٧٥٪ إذا كان المشروع بالمنطقة التنموية فئة(ج)، وتكون فترة الإعفاءات بناءً على قرار اللجنة ١٠ عشر سنوات تبدأ من تاريخ مباشرة العمل في المشروعات الخدمية، أو من تاريخ مباشرة الإنتاج بالنسبة للمشروعات الصناعية.

وتمنح اللجنة إعفاءً إضافياً إذا كان قد تم توسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه وأدى إلى زيادة طاقته الإنتاجية، وتكون فترة الإعفاء الإضافي لسنة واحدة عن كل زيادة في الطاقة الإنتاجية لا تقل عن ٢٥٪ ولمدة أقصاها أربع سنوات.

وفي ضمانات الاستثمار يعامل قانون تشجيع الاستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، حيث يمنحه الحق في أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي وفقا للنسب المحددة في نظام تنظيم استثمارات غيرالأردنيين رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٠، وبحيث يكون له حرية التملك الكامل للمشاريع المقامة ضمن قطاعات:الصناعة، تكنولوجيا المعلومات، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويح السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض وخدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى عديدة.

والحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع ٥٠،٠٠٠خمسون ألف دينار، باستثناء الاستثمار في الشركات المساهمة العامة.

وللمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.

ويحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه من استثماره من عوائد أو أرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه.

السياحة في الأردن:

تشتهر الأردن بالسياحة الطبية، حيث يأتي الناس من مختلف الدول المجاورة ومن دول الخليج واليمن ومصر من أجل العلاج، وتصل عوائد السياحة العلاجية في الأردن إلى ٧٠٠ مليون دولار أمريكي في العام، حسب تصريحات البنك الدولي، فالأردن هي الأولى في المنطقة والخامسة على مستوى العالم في هذا المجال.

والسياحة الطبية في عمّان تتميز بمهارة وخبرة متميزة في مجال أمراض وجراحة القلب وكذلك تطبيق الكثير من الجراحات الدقيقة فيما يخص العيون والكلى والرئتين. منتجع كيمبنسكي في الأردن.

ويعتبر الأردن واحداً من البلدان التي يختلط فيها الاستشفاء من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس. وذلك بفضل نعمة كبيرة أنعم الله بها على الأرض الأردنية حيث تتوافر كل مقومات العلاج الطبيعي من مياه حارة غنية بالأملاح، إلى طين بركاني، إلى طقس معتدل وطبيعة خلابة، الأمر الذي جعلها منتجعات علاجية يؤمها الكثير من طالبي الاستشفاء من الأمراض المختلفة ومن أهم هذه المنتجعات العلاجية: حمامات عفرا- ينابيع الحمة- حمامات ماعين. والعلاج بالطين المأخوذ من البحر الميت الذي اثبت فوائده العلاجية، فضلا عن قسم العلاج بالكهرباء مكملا للعلاج بالمياه والتمارين الطبية، فضلا عن خدمة العلاج الفيزيائي (فيزيوثيرابي).

وأهم المتاحف في الأردن متحف الآثار الأردني متحف صرح الشهيد، مركز هيا الثقافي، متحف الآثار-الجامعة الأردنية، متحف الفلكلور الثقافي، متحف آثار إربد، متحف التراث الشعبي الأردني، متحف آثار أم قيس، متحف المصكوكات القديمة، متحف المزار الإسلامي.

المملكة العربية السعودية:

تمتد على معظم مساحة الجزيرة العربية، وتطل على البحر الأحمر من جهة الغرب، والخليج العربي من جهة الشرق، وتتربع على عرش الطاقة النفطية، حيث تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم بمعدل ٢٥،٦٪ من الاحتياطي العالمي، وتعد أكبر منتج ومصدر للبترول عالميا.

ويشكل قطاعا النفط والغاز نحو ٧٥٪ من إيراداتها، وبنسبة ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تمثل عدة قطاعات أخرى النسبة المتبقية، وأهمها الزراعة.

شهد اقتصاد المملكة خلال القرون الماضية تحولاً كبيراً ليصبح اقتصاداً حديثا يقوده قطاع الصناعة البترولية والبتروكيمياوية، ويزدهر القطاع الزراعي ويمتد قطاعه التجاري والمصرفي بقوة وثبات.

وانفتحت المملكة على الاقتصاد العالمي، وأصدرت نظام الاستثمار الأجنبي (١٥/ ١/ ١٤٢١هـ)، الذي يعد من أبرز الأحداث المتعلقة بالشئون الاقتصادية في المملكة كما أنشأت الهيئة العامة للاستثمار، لتقفز -بحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي- من المركز الـ:٦٧ عام ٢٠٠٥ م، إلى المركز الـ:١٣ من بين ١٨١دولة.

ويتمثل أبرز ما تضمنته الإجراءات الرامية إلى استقطاب رأس المال الأجنبي في تخفيض الضرائب المفروضة على المستثمر الأجنبي وإقرار مبدأ ترحيل الخسائر لسنوات مقبلة بدون تحديد مدة معينة، وإتاحة الفرصة أمام المستثمرين الأجانب للحصول على القروض المقدمة من صندوق التنمية الصناعية، وإعطاء حرية التملك الكامل للنشاط الاستثماري بما في ذلك

العقارات اللازمة لمزاولة النشاط، فضلاً عن عدم إجازة نزع ملكية المشروع إلا للمنفعة العامة وبتعويض عادل، وحصر مدة الحصول على ترخيص للاستثمار في شهر واحد، ورفع الشفافية في إعطاء المعلومات التي يحتاجها المستثمر عن المناخ السعودي، ومنح المستثمر حق كفالة نفسه وموظفيه على منشئاته الخاصة وضمانه الحصول على المعاملة الوطنية.

وتمثل هذه الإجراءات جزءا من عملية متكاملة بلغ –بموجبها– الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية ٢٠٠٩م ٥٥٢ مليار دولار. وبلغ إجمالي زيادة الاستثمارات الأجنبية والمشتركة ١،١٢٦ مليار ريال بنهاية ٢٠٠٩م قافزاً من ٢٧٩ مليار ريال عام ٢٠٠٥ م.

فرص الاستثمار في السعودية :

تقدم المملكة فرصا استثمارية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار في الطاقة و١٠٠ مليار دولار في النقل و١٠٠ مليار دولار في الصناعات القائمة على المعرفة. وتتنوع المجالات المتاحة ما بين الاستثمار في المدن الاقتصادية، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل والخدمات اللوجستية، والصحة، وعلوم الحياة، والتعليم، والسياحة.

الصادرات والواردات:

يتصدر النفط قائمة صادرات المملكة العربية السعودية التي تصدر –أيضا– منتجات البلاستك والبتروكيماويات وبعض المواد الغذائية والمعادن العادية، والورق ومصنوعاتها وتستورد بالمقابل الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وبعض المواد الغذائية ومعدات النقل والأقمشة والأخشاب والمعادن العادية.

استقطاب رأس المال الأجنبي:

تأسس في المملكة العربية السعودية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية في مارس ١٩٨٠ م، متخذا من العاصمة الرياض مقرا رسميا، ليكون معنيا بالمصالح المشتركة للغرف التجارية الصناعية بالمملكة، ويقوم بتمثيلها على المستويين المحلي والخارجي، كما يعمل على تنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وينظمّ هذا المجلس إلى سائر الإجراءات المشار إليها آنفا في المجال التشريعي والإداري والتي اتخذتها المملكة في سبيل تسهيل الاستثمار أمام رأس المال المحلي والأجنبي، وتوفير الضمانات لحقوقه، فضلا عن أن هذا المجلس يساهم في صياغة النظم والسياسات ذات العلاقة بقطاع الأعمال، ويعنى برصد ومتابعة وتحليل المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد داخل المملكة وخارجها، وغير ذلك مما يصب في تطوير البيئة الاستثمارية.

السياحة في السعودية :

تحتضن المملكة العربية السعودية أهم المقدسات الإسلامية، متمثلة في المسجد الحرام بمكة المكرمة، والمسجد النبوي في المدينة المنورة، وهما المعلمان اللذان لا تنقطع عنهما وفود المسلمين المتدفقة من أنحاء العالم لأداء مناسك الحج والعمرة، فيما يمكن تسميته -من حيث مردوده المالي والاقتصادي- سياحة دينية.

وتشكل أشعة الشمس التي تسقط عموديا على أجزاء كثيرة من المملكة وخلال أشهر طويلة من السنة موردا سياحيا طبيعيا للسياح الذين يتدفقون إلى المملكة من دول أوروبا وغيرها.

وتعد مدينة جدة المطلة على البحر الأحمر وشقيقتها الأحساء المطلة من الناحية الأخرى على الخليج العربي أهم مقصد لطالبي السياحة البحرية والرياضة المائية.

وتُعنى الهيئة العامة للسياحة والآثار بالصناعة السياحية وتقديم الخدمات المطلوبة للسياح. وأنشأت المملكة عشرات المتاحف التي توليها اهتماما كبيرا كالمتحف الوطني، ومتحف الحرمين الشريفين، ومتحف حصن المصمك، ومتاحف أخرى تحمل أسماء المدن كمتحف مكة المكرمة، جدة، الدمام، الأحساء،الجوف، الطائف، تبوك، حائل، نجران، النماص، جازان.

أما أهم المواقع الأثرية فهي الدرعية، قصر المصمك، قصر المربع، قصر شبرا، قصر السقاف، قصر خزام، بيت نصيف، قصر الإمارة بنجران، قلعة أعيرف، سوق المجلس التراثي، جبل الصعيري، قرية أم الأجراس.

المنتوجات الزراعية :

تتركز أكثر من نصف المساحة المزروعة ٥٧٪ في المنطقة الوسطى بإمارتي الرياض والقصيم، تليها المنطقة الجنوبية الغربية ١٩٪ في إمارات جازان وعسير ونجران والباحة، ثم المنطقة الشمالية ١٣٪ في إمارات حائل وتبوك والجوف وتتوزع باقي المساحة المزروعة ١١٪ على المنطقتين الغربية والشرقية على الترتيب. وبلغت الصادرات من السلع الغذائية كالقمح والتمور والبيض ولحوم الدواجن والألبان وبعض الخضراوات ما يقارب مليوني طن في عام ١٩٩٠ م.

وتتعدد عناصر الثروة الحيوانية في البلاد حيث قدّرت أعداد كل من الضأن ٧،٨ مليون رأس والماعز نحو ٤،٤ مليون رأس والإبل ٤٢٢ ألف رأس والأبقار نحو ٢٠٤ ألف رأس. وتأسست صناعة نشطة لصيد الأسماك وبلغت كميات الصيد المحلي نحو ٤٩،٩٢٠ طن، تم تصدير ما يقرب من نصفها إلى الخارج في عام ١٩٩٤ م.

جمهورية الغابون :-

تقع في غرب ووسط أفريقيا يحدها خليج غينيا إلى الغرب وغينيا الاستوائية إلى الشمال الغربي والكاميرون إلى الشمال وجمهورية الكونغو نحو الشرق والجنوب. تبلغ مساحتها ٢٧٠،٠٠٠ كم ٢ تقريباً ويقدر عدد سكانها ب ١،٥٠٠،٠٠٠ نسمة، يتوزعون على ٥٢ مجموعة عرقية.

تتشكل خارطة الغابون من تسعة أقاليم، وعاصمتها وأكبر مدنها هي ليبرفيل يزرع فيها الكاكاو والبن والسكر وزيت النخيل والمطاط. ولا تختلف الغابون عن دول إفريقيا بقلة السكان وصغر المساحة فقط، بل –أيضا– بمساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي حيث يشكل قطاع الزراعة أقل من ١٠٪ من الدخل القومي، الأمر الذي يترتب عليه استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من دول مجاورة مثل الكاميرون.

ويقابل ذلك أن الغابون تمتلك ثروة حيوانية كبيرة، وخاصة

المواشي التي تربى في مزارع خاصة. كما تمتلك ثروة سمكية تساهم في نمو الاقتصاد الوطني، وتقدر الكمية التي يتم صيدها ب ٣٢ ألف طن سنويا، ويمكن زيادة كمية الصيد البحري لتلبية احتياجات أفريقيا الوسطى والبلدان غير الساحلية كما هو الحال مع تشاد. ومع ذلك فإن الصناعات السمكية ما زالت متواضعة وليست مستغلة بالشكل المطلوب وتحتاج إلى استثمارات خاصة.

وتصنع جمهورية الغابون الأغذية والمشروبات والمنسوجات وتنتج الخشب والأسمنت، ويجري فيها استخراج النفط وتكريره، وكذا المغنيسيوم واليورانيوم والذهب والكيماويات. ومن أهم عناصر الثروة المعدنية فيها الماغنسيوم والفوسفات واليورانيوم والذهب والأخشاب والحديد.

ورغم ذلك: يلعب النفط الجزء الأكبر في اقتصاد الغابون ويمثل ما مقداره ٪ ٦٠ من الناتج القومي و٪ ٨٠ من صادرات البلاد. وتعد الغابون رابع أكبر منتج للنفط الخام في جنوب الصحراء الإفريقية وتحتل المرتبة ٣٧ على مستوى العالم، إلا أن هناك تراجعا ملحوظا في إنتاج النفط في البلاد منذ العام ١٩٩٨ م.

وتسعى السلطات في الغابون للبحث عن وسيلة للتعويض عن انخفاض إنتاج النفط من خلال تحفيز الإنتاج في القطاعات الأخرى والتحول إلى الإنتاج الصناعي للموارد المعدنية الأخرى الوفيرة في البلاد.

ويواجه صناع السياسة في الغابون تحديا كبيرا في هذا المضمار سعيا لإيجاد بدائل اقتصادية للنفط لتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد حتى يجنبوا بلدهم الدخول في مرحلة الركود الاقتصادي المحتمل في حال نضوب النفط قبل اكتشاف حقول جديدة وقبل أن تصبح القطاعات البديلة قادرة على ردم الهوة التي سيخلفها نضوب النفط.

وهناك مخزون طبيعي يساعد الساسة وصناع القرار في الغابون على توفير هذه البدائل وتنميتها، مثل: استغلال الغابات التي تغطي ٪ ٨٥ من الأراضي الزراعية والتي تحتل ما مقداره ١٢,٥ مليون هكتار، واستغلال الأخشاب (من ٤٣٤٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠٠ لوح سنويا)، ويمكن تحقيق مزيد من الأرباح إذا ما اتخذت التدابير اللازمة من أجل التنوع في تصنيع وبيع المنتجات الخشبية مثل أرضيات المنازل ومستلزمات المنزل الخشبي وتسويقها في أسواق أفريقية ودولية، وإنتاج الأثاث بدلا من الاكتفاء بتصدير الأخشاب.

الأمن الغذائي

تستورد الغابون أكثر من ٪ ٨٥ من المنتجات الغذائية، وهي نسبة مهولة تمثل تحديا آخر أمام صناع السياسة في الغابون، حيث يتطلب الأمر جهودا مضنية من أجل تحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك فإن عملية النمو الاقتصادي وتنوع مجالات الاقتصاد تتمحور في مشاكل القوى العاملة الماهرة والمنخفضة نتيجة لارتفاع تكاليف العمالة في البلاد.

وتحاول السلطات السياسية في الغابون التفاوض مع هيئات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) للحصول على موارد مالية إضافية. لكن هذه المؤسسات تشترط على الحكومة اتخاذ تدابير اقتصادية لتحصل على التمويلات المطلوبة، ولهذا السبب تقوم الحكومة بتشجيع استثمارات القطاع الخاص بقوة، وخاصة الاستثمارات الأجنبية.

مزايا الغابون للمنافسة الاقتصادية:

تقوم غرفة التجارة والصناعة والزراعة والمناجم بتعزيز التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص، والمساهمة بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي العام.

وتوفر الغرفة المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والدعم للشركات عند تنفيذ أنشطتها المختلفة. وأنشأت الغرفة قاعدة بيانات تحوي معلومات حول الفاعلين الاقتصاديين والفرص التجارية والاستثمارية المتاحة، فضلا عن الخدمات الاستشارية.

وتنظم أيضا ورش عمل تدريبية لبناء قدرات رجال الأعمال. وفي سياق الإجراءات التي تؤهل للمنافسة الاقتصادية، فقد انظمت الغابون إلى تجمع الـ(سيماك) الذي هو تجمع اقتصادي إقليمي، وتمثل سوقا لـ٣٠ مليون مستهلك.

وأجرت الجهات التشريعية في الغابون تحديثات في قانون الأعمال التجارية تتواءم مع معايير منظمة موائمة القوانين في أفريقيا. OHADA، وتفخر الغابون بامتلاكها شبكة اتصالات قوية، وقد تم عمل دليل للاستثمار يهدف لتنظيم العلاقات مع المستثمرين وضمان الشفافية والمساءلة.

وباتجاه القطاع المصرفي الخاص، فإنه يتمتع بالنشاط، أما بالنسبة للنظام الضريبي فهو محفز للشركات والأفراد. وهناك آمال كبيرة تعلق على الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تشهده الغابون في الوقت الراهن والذي يعد الأفضل قياسا بما كان عليه في السابق، وأن ينعكس على التنمية الداخلية وتدفق الرأس مال الخارجي القادم للاستثمار.

فرص الاستثمار في الغابون:

تتعدد فرص الاستثمار المتاحة في الغابون لتشمل الزراعة- والغابات والسياحة والصناعة والثروة الحيوانيةوالمنتجات الغذائية والخدمات.

ويلزم القانون جميع الأشخاص أو الكيانات الذين يرغبون في القيام بأعمال تجارية في الغابون الحصول –أولا- على الموافقة المبدئية من وزارة التجارة،وعندئذ تطلب منهم وزارة التجارة نبذة عن النشاط التجاري، وامتلاك كرت تعريفي وختم، وست نسخ من النظام الداخلي للشركة، ونسخا من محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة والتي عبر فيها المجلس عن قراره بإنشاء الشركة أو فرعا لها في الغابون، وكذا إرفاق رسائل بالموافقة على مزاولة النشاط التجاري.

وباتجاه الشركات التجارية وهي الأكثر شيوعا في المجتمع الغابوني، وبالذات الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فيجب أن يكون لدى كل شركة سبعة مساهمين على الأقل، إضافة إلى الرئيس والمدير التنفيذي ومجلس إدارة الشركة. ولا يتطلب قانون الاستثمار أن

يكون رئيس الشركة شخصا، فقد يكون مجلس إدارة.

ومن أجل التسجيل لدى وزارة الاستثمار يمكن للشركات الأجنبية افتتاح فرع في الغابون لمدة تصل إلى سنتين دون تسجيل لدى السلطة المختصة.

الصادرات والواردات

أهم ما تصدره جمهورية الغابون هو الخشب والمنغنيز واليورانيوم والنفط، ويجري تصدير هذه المواد إلى الشركاء الاقتصاديين (الولايات المتحدة واليابان والصين).

فيما تتمثل أهم الواردات بالمواد الكيميائية والمواد الغذائية والمشتقات النفطية والمعدات. وأهم شركائها الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا.

السياحة في الغابون:

الإنسان الغابوني وثقافته وموروثه الثقافي الغني هو أحد أهم ما يمكن أن يجد السائح فيه متعة الاطلاع والمعرفة، حيث تمتاز المجموعات العرقية التي يكون منها المجتمع الغابوني بتعدد وتنوع الموروث الثقافي الخاص، كتقاليد بعض القبائل فيما يتعلق بالزواج والمهور، وارتباط ولادة التوائم بالأساطير. وتعدد الزوجات نظام مشترك بين بعض المجموعات العرقية، وكذا ثقافة الكثير من الأطفال في بعض القبائل، مثل قبيلة فانغ التي تعتبر أن (العُقم) لعنة.

وتشتهر هذه القبيلة بالقناع التقليدي الذي يعد جزءا من موروثها الثقافي، وتتعدد أغراض ارتدائه إذ ترتديه للزينة والتعبير عن البهجة أو الحداد وعند أداء بعض الرقصات التقليدية. وهناك قناع الاحتفالات في بحيرة ايزانغا الذي يتم ارتدائه عند الرقص التقليدي لدى العديد من القبائل.

ويعد المطبخ الغابوني المتنوع بالمأكولات أحد مصادر المتعة للسائح الذي يتعرف على أكلات مميزة كطبق السمك المدخن بالشوكلاتة المحلية، وطبق نيمبويه العائلي، وشربة الفول السوداني، وطبق البطاطا الهندية،وشربة العظام، وطبق سلطة الخيار، وجميعها تقدم مصحوبة ببعض المقبلات من البطاط والطماطم والقلقاس وكرات الموز.

ويمكن للسائح أن يزور معالم سياحية متنوعة كالحديقة الوطنية (لوبيه)، وساحل دونيس الخلاب، وهضبة باتيكيه، وغيرها من المعالم السياحية.

ويحصل السائح على رحلات على قوارب نهرية، وجولات سياحية على ظهر القارب عبر بحيرات الجنوب ولاسيما بحيرات: ايفاروا، انانجويه، نوغومو، زيليه، اوغوميه وجزيرة أوينانو. حيث يغادر القارب في الصباح الباكر ويبحر في بحيرة أوغويه وغيرها ليتمكن الزائر من رؤية التنوع الكبير في الحيوانات والطيور، ومنها فرس النهر والبجع وفصائل متنوعة من القرود وغيرها من الحيوانات والطيور البرية.

مناطق سياحية:

وهناك العديد من المناطق السياحية في الغابون كالحديقة الوطنية في بونغارا، والتي تشمل الحديقة الوطنية في الضفة اليسرى لمصب بحيرة كومو وجزءا من ساحل المحيط الأطلسي، وتحتوي الحديقة على أكبر مساحة مغطاة بأشجار المنغروف، وكذا غابات وحشائش السافانا. وفي أطراف الحديقة يوجد موقع بحثي لدراسة السلاحف البحرية، ويمكن متابعة مراحل التعشيش والفقس لبيض السلاحف.

ومن هذه المناطق منتجع بوانت دوني، الذي يصل السائح إليه عبر القوراب. ومن أكثر المناطق روعة قرية إيكواتا السياحية قبالة المحيط الأطلسي في خليج مدينة نغومبيه على ضفاف المياه الزرقاء الصافية.

ويمثل الشاطئ الرملي المقابل للقرية الإطار الرئيسي الذي تمارس فيها نشاطات ترفيهية مختلفة كركوب الأمواج، الرياضات المائية والصيد بالقوس وركوب القوارب الشراعية والصيد بالسنارة، وغيرها كالتنزه في الغابات، خاصة وأن الغابون تتميز بمناخ استوائي متأثر بالتيارات القادمة من المحيط الأطلسي لتصل درجات الحرارة (٢٥ درجة مئوية في المتوسط) خلال الأربعة الفصول على مدار العام.

بنية سياحية تحتية

تقوم الحكومة الغابونية -في إطار الجهود لتنويع الاقتصاد في البلد- بتطوير قطاع السياحة، فهناك فنادق مجهزة وفقا للمعايير الدولية في ليفربيل وبورت جنتيل وماسوكو وفرانسفيل. وهناك مرافق سياحية تنشأ في أنحاء البلاد، وخصوصا على طول الساحل وفي بلدات قريبة من الحدائق الوطنية.

المملكة المغربية:

تقع المملكة المغربية في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، ويقطنها ٢٩,٨٤٠,٢٧٣ مليون نسمة حسب إحصاء ٢٠٠٤م من بينهم ٥١,٤٣٥ أجنبيا أغلبهم من الفرنسيين والإسبان، ويستقرون غالبا في طنجة، وتمتد خارطتها على مساحة تقدر ب ٨٠٠،٠٠٠ كم٢.

وتعد المغرب من الدول النامية التي تنتهج سياسة الاقتصاد الحر، وقد قامت الحكومة بالتوقيع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة، مما يؤهلها لجلب استثمارات بمليارات الدولارات، ويساعدها على ذلك موقعها الاستراتيجي.

ويقُدر الناتج القومي العام في المغرب بحوالي ٦١,٣ مليار دولار أمريكي –حسب تقارير ٢٠٠٦ م، أي بمعدل ٢٠٠٠ دولار للفرد. أما الناتج القومي الإجمالي فيُقدر بحوالي ١٦٢ مليار دولار، أي بمعدل ٥،٢٤٩ دولار للفرد.

قطاع الزراعة

تُقدر المساحة الصالحة للزراعة في المغرب بحوالي ٩٥،٠٠٠ كيلومتر مربع وفقا لإحصاء عام ٢٠٠٣، أما أهم المحاصيل الزراعية فهي الحبوب لاسيما القمح والشعير والذرة والعدس والفاصوليا والحمضيات. كما تعد زراعة أشجار الفواكه،

أشجار الزيتون نشاطا هاما، حيث يُعتبر المغرب ثاني مصدر للحمضيات في العالم وسابع منتج لزيت الزيتون.

ويُعتبر المغرب من أكبر المنتجين للأسماك في العالم إذ ينتج حوالي ٥٩٣،٩٦٦ طن سنويا وفي العام ٢٠٠٤ بلغت قيمة صادراته من الأسماك ٧٠٠،٣٦٨،٢٤٦ يورو.

قطاع الخدمات:

تحتل السياحة الريادة في قطاع الخدمات، حيث درت على البلاد ما قدره ٥٩ مليار درهم (٨,١٦ مليار دولار) سنة ٢٠٠٧ وزار البلاد ٧،٤٠٧،٦١٧ مليون سائح مع ارتفاع يقدر بحوالي ١٣٪ بالمقارنة مع السنة السابقة، أي ما يُقدر بحوالي ١٦،٨٩٣،٨٠٣ ليلة.

قطاع الصناعة:

يساهم القطاع الصناعي بحوالي ٢٨٪ من الناتج الوطني العام، ويعرف القطاع نموا ملحوظا خصوصا مع التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعها المغرب مع العديد من الشركات العالمية، وتعتبر الصناعات المغربية متطورة إلى حد ما ومتنوعة بحيث توجد صناعات غذائية وكيميائية، وتعد المغرب ثاني دولة صناعية في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا؛ وتغطي صناعة الأدوية ٩٠٪ من الطلب الداخلي، وتُصدر أيضا إلى العديد من الدول الأفريقية والأوروبية، ويعتبر المغرب من أول المصدرين للنسيج إلى الاتحاد الأوروبي، وأخيرا بدأ المغرب في تصنيع السيارات.

الاستثمار في المغرب:

إلى جانب الإعفاءات الضريبية المخولة في إطار القانون العام، تنص القوانين التنظيمية المغربية على امتيازات ذات طبيعة مالية وجبائية وجمركية تُمنح للمستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرَم مع الدولة مع مراعاة استيفاء المعايير المطلوبةويتعلق الأمر بما يلي:

- مساهمة الدولة في بعض النفقات المرتبطة بالاستثمار: صندوق إنعاش الاستثمارات.
- مساهمة الدولة في بعض النفقات لتنمية الاستثمار في قطاعات صناعية محددة وتطوير التكنولوجيات الحديثة: صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية بمقتضى المادة ١٧ من قانون المالية رقم ٩٨-١٢م.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد في إطار المادة ١٢٣-٢٢° ب من المدونة العامة للضرائب.

حوافز مغرية للاستثمار:

تتعدد فرص الاستثمار في المملكة المغربية في كثير من المجالات، إلا أن هناك عددا من المجالات تحتل الأولوية الصناعة السياحة الطاقة الشمسية الزراعة طاقة الرياح صيد الأسماك يوفر القانون المغربي مزايا ضريبية ومالية وجمركية ممنوحة للمستثمرين بموجب اتفاقات استثمارية تبرم مع الدولة شريطة أن تخضع للمعايير المطلوبة، فضلا عن الإعفاءات الضريبية الممنوحة بموجب القانون. وتتمثل المعايير المطلوبة في:

- مساهمة الدولة في نفقات معينة تتعلق بالاستثمار من خلال صناديق تشجيع الاستثمار.
- مساهمة الدولة في نفقات معينة لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية محددة، وتطوير التكنولوجيات المعاصرة من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية بموجب قانون المالية ١٢/ ٩٨.
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على الواردات بموجب قانون الضريبة العامة.

اتحاد غرف التجارة والصناعة:

يختص(الاتحاد المغربي لغرف التجارة والصناعة) بتقديم المعلومات والمساعدة للشركات المغربية في مجال التجارة الدولية. وإصدار الوثائق الإدارية مثل شهادات المنشأ وبطاقات العضوية بالاتحاد المغربي لغرف التجارة والصناعة.

ويرتبط الاتحاد بالغرف التجارية الأجنبية التي يمكن أن تقدم المساعدة للمصدرين المغاربة خلال رحلاتهم التجارية وتزويدهم بالمعلومات المفيدة.

الصادرات والواردات:

من أهم صادرات المغرب: الفوسفات، والحديد، والصلب، والأدوية، والأسماك.ومن أهم الواردات: النفط، والسلع المصنعة، والمنتجات الزراعية، والملابس الجاهزة، والآلات والمعدات.

السياحة في المغرب:

تختص وزارة السياحة والصناعات التقليدية بقطاع السياحة وما يرتبط به. ويعد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد المغربي، حيث يمتاز المغرب ببيئة سياسية واجتماعية هادئة ومستقرة توفر الظروف المثلى للاستفادة من المناطق والمعالم والآثار السياحية التي يتدفق السياح لمشاهدتها والاطلاع عليها.

وفي المغرب كثير من هذه المعالم، منها: قصبة الوادية، صومعة حسان، باب بوجلود في مدينة فاس، حدائق المنارة، باب أغنو بمراكش، باب المنصور لعلج، جامع الكتبية، شلالات أوزود بأزلا، جامع الفنا، أسوار مدينة تارودانت.

الجمهورية اليمنية:

تقع جنوب الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتطل على اثنين من أهم الممرات المائية العالمية، هما خليج عدن وباب المندب في البحر الأحمر. تبلغ مساحة اليمن ٥٥٠،٠٠٠ كم٢ فضلا عن عدد من الشواطئ التي تتوزع على امتداد ساحل يبلغ طوله ٢٦٠٠كم، وتمتلك نحو ٢٥٠ من الجزر تقريبا ذات المواقع الإستراتيجية، منها: أرخبيل سقطرى بين خليج عدن والمحيط الهندي وأرخبيل حنيش في البحر الأحمر وبريم (ميون) على مضيق باب المندب. يبلغ عدد سكانها ٢٣,١٥٤,٠٠٠ نسمة -حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م.

تمضي الحكومة –بدعم من الأمم المتحدة وأصدقاء اليمن والمانحين الدوليين- في أربعة اتجاهات لإيجاد وإنعاش موارد

بديلة للنفط وأكثر استدامة، وهي: الزراعة، والثروة السمكية، والسياحة، والصناعة.

الصادرات والواردات:

يمثل النفط السلعة الأولى في صادرات اليمن، حيث يشكل ٩٢٪ منها، ٢٥٠,٠٠٠ ألف برميل يوميا، وكان إجمالي الإنتاج عام ٢٠٠٢م ٤٤٠,٠٠٠ ألف برميل يومياً، وتحتل اليمن المرتبة ٣٣ من بين ٢٠٦ في العالم في احتياطي الغاز الطبيعي، وتقدر احتياطيات البلاد بـ ٤٧٨,٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وتضم قائمة الصادرات: النفط الخام، والغاز، والسمك، والبن، فيما تمثل السلع الغذائية والآلات والأدوات والمواد الكيماوية أهم الواردات ويبلغ إجمالي صادراتها سنويا نحو ٦،٦٨٢ بليون دولار، مقابل ٩،٦٢٧ مليون دولار هو إجمالي وارداتها التي يتمثل أهمها النفط الخام والبن والأسماك المجففة والمملحة، والغاز الطبيعي المسال.

الزراعة:

تمتاز تضاريس اليمن بالتنوع الذي يتيح لها إنتاجا زراعياً متعدداً، وتعتمد على المياه الجوفية ومياه الأمطار والمياه الجوفية تتخلل خارطتها عدد من الأودية الزراعية.

وأهم ما يزرع فيها: الدخن والذرة والقمح والمانجو والموز والباباي والبطيخ وحمضيات(البرتقال والليمون)، والكمثرى والتفاح والخوخ والعنب، ولا تزال الجهود الرسمية وغير الرسمية عاجزة عن مواجهة شجرة القات التي تُستهلك محلياً ولا توفر للبلد أي عائد، وتستأثر –حتى الآن- بنحو ٥٠٪ من المساحة الصالحة الزارعة.

التشريعات الاستثمارية:

تخضع الاستثمارات في اليمن لقانون الاستثمار الصادر عام ٢٠٠٢م الذي هدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعة والزراعة وصيد الأسماك والسياحة، وغيرها.

ويحصل المستثمر الأجنبي –بحسب هذا القانون- على رخصة استثمار من الجهة المختصة خلال فترة أقصاها ١٥يوما من تاريخ استلام ملف المشروع الاستثماري.

وتمنح القوانين اليمنية للمستمر حق المساواة في المعاملة من قبل الدولة مع المستثمر المحلي، وتمكّنه من استئجار أو شراء الأراضي أو المباني في إطار تنفيذ مشروعه، وتعفي أرباح المشاريع الاستثمارية من الضرائب لـ ٧ سنوات، وتعفي رسوم التسهيلات لـ ٥سنوات. كما تُعفي الواردات من السلع لمشاريع تربية الماشية وصيد الأسماك من الرسوم الجمركية والضرائب، وتمنح إعفاء للواردات من معدات المشاريع الأخرى بنسبة ٥٠٪ من الرسوم الجمركية والضرائب.

ولا تفرض أي قيود على تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج أو على صرف العملات. ومواكبة للتطورات الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتجسيداً للسياسة الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى توطيد الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيعه على النمو والتطور صدر القرار الجمهوري رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣م بشأن الغرف التجارية الصناعية واتحادها العام الذي ساهم في تأسيس ٢١ غرفة في أنحاء الجمهورية.

فرص الاستثمار:

يجد الراغب في الاستثمار باليمن العديد من الفرص، وفي مقدمتها فرصة الاستثمار في الإنتاج الزراعي الذي تتوفر عمالته بتكاليف منخفضة، وأسواقه المحلية الحيوية، فضلا عن أن التربة والمناخ يتيحان إنتاج المحاصيل النقدية. كما يشهد قطاع النقل تطورا كبيرا في المطارات والموانئ والبنية التحتية للطرق.

يمثل قطاع السياحة أحد فرص الاستثمار الواعدة في اليمن، ويسجل هذا القطاع نموا متسارعاً منذ ١٩٩٠ م، باستثناء الانخفاض خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ - الذي طرأ جراء الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك الفترة.

وتقدر إسقاطات لمنظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة بأن السياحة ستستمر في النمو بمتوسط ١٠٪ سنوياً حتى ٢٠٢٠م على الأقل مقابل نمو في بقية دول الشرق الأوسط لا يزيد عن ٧٪. ويتصور مجلس السياحة والسفر الدولي أن اقتصاد السياحة والسفر سينعكس إيجابياً على التوظيف والواردات وربح الصادرات من خلال الزوار الأجانب إلى ١٦,٤٪ بحلول ٢٠١٩.

السياحة في اليمن

تعد اليمن دولة تمتلك مقومات سياحية واعده من حيث ما تملكه في المجال السياحي إلا أن مردود السياحة لايزال ضئيلا جدا قياسا بما يتوفر فيها تبعا لعوامل وأسباب عديدة.

المنطقة	اسم الجبل	الارتفاع عن سطح البحر
بني مطر –صنعاء	جبل النبي شعيب	٣٦٦٦ م
الحيمة الداخلية–صنعاء	جبل بني أحمد	٢٤٠٠ م
	جبل العوي	٢٤٠٠ م
الحيمة الخارجية–صنعاء	جبل العر	٢٢٤٠م
	جبل بدج	٢٠٨٠م

وأتاح قدم هذه الدولة التي تعاقبت عليها عدة حضارات تاريخية كثيرا وفرت من المعالم الأثرية التي تتوزع على مدنها الساحلية والجبلية والصحراوية، وفيها عدد من المدن التاريخية القديمة المحتفظة بمعمارها القديم وقصورها المبهرة، مثل تريم بحضرموت، وصنعاء القديمة في العاصمة،فضلا عن القلاع المشيدة –منذ مئات الأعوام- على أعالي الجبال. وإلى المعالم الأثرية تمتاز اليمن بتنوع تضاريسها ومناخها، ما يجعلها منطقة استقطاب للسياح على امتداد العام. وتمثل المدن الساحلية التي أبرزها عدن وأبين والحديدة منطقة سياحة بحرية يقصدها الزوار لأشكال الرياضة المائية، ومن أهم مقاصد السياح في عدن كورنيش صيرة، وشاطئ حقات، والساحل الذهبي، وجزيرة العمال، والبريقة، وغيرها، فضلا عن جزيرة سقطرى،وجزيرة عزعزي. وتعد محافظة تعز العاصمة الثقافية لليمن بما تشهد من حركة ثقافية وعلمية طول العام وتوجد بها العديد من المؤسسات الثقافية، فضلا عما تشتهر به المحافظات الأخرى من معالم أثرية متعددة. وكما يتدفق السياح إلى اليمن طلبا للنزهة والمتعة فإنهم يقصدونها –أيضا- لطلب

العلاج الطبيعي في حماماتها الطبيعية بصنعاء القديمة، وحمام بلاد الروس، وحمامات دمت، وحمام علي، وغيرها.

جمهورية جنوب أفريقيا :

تقع جمهورية جنوب إفريقيا في الجنوب الغربي من القارة الإفريقية، وتمتد على مساحة تبلغ ٤٧١٠٠٨ كم ٢، ويسكنها ٤٩ مليون نسمة. وتعد أحد المقاصد الشهيرة للسياح، وجزء كبير من عائداتها يأتي من السياحة. وتصنف جمهورية جنوب إفريقيا بأنها دولة زراعية بامتياز، إذ تعد من أكبر منتجي العالم لجذور الهندباء؛ والجريب فروت، والذرة الخضراء، والذرة الصفراء، وزيت بذور الخروع؛ والكمثرى؛ والسيزال؛ ومحاصيل الألياف وغيرها.

واستنادا إلى حقيقة مفادها أن جمهورية جنوب أفريقيا لا يمكنها أن تتنافس مع الاقتصاديات في الشرق الأقصى في مجال التصنيع، ولا يمكن الاعتماد على الثروة المعدنية إلى الأبد، فقد عمدت الحكومة إلى تشجيع رجال الأعمال في مجال التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من مجالات التكنولوجيا الحديثة، وتأسست شركات أخرى رائدة، لتشكل هذه التطورات خطوات على طريق تحويل الاقتصاد ليغدو أكثر اعتمادا على التكنولوجيا المتقدمة.

اللائحة الاستثمارية :

تخطط الحكومة لتسهيل القيام بأعمال تجارية في جنوب أفريقيا من خلال إنشاء محطة وطنية واحدة للحصول على الموافقات، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة من الشركات الاستثمارية الصغيرة إلى جانب إدخال إصلاحات في قوانين التمكين الاقتصادي للمواطنين السود.ولدى جنوب إفريقيا نظام منافسة متطور ومنظم على أساس أفضل الممارسات والمقاييس الدولية.

ويستند نظامها الاقتصادي في الغالب على مبادئ السوق الحرة.

ووفقا لقانون المنافسة لسنة ١٩٩٨ فقد تم إدخال إصلاحات في تشريعات المنافسة، ومنح صلاحيات كبيرة للهيئات المنافسة على غرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والنماذج الكندية.

ولدى جنوب إفريقيا نظام ضرائب متطور ومنظم على أساس أفضل الممارسات الدولية، ويتم تحديد النظام الضريبي من قبل وزارة الخزانة الوطنية وتدار من قبل مصلحة الإيرادات في جنوب أفريقيا، وذلك وفقا للنقاط الأساسية التالية:

أهم الصادرات وأهم الواردات الذهب والماس والبلاتين ومعادن أخرى والمعادن والآلات والمعدات، والكيماويات والمنتجات البترولية والأدوات العلمية والمواد الغذائية.

- أرباح الأعمال الاستثمارية خاضع للضريبة إذا تم إنشاء مشاريع استثمارية في جنوب أفريقيا.
- الدخل الناتج عن الخدمات خاضع للضريبة إذا أديت الخدمات.
- يجب تقديم عائدات ضريبة دخل الأعمال السنوية إلى مصلحة الإيرادات.
- تحدد الشركات التجارية نهاية السنة المالية لها من كل عام.
- بالنسبة للأفراد تمتد السنة الضريبية من ١ مارس إلى ٢٨ فبراير.
- يتم دفع ضريبتين مؤقتتين استنادا إلى تقديرات الإيرادات السنوية خلال كل سنة مالية، بحيث يتم دفع الضريبة الأولى خلال ستة أشهر، بينما يتم دفع الثانية في نهاية السنة المالية.

الصادرات:

تعد جمهورية جنوب إفريقيا بلدا رائدا على المستوى العالمي في العديد من مناطق التصنيع المتخصصة، فهي تنتج وتصدر الذهب أكثر من أي دولة أخرى إلى جانب أنها تصدر كميات كبيرة من الفحم، وتتصدر قائمة الدول في مجال معالجة المعادن والفولاذ المقاوم للصدأ.

مجالات الاستثمار:

هناك العديد من المجالات الاستثمارية في جنوب إفريقيا، مثل الزراعة والسياحة وتنمية الثروة الحيوانية، والبناء، وصناعة الخدمات التي تشهد نموا سريعا في الوقت الراهن.

الغرفة التجارية والصناعية:

تتألف غرفة جنوب إفريقيا للأعمال التجارية من ٥٠ غرفة عضوا، وما يقرب من ٢٠٠٠٠ عضوا من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمشاريع الكبيرة على امتداد البلاد.

وتمثل هذه الغرفة شريان حياة لرجال الأعمال. وفي حين أن لدى الشركات الكبرى عضوية مباشرة في الغرفة، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بعضوية الغرفة من خلال أكثر من ١٥٠ غرفة إقليمية ومحلية إلى جانب ١٥ من الجمعيات الوطنية.

السياحة في جنوب افريقيا :

جنوب أفريقيا استضافت كأس العالم ٢٠١٠، وتزخر بمجموعه كبيرة من الأنشطة التي ترضي جميع السائحين من الباحثين عن المغامرة إلى محبي الاسترخاء. التزحلق على الرمال من الأنشطة المحببة في جنوب إفريقيا، لقد نمت هذه الرياضة وزادت شعبيتها جداً خلال السنوات الاخيرة.

وبالنسبة للباحثين عن الإثارة هناك التزلج على الرمال والغوص داخل الأقفاص مع التماسيح في مزرعة كانجو للحياة البرية خارج أودشوورن. أيضاً، يمكنكم ممارسة قفز البنجي من أعلى جسر بلوكرانس على طريق جراند والذي يعتبر أعلى مكان لقفز البنجي، او يمكنكم ممارسة تزلج الهواء في مدينة دي أرى اومدينة كورمان. بالنسبة لهؤلاء الذين لا يفضلون الإثارة الشديدة، هناك الكثير من رحلات السفاري وملاجئ الحيوانات حيث يمكنكم مشاهدة الحيوانات البرية من خلف الزجاج او الأسوار. إذا كنتم ترغبون في المشاركة بخليط من الانشطة فيمكنكم زيارة طريق جاردن، وهو طريق ساحلي طويل يأخذكم بين ملاعب الجولف والغابات القديمة ومجتمعات الفنانين المنعزلة ومراكز التسوق ومراكز النحت والمتنزهات

الجبلية الهادئة والشواطئ وأماكن الاسترخاء للمتقاعدين. يمكن لمحبي الاشجار زيارة أكبر شجرة بابوا في العالم وتوجد في مدينة صن لاند، وايضاً التوقف في حانة شجرة البابوا الشهيرة لتناول الشراب الموجود بالفعل داخل شجرة البابوا الكبيرة.

تعرف جنوب أفريقيا بانها المكان الذي يمكنك أن تجد فيه الشمس ورحلات السفاري ولفترة طويلة من الزمن تعتبر جنوب افريقيا وجهة مفضلة للسائحين العلاجيين وذلك لقربها من القارة الاوروبية وبالرغم من أن تكاليف الاقامة ليست رخيصة مقارنة بدول أخرى ولكنها مازالت اقل ٥٠٪ من الولايات المتحدة. يأتي السائحين كل عام إلى هنا للاستفادة من المنشآت الطبية المجهزة على أعلى مستوى والطبيعة الهادئة والاماكن المتنوعة للتمتع بالنقاهة والأطباء البارعين، حيث يحمل العديد منهم الشهادات الدولية وليست فقط الشهادات المعتمدة من جنوب افريقيا. يجدر الإشارة إن أول عملية زراعة قلب قد تم إجرائها في كيب تاون في ١٩٦٧ والذي وضع الدولة على خارطة مقاصد السياحة العلاجية في العالم.

دولة قطر:

تبلغ مساحتها ١١,٥٢١ كم ٢، وهناك تماثل بين قلة المساحة وقلة السكان.

وانعكس امتلاكها ثروة طبيعية غنية على نسبة العمالة التي تكاد تصل إلى نسبة السكان.

وتنتج قطر ٧٣٣ ألف برميل يوميا من النفط حسب إحصائية ٢٠١٠م. ولديها مخزون هائل من الغاز المسال.

قطر هي ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي بالعالم وتبلغ احتياطيات الغاز في قطر نحو ١٤٪ من احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف في العالم كم إن إنتاج الغاز الطبيعي في قطر قد ارتفع بنسبة ١٧,٩٪ أي ٥,٨ مليار قدم مكعب حيث يعتبر هذا أعلى معدل توسع في منطقة الشرق الأوسط. ويساهم حقل غاز الشمال بمعظم الإنتاج القطري للغاز، وقد اكتشف الحقل في عام ١٩٧١، ويمثل ٢٠٪ من احتياطي الغاز العالمي، مما يجعله أكبر حقل للغاز الحرّ في العالم. وقطر تحتل حاليا المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران.

يبلغ الناتج الإجمالي لدوله قطر ١،٧٣٠،٠٠٢ أي قرابة ملياري دولار، وينمو الناتج الإجمالي بنسبة ٢٠٪، في حين يصل نصيب الفرد من الإنتاج الإجمالي ١٠٢،٧٠٠ بالدولار الأمريكي.

مجالات الاستثمار:

تشمل مجالات الاستثمار التي تخضع لشروط الاستثمار المبينة في قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٠م ما يلي:

-استغلال الموارد المائية المتاحة، وتربية الأسماك.

-إنتاج المحاصيل المحلية الخاصة بالاستهلاك المحلي والتصدير.

-تطوير الثروة الحيوانية.

-التنمية البشرية الجامعات -كليات التعليم الفني.

- وسائل النقل البري، والجوي، والبحري.

-تطوير التعليم روضات الأطفال -التعليم الابتدائي.

-التعليم الثانوي.

-توليد الطاقة وتوزيعها.

- مجالات السياحة بناء منتجعات - الفنادق –الاستراحات.

-وكالات شركات الطيران.

-المستشفيات والعيادات.

حدد قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠م شروط للاستثمار الأجنبي.

وفيما يخص المجالات التي يتم فيها استيعاب الاستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠٪ فهي الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة والتعدين وخدمات الأعمال الاستشارية وخدمات الأعمال الفنية وتقنية المعلومات والخدمات الثقافية والخدمات الرياضية والخدمات الترفيهية.

واستبعد الاستثمار الأجنبي في الوكالات التجارية وشركات التأمين والبنوك.

وأما مجالات الاستثمار المشترك ففي كل المجالات، والنسبة المئوية للشركاء الأجانب والمحليين في المشاريع الاستثمارية المشتركة ٤٩٪ وما دون للأجنبي و٥١٪ وما فوق للمحلي.

حوافز الاستثمار:

تمتلك دولة قطر مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي، ومن أبرز هذه المقومات الاتي:

- الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- توفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة حيث يتوفر لدى قطر أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم، مما يمثل ثقلا اقتصاديا للدولة.

- الموقع الجغرافي على مركز منطقة الخليج، والتكوين الجغرافي للدولة كشبه جزيرة ممتدة عبر مياه الخليج - وجود منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج، الأمر الذي يزيد من فرصها لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال الاستثمارية.

- تتبع سياسة الاقتصاد الحر وتقوم بسن القوانين والتشريعات المشجعة، وتقوم بتحديثها لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم وليست هناك أية أعباء جمركية أو قيود على القيام بالأعمال أو إجراء المعاملات والتحويلات المالية إلى الخارج.

- تسمح قطر باستيراد العمالة اللازمة لتشغيل المشروعات من أي من دول العالم.

- تمتلك بنيه تحتية قوية ومتوفرة في كافة المجالات.

ويرخص قانون الاستثمار الأجنبي لوزارة الاقتصاد والتجارة

أن تسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط: أن يكون لديهم شريك قطري أو أكثر لا تقل مساهمتهم عن ٥١٪ من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح، وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية.

و يجوز بقرار من الوزير السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهماتهم من ٤٩٪ وحتى ١٠٠ ٪ من رأس المال للمشروع في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة وتنمية واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة والتعدين شريطة أن تتماشى مع خطة التنمية في الدولة وأن يراعى تفضيل المشروعات التي تستخدم منتجات وخامات محلية تساعد على زيادة القيمة المضافة، والمشروعات التي تحقق الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة محليا، والصناعات التصديرية أو التي تقدم منتجا جديدا، أو تستخدم تقنية حديثة، وكذلك المشروعات التي تعمل على توطين الصناعات المشتركة ٤٩٪ وما دون للأجنبي و٥١٪ وما فوق للمحلي.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي فيجوز تأسيس بنك بقرار من مجلس الوزراء ويحق للأجانب تملك العقارات في أماكن معينة فقط من الدولة.

الصادرا ت الواردات:

أهم صادرات قطر هي: الغاز الطبيعي المسال، والبترول، ومنتجات الأسمدة، وتستورد: الحديد والصلب والآلات، ومعدات النقل، والأغذية، والمواد الكيميائية.

غرفة تجارة قطر:

أنشئت غرفة تجارة وصناعة قطر في عام ١٩٦٣ م، وظلت تعمل كإحدى الإدارات الحكومية حتى صدور القانون رقم ١٩٩٠/١١م الذي منح الغرفة استقلاليتها عن الحكومة وأصبحت مؤسسة ذات نفع عام.

وظلت عضوية مجلس الإدارة تمنح بالتعيين بموجب مرسوم أميري حتى صدر في ١٩٩٦م قانون جعل اختيار أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الانتخاب المباشر.

وفي إبريل ١٩٩٨م شهدت دولة قطر أول تجربة ديمقراطية حقيقية تمثلت في انتخاب أعضاء مجلس إدارة الغرفة ١٧ عضوا.

ويتحدد دورها من خلال الأهداف التي حددها القانون في: تنظيم المصالح التجارية والصناعية والزراعية. وتمثيل القطاع الخاص القطري والدفاع عنه. وترقية ودعم الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية.

السياحة في قطر:

تختص الهيئة العامة للسياحة بدعم القطاع السياحي في قطر التي تملك حالياً مراكز مخصصة للمعارض تبلغ مساحتها نحو ٩ كم ٢، ما يجعل من قطر وجهة بارزة للأعمال والمؤتمرات الدولية، وهي الفعاليات التي ستجذب إليها المزيد من الزوار.

وتستضيف الدوحة عدداً كبيراً من المؤتمرات الدبلوماسية والثقافية البارزة والمؤثرة عالمياً.

ويتبنّى المواطنون القطريون أفكاراً جديدة ويرحبون بالزوار كضيوف كرام وأصدقاء أعزاء. وقطر تمثل جسر عبور بين التقاليد العريقة

وتتلخص أهم المناطق والمعالم السياحية القطرية في:

- منتجع شاطئ سيلين ٥٥ كم من العاصمة الدوحة. ويقدم المنتجع خيارات واسعة من الغرف والشاليهات والفلل.

جمهورية نيجيريا الاتحادية :

تقع في غرب أفريقيا، وتمثل أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان، الذين يصل إلى ١٥٤ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها ٩٢٣٧٦٨ كم٢. ولها حدود مع كل من بنين في الغرب، ودولتي تشاد والكاميرون في الشرق، والنيجر في الشمال وخليج غينيا في الجنوب، عاصمتها أبوجا، والتي أنشئت عام١٩٩١

تجمع نيجيريا بين ثروتي الماء والنفط، ليمثل لها الماء عمادا للإنتاج الزراعي الذي يتفرع في فرعين رئيسين:

الأول: يشمل إنتاج المحاصيل الغذائية التي تشمل الأرز واليام والكسافا والفواكه والخضروات كالمانجو والبابايا والأناناس والموز والفلفل والطماطم.

الثاني: ويشمل إنتاج المحاصيل الصناعية التي تشمل المطاط وزيت النخيل ونواة النخيل.

وبالمقابل يمثل النفط عمادا للاقتصاد والمعيشة، وجسر صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعد نيجيريا خامس أكبر مصدر للنفط إلى الولايات المتحدة، وهي شريك الولايات المتحدة التجاري الأكبر في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المستوى العالي لواردات النفط من نيجيريا، والتي تقدر بـ ٨٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط. أي ما يقرب من نصف إنتاج نيجيريا من النفط يومياً.

وفي ٢٠١٠م سجلت قيمة التجارة فيها أكثر من ٣٤ مليار دولار، بزيادة ٥١٪ عن ٢٠٠٩م، جراء الانتعاش في الأسعار الدولية للنفط الخام حينها. وفاقت واردات الولايات المتحدة من نيجيريا عام ٢٠١٠ مبلغ ٣٠ مليار دولار، ومعظمها من النفط الخام. فضلا عن أن قائمة واردات الولايات المتحدة من نيجيريا من الكاكاو والبوكسيت والألمنيوم والتبغ والشموع والمطاط والحبوب بلغت نحو ٧٣ مليون دولار خلال العام ذاته.

مجالات الاستثمار:

تتوفر في نيجيريا بيئة سياسية تتمتع بالاستقرار، الأمر الذي يمثل واحدا من أهم العوامل المحفزة لجذب رأس المال القادم للاستثمار. وخلقت الحكومة مناخا ملائما للمشاريع التجارية والصناعية،وتعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية إلى حد كبير،كما وضعت السياسات والبرامج التي تضمن اقتصاد السوق الحر، واتخذت جملة من التدابير لتحرير نظم مراقبة أسعار الصرف لضمان حرية تدفق التمويل الدولي وتشهد البلاد حركة غير مقيدة لرأس المال الاستثماري.

قدمت الحكومة حوافز للأستثمار المحلي والأجنبي، وهي الحوافز التي تتضمن ضريبة دخل الشركات، وقد تم تعديل قانون ضريبة الدخل المخفض الخاص بالشركات من أجل تشجيع المستثمرين الحاليين والمحتملين ورجال الأعمال. ويبلغ المعدل الحالي لضريبة دخل الشركات في جميع القطاعات -باستثناء النفط- ما نسبته ٣٠٪

تعد نيجيريا واحدة من أسرع أسواق الاتصالات نموا في العالم، وتعمل فيها كبرى شركات الاتصالات العالمية. واتجهت الحكومة مؤخرا لتوسيع هذه البنية التحتية والاتصالات الفضائية.

ولدى نيجيريا درجة عالية من التطور في قطاع الخدمات المالية مع مزيج من بنوك محلية ودولية وشركات إدارة الأصول وشركات السمسرة وشركات التأمين والوسطاء وصناديق الأسهم الخاصة والبنوك الاستثمارية.

أهم الصادرات النفط الخام، والغازات البترولية المسالة، والنفط الخام، والغازات البترولية المسالة، والوقود، والمنتجات البترولية الأخرى، والغاز الطبيعي والنفط، وحبوب الكاكاو، والمطاط الطبيعي، والصمغ، والأعلاف، والحبوب الغذائية، والتبغ، والشمع، والزيوت غير الغذائية والمكسرات.

أهم الواردات القمح، وسيارات نقل الركاب، والمنتجات البترولية الأخرى،ومعدات حقول النفط، والشاحنات والحافلات والمركبات ذات الأغراض الخاصة، وآلات الحفر، والآلات الصناعية، ومواد التجميل، والمعدات والمحركات الصناعية.

كما لديها مجموعة واسعة من الموارد المعدنية غير المستغلة التي تشمل الغاز الطبيعي والفحم والبوكسيت والذهب والقصدير وخام الحديد والحجر الجيري والنيوبيوم والرصاص والزنك، ولديها ودائع ضخمة من هذه الموارد الطبيعية إلا أن صناعة التعدين فيها لا تزال في مهدها.

وتعد رابطة غرف التجارة والصناعة والمناجم والزراعة النيجيرية NACCIMA مظلة غرف التجارة والصناعة في المدن والولايات والغرف الثنائية في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

وتقوم الغرفة بتمثيل المستثمرين لدى الحكومة والدفاع عنها وتبني قضاياهم ومصالحهم وتزويد المستثمر المحتمل بأحدث المعلومات المتعلقة بنطاق واسع من الفرص الاستثمارية في البلد.

تحفل الطبيعة النيجيرية بالعديد من المناطق الخلابة والمثيرة للدهشة والسياحية بامتياز. حيث تقع الينابيع الحارة والتي تسمى ويكي وكذلك منتزه محمية يانكاري حول نهر جاجي، ويمتد هذا المنتزه على أكثر من ٢ كيلو متر مربع مكسو بأشجار السافانا التي تعيش فيها الفيلة والسعادين والتماسيح وفرس النهر والجاموس وغيرها.

وتعتبر ينابيع ويكي الحارة واحدة من أهم الصور والمميزات للمحميات، حيث تكون مضاءة في الليل، ومياهها الدافئة مناسبة للاسترخاء، ويمتاز هذا المتنزه بوجود أنواع متنوعة من الطيور النادرة والخطيرة كطائر اللقلق ومالك الحزين والنسور.

ومن المناطق السياحية هضبة مامبيلا التي تقع في الركن الجنوبي الشرقي من ولاية تارابا وتشترك في الحدود مع الكاميرون، ويقدر معدل ارتفاعها ب ١٨٠٠ متر، وهي هضبة مكسوة بالأعشاب وواحدة من المناظر الخلابة التي تمتاز باعتدال برودتها وتغير جوها من حار إلى رطب، ويوجد فيها مزارع للماشية ومزارع الشاي وتلال مكسوة بالأعشاب، ويستوطنها بعض أنواع الطيور والحيوانات النادرة.

وإلى الركن الجنوبي الشرقي من ولاية تارابا يقع متنزه» جاشا كاجومتي بمحاذاة هضبة «مامبيلا، ويوجد بها جبل تشابال الذي يعد الأعلى في نيجيريا، وينحدر إلى أطرافه واد تكسوه حشائش السافانا والغابات والمراعي الجبلية وتتدفق عبره الكثير من الأنهار بما في ذلك تارابا الذي هو أحد روافد نهر بينو.

وفي نيجيريا العديد من الأنهار والمحميات مثل نهر كام ومحميات (باشي) و(اوكوانجو) و(أوبان) التي تعد من أغنى مناطق أفريقيا، وكذا منطقة كيانجي السياحية في ولاية كوارا وتضم محمية بورجو ومحمية زوجورما جنوب شرق ولاية النيجر.

ولنيجيريا ساحل طويل تمثل أجزاء منه مناطق سياحية مثل ساحل جوز الهند وهو أحد الشواطئ الجميلة في باواجري الساحلية غرب ليجوس ويقع في منطقة محاطة بأشجار جوز الهند على بعد ٢٠ ميلاً باتجاه الحدود مع جمهورية بنين.

ويضاف إليه شاطئ البار المعروف أيضا بشاطئ فيكتوريا، وخليج تاركوا المحمي على طول ميناء ليجوس، وشاطئ كالآبار، وهو شاطئ رائع يسحر الأنظار يقع عند مصب نهر كالآبار، ويضفي للزوار متعة الخصوصية لأنه محاط بمستنقع ولا يمكن الوصول إليه بالقوارب، وشاطئ ليكي على طول شبه جزيرة ليكي، وشاطئ إيليكو على بعد ٣ أميال من ولاية ليجوس.

الاستثمار السياحي:

وتتوفر فرص واعدة للاستثمار في المجال السياحي على الأخص في المجالات الآتية:

- بناء الفنادق والمنتجعات السياحية في المناطق السياحية الطبيعية.
- توفير نظام الباص الكهربائي لأخذ السياح إلى الأماكن الوعرة في الجبال وخاصة كانيانج، أو بودو وهضبة مامبيلا.
- بناء الفنادق والمنتجعات بالقرب من الشلالات والينابيع والكهوف والمناطق المعتدلة المناخ مثل أوب ودو، وهضبة مامبيلا.
- تطوير المواصلات البحرية وتوفير التسهيلات التعليمية للتزلج على الماء.
- تطوير الفنون والحرف اليدوية التي تمثل رمزاً للقيم الثقافية للشعب وحب الطبيعة.

فرص تجارية :

لم تصل نيجيريا إلى الاكتفاء بالمستوى المتقدم الذي حققته في مجال النقل البري والجوي، بقدر ما فتح هذا المستوى المزيد من الحاجة للاستثمار في هذا المجال. وعلى الرغم من أنه لم يتم استغلال هذه المعالم لحد الآن ومازالت على طبيعتها إلا أنها مازالت محط أنظار وإعجاب الزوار الأجانب.

مملكة البحرين:

يبلغ عدد سكان مملكة البحرين ١،٢٣٤،٥٩٦ نسمة، يعيشون على مساحة تقدر بـ ٧٥٠ كيلو متر مربع.

ويعد اقتصاد مملكة البحرين الأكثر حرية في منطقة الشرق الأوسط، ويحتل المرتبة الخامسة والعشرين عالميا حسب دليل الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٦م الذي تنشره مؤسسة التراث Heritage Foundation وصحيفة وول ستريت.

ويعود تقدم اقتصاد البحرين إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الهبوط التدريجي في مورد النفط.

ويوصف اقتصاد البحرين بالاقتصاد العصري ذي التركيب المنتظم، ولديه الاتصالات المتميزة وبنية النقل التحتية بالإضافة إلى أن في البحرين العديد من مقرات الشركات الدولية العاملة في دول الخليج العربي.

وتتوسع البحرين في الصناعات الثقيلة والمصرفية والسياحة، وغدت المحور المصرفي الرئيسي في الخليج ومركزاً للتمويل الإسلامي.

وقد استفادت البحرين من ازدهار النفط عام ٢٠٠١م بالنمو الاقتصادي ونجحت في جذب الاستثمار من الدول الخليجية الأخرى جزئياً ليسهم الاستثمار في تطوير البنى التحتية والمشاريع الأخرى لتحسين مستوى المعيشة كالصحة والتعليم والإسكان والكهرباء والماء والطرق.

ويعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدران الطبيعيان الهامان الوحيدان في البحرين، ويزودان الاقتصاد بحوالي ٦٠٪ من العائدات.

وللبحرين صناعات أخرى تتضمن الألمنيوم والمصانع ذات العلاقة به، بالإضافة إلى تصليح وبناء السفن وغيرها، كما قطعت البحرين شوطا كبيرا في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرامج المتعلقة بالحلول الحديثة لمشاكل العصر. ولدى البحرين مخزون سمكي جيد، وتعاني من قلة الأراضي الصالحة للزراعة إذ لا تتعدى الأراضي الزراعية ١٪ من خارطة البلاد.

غرفة تجارة وصناعة البحرين:

للبحرين تاريخ تجاري عريق، حيث كانت منذ أقدم العصور مركزاً تجارياً وجغرافياً هاماً في الخليج العربي، وكانت في الأزمنة السابقة ممراً دولياً لقوافل التجارة العالمية التي كانت تعبر كافة أرجاء الخليج والبحر الأبيض المتوسط أو بالعكس إلى شبه القارة الهندية والشرق الأقصى ذهاباً وإياباً.

ولذا: اشتهرت البحرين بالتجارة العابرة وتجارة الترانزيت، وخلق ذلك ميلا لدى مواطنيها نحو التجارة، وغدا لهم دراية كبيرة بشئون التجارة المحلية والخارجية.

وفي ١٩٣٩ أنشئت فيها أول غرفة تجارة في الخليج العربي سميت: جمعية التجار العموميين، وتغير اسمها في ١٩٤٥ إلى: غرفة تجارة البحرين، ثم إلى غرفة تجارة وصناعة البحرين في ١٩٦٧م.

وتعد هذه الغرفة واحدة من الغرف التجارية والصناعية الرائدة في المنطقة، وقد رافقت مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة البحرين منذ بداية تأسيسها حيث كان لها الأثر الفعال في إبراز أهمية ودور القطاع الخاص التجاري والصناعي في عملية التنمية، وساهمت في تقدم المجتمع عن طريق تطوير ودعم فعالياته التجارية والاقتصادية المختلفة، إضافة إلى تقديمها الخدمات المختلفة لهذه الفعاليات وتوسيع نطاقها مرحلة بعد أخرى لكي تتماشى مع أهداف النمو الاقتصادي في البحرين.

مجالات الاستثمار:

لا تزال البحرين الوجهة المثالية للاستثمار في الشرق الأوسط، وأكثر البيئات جاذبية في المنطقة لما تتمتع به من ميزات تنافسية ومدخل استثماري مميز لجميع دول المنطقة، فضلا عما يتوفر فيها من بيئة تشريعية وقانونية مرنة وتسهيلات وحوافز مشجعة على الاستثمار.

وتفتح البحرين مجالا لإقامة شراكات بحرينية مشتركة في مجالات عديدة وعلى الأخص الزراعة والصناعات الغذائية والدوائية وتكنولوجيا المعلومات والتدريب والتعليم وغير ذلك.

الأراضي الصناعية:

تقوم وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين بتشغيل ١٠مناطق صناعية تبلغ مساحتها الإجمالية ٢,٢٨٨ هكتار. وتقدم فرصًا لتأجير هذه الأراضي بعقود تصل مدتها إلى ٢٥ عامًا. وتوفر الأراضي الصناعية بشكل عام مع جميع الخدمات الأساسية مثل الطرق والكهرباء والصرف الصحي والماء والاتصالات.

وتحصل المشاريع التي تؤسس في المناطق الصناعية على إعفاء ضريبي على رأس المال المطلوب والمواد الخام المستخدمة في تصنيع المنتجات النهائية، بالإضافة إلى الحصول على تعرفة منخفضة للكهرباء.

تشريعات الاستثمار:

تتيح التشريعات البحرينية السارية في الميادين المختلفة التجارية والصناعية وفي مجالات الاستثمار عموماً حرية واسعة، بل وتكاد تكون مطلقة للمستثمرين الأجانب، وتتضمن هذه التشريعات الحماية القانونية للاستثمارات وتوفر الآليات القانونية والإدارية لحمايتها في مختلف مراحلها.

وهناك تشريعات تتعلق بحرية الاستثمار كقانون الشركات التجارية الذي حل محل قانون الشركات التجارية، ويتسم هذا القانون -في مجال حرية رأس المال الأجنبي- بأنه حذف شرط الجنسية البحرينية في شركات التضامن.

ويجيز التشريع البحريني للمستثمر الأجنبي تملك العقارات المبنية والأراضي، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين.

وأنشئت في البحرين لجنة وطنية لمنظمة التجارة الدولية لتتولى تنظيم العلاقة بين مملكة البحرين والمنظمة وبغرض تحقيق الاستفادة المثلى من أحكام اتفاقيات المنظمة، لتسلك المملكة بذلك سلوكاً عملياً في التزاماتها بالتوجه نحو العولمة بشكل مدروس وعلمي.

ويستطيع المستثمر إنجاز كل معاملاته مع وزارات وإدارات الدولة المختلفة أمام شاشة الكترونية واحدة وعلى لوحة

مفاتيح واحدة في نقطة إنجاز واحدة.

ولا يوجد في البحرين أية أنظمة ضريبية، ولا تفرض ضريبة على الدخل من أي نوع كان.

السياحة في البحرين:

شيدت على أرض البحرين عدد من الحضارات القديمة، وورث عنها الجيل البحريني الحالي معالم سياحية كثيرة، وأضاف إليها بعض المعالم الحديثة وتشتهر البحرين بكثرة أسواقها الشعبية وفيها العديد من أسواق الذهب المتميزة وذات الشهرة الكبيرة.

وتختص وزارة الثقافة والسياحة بشؤون السياحة، وتتلخص أبرز مهامها في تطوير صناعة سياحية إبداعية وحيوية ومستدامة.

ويعد قطاع شؤون السياحة بالوزارة الجهاز الرئيسي المسئول عن التسويق والترويج والتراخيص وضمان جودة الخدمات المقدمة والبحوث والإحصائيات، بالإضافة إلى تطوير المنتج.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

يبلغ عدد سكان الجزائر ٣٦،٣ مليون نسمة -حسب إحصائيات يناير ٢٠١١، ويمثل هذا التعداد عماد الاقتصاد الجزائري الذي يعد واحدا من أكبر الاقتصادات في إفريقيا، حيث يقدر الدخل القومي في الجزائر ب ١٢٠ مليار دولار.

ويشكل قطاع النفط (المحروقات) الركيزة الأساسية في الاقتصاد، إذ يمثل نحو ٦٠٪ من الميزانية العامة، و٣٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي و٩٧٪ من إجمالي الصادرات.

تتجه الجزائر نحو التقليل من الاعتماد على عوائد النفط بالتركيز على موارد بديلة أكثر استدامة، وخاصة في مجال الزراعة، وتنفذ برامج طموحة في هذا المضمار، إذ عملت على تشجيع الخصخصة في القطاع الزراعي، وتأمل أن تتمكن من الحد -وإلى أقصى ما يمكن- من استيراد المنتجات الزراعية كالحبوب والبطاطا والفواكه، كما تبذل الحوافز المتعددة لتصدير منتوجات التمر وما تشتهر بإنتاجه من المحاصيل الزراعية.

وتأتي الجزائر في المرتبة الـ٥١ من أصل ١٩٥ دولة شملها التصنيف من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت المؤشرات الاقتصادية فيها خلال النصف الثاني من التسعينيات، تبعا لعدد من سياسات الإصلاح.

ويزيد إجمالي الاستثمارات في الجزائر عن مليار ومائتي مليون دينار سنويا أكثر من ١٦ مليار دولار، منها ٧٣٠ مليار دينار أكثر من ٦٠٪ قدمت من طرف الدولة، وحوالي ٢٥٠ مليار دينار مقدمة من قبل القطاع الخاص، وأكثر من ٢٠٠ مليار دينار من قبل المؤسسات الأجنبية.

وتمتلك الجزائر احتياطات تتعلق بالطاقة والمناجم هي الأكبر في العالم. ووفقا لشركة سوناطراك الجزائرية فإن ٦٧٪ من احتياطات البترول والغاز يقعان في حاسي ومسعود ووادي ميا.

وتحتوي مدينة إليزي على ١٤٪ من الاحتياطي والبقية تتوزع على مناطق عدة في البلاد. ويوصف نشاط التعدين في الجزائر بالمتنوع جدا، فهناك أكثر من ٣٠ معدنا مستخدما في مختلف الاحتياجات البشرية من بينها: الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الباريت، الرخام، التنغستن، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس، والأحجار الكريمة والمعادن النادرة. فضلا عما تشمله الأرض الجزائرية المعطاءة من احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والدلوميت والإسمنت. ويمثل الاستثمار في الطاقة والغاز واستكشاف واستخراج المعادن والسياحة والزراعة أهم القطاعات الاستثمارية فيها.

امتيازات الاستثمار

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر ومن خلال الأمر التشريعي رقم ٠١ - ٠٣ المتعلق بتنمية الاستثمار النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن الاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات والرخص.

وبالإضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يتمتع المستثمرون المنصوص عليهم في القانون بعدد من المزايا، ومنها:

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري.
- الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري.
- الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري.
- إعفاء المشروع الاستثماري لمدة ١٠ سنوات بعد مزاولة نشاطه الفعلي من الضرائب على الشركات وضريبة الدخل التي تخضع لها الأرباح الموزعة والضرائب على المدفوعات الإجمالية والضريبة المهنية.
- يعامل الشخص الطبيعي والشخص المعنوي سواء كان من القطاع الخاص أو العام وسواء كان جزائريا أو أجنبيا نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال حدوث نزاعات بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين.

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

تتلخص مهمة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بتزويد المؤسسات العامة بالآراء والاقتراحات وبالتوصيات حول القضايا والاهتمامات التجارية بشكل مباشر أو غير مباشر على الصعيد الوطني في المجال التجاري والصناعي والخدمات.

وتنظم الغرفة لقاءات تشاورية بين أعضاء الغرفة وتستقصي وجهات نظرهم حول المقترحات المقدمة إليهم من قبل الإدارة

للنظر فيها وتقديم المشورة.

وتقوم بتلخيص التوصيات والآراء والمقترحات التي اعتمدتها غرفة التجارة والصناعة، وتعمل من أجل التنسيق بين برامج الغرفة المختلفة. كما تنفذ النشاطات ذات الاهتمام المشترك لغرف التجارة والصناعة وتشجع المبادرات الخاصة للفاعلين الاقتصاديين، وتضمن تمثيل الغرف التجارية لدى السلطات المعنية، وتعين ممثلين عن الغرف في المحافل الوطنية، فضلا عن القيام بكل ما من شأنه تعزيز وتطوير مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتوسيع النشاط التجاري نحو الأسواق الخارجية.

فرص وحوافز الاستثمار:

تعد الجزائر بلدا جاذبا للمستثمرين الأجانب بصورة متزايدة، إذ تقدم الكثير من المشاريع الاستثمارية في مجال المطاعم، والسيارات، والاتصالات، والملابس، والكثير من الشركات الأجنبية تتسابق للاستثمار في مختلف القطاعات كالسياحة والصناعة والزراعة وغيرها.

ويساعد على انتعاش الاستثمار الأجنبي في الجزائر عدد من المزايا المقدمة من قبل الحكومة للشركات الاستثمارية حيث أزيلت في الجزائر أشكال التمييز بين رؤوس الأموال الجزائرية والأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه عدم فرض أي ضريبة إضافية على رأس المال الأجنبي، بل تزيد الحكومة على ذلك بتقديم العديد من المزايا لرؤوس الأموال الأجنبية مثل منح تخفيضات جمركية لإدخال المعدات اللازمة للمشروع الاستثماري.

وإلى ذلك: يتمتع المستثمرون بإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المتصلة مباشرة بالنشاط الاستثماري.

ويمكن تقديم المساعدة المادية للمستثمرين من أجل تطوير المشروع الاستثماري إذا كان الاستثمار في قطاع الخدمات العامة.

الصادرات والواردات:

تصدر الجزائر الغاز والنفط والفوسفات والفواكه والخضروات ومنتجات الصلب. وتستورد المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية والمعدات والآلات.

جمهورية السودان:

يعتمد النشاط الاقتصادي في السودان على قطاع الزراعة، وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي ٨٤٠ ألف كم ٢، وتستغل حاليا ١٨٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. ويعول أن ينعكس إحلال السلام في السودان على إنعاش هذا القطاع لتغدو السودان سلة للغذاء في إفريقيا.

وينتج السودان القطن والسمسم والفول السوداني والصمغ العربي. ويحتل السودان المرتبة الأولى في إنتاج الصمغ العربي، والمرتبة الثالثة في إنتاج السكر على مستوى أفريقيا.

وعادة ما يكون قطاع الثروة الحيوانية رديفا للقطاع الزراعي ومرتبطا به، ويشهد قطاع الثروة الحيوانية تطورا ملحوظا ويمتلك السودان حوالي ٢٠ مليون رأس من الضأن، و٢٢ مليون من الخرفان، و١٨ مليون من الماعز. ويمتلك السودان غابات مترامية تساهم في رفد موازنة الدولة وبناء اقتصادها، وتنتج غاباتها نحو ٢٥ مليون لوح خشبي مكعب سنويا.

الاستثمار في السودان:

أنشأت الحكومة السودانية وزارة الاستثمار في عام ٢٠٠٢، لتكون مسؤولة عن جذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال توفير التسهيلات والضمانات اللازمة لنجاح مشاريعهم.

كما تبنت نظام النافذة الواحدة لتسهيل إتمام جميع الإجراءات اللازمة للمستثمرين في وقت قصير، وبهذا لم يعد المستثمر يحتاج –بعد تقديمه دراسة المشروع- لأكثر من ٧٢ ساعة للحصول على الرخصة.

مزايا قانون الاستثمار:

ويقدم قانون الاستثمار في السودان العديد من المزايا، وفي المقدمة مساواته بين كل أنواع الاستثمارات من حيث مما تتطلبه من المعاملة.

ويساوي أيضا في التعامل بين المستثمرين الأجانب والعرب والمحليين من حيث الحقوق والمسؤوليات. ويوفر الضمانات اللازمة للمستثمر لتحويل رأس ماله مع الإيرادات المحصلة من المشروع إلى الخارج. ويقترح طرقا مختلفة معترفا بها عالميا لتسوية المنازعات. ولا ينص على تحديد الحد الأدنى لرأس المال للمشروع الاستثماري.

وإلى ذلك: يمنح هذا القانون المستثمر العربي والأجنبي حق امتلاك المشرع كاملا بدون حاجة لوجود شريك سوداني.

غرفة السودان التجارية:

أسس مجتمع رجال الأعمال السودانيين غرفة السودان التجارية في ١٩٠٨ م، لتحقيق عدد من الأهداف الهامة، وأبرزها:

- جمع ونشر الأخبار المفيدة للتجارة في السودان.
- مخابرة حكومة السودان بكل الأمور المتعلقة بالتجارة والسهر علي مصالح التجارة في السودان.
- تقديم الآراء في المسائل المتعلقة بالعرف التجاري.
- عرض المسائل التي تقدم لها إلى ذوي الشأن، وذلك مما ترى اللجنة أنه قد يتصل بالمصالح التجارية العمومية.
- مخابرة الغرف التجارية الأخرى عند الحاجة والتصرف في الاستعلامات التي ترد علي الغرفة من وقت لآخر.
- المساعدة علي حسم المشاكل التجارية بالتحكيم وبالطرق السلمية عندما يطلب منها ذلك.
- القيام بأعمال الغرفة العامة.

وتوسعت أسواق التجارة السودانية وشهدت البلاد إنشاء العديد من المشروعات التنموية الضخمة، الأمر الذي أدى لتكوين العديد من الغرف التجارية في مدن مختلفة. وعندما رأى رجال الأعمال ضرورة توحيد جهود هذه الغرف تبنت غرفة السودان التجارية هذا الهدف، فانتظمت جميع الغرف في

كيان واحد تحت هذه الغرفة التي تغير اسمها إلى اتحاد الغرف التجارية السودانية. ويتكون هذا الاتحاد من سبع غرف رئيسية متخصصة، هي غرفة المصدرين، وغرفة الموردين، وغرفة الخدمات، وغرفة تقنية المعلومات والاتصالات، وغرفة الصحة والتعليم والتدريب، وغرفة المقاولين، وغرف الولايات. وكل غرفة من هذه الغرف تضم الكثير من الشعب، ولكل شعبة لجانها التنفيذية.

وتلا ذلك إنشاء اتحادات أخرى مثل اتحاد الغرف الصناعية، اتحاد غرف النقل، اتحاد غرف الصناعات الصغيرة والحرفيين، اتحاد الغرف الزراعية. وهي التي انتظمت في كيان واحد أطلق عليه اتحاد أصحاب العمل، وذلك ليخدم جملة من الأهداف، أبرزها: تشجيع تطوير الاقتصاد السوداني، والمشاركة في التخطيط للتنمية القومية، وتهيئة المناخ المناسب لإيجاد علاقات مثمرة بين كافة الجهات المعنية بالإنتاج وكافة قطاعات رجال الأعمال، وحماية حقوق أعضائه القانونية، وإعداد النظم ووضع الأسس المتينة التي تبنى عليها العملية

الاقتصادية، وإعداد الدراسات والبحوث التي تعزز عمليات التنمية، والمشاركة في ورش العمل المتصلة بالاقتصاد.

حوافز الاستثمار في السودان:

في إطار تشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي في هذا البلد، أنشأت الحكومة السودانية وزارة الاستثمار في عام ٢٠٠٢، لتكون مسئولة عن جذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في السودان، من خلال توفير التسهيلات والضمانات وغيرها من الحوافز اللازمة لنجاح مشاريعهم.

الصادرات والواردات:

يصدر السودان: البترول والكيروسين والغاز والذهب والسمسم والقطن والصمغ العربي والسكر واللحوم والفول السوداني والجلود والمولاس والحيوانات الحية والأمباز والذرة وصادرات أخرى متعددة.

وأبرز ما يستورده السودان: الآلات والمعدات الرأسمالية والمواد الغذائية والسلع المصنعة ووسائل النقل والمواد الكيميائية والمنسوجات.

فرص استثمار:

يعد السودان إحدى الدول الواعدة والقابلة للتطور في مختلف المجالات، ولهذا فهو يقدم للمستثمرين فرص استثمار متعددة بتعدد مجالات الحياة: صناعية، ونفطية، وعقارية، وسمكية، وسياحية، وحيوانية إلخ.

السياحة في السودان:

تختص وزارة السياحة والآثار والحياة البرية بشؤون السياحة في السودان، وتتولى منح الترخيص للشركات العاملة في السياحة وفقا لقانون الشركات القومي وقانون الاستثمار، والشركات الأجنبية التي تعمل في التفويج السياحي عبر الولايات داخل البلد أو خارجه، والشركات التي بها شراكة برأس المال أو الإدارة الأجنبية.

جمهورية بورندي

تمتد جمهورية بورندي على مساحة تقدر ب ٢٧٨٣٤ كيلو متر مربع، ويسكنها نحو ٨,٣ ملايين نسمة. وهي بلد زراعية تغطي الزراعة فيها نحو ٪ ٥٨ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الزراعة المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية.

وتنقسم محاصيلها الزراعية إلى محاصيل غذائية وتشمل: الفاصوليا والموز والبطاطا الحلوة والكاسافا والذرة والذرة البيضاء، ومحاصيل نقدية مثل: البن والشاي والقطن والكينا.

وتمثل محاصيل القهوة بنوعيها أرابيكا وروبوستا نحو ٩٠٪ من عائدات التصدير في البلاد. ويتمتع الشاي البوروندي بجودة عالية، ويشكل القطن المنتج الثالث في المنتجات الزراعية المصدرة للخارج.

وترتبط الثروه الحيوانية بالنشاط الزراعي، وهناك إمكانات كبيرة للثروة الحيوانية، لاسيما الحيوانات المنزلية كالمواشي وغيرها، ومع ذلك لا يتم تربيتها في مزراع وتعيش بصورة واسعة في البراري.

أما الموارد المائية فتقع بوروندي على ضفاف بحيرة تنجانيقا التي تعرف عالميا بأنها تحتوي على الكثير من الأسماك بأصنافها المختلفة، ويقدر الإنتاج الوطني من الأسماك بنحو ١٥٠٠٠ طن سنوياً.

ويساهم نظام الصيد التقليدي بما مقداره ٪ ٩٠ من نشاط الصيد ويوفر صيد الأسماك فائضا للتصدير من الأسماك.

ولدى بورندي ثروة معدنية كبيرة، حيث توجد فيها مناجم النيكل التي تحتوي أيضا على احتياطيات كبيرة جدا من المعادن المختلطة به مثل النحاس والكوبالت والبلاتي، ومناجم الحديد والتيتان والفاناديوم، ومناجم البستونات.

وهناك أيضا مناجم الفوسفات والكربونات، والكاولين والحجر الجيري. وتمتلك بوروندي مناجم للتنقيب عن الأحجار الكريمة

ذات القيمة العالية في السوق العالمي ويشكل الذهب والقصدير وغيرهما أهم الصادرات.

الغرفة الفيدرالية للتجارة والصناعة:

اعتمدت بوروندي سياسة تحرير التجارة عن طريق إلغاء عدد من القيود على الواردات واعتماد حرية تحديد الأسعار والحق في التفاوض مع القطاع الخاص، وتحديد الأسعار لعدد محدود للغاية من السلع. والغرفة الاتحادية للتجارة والصناعة في بوروندي هي المنظمة التي تضم اتحادات رجال الأعمال الممثلة للقطاع الخاص فيها، وتتكون من ١٠ غرف وغرفتين إقطاعية:

- غرفة التجار
- غرفة التعدين
- غرفة الصناعة
- غرفة الحرف

- غرفة النقل
- غرفة المهنيين والبنائين
- غرفة البنوك وشركات التأمين
- غرفة الخدمات والتكنولوجيات الجديدة
- غرفة الأعمال التجارية والزراعية
- غرفة السياحة

وتتلخص أبرز مهامها في تعزيز العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين والإداريين، وتنفيذ مبادرات لدعم المهنيين العاملين في مجال تطوير أنشطتهم، وضمان المشاركة الكاملة للمهنيين العاملين في مجال إدارة القطاعات الاقتصادية.

تسهيل الاستثمار:

وفقا لقانون الاستثمار ليس من الضروري أن يتملك البوروندیون نصيبا في الاستثمار الأجنبي، أو يتم نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات البوروندية خلال فترة الاستثمار.

ولا ينبغي أن تقل حصة رأس المال التي يملكها المستثمر الأجنبي مع مرور الوقت كما هو الحال في بعض الاقطار، وليس هناك مطالبات بأي تعويض عند الموافقة على دخول سلع مستوردة، ولا يتم اشتراط أن يستثمر المورد الأجنبي في المواد المتوفرة في بروندي.

كما لا تفرض بوروندي أي شروط للحصول على ترخيص الاستثمار، ما عدا بالنسبة للشركات التي ترغب في الحصول على حوافز خاصة مثل المزايا الضريبية الواردة في قانون الاستثمار، ولا تفرض الحكومة إجراءات على الشركات والمستثمرين للكشف عن المعلومات السرية للحكومة خلال عملية مزاولة النشاط الاستثماري.

ولا تفرض بوروندي أيضا تأشيرة إقامة تمييزية أو مرهقة للمستثمرين، أو الحصول على تصاريح لمزاولة النشاط الاستثماري، كما لا تفرض عوائق جمركية، وما هي الإجراءات التي تمثل سياسات تمييزية أو تفضيلية للتصدير أو الاستيراد.

الصادرات والواردات:

تستورد بوروندي السلع الغذائية والمشتقات النفطية والمعدات والآلات، والغلايات والمركبات، وعربات السكة الحديدية والمنتجات الدوائية والمعدات الكهربائية والإلكترونية والملح، والكبريت، والأحجار، والجير والأسمنت.

وتصدر بالمقابل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن، والقهوة والشاي والتوابل والمعادن، والرماد البركاني والطين والجلد.

مجالات الاستثمار:

تتيح بورندي العديد من القطاعات للاستثمار المحلي والأجنبي، وتشمل هذه القطاعات الزراعة والسياحة والتعدين والخدمات والطاقة والنقل وقطاع المواد الغذائية والمشروبات والخدمات المالية وقطاع العقارات والصحة والبنية التحتية وغيرها.

السياحة في بوروندي:

تتمتع بروندي بموقع جغرافي هام في قلب تجمعات إقليمية رئيسية منها:- التجمع الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى والتجمع الاقتصادي للدول المطلة على البحيرات الكبرى، والسوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا وتجمع دول شرق إفريقيا.

وتمثل بوورندي مركزاً حيويا للأعمال وأيضا للسياحة، نظراً لما يمتاز به هذا البلد من مناظر طبيعية خلابة، وتلال ساحرة، وشعب مضياف ودود. يتيح الموقع الاستراتيجي لهذه الدولة إمكانية الوصول إلى الأماكن السياحية الأكثر جاذبية في أفريقيا في غضون ساعتين من الطيران ومنها: محمية سيرينجيتي الخلابة وشواطئ زنزيبار الساحرة.

مواقع سياحية خلابة:

تمتاز بورندي بوفرة مواقعها السياحية كالشواطئ الواسعة الرملية والمشمسة. ومواقع لممارسة الرياضات البحرية في بحيرة تنجانيكا. ومنابع نهر النيل الواقعة في مدينة روتوفو، والمياه الكبريتية في مدينة مهويزا. والتصدعات في مدينة نياكازو، والمحميات الطبيعية في مدينة روسيزي. والبحيرات في شمال البلاد بحيرات العصافير، وصخرة ستانلي ولفينستون. وشلالات نهر كاريرا.

مملكة سوازيلاند:

يبلغ سكان مملكة سوازيلاند – وفقا لتقديرات يوليو للعام٢٠١١ ١٣٧٠٤٢٤ نسمة يتوزعون على خارطة جغرافية تصل إلى ١٧،٣٦٣ كيلو متر مربع. ويغطي قطاع الزراعة نحو ٨،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وينتج هذا القطاع قصب السكر والذرة والحمضيات، والأناناس، والتبغ والأرز والفول السوداني، وترتبط به الثروة الحيوانية والأخشاب.

ويغطي قطاع الصناعة التحويلية نحو ٢٨،٢٪ مشتملا على تكرير السكر، وعجينة الخشب والمنسوجات والأغذية المصنعة، والسلع الاستهلاكية. وتزخر طبيعة المملكة بعدد من الموارد الطبيعية الهامة كالفحم والحجر والأخشاب.

الصادرات والواردات:

تصدر مملكة سوازيلاند:السكر والقطن وعجينة الخشب، وتعد جنوب أفريقيا السوق الأول لمنتجات مملكة سوازيلاند إذ تستوعب نحو ٨٠٪ من صادراتها، ويليها موزنبيق مستوعبة نحو ١٠٪ فدول الاتحاد الأوروبي بنحو ١٠٪.

وتستورد المملكة: المنتجات الغذائية والوقود والطاقة والسلع الرأسمالية، والمواد الكيميائية والملابس والمواد الغذائية والآلات والسيارات، والمنتجات البترولية.

تتيح مملكة سوازيلاند العديد من الفرص أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار، وفي عدد من المجالات مثل الكهرباء، والاتصالات، والزراعة، والبستنة، والطرق والجسور، وتجهيز الأغذية والأعمال الزراعية، وتحقيق القيمة المضافة على

السكر والأخشاب وغيرها من المدخلات المتاحة محليا، والطاقة الحيوية، والهندسة الخفيفة بما فيها مكونات السيارات، والصيدلة، والتكنولوجيا الحيوية، والتعدين، والسلع البيضاء الثلاجات والغسالات، وأفران الموجة الدقيقة، الخ، وتطوير البنية التحتية للسياحة.

أصحاب العمل وغرفة التجارة:

اتحاد أصحاب العمل وغرفة التجارة في مملكة سوازيلاند FSE & CC عبارة عن منظمة أصحاب العمل والمشاريع المعترف بها من قبل الشركات والمشاريع الاستثمارية المنظمة والحكومة والمجتمع الدولي، وتمثل صوت رجال الأعمال في سوازيلاند.ومن أهداف هذه المنظمة: تعزيز وحماية مصالح أعضائها وتشجيع الوئام الصناعي والقدرة الإنتاجية والازدهار للجميع.تأسست غرفة تجارة سوازيلاند عام ٢٠٠٣ نتيجة سياسة اندماج أصحاب العمل، وتقدم الغرفة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصا لتقديم حلول متطورة لتطوير الأعمال والشركات في سوازيلاند.

وتقدم الغرفة المشورة بشأن العلاقات الصناعية والمسائل القانونية الأخرى، وقضايا العمالة، وتيسير التجارة، والتدريب، والصحة والسلامة المهنية والمنشورات والبحوث، والتمثيل في الهيئات القانونية وغير القانونية. وضربت المنظمة مثالا ناجحا في تقديم حلول التدريب والتطوير لمجموعة واسعة من الشركات والمؤسسات، وتطوير البحوث التطبيقية حول الأعمال في مجالات التسويق وإدارة الموارد البشرية والإدارة الاستراتيجية.

اللائحة الاستثمارية :

يمكن اعتبار حوافز الاستثمار في سوازيلاند شاملة، من حيث أنها تعالج تقريبا كل جانب من جوانب عملية الاستثمار. الأهم أنه يتم إعطاء قضايا الضرائب اعتبارا خاصا. ويبلغ معدل الضريبة ٣٠٪ لجميع الشركات. وهناك أيضا نص قانوني بخصوص تغطية الخسائر. وفي هذا الصدد: يسمح للشركة للمضي قدما في تغطية خسارتها نظرا لأنها تتحمل خسارة في سنة التقييم، ووضع تلك الخسارة في مقابل تقييم الدخل في المستقبل.

ويتم إعطاء حوافز الاستثمار في سوازيلاند فيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية الإضافية عن طريق الاستقطاعات الخاصة المسموح بها فيما يتعلق بالمباني الصناعية الجديدة والمصانع الجديدة والآلات المستخدمة في عملية التصنيع، وأية عملية أخرى مماثلة، أو صناعة الفنادق. وتنطبق أيضا الخصومات الخاصة على الماكينات المستخدمة التي لم تستخدم من قبل في سوازيلاند، وكذا المصانع المستأجرة.

وقد حددت حكومة سوازيلاند مجالات معينة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر أو المحلي، وفي مثل هذه المجالات توجد حوافز ضريبية خاصة للشركات والاستثمارات، والصناعات التحويلية، والتعدين، والصناعات الزراعية والسياحة والخدمات المالية الدولية، ويحق لوزير المالية ترشيح أي شركة استثمارية معينة على اعتبار أن وجودها يمثل ضرورة لتطوير البلاد، وبعد موافقة مجلس الوزراء يتم منحها ضريبة الحد الأدنى البالغة ١٠٪ لمدة عشر سنوات فيما يتعلق بحجب الضرائب.

وتحصل السلع الرأسمالية المستوردة إلى البلاد لغرض تعزيز الاستثمارات الإنتاجية على إعفاء من رسوم الاستيراد.

ويمكن للمستثمرين المنتجين أو أولئك الذين يسعون إلى دخول أسواق الصادرات الحصول على الأموال من البنوك المحلية لمعالجة طلباتهم. وتضمن الحكومة الحصول على القروض من خلال البنك المركزي في سبيل تلبية طلبات المستثمرين الذين يرومون دخول سوق الصادرات. كما إن سياسة تحرير آليات النقد الأجنبي تسمح بإعادة كامل الأرباح وأرباح الأسهم من الشركات العاملة في البلاد إلى موطنها الأصلي وتسمح بتحويل رواتب المغتربين ورؤوس أموالهم إلى بلدانهم الأصلية. وفضلا عن ذلك:

تعد سوازيلاند دولة عضوا في وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف MIGA التابعة للبنك الدولي التي تعمل على الحماية القانونية للاستثمارات. وتمنح نسبة ملكية كاملة فيما يخص الملكية الأجنبية للاستثمارات الأجنبية.

السياحة في سوازيلاند :

تتميز مملكة سوازيلاند الصغيرة المساحة قياسًا ببلدان أفريقيا بسمة الحداثة والإبداع. فعندما يجتاز الزائر حدود هذا البلد يشعر بالود واللطافة التي يقابله بها أبناء هذا البلد.

وفي سوازيلاند الكثير من الأشياء المذهلة والرائعة التي يستطيع المرء عملها، والأشياء الكثيرة التي يستطيع الاستمتاع بها، ففيها الكثير من المحميات الطبيعية وأشكالا من الحياة البرية والمناظر الرائعة وكذلك أنواع الحيوانات النادرة مثل وحيد القرن الأبيض، والأسود والظباء، فضلا عن الأودية مثل ايزولويني ومولكيرنس.

جمهورية مصر العربية :

وصل عدد سكان جمهورية مصر العربية إلى ٨١ مليون و٣٩٥ ألف في بداية عام ٢٠١٢م بزيادة ٢ مليون نسمة عن العام السابق. وتحتل مصر –من حيث عدد السكان- الترتيب الأول عربيا، والترتيب ال ١٦ عالميا، وال ٣ إفريقيا بعد نيجيريا وإثيوبيا، وال ١٢٤ عالميا من حيث الكثافة السكانية. وتزيد مساحة مصر عن مليون كيلو متر مربع؛ منها حوالي ٧٨٩٩٠ كم ٢ مساحة مأهولة.

التوجه نحو الاقتصاد المفتوح:

مر الاقتصاد المصري بأطوار وأنماط عديدة. ويتجه الآن إلى نمط السوق المفتوح الذي يتيح زيادة الاستثمارات الأجنبية. ويَعتمدُ الاقتصادُ المصري بشكل رئيسي على الزراعة والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والنفط والصناعات البتروكيماوية والإعلام وعائدات قناة السويس.

ويعد من الاقتصاديات القليلة المتنوعة في الشرق الأوسط وغير المعتمدة على البترول، كما يمتاز عن أشكال الاقتصاد في الدول العربية بوجود أقدم

بورصةويحتل الاقتصاد المصري الموقع الثاني من حيث الحجم بين الدول العربية بعد السعودية. وترتيبه الحادي عشر في الشرق الأوسط من حيث دخل الفرد. والثاني أفريقيا بعد جنوب إفريقيا من حيث الناتج الإجمالي. وتحتل مصر المركز الثاني أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وقبل نيجيريا في الناتج القومي الإجمالي برصيد يقترب من ٢٠٠ مليار دولار قيمة اسمية أو ما يوازي ٤٨٠ مليار دولار قيمة القوة الشرائية، وهو ما يتعدى ١ تريليون جنيه مصري.

وحازت جمهورية مصر عضوية مجموعة ١٥، G١٥ وهي مجموعة الدول التي تطبق برامج النمو الاقتصادي. وتصنف مصر ضمن الأسواق الناشئة التي تتميز اقتصاديا بالديناميكية والتنوع وذلك لزيادة عدد سكانها وارتفاع نسبة الشباب فيها، ولا يزيد معدل البطالة فيها عن ٩,١٪

الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية:

تشكل الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بهدف العناية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية وتنسيق جهودها والنهوض بها ويكون للاتحاد الشخصية الاعتبارية العامة ومقره مدينة القاهرة وكمؤسسة تعمل في إطار المصلحة العامة للدولة، يقوم الاتحاد بدور داعم ومكمل لمؤسساتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفته الممثل الرسمي لكافة منظمات الأعمال المصرية.

وذلك وفقاً لعدد من الأولويات كالمساهمة في تحديث وتنمية التجارة الداخلية وتطوير أنظمتها توفير المعلومات اللازمة لكل من يريد التعامل معها. وتوعية وتأهيل القطاع التجاري للتعامل مع المستجدات والتحديات التي تشهدها الأسواق المحلية والعالمية. وإبراز أهمية المجتمع التجاري ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والمساهمة في رفع القدرة التنافسية للمنشآت التجارية خاصة الصغيرة والمتوسطة وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لإدارتها. والسعي الدائم والدؤوب لإكساب الغرف واتحادها العام الثقة والاحترام اللائق من كافة الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية والتأكيد على أهمية دورها وتعميق مشاركتها في صناعة كافة القوانين والقرارات التجارية والاقتصادية التي تصدرها الجهات المسئولة بالدولة. والتركيز على تنشيط الصادرات ومنحها أولوية خاصة.

وهو الجهاز الأعلى والمنسق لجهود كافة الغرف التجارية وتنظيمات رجال الأعمال، حيث يملك شخصية اعتبارية بوصفه الممثل الشرعي للغرف التجارية وكافة التنظيمات لدى السلطات العامة والمنظمات الأجنبية الإقليمية أو الدولية.

تشريعات الاستثمار:

تتيح قوانين الاستثمار العديد من فرص ومجالات الاستثمار أمام كافة المستثمرين، وفي عدد من المجالات، وأبرزها:

• الصناعة: يمكن الاستثمار في كافة الأنشطة الصناعية على اختلاف أنواعها من تصنيع وتجميع بالإضافة إلى أنشطة التنقيب عن المعادن وتجهيزها وكافة الصناعات المغذية والمكملة الأخرى.

• التكنولوجيا والبرمجيات: يمكن الاستثمار في مجالات تصميم وإنتاج برامج الحاسبات الآلية وتطبيقاتها وتشغيلها، بالإضافة إلى إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية.

• مجالات البنية الأساسية: يتم الاستثمار فيها من خلال إقامة وتشغيل وإدارة محطات مياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة إلى محطات توليد الكهرباء وإنشاء الطرق وخطوط المواصلات.

• الزراعة: يجرى الاستثمار في هذا القطاع من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وتصدير الإنتاج الزراعي، إلى جانب إنشاء وإدارة المزارع السمكية وغيرها.

• تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة: تُعد مجالاً خصباً للاستثمار في المناطق الصناعية الجديدة مثل شرق التفريعة وشمال غرب خليج السويس من خلال إنشاء المدن الصناعية وإقامة المرافق ومشروعات البنية الأساسية بها.

• السياحة: يتيح مناخ مصر الملائم صيفاً وشتاءاً الفرصة أمام المستثمرين للاستثمار في مختلف مجالات السياحة مثل إقامة الفنادق والقرى السياحية، بالإضافة إلى مشروعات النقل السياحي وغيرها.

• المنتجات البترولية: يتيح مجال البترول فرصة كبيرة أمام المستثمرين للاستثمار في مجالات الحفر والاستكشاف وصيانة آبار ومعدات البترول، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي الذي أصبح مجالاً ثرياً في الوقت الراهن.

فرص الاستثمار:

من أجل جذب المستثمرين الأجانب سن قانون الاستثمار، منطبقا على عدد محدد من الأنشطة، منها: استصلاح وزراعة الأراضي القاحلة والصحراوية، والإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، والصناعة والتعدين، وإعداد وتطوير المناطق الصناعية المختارة، والفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي، والنقل الجوي والخدمات المباشرة المرتبطة به، والنقل البحري لأعالي البحار، والخدمات البترولية المدعمة للحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز الطبيعي، والمجمعات السكنية التي تؤجر وحداتها بالكامل غير مشطبة لأغراض السكن غير التجاري، وعمليات البنية التحتية متضمنة مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق والاتصالات، وإنتاج برامج أو أنظمة الكمبيوتر.

السياحة في مصر:

تعتمد الدولة على السياحة كمصدر مهم من أهم مصادر الدخل القومي لديها، وتعتمد في ذلك على الآثار العديدة التي نتجت عن تنوع الحضارات واختلافها على مر العصور، من حضارات فرعونية وقبطية ورومانية وإسلامية، فضلا عن أنها تطل على البحر الأحمر الذي يضم أنقى مياه، ويحتوي في قيعانه الشعب المرجانية، وتعرج الشاطئ أدى إلى ظهور العديد من الموانئ الطبيعية.

مراكز الجذب السياحي:

فيما يلي أهم مراكز الجذب السياحي على خارطة السياحة المصرية:

• جنوب سيناء: وهى من أكثر المناطق كثافة من حيث أعداد السياح الوافدين.

• شرم الشيخ: تعتبر أشهر المقاصد السياحية الشاطئية على ساحل البحر الأحمر على الإطلاق، وهى المقصد المفضل لدى الغالبية العظمى من السياح الباحثين عن السياحة الشاطئية أو ممارسة نشاط الغوص. وبداخل هذه المدينة وفى المناطق المحيطة بها توجد أهم المحميات الطبيعية التي تحتوى على تنوع جيولوجى وبيولوجى ونباتى، فضلا عن وجود جزيرتي تيران وصنافير على مقربة من سواحل المدينة واللتين يتم

تنظيم رحلات سياحية إليهما.

• دهب: تعتبر منطقة الجذب السياحي الأهم بعد شرم الشيخ من حيث أعداد السياح المترددين عليها. وتكتسب شهرتها السياحية من وجود أجمل مناطق بها للغطس، مع احتفاظها ببعض الآثار القديمة، ويضاف إلى عوامل الجذب فيها المقومات المناخية والطبيعية التي تتيح ممارسة ركوب المراكب الشراعية، وهي إحدى الرياضات المائية التي تتفرد بها هذه المدينة.

• نويبع: تتميز هذه المدينة بوجود عدد من الآثار فيها، فضلا عن كونها مقصدا سياحيا شاطئيا، ومن أبرز آثارها جزيرة فرعون، قلعة صلاح الدين، قلعة نويبع.

• طابا: مدينة تتميز بطبيعة ساحرة حيث تحيط الجبال بشواطئها. ويتكون شريطها الساحلي من عدد من الخلجان ومضيق وجزيرة، وتشتهر بحصن صلاح الدين، ويساعد على رواج الحركة السياحية إلى المدينة سهولة الوصول إليها برا وجوا عبر مطارها الدولي.

• رأس سدر: تتميز هذه المدينة بكونها مقصد سياحيا متميزا للراغبين في ممارسة السياحة البيئية فضلا عن إمكانية الاستمتاع بشواطئها وممارسة رياضات الشراع. وتتميز بوجود المنتجعات الصحية الكبريتية، وبتنوع طبيعي نباتي وحيواني.

• سانت كاترين: تعد من أكثر مدن سيناء تميزاً من حيث الطبيعة الجغرافية لارتفاعها الشاهق، وتحيط بها جبال عالية منها قمة جبل كاترين وجبل موسى، وهي –إلى ذلك- محمية طبيعية زاخرة بأنواع من النباتات والفصائل الحيوانية المختلفة.

• العريش: يميز هذه المدينة انتشار صفوف النخيل الكثيفة بطول ساحلها، وبالقرب منها محمية الزرانيق التي سجل فيها ٢٤٤ نوعاً من الطيور تمثل ١٤ فصيلة، وتستقبل نحو ٢٧٠ نوعا من أنواع الطيور المهاجرة من أوروبا وآسيا في مواسم هجراتها نحو أفريقيا. وأدرجت المحمية ضمن قائمة رامسار العالمية.

• الغردقة: تتميز الغردقة بمناخها المعتدل طوال العام.

•متحف الأحياء المائية شمال الغردقة.

• وادى الحمامات.

• دير الأنبا انطيونيوس، ودير سانت بولا.

• ضريح ومسجد أبو الحسن الشاذلي.

• جزر البحر الأحمر حوالي ٢٤ جزيرة.

• العين السخنة: من أشهر المقاصد السياحة في مصر.

•سهل حشيش: تعتبر هذه المنطقة من أكبر مناطق الاستثمار السياحي في البحر الأحمر، ويتم تخطيط هذا المكان لنوعية جديدة من السياحة تسمى بسياحة الأثرياء، حيث تحتوى على ملاعب الجولف، إضافة إلى مدينة فرعونية تحت الماء تعتبر الأولى من نوعها لهواة سياحة الغطس، ومارينا لسياحة اليخوت التي تعتبر من أغلى أنواع السياحة في العالم.

• مرسى مطروح: تتميز بمياهها الشفافة وألوانها الرائعة ورمالها الناعمة، وفيها عدد من المعالم الشهيرة، مثل الكنيسة القبطية، ومخبأ روميل، وحمام كيلوباترا. وبالقرب منها عدد من المحميات الطبيعية مثل محمية أم الغزلان، ومحمية العميد.

• الأقصر: من أهم المدن التاريخية في مصر وهى الوجهة المفضلة لعاشقي الآثار والسياحة الثقافية نظرا لما تحويه من مخزون تاريخي وافر حيث تضم حوالي ثلث آثار العالم، وهى أعظم شاهد على الحضارة الفرعونية العريقة.

ومن أهم الآثار في الأقصر: معبد الأقصر، ومعبد الكرنك، ومعبد حتشبسوت، ومتحف الأقصر، ومقابر وادي الملوك ووادي الملكات والمعابد الجنائزية ومعبد دن درة ومقابر الأشراف وغيرها.

• أسوان: تتميز بالمناظر الخلابة لنهر النيل الذي يبلغ مجراه في القطر المصري أقصى اتساع له في أسوان. وبها مجموعة من آثار الحضارة القديمة، منها: معبد الفيلة، ومعابد النوبة القديمة، ومعبد كلابشة، ومعبد أبوسمبل، ومعبد كوم أمبو، ومعبد إدفو، والمسلة الناقصة، وضريح أغاخان. وعلاوة على كل ذلك: يوجد بها السد العالى كواحد من أشهر المعالم السياحية.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

يبلغ سكان موريتانيا ٣،٠٦٩،٠٠٠ نسمة وفقا لإحصائيات ٢٠٠٥ م، وتبلغ مساحتها ١،٠٣٠،٧٠٠ كيلو متر مربع.

ركائز الاقتصاد الموريتاني:

الصيد: تعتبر موريتانيا إحدى الدول المهمة في مجال الصيد البحري، لما تتمتع به من مميزات طبيعية جعلتها في مصاف البلدان المنتجة للأسماك، فقد حباها الله شاطئا ممتدا على المحيط الأطلسي على امتداد يبلغ٦٥٠ كم. وتتلاقى في مياهها الإقليمية التيارات البحرية الدافئة والساخنة، الأمر الذي هيأ لمياهها أن تكون مأوى لكثير من الأسماك والأحياء المائية التي تهاجر في معظم فصول السنة من مناطق أخرى للحياة والتكاثر في مياهها الفريدة من نوعها. ويساعد ذلك على ارتفاع قيمة صادرات البلاد من الأسماك من مليار أوقية سنة ١٩٧٨ إلى ٣٠ مليار أوقية سنة ١٩٨٦، وذلك بواقع ٧٠٪ من القيمة الإجمالية للصادرات، ومنذ ذلك الحين أصبح قطاع الصيد البحري أحد أهم القطاعات المشاركة في تنمية البلاد وحصولها على العملات الصعبة. ويتم تصدير آلاف الأطنان من الأسماك سنويا إلى جميع أنحاء العالم.

المعادن: تمتاز موريتانيا بتنوع ثروتها المعدنية من حديد ونحاس وجبس وفوسفات وغيرها، وتساهم الثروات الطبيعية الهائلة مساهمة فعالة في تكوين الرأس المال الوطني وفي تطوير البلاد ودفع عجلة النمو فيها سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية القائمة خصوصا في مجال العمالة والتشغيل أو الاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملات الصعبة التي تحتاج إليها البلاد حيث وصل إنتاجها في بعض السنوات إلى ١٢ مليون طن من الحديد الخام.

اما بالنسبة للنحاس والذهب فقد وصل إنتاجها إلى ذروته سنة ١٩٧٠ حين وصل إلى ٢،٨٧٠ طن. أما الذهب فموريتانيا تتمتع باحتياطي لا بأس به من الذهب حيث يوجد بها ثمانية مناجم ذهب رئيسية.

الزراعة: ما يزال النشاط الزراعي يمثل أهم النشاطات الاقتصادية التي تستوعب شريحة عريضة من السكان المحليين إذ تتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع نسبة ٥٣٪ من القوى العاملة.

فرص الاستثمار:

تبنت موريتانيا في السنوات الأخيرة سياسة انفتاح اقتصادي، وعملت على تطوير القطاع الخاص والمختلط، إذ تتوفر كل الضمانات المشجعة مثل

العدالة والسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

فالمناخ الموريتاني يشهد استقرارا اقتصاديا كلياً ملائما لجلب الاستثمارات، وذلك بفضل النصوص التي تحمي هذه الاستثمارات، إذ يضمن دستور البلاد وقانون الاستثمار ومدونة التجارة عددا من المميزات مثل: حرية المقاولة، وحرية تحويل رأس المال والأرباح، وحرية الحصول على المواد الخام الأولية، وضمانة الملكية الفكرية، والمساواة بين المستثمر الأجنبي والموريتاني، ونظام التحكيم في النزاعات المتعلقة بالاستثمار، والإعفاءات الضريبية والجمركية المحفزة، وكذا إمكانية إقامة مناطق اقتصادية خاصة.

وتعد موريتانيا عضوا في المنظمة العالمية لتأمين الاستثمارات MIGA، وبدأت في تطوير بنى تحتية ملائمة على سبيل المثال كهرباء وطرق ومواصلات واتصالات وتعليم وصحة.

كما أن لديها اتفاقيات ثنائية لتطوير وحماية الاستثمارات مع دول كثيرة ومن بينها الجمهورية اليمنية الشقيقة.

ويضاف إلى ما سبق أن موريتانيا تقع في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، ومطلة على المحيط الأطلسي، مما يجعلها قريبة من الأسواق الأوروبية، وشمال إفريقيا وغربها.

واتخذت موريتانيا جملة من المحفزات لضمان وكسب ثقة المستثمرين، كما سهلت دخولهم إلى السوق الموريتانية منها: إنشاء مفوضية للاستثمار، وضع إطار قانوني لحماية المستثمرين، واعتماد نظام ضريبي مبسط يشمل تخفيضات وإلغاء بعض الضرائب وفترة سماح، وإصدار نصوص قانونية مصرفية أكثر ليبرالية، وكذا إقرار نصوص تتعلق بالتمويلات الصغيرة.

فرص الاستثمار:

تتيح موريتانيا العديد من الفرص أمام الرأس مال الأجنبي للاستثمار، وذلك في مجال التنقيب عن المعادن والذهب، والتنقيب عن البترول، والصيد، والتشييد العقاري.

غرفة التجارة والصناعة والزراعة:

تم إنشاء غرفة التجارة والصناعة والزراعة في ١٩٩١ بناءً على اتفاق بين الحكومة الموريتانية ووزارة التجارة والصناعة والتعاون الفرنسية. وهذه الغرفة أصبحت وكالة متخصصة تعرف بغرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا، وبدأت في ممارسة نشاطها عقب توقيع اتفاق الشراكة بين الطرفين الفرنسي والموريتاني في عام ٢٠٠٤ م.

ومنذ ذلك الحين والغرفة تسعى لتحقيق مهمتها المتمثلة في تقديم وإنتاج ونشر المعلومات التجارية لصالح الفاعلين الاقتصاديين المحليين والأجانب حول بيئة الأعمال وإمكانيات التصدير من ناحية، وكذا الأسواق الخارجية وكيفية الوصول إليها من ناحية أخرى.

وتختص الغرفة بعدد من المهام، منها: بحث وجمع وإنتاج ونشر المعلومات الاقتصادية والتقنية المفيدة للفاعلين الاقتصاديين على المستوى المحلي والأجنبي. وإعداد ملفات وموضوعات حول موريتانيا تحتوي على معلومات هامة وتقنية. وإعداد قواعد بيانات موضوعية وتقنية. والمشاركة في التمويل، أو في بعض الأحيان إجراء دراسات أو القيام بإجراءات لتلبية احتياجات الفاعلين الاقتصاديين على الصعيد المحلي والدولي. والمشاركة في تمويل ودعم الفاعلين الاقتصاديين سواء المحليين أو الدوليين من أجل ضمان نجاح تجارتهم. وتقديم كافة أشكال الدعم في إطار مساندة المبادرات الخاصة وتطوير الشركات في موريتانيا.

الصادرات والواردات:

تصدر موريتانيا الأسماك، والمنتجات الزراعية، والحديد الصلب، والحيوانات، والسكر، والحبوب، وغيرها من المنتجات. وتستورد المنتجات النفطية، والقمح، والأرز، والآلات، والمعدات، والمنتجات الاستهلاكية.

السياحة في موريتانيا:

تختص وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة بشؤون السياحة في البلاد. وتتلخص مهامها في دراسة وتقييم القدرات السياحية الوطنية بغية تثمينها؛ وإعداد وتنفيذ القوانين المتعلقة بقطاع السياحة؛ وإعداد واقتراح الوسائل الضرورية لاستصلاح المناطق ذات القيمة السياحية، وذلك بالتشاور مع الشركاء المؤسسيين المعنيين؛ وجمع واستغلال ونشر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة؛ واعتماد وتأطير الفاعلين والتنظيمات الاجتماعية والمهنية للقطاع؛ وضمان التكوين على مستوى القطاع؛ وممارسة الرقابة لمدى انسجام الأنشطة السياحية مع القوانين والنظم المعمول بها؛ وتنمية ومتابعة وتنسيق نشاطات الشراكة في مجال السياحة؛ وضمان التشاور مع الهيئات المهنية للقطاع؛ وضمان دمج الأنشطة السياحية في إستراتيجية مكافحة الفقر وفي السياسة الوطنية لترقية الصناعة التقليدية.

مناطق سياحية:

- نواكشوط: هي عاصمة البلاد ومركزه الإداري والتجاري، ومعنى اسمها بئر الأصداف، وتتوافر فيها وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة، والمنشآت والفنادق والأسواق، وتتميز منازلها بطراز عمراني خاص تغلب عليه الزخرفة المتقنة وأبوابها الخشبية الثمينة.

تأسست منذ وقت قريب ١٩٥٨ وفيها مطار ومرفأ تجاري مهم ومتحف يضم مقتنيات تاريخية هامة وتصنع فيها الزرابي والسجاد المزخرف وفيها سوق كبيرة تديرها النساء.

- الواديان: تقع في الصحراء على مسافة ١٢٠ كم إلى الشمال الشرقي من شنقيط وقد بنيت المدينة قبل ٨٠٠ عام على سفح تل وكانت مركزا لقوافل الجمال التي كانت تحمل الذهب والملح والتمور.

ومن أبرز معالمها مسجدها القديم وقصر يعرف باسم قصر القلالي. وطرازها العمراني يتميز بألوانه المستمدة من البيئة المحلية.

- تيرجيت: تعتبر أحد أكثر الأماكن جذبا للزوار في منطقة أدرار، وهي عبارة عن واحة صغيرة يوجد فيها العديد من الينابيع ذات المياه الساخنة والباردة مما يمكن من ارتيادها طوال أيام السنة، وهذه الينابيع تمتد منها قنوات للري محفوفة بالأشجار ما يعكس منظرا خلابا وجوا بديعا.

- أنوا أذيبو أو بئر الثعالب: تقع إلى الشمال الغربي من البلاد وتبعد عن العاصمة ٥٢٥ كم وتعتبر العاصمة الاقتصادية لموريتانيا وتتميز بطبيعة خلابة، فهي تمتد على طول شبه جزيرة على شكل لسان في البحر يتجه جنوبا بموازاة البر، وترسو في مينائها السفن التي تنقل الحديد والكميات الهائلة من الأسماك.

- أطار: تقع في واحة جميلة وهي مركز ولاية أدرار وتشتهر بموسم قطف التمور حيث تقام في الصيف احتفالات خاصة يتخللها الرقص والغناء.

وهي مدينة تزخر بالحيوية كمركز تجاري للمنطقة المحيطة ومن معالمها سوق الحدادين وتتميز بطرقاتها الضيقة وفيها قلعة فرنسية تعود إلى الحرب العالمية الثانية وتحيط بالمدينة البساتين وهي تبعد عن العاصمة ٤٥١ كم إلى الشمال الشرقي.

• والاتة: تقع إلى الجنوب الشرقي من موريتانيا ومن أجمل مدنها، وتتوافر فيها مقومات السياحة والخدمات السياحية رغم أن الوصول إليها وسط الصحراء يتطلب السفر جوا لعدم وجود طريق معبدة. وتجتذب منازل والاته السياح بزخارفها وألوانها المأخوذة من المواد الطبيعية المتوافرة في المنطقة، وأبوابها الخشبية المرصعة بالنحاس. وتزدهر في والاته صناعة الأواني الفخارية. وفيها مدرسة دينية شهيرة، وفي مكتباتها توجد مخطوطات كثيرة ذات قيمة علمية وتاريخية كبيرة لا تقدر بثمن.

ناميبيا :

يبلغ عدد سكان ناميبيا حوالي ٢,٣ مليون نسمة، بحسب تقديرات ٢٠١٠م. ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان نحو ١,٨٪ وتبلغ مساحتها ٨٢٤،٢٩٢ كيلو متر مربع.

يعتمد اقتصاد ناميبيا اعتمادا كبيرا على استخراج وتصنيع المعادن للتصدير، وتمثل الضرائب والرسوم من التعدين ٢٥٪ من عائداتها.

ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٠، فإن الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ١٢,٢ مليار دولار، ومعدل النمو السنوي، ٤,٨٪، أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيبلغ ٧،٤٧٨ دولار

و تعد ناميبيا رابع أكبر دولة مصدرة للمعادن، على مستوى أفريقيا، وخامس أكبر منتج لليورانيوم، كما تنتج كميات كبيرة من الرصاص والزنك والقصدير والفضة والتنغستن.

ويعتمد قرابة نصف السكان على زراعة الكفاف لكسب العيش. وتمثل الواردات عادة حوالي ٥٠ ٪ من الاحتياجات من الحبوب.

وتسعى ناميبيا لتنويع العلاقات التجارية بعيدا عن الاعتماد الشديد على السلع والخدمات في جنوب افريقيا. وقد أصبحت أوروبا سوقا رائدة للأسماك واللحوم النامیبية، وتستورد المعدات الثقيلة والآلات من ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا.

وتبذل حكومة ناميبيا جهودا كبيرة للاستفادة من عملية النمو التي تقودها الولايات المتحدة الأفريقية وقانون الفرص "أغوا" التي يؤمل منها أن توفر الوصول التفضيلي إلى الأسواق الأمريكية للحصول على قائمة طويلة من المنتجات. ومن المرجح –بحسب التقديرات- أن يشهد قطاع الصناعة التحويلية وصناعة الملابس نموا نتيجة لقانون "أغوا" على المدى القريب.

وقد وقعت ناميبيا في ٢٠٠٣م على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الغات"، وتعد أيضا عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وانضمت إلى اتفاقية لومي للاتحاد الأوروبي.

موارد اقتصادية :

تتنوع موارد ناميبيا الطبيعية بين المعادن التي تغطي ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي كالماس واليورانيوم والزنك والذهب والنحاس والرصاص والقصدير والفلورسبار، والملح ومصائد الأسماك والحياة البرية، وتغطي المنتجات الزراعية نحو ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن الثروة الحيوانية ومنتجات اللحوم والمحاصيل الزراعية والغابات. أما الأسماك فيغطي صيدها وتجهيزها ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الصادرات والواردات:

تتمثل السلع الرئيسية للتصدير في: الماس والمعادن المصنعة والرصاص واليورانيوم والنحاس والأسماك والماشية واللحوم. أما السلع الرئيسية المستوردة فتتمثل في المواد الغذائية والوقود والطاقة والسلع الرأسمالية والنفط الخام والمنتجات النفطية.

مجالات وفرص الاستثمار:

تتنوع فرص ومجالات الاستثمار بين الزراعة، والبنية التحتية للنقل والإسكان والصرف الصحي، والصناعات الزراعية، والتعدين، والطاقة، والتصنيع، والتنقيب عن النفط والغاز، والمعالجة الصناعية، ومصايد الأسماك، والسياحة، وتصنيع المنتجات الصيدلانية والدوائية، وصناعة الاسمنت، وتصنيع الحديد الصلب، والمنسوجات وتصنيع الملابس الجاهزة، وتصنيع قطع غيار السيارات، وصناعة مواد البناء، وتجميع وتركيب الأثاث.

الغرفة التجارية والصناعية :

تتولى الغرفة التجارية والصناعية عددا من المهام والمسؤوليات الرئيسية من قبيل تمثيل المصلحة العامة لمجتمع المال والأعمال. والتعاون من خلال الحوار مع مختلف هيئات القطاعين العام والخاص في البلاد. وتلعب دورا استشاريا عندما تنخرط مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

وتقوم بتعزيز التنمية الاقتصادية. فضلا عن توفير معلومات عن السوق والإحصاءات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتسهيل التجارة المحلية والدولية، وغيرها من المهام الرئيسية والخدمات المتصلة بعملها.

السياحة في ناميبيا :

تمتاز ناميبيا بوفرة مناطق الجذب السياحي وتنوع ما تقدمه من أشكال المتعة والفائدة للزائر، ومن أبرز مناطق الجذب السياحي فيها:

• صحراء ناميب: يشار غالباً إلى هذه الصحراء بأنها أقدم صحراء في العالم. وحصلت ناميبيا على اسمها من أسم "ناميب"، وليس مفاجئاً أن تكتشف بأن الجزء الغربي من البلاد يتكون من اسم ناميب كما أن اسم ناميب ينتشر إلى ما وراء حدود ناميبيا ليصل إلى انجولا الشرقية والإقليم الشمالي من جنوب أفريقيا.

• جبل باند بيرج: يعتبر جبل براند بيرج أعلى جبل في ناميبيا ٢٦٠٦ متر.

• سوسوفلي: ربما يعتبر سوسوسفلي من أعلى الكثبان الرملية في العالم، وترتفع هذه الكثبان إلى ٣٠٠ متر وتغطي سوسوسفلي مساحة كبيرة تبلغ تقريباً ٥٠٠ كم٢ من صحراء ناميبيا، ويعتبرها الكثير من الجيولوجيين أنها واحدة من أقدم الصحارى.

• منطقة سواكوبمند: هذه المدينة عبارة عن منتجع على شاطئ البحر وتجذب إليها السياح والصيادين ومحبي المغامرات من أنحاء العالم، وتعتبر الكثبان الرملية مناسبة لرياضة ركوب الدراجات ونظراً لأن المحيط بارد وهناك أماكن للصيد. والنكهة الألمانية لهذه المدنية الصغيرة لا تزال ملموسة ومثيرة للاهتمام من قبل الزوار.

• منتزه اتوشا الوطني: في الفضاء البري القاحل الواقع في شمال ناميبيا تقع واحدة من أجمل المحميات البرية في أفريقيا الجنوبية وتعرف باسم اتوشا، وتعتبر مكاناً رائعاً للصيد البري، وتنتشر الحمر الوحشية في ذلك الأفق اللامتناهي في حين تجذب البحيرات الطبيعية وحيد القرن والأسود والفيلة وأعدادا كبيرة من الظباء. وتعني كلمة اتوشا مكان الماء الجاف الذي يلمع سرابه في منطقة السافانا والأراضي العشبية المحيطة.

• ساحل سكيلتون: يعتبر ساحل سكيلتون واحداً من أروع الأماكن في المعمورة ويستضيف واحدة من أفضل رحلات السفاري.

• هضبة ووتربيرج: ترتفع هذه الهضبة حوالي ٢٠٠ متر فوق السهول المحيطة بها شرق اوتجواونجو. ويتكون الجبل الذي يبلغ طوله ٥٠ كم وعرضه ٢٠ كم من الحجر الرملي.

• وادي الأسماك النهرية: يقع هذا الوادي في جنوب ناميبيا، ويعتبر ثاني أكبر وادي في العالم والأول في أفريقيا، ويتميز هذا الوادي العملاق بطول يبلغ ١٠٠ ميل أي ١٦٠ كم وعرض ٢٧ كم وبأماكن عميقة بما يقارب عمقها ٥٥٠ متر ويتدفق النهر بشكل متقطع ولكنه يفيض بشكل غزير في أواخر الصيف.

• محمية الصيد في دان فلجون: تعتبر هذه المحمية بمثابة حديقة حيوان في ويندهوك.

المتاحف

• متحف تسوميب.

• متحف اويلا.

• متحف ترانزاميب.

• متحف المسح الجيولوجي.

• المتحف البحري الوطني.

جمهورية الكونغو برازافيل:

يبلغ عدد سكان الكونغو ٣،٦٨٦،٠٠٠ مليون نسمة، يعيشون على مساحة ٣٤٢،٠٠٠ كم ٢.، تتمتع الكونغو بمناخ استوائي، حيث ترتفع الحرارة في معظم شهور السنة، وتتساقط الأمطار معظم العام بكميات وفيرة، وتزداد في الاعتدالين.

أهم المدن الرئيسية في جمهورية الكونغو: برازافيل العاصمة، ونكاي، ولويومو. وأهم الموانئ ميناء بوانت، وميناء نوار

اقتصاد الكونغو:

• يبلغ الناتج الإجمالي ١٧,١٠٨ مليار دولار، ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي ٤،٤٢٦ دولار أمريكي.

• يوجد في الكونغو غرفة واحدة تدعى غرفة تجارة برازافيل، تهتم بتعزيز التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص، والمساهمة بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي العام في الكونغو.

الزراعة:

هناك العديد من المحاصيل الزراعية التي تتميز بها الزراعة في الكنغو وتنتج منها العديد من المحاصيل منها المحاصيل المعيشية بالأساس المانيهوت، الأرز، الذرة. وتتمثل الزراعات الموجهة للتصدير في قصب السكر والكاكاو، القهوة، الموز، القطن، الفول السوداني، منتج النخل الكرنبي.

ويبقى البلد شديد التبعية في المنتجات الغذائية لدول أخرى.

• ينتج الكونغو النفط البحري الذي يمثل ٩٠٪ من صادراته.

• يمتلك الكونغو ثروات من البوتاس، النحاس، الماس والذهب بالإضافة إلى قدران كهرومائية. ويصدر الأخشاب المدارية مثل الأبنوس والأكاجو.

• يمتلك الكونغو شبكة مواصلات بحرية هامة على نهر الكنغو وبواتنوار في المحيط الأطلسي، وترتكز الصناعات على الصناعات التحويلية.

الصادرات والواردات:

أهم الصادرات: البترول، عروق الخشب وألواحه، البن، الكاكاو السكر، الماس المواد الغذائية. أما الواردات فتشمل: السلع الاستهلاكية، المنتجات الوسيطة، المعدات الرأسمالية البترول، الأسمنت، السجائر، المشروبات، السكر.

فرص الاستثمار:

توجد فرص للاستثمار في عدد من القطاعات في الكونغو وفي مقدمتها:

• البنية الأساسية.

• الطرق والمواصلات.

• الطاقة.

• الزراعة.

• الصناعة.

• التصنيع الغذائي.

• السياحة.

• الأدوية.

• الخدمات.

وتوفر قوانين الضرائب والاستثمار عدداً من الإجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار. وتشمل:

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من بعض الضرائب من خلال الإعفاء من الأرباح الرأسمالية عند إعادة الاستثمار فيها.

-الأرباح وهي جزء من الأصول واستثمارها في غضون ثلاثة ٣ سنوات، لا تخضع لضريبة الدخل.

-القدرة على خصم خسائر الثلاثة السنوات التالية في حالة الخسارة، ينص قانون الاستثمار على خمس حوافز المتعلقة بما يلي:

• تطوير النشاط الاقتصادي والعمالة.

• إعادة استثمار الأرباح.

• البحث والابتكار.

• التصدير.

• الاستثمار في المناطق الأقل نمواً وبشكل عام، فإن فترة الإعفاء الضريبي هي من خمس إلى عشر سنوات.

السياحة:

لجمهورية الكونغو إرثها التاريخي وقراها الخلابة، ومناظرها الطبيعية الساحرة، وشواطئها الجميلة، وموروثها الديني والتقليدي الرائع ومتنزهاتها ومحمياتها الوطنية،

أسمـــاء وعنـــاويـــن المجالس الاعضاء

رئيس مجلس الأمة ـ جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

معالي السيد / عبد القادر بن صالح

مجلس الأمة- قصر زيجوت يوسف - الجزائر

هاتف: 0021321746031/22

فاكس: 0021321746107 /102

البريدالاكتروني:

majliselouma@majliseouma.de

رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين:

معالي السيد/ علي بن صالح الصالح

هاتف: 0097317716500

فاكس: 0097317715715

البريد الاكتروني: shasan@shura.gov.bh

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي:

معالي السيد / غابرييل نتسيزيرانا

الهاتف: 0025779703146

فاكس: 00257245114

البريد الإلكتروني: senat@senat.bi

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الكاميرون

معالي السيد / مارسيل نيات نجي فنجي

البريد الإلكتروني: eduretoga@yahoo.fr

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو:

معالي السيد/ أندريه اوبامي ايتو

الهاتف: 00242 18 00 281 02

جوال: 00242 06 668 94 53

البريد الإلكتروني: foutysoungou@yahoo.fr

مجلس الشورى في جمهورية مصر العربية

الهاتف: 002127955492

فاكس: 002127949101

البريد الإلكتروني: saicig@idsc.net.eg

رئيس المجلس الفيدرالي في جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية:

معالي السيد / كاسا تكليبرهان.

هاتف: 00251111242324/3

فاكس: 00251111242304

البريد الإلكتروني: kumashih@gmail.com

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الغابون:

معالي السيدة / روز فرانسين روغومبي

فاكس: 00.241.72.18.64

تلفون: 00241775315

البريد الألكتروني: beatricentoutoume@hotmail.fr

رئيس مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية:

دولة السيد / عبدالرؤف الروابدة

هاتف: 00962777257812

فاكس: 0096265676981

البريد الاكتروني: info@senate.jo

رئيس مجلس الشيوخ في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معالي السيد /محمد الحسن ولد الحاج

هاتف: 0022236303037

فاكس: 002225257373

رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية:

معالي الدكتور/ محمد الشيخ بيد الله

هاتف: 00212537761116

فاكس: 00212537730568

البريد الالكتروني soumaya.es@gmail.com

أسمـــاء وعنـــاويـــــن المجالس الاعضاء

رئيس المجلس الوطني في جمهورية ناميبيا :

معالي السيد / اسر كوفيري كابيري

هاتف: 09264–61-202-8000

فاكس: 0026461256371

البريد الالكتروني:

h.mbingeneeko@parliament.gov.na

رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا الفيدرالية :

معالي السناتور / ديفيد مارك

الهاتف: 23492340009

الفاكس: 7/ 2349234215

البريد الألكتروني: ayewohnelson@yahoo.com

رئيس مجلس الشورى في دولة قطر:

معالي السيد/ محمد بن مبارك الخليفي

هاتف: 0097444327019

فاكس:0097444425526

البريد الإلكترونيshura-Qatar@hotmail.com

رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية :

معالي الدكتور / عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

هاتف: 009664821666

فاكس: 0096614881542

البريد الالكتروني: webmaster@shoua.gov.sa

رئيس مجلس الأقاليم في جمهورية جنوب إفريقيا :

معالي السيدة / تي موديس

رقم الهاتف:0027836115833

رقم الفاكس: 27214032660

البريدالالكتروني:kmthethwa@parliament.gov.za

رئيس مجلس الولايات في جمهورية السودان :

معالي الدكتور / أمبلي عبدالله العجب أمبلي

تلفون:0024912352266

فاكس:00249187560950

البريد الإلكتروني: /info@councilofstates.gov.sd

رئيس مجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند :

معالي السناتور / جيلاني . تي . زواني

هاتف: 002684162407

فاكس: 002684161603

البريد الإلكتروني:

happy@swazi.net , adminparl@swazi.net

رئيس مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية :

معالي الشيخ/ عبد الرحمن محمد علي عثمان

هاتف: 4/ 227815 -1 - 00967

فاكس: 560390 -1 - 00967

البريد الإلكتروني: shoora@y.net.ye

رئيسة مجلس الشيوخ في جمهورية زيمبابوي

معالي السيدة / أدنا ماد زومقوي

هاتف: 002634252944

فاكس: 002634252935

البريد الإلكتروني:

externalrelation@parlizm.gov.zw

قائمة المحتويات

الباب الأول

١-النظام الأساسي ١٣

٢-بيان مهام الرابطة ١٤

٣-النظام الداخلي للرابطة ١٥

الباب الثاني

١-استضافة مملكة البحرين لفعاليات المجلس الثامن للرابطة والمؤتمر السابع ١٧

٢-استضافة أثيوبيا لاجتماع المجلس التاسع والمؤتمر الثامن ٢٢

الباب الثالث

الفصل الأول :-

التعاون الاقتصادي ٢٧

١-ملخص ورقة العمل ((أثار العولمة والأزمة المالية)) ٢٧

٢-((التعاون الاقتصادي والتجاري)) ٣٥

الفصل الثاني :-

الثقافة ٤١

١-تسخير الثقافة لخدمة التنمية الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي ٤١

٢-دور التراث الثقافي لتعزيز التفاهم بين الشعوب ٤٢

٣- نحو استراتيجية مشتركة لثقافة السلام ٧٤

الفصل الثالث :-

الديمقراطية وحقوق الإنسان ٥١

١-إسهامات التعليم والديمقراطية في تحقيق التطور والاستقرار السياسي ٥٢

٢-المعايير الإجرائية الواجبة التطبيق لبناء الأنظمة ٥٨

الفصل الرابع :-

الامن والسلام ٦١

١-استكشافات أسباب وديناميكيات الصراعات المسلحة في أفريقيا ٦١

٢-نحو غاية مشتركة الأساليب التعاونيه ٦٤

الفصل الخامس :-

النساء البرلمانيات ٦٧

١-دور النساء البرلمانيات في أحلال السلام والامن في افريقيا والعالم العربي ٦٧

٢- دراسة مقارنة لمساهمات المراة في التنمية الوطنية ٦٩

قائمة المحتويات

الباب الرابع

١-التقارير والتوصيات في اللقاّت التشاوريه

أولاً :- التوصيات في أبوجا ٧٣

ثانياً :-التوصيات في البحر الميت في الأردن ٧٤

ثالثاً :- التوصيات في نواكشوط ٧٦

رابعاً :- التوصيات في أديس ابابا ٧٧

خامساً :- التوصيات في بوجمبورا ٧٧

٢-اجتماعات غرف التجارة :-

أولاً :- التوصيات الصادره في كيب تاون ٧٩

ثانياً :- التوصيات في المنامة ٧٩

ثالثاً :- التوصيات في الرباط ٨١

٣-النساء البرلمانيات :-

أولاً :- التوصيات في إجتماع أبوجا ٨٣

ثانياً :- التوصيات في إجتماع

الخرطوم ٨٣

ثالثاً :- التوصيات في إجتماع الخرطوم ٨٣

٤-السلام وحل النزاعات :-

أولاً :- التوصيات في ابوجا ٨٤

ثانياً :-التوصيات في بوجمبورا ٨٦

ثالثاً :-التوصيات في أديس أبابا ٨٧

كأس الرابطة للتميز العلمي ٨٨

كأس الرابطة ٢٠١٣م ٨٩

كأس الرابطة للتميز ٢٠١٤م ٩١

الباب الخامس

اقتصاديات دول الرابطة

جمهورية أثيوبيا ٩٦

المملكة الأردنية الهاشمية ٩٧

المملكة العربية السعودية ٩٩

جمهورية الجابون ١٠٠

المملكة المغربية ١٠٢

الجمهورية اليمنية ١٠٣

جمهورية جنوب أفريقيا ١٠٥

دولة قطر ١٠٦

جمهورية نيجيريا الاتحادية ١٠٧

مملكة البحرين ١٠٩

الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية ١١٠

جمهورية السودان ١١١

جمهورية بوروندي ١١٢

مملكة سوازيلاند ١١٣

جمهورية مصر العربية ١١٤

الجمهرية الإسلامية الموريتانية ١١٦

جمهورية ناميبيا ١١٨

جمهورية الكونغوبرازفيل ١١٩

عناوين المجالس الأعضاء ١٢٠

هاتف: 433924 - 433925 - 433926 1 967+
فاكس: 433927 1 967+

www.assecaa.org
assecaa@gmail.com
assecaa@y.net.ye